المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
قسم العلاقات الدولية

استراتيجية الهيمنة الأمريكية تجاه تحولات ما بعد نهاية الحرب الباردة (1990- 2020م)

أطروحة مقدمة استكمالا لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات استراتيجية

الطالب محمد لبيب مسيخ

اشراف الأستاذ الدكتور علي ربيج

أعضاء لجنة المناقشة:

	عضو اللجنة	الرتبة العلمية	الصفة	مؤسسة التعليم العالي
الأستاذة الدكتور	تسعديت مسيح الدين	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
الأستاذ الدكتور	علي ربيج	أستاذ محاضر أ	مشرفا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
الأستاذ الدكتور	سيد أحمد كبير	أستاذ التعليم العالي	عضوا مناقشا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
الاستاذة الدكتورة	إيمان بلقرشي	أستاذة محاضرة أ	عضوا مناقشا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
الأستاذ الدكتور	عبد الوهاب بن خليف	أستاذ التعليم العالي	عضوا مناقشا	جامعة الجزائر3
الأستاذة الدكتورة	كنزة مغيش	أستاذة محاضرة أ	عضوا مناقشا	جامعة الجزائر3

السنة الجامعية 2023-2024

يقول اللَّه تعالى في محكم تنزيله، بعد بسم اللَّه الرَّحمان الرَّحيم،

".. ومَا توفِيقِيَ إلاَّ باللَّه عَليهِ تَوكَّلتُ وإِليهِ أُنِيبُ"

الآية 88، سُورة هُود.

ومن سورة طه،

".. وقل ربِّي زِدني علمَا"

الآية 114، سُورة طه.

صدق الله العظيم.

اِهداء،

اِلى **وَالِدَايَ الكَرِيمَين..** أطال الله في عُمرهما، ورزقهما الصِّحة والعافية..

اِلى عائلتي الكريمة..

اِلى كل من كانَ له أثرٌ في اثراء هذا العمل..

اِلى كل طَالب عِلم..

أهدي ثمرة هذا البحث المتواضع..

عرفان،

أودُّ أن أعبر عن عرفاني وشكري الكبيرين الى كل من سَاهم في اثراء هذا العمل العلمي المتواضع، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وإذ أخص بالذكر في هذا المقام، **الأستاذ الدكتور علي ربيج**، بِتفضُّله الاشراف وتأطير هذا البحث، ومن خلال اِدارته لهذا العمل على ضوء مختلف الملاحظات والتوصيات وخاصة النقاشات والتأملات المنهجية التي أثمرت خلاصة هذا الطرح، وإذ أشكُره جزيل الشُّكر والامتنان لأثره المباشر في ذلك.

كما وفي هذا المقامِ، وإذ اعبر عن شكري وامتناني الكبيرين، واقرارا بالفضل لكل الأسَاتذة، الزملاء والزميلات، الذين بادَلونا المعرفة بسخاء كبير، وتشجيع ودَعم مستمرين.

كل عبَارَات الشكروالاِمتنان والتَّقدير..

مقدمة

- **تمهيد:**

شهدت نهاية الحرب الباردة تحولات وصفت بالجوهريَّة، مست بالأساس شكل التفاعل ضمن نظام الدول من الثنائيَّة الى الأحادية القطبية، برز من خلاله تصاعد مد الهيمنة الأمريكي، وفي مواجهة هذه الأخيرة لتلك التحولات المهمة على إثر تراجع الدواعي الاستراتيجية ومبرراتها والتي سادت فترة الحرب الباردة في النظر الى نمط التفاعل الدولي. عرفت استراتيجية الهيمنة الأمريكية سواء بوصفها أفعالا أو ردود أفعال تجاه تلك التحولات أنماطا مختلفة للتكيف سواء تجاهها أو في السَّعي الى تكييفها لتتماشى ومنطق الأحادية.

أخذت قضايا العولمة وبروز القوى التعديلية الصاعدة، الهجرة واللجوء، إشكالية الأقليات، النزاعات العرقية والاقليمية.. وغيرها، منحا تصاعديا لتنافس في أهميتها القضايا الاستراتيجية ضمن أولويات أجندة العلاقات الدولية مع نهاية القرن العشرين، ومما زاد من تعقيدات المرحلة تصاعد موجة عابرة للحدود لتطور وسائل الاتصال والتواصل والتكنولوجيا.

صاحب هذا التحول الذي مس شكل التفاعل ضمن نظام الدول، أثر عميق على الجانب التنظيري في حقل العلاقات الدولية، يتمظهر في نمط تفاعل الفواعل في النظام الدولي سواء فيما بين الفواعل من الدول، أو فيما ما يتعلق بظهور الفواعل من غير الدول، قد أثر على مسار الاطر النظرية والأبستمولوجية المفسرة لنمط التفاعل الدولي وحتى الأنطلوجيّة منها، فنهاية الحرب الباردة السلمي كان له انعكاس كبير على مدى القدرة التفسيرية، للأطر التنظيرية السّائدة في نظرية العلاقات الدولية، متمثلا في الاتجاهات التفسيرية، في مقدمتها البراديغم الواقعي.

مهد الواقع الدولي الجديد لمابعد نهاية الحرب الباردة بمختلف تفاعلاته، الى صعود نقاشات جديدة تجاه الظاهرة في العلاقات الدولية، بظهور اطر تنظيرية يراها الكثير من الدارسين والمنظرين على انها بديلة في تفسير نمط التفاعل الجديد. وبديلة للعجز والفشل التنظيري والأبستمولوجي الذي كان يشوب الاتجاهات التفسيرية والنظريات الكلاسيكية بصفة عامه، وهو ما مهد الطريق لبروز ما يعرف بالحوار الثالث والرابع في نظرية العلاقات الدولية.

مقدمة

بالعودة الى بروز الانفراد الامريكي لقيادة النظام الدولي الواستفالي، والذي تعتريه الكثير من التحديات والرهانات، تميزت مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة الى غاية أحداث 11 سبتمبر 2001م بنوع من اللايقين الاستراتيجي سواء داخليا أو خارجيا، خاصة تلك النقاشات الداخلية تجاه الدور الأمريكي الجديد في العالم ومبرراته.

منحت أحداث أحداث 11 سبتمبر 2001م مبررات كانت كافية لاستمرار النسق التوسعي التدخلي في التوجه الأمريكي الخارجي، متجاوزة أزمة حقيقية متعددة الأبعاد لتبرير التزاماتها العسكرية خلال التسعينيات، بما في ذلك مبررات استمرارية حلف شمال الأطلسي، والذي عرف نقاشات داخلية كبرى حول الجدوى منه، إضافة الى النقاشات عبر الأطلسية وفي تداعيات ذلك تجاه العلاقات الأمريكية الأوروبية، وقد طفت على السطح تلك الخلافات الجوهرية بين ضفتي الأطلسي وتراكماتها مع احتلال العراق 2003م.

واكبت تلك التطورات صعود الصين اقتصاديا وعودة روسيا، وبشكل أقل تلك الادوار الاقليمية لكل من تركيا وإيران، وغيرها من التكتلات الإقليمية بما في ذلك الاتحاد الأوروبي اقتصاديا. كل ذلك جعل من الفترة الدولية الراهنة أقرب لوصفها كمرحلة انتقالية في نظام الدول من جهة. بما في ذلك الانفراد الأمريكي.

- **الاشكالية:**

على إثر نهاية الحرب الباردة، والتحول الذي شهده شكل ونمط التفاعل ضمن النظام الدولي، وما صاحب ذلك من اثار على الجانب التنظيري ببروز نقاشات ذات أبعاد جديدة على حساب ماعبر عنه في ادبيات النظرية في العلاقات الدولية بتراجع الاتجاهات التفسيرية باعتبارها أدوات في فهمنا للسياسة الدولية كما تفسيرها. **كيف يمكن رصد أبعاد وديناميكيات استراتيجية الهيمنة الأمريكية تجاه تحولات مابعد نهاية الحرب الباردة (1990-2020م)؟ وما مآلاتها المستقبليَّة؟**

- **الاسئلة الفرعية:**

في الواقع، هنالك العديد من الأسئلة التي تدور في فلك الطرح الاشكالي السابق، وتتمحور اجمالا في الأسئلة التالية:

- ما الهيمنة؟
- نظريا، ما مدى قدرة البراديغم الواقعي في رصد وتفسير سلوك القوة والهيمنة الأمريكية في ظل تحولات مابعد نهاية الحرب الباردة؟
- ما الاسباب المفسرة لتحولات النظام الدولي ما بعد نهاية الحرب الباردة؟

- هل يمكن تفسير العلاقة بين توجهات الاستراتيجية الامريكية وشكل ونمط التفاعل في النظام الدولي مابعد نهاية الحرب الباردة؟ وكيف يمكن ذلك؟

- **فرضيات الأطروحة:**

على ضوء الإجابة على الطرح الاشكالي، يحاول البحث التحقق من الافتراضات الاتية في محاولة اختبارها (معرفيا):

أولا، إذا كان البرادايم الوضعي و في مقدمته التنظير الواقعي، يتم توجيهه أيديولوجيا كأهم مؤشر تنظيري ضمن منظومة بنية المعرفة الأنجلوأمريكية في فهم وتفسير الظاهرة الدولية، فانه يجد مبررات تنظيرية تمكنه من تقديم تصور متجدد عن الهيمنة الامريكية ما بعد نهاية الحرب الباردة.

ثانيا، على الرغم من صعود قوى جديدة فاعلة في النظام الدولي الجديد لما بعد نهاية الحرب الباردة، الا أن مسار الهيمنة الامريكية لا يتجه الى التراجع على المدى المنظور على الأقل.

- **أهمية وأهداف البحث:**

تكمن أهميَّة البحث في ابراز مكانة الاطر النظرية في رصد توجهات استراتيجية الهيمنة الأمريكية، من خلال التحقق من مدى القدرة التفسيرية للاتجاهات التنظيريَّة، في رصد نمط تفاعل وسلوك القوة والهيمنة للولايات المتحدة الأمريكية للفترة اللاحقة لنهاية الحرب الباردة.

يقدم هذا البحث اثراءا للدارسين في حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية، بهدف الدفع بهذا الحقل المعرفي الى مزيد من المراجعة النَّقدية، من خلال السعي الدائم على ضوء التأمل، الى تقديم رؤية تبدو بديلة عن تلك الدراسات الغربية من داخل المنظومة الأنجلوأمريكية للمعرفة.

- **أدبيات البحث:**

يندرج البحث ضمن أدبيات دراسة القوة والهيمنة الأمريكية في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية، في الوقت ذاته يناقش **البحث مجموعة من الأدبيات التي تقدم مجموعة من الافتراضات السببية التي قامت حولها أدبيات التفكير السياسي المعاصر تجاه قضايا الهيمنة والقوة الامريكية**. في محاولة لاعطاء رؤية جديدة في فهم واقع الهيمنة الامريكية في مابعد نهاية الحرب الباردة ومالاتها المستقبلية. في إطار ذلك تظهر من خلال مضمون البحث العديد من الادبيات الغربية، الأنجلوأمريكية خاصة، ذات

الأهمية البالغة ضمن مجال دراسة القوة والهيمنة الامريكية، النظام الدولي الواستفالي، وتحولات مابعد نهاية الحرب الباردة.

ولعله من بين تلك المؤلفات الجديرة بالاهتمام، والتي أولى لها مضمون هذا الطرح قدرا بالغا من الأهميَّة، المؤلَّف الموسوم **بصعود و أفول القوى الكبرى** لمؤلفه **بول كينيدي Paul Kennedy**، ويعتبر اسهاما مهما في تاريخ العلاقات الدولية، على الرغم من توجهاته الأنجلوأمريكية، كما يظهر من خلال عديد المواضع التي قام فيها الطرح بمساءلة ونقد هذا المؤلَّف، وحقيقة فقد استخدم المؤلف باعتباره ذا قيمة في تقديم تصور تاريخي سردي مهم، للكثير من الوقائع والأحداث.

مؤلف **هانز مورغانتو Hans Morgenthau** والموسوم: **السِّياسة بين الأمم: الصراع من أجل القوة والسلام**، كأحد أبرز **أدبيات** تشكل حقل العلاقات الدوليَّة والنظرية الواقعية باعتبارهما مخرجات للمفهمة الأنجلوأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية 1945م، وعلى أساس ذلك، ومن تلك الأهمية لهذا المؤلَّف، تمكَّن البحث من رصد تلك التشوهات البنيوية التي لحقت بمجال التنظير خلال فترة الحرب الباردة. وكذا رصد أبعاد تلك الفروقات المهمة للحدود المتراوحة ما بين التنظير والفكر السياسي في حقل العلاقات الدوليَّة.

- **صعوبات البحث:**

تعد كثرة المراجع وتنوعها من بين الصعوبات الجوهرية التي واجهها الباحث، والتي يتوجب التعامل معها التحقيق والتدقيق. كذلك من حيث التنوع والتشتت، ومن حيث غلبة طابع أحادي غربي الطرح، خاصة في مواضيع تتعلق بالهيمنة الامريكية، أين تهيمن الأبحاث ذات التوجه الأنجلوأمريكي على مجمل تلك الطروحات، خاصة فيما يصطلح عليه بأدبيات حقل العلاقات الدوليَّة.

صعوبات فلسفية فكرية، أين يصطدم البحث خلال عملية بناءه المنهجية والمعرفية، ورسم خُطوطه وملامحه، بالاشكالية الفلسفية في بنية المعرفة في فلسفة العلوم وفلسفة العلوم الاجتماعية ومنه الفلسفة السياسية وحقل العلاقات الدولية، وهذه الاشكالية تتعلق بالبنية التنظيرية وتراكمها التاريخاني، أين لا تبدأ من اشكالية الوضعية فحسب، بل تتعداها الى اشكالية بنية المعرفة وطروحات القطيعة والاستمرارية الابستمولوجية، وكذا بأبعاد النقاش المتعلق **بالوضعية و ما بعد الوضعية** في فلسفة العلوم.

وقد توجب في هذا الصدد على البحث، وعلى الرَّغم من صعوبات التعقيد والتشعب، مناقشة واثراء النقاش التنظيري وفي كثير من الأحيان يتطلب ذلك نوعا من التدقيق والتحقيق في الاقتراب من تلك الإشكاليات التي تطبع مهمة ونطاق التنظير، والتي لها علاقة مباشر سواء مع بنية الطَّرح في حد ذاته باعتباره موضوعا مستقلا في حقل العلاقات الدوليَّة، أومع مخرجاته.

- **تقسيم البحث:**

يناقش **الفصل الأول** الاتجاهات الفكرية في تفسير ظاهرة الهيمنة الأمريكية، على ضوء الفكر السياسي والتأصيل المفاهيمي لمفهمة القوة والهيمنة، ويهدف الفصل من خلال استعراض النقاش التنظيري المتراكم لظاهرة الهيمنة عموما. ومناقشة الأصول الفكرية للتنظير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية الى الفصل في بعض الإشكاليات الفكريَّة والتنظيريَّة التي لها علاقة عضوية تجاه الاسقاطات التنظيريَّة في فهم اتجاهات الهيمنة سواء خلال الحرب الباردة، أو ما بعد نهاية الحرب الباردة.

يرتكز **الفصل الثاني** حول الدلائل و المؤشرات التَّاريخية في رصد بنية القوة الأمريكيَّة سواء بوادر تلك القوة الجيوسياسية في النصف الغربي للكرة الأرضيَّة حتَّى نهاية القرن التَّاسع عشر، وكذا ذلك التحول الجيوستراتيجي الذي عرفته مع تحولات ميزان القوى الدولي خلال الحربين العالميتين، كما تحولات واقع القوة و الهيمنة و الصراع الأيديولوجي كما سباق التسلح خلال الحرب الباردة.

يرصد **الفصل الثالث** توجهات وواقع الهيمنة الأمريكية تجاه تحولات ما بعد نهاية الحرب الباردة ، و من خلال توصيف البيئة الدولية الجديدة و محددات أنماط تفاعلها، يمكن الاقتراب من فهم علاقة التابع و المستقل ضمن العلاقة الجدلية التي تحكم استراتيجية الهيمنة الأمريكية و بنية النظام الدولي، بالتركيز على اطاره الجديد ، ويمكن اجمالا ان تتحدد في مجموعة من التساؤلات : ما حدود علاقة التأثير و التأثر بين الهيمنة و النظام الدولي ؟ هل مخرجات النظام الدولي الجديد تعبر فعلا عن هيمنة أمريكية؟ فيما تتمظهر، وما بوادرها؟ وتكمن الإجابة على التساؤلات السابقة على ضوء الادارات الامريكية المتعاقبة لفترة ما بعد نهاية الحرب الباردة.

من خلال المزاوجة بين العناصر السَّابقة يحاول **الفصل الرابع** على ضوء بعض الاسقاطات الفكريَّة والتنظيرية الوقوف على واقع رهانات القوة الأمريكية، وكذا برصد افاق مستقبل استراتيجية الهيمنة تجاه تحولات النِّظام الدولي الجديد، سواء تلك المتعلقة بإدارة ترامب 2016-2020م أو ما بعدها.

ومن خلال مناقشة الطروحات الفكرية والتنظرية من داخل وخارج تجربة صناعة القرار الأمريكي، التي تناولت الاشكاليَّة مستقبل الهيمنة والنظام الدولي، وعلى ضوء معطيات ومخرجات البحث يمكن تقديم رؤية مستقبليَّة حول افاق الهيمنة الأمريكية، واستخلاص التوجه العام الأقرب في فهم اتجاهات الهيمنة الأمريكية تجاه تحولات النظام الدولي الجديد وديناميكيات الاستمرارية والتغير، كما مبرراتها.

الفصل الأول: مفهمة الهيمنة في الاتجاهات الفكرية الكبرى في حقل العلاقات الدولية.

الفصل الأول: مفهمة الهيمنة في الاتجاهات الفكرية الكبرى في حقل العلاقات الدولية

يجمع مفهوما القوة والهيمنة بين البساطة والتَّعقيد، ويعبر ذلك عن الوجه الثنائي لهما، يمكن حصرها ضمن أبعاد مادية وأخرى غير مادية، بالإضافة الى تلك الحدود الضيّقة للعلاقة بينهما. وينظر الى مفهوم الهيمنة في حقل العلاقات الدولية بشكل شائع، ومفهوم من زوايا مختلفة، وفي الكثير من الأحيان تعطىَ رؤى متضاربة ومجزأة حوله. وتساعد العودة الى الأبعاد الجينيالوجية معالجة المضامين الفكريّة والمفهميّة للهيمنة والقوة.

لقد أدَّت العديد من الممارسات البحثية، الى خلق نوع من التناقض ضمن مفهوم القوة، وابعادها ومدلولاتها، فكانت الممارسات التّبسيطية للمفهوم قد أدت الى إفقاد المفهوم للعمق التحليلي، والانضباط والصرامة التنظيرية. كما أدت في مقابل ذلك محاولات التّعقيد الى بناء مدلولات غامضة وشاسعة، وفي الكثر من المواضع غير مفهومة، ذات طابع فوضوي. على الرغم من كل ذلك لا ينفي البحث وجود الجانبين معا للمفهوم، بل الى الاعتراف بوجودهما كلاهما معا. وفي محاولة للاقتراب من فهم المضامين الفكرية للمفهوم ومدلولاته الاصطلاحية، بشكل يمكن من جسر هوّة التباعد بين الحدود البسيطة، والحدود المعقدة للمفهوم، بالشكل الذي يساعد في إثراء فهم الظاهرة الدولية واتجاهاتها.

سيكون هذا الفصل بمثابة محاولة لتبيان واثراء ذلك النقاش الفكري حول مضامين كل من القوة والهيمنة، وحدود التقارب بينهما من جهة، ومن جهة أخرى تبيان فواصل ابعاد الفكر والأبعاد التنظيرية لكل منهما. بشكل يسهّل إعادة النظر في بنية المفاهيم في فهم وتفسير ظاهرة الهيمنة.

المبحث الأول: في ايتيمولوجيا القوة والهيمنة.

هناك حاجة ملحة ودائمة في فلسفة العلوم الاجتماعية، أكثر من أي وقت مضى، لمراجعة وإعادة بناء البنى المعرفية المختلفة حول الظواهر، ومن بين أهم تلك المراجعات، تلك النقاشات الدائرة حول مفهمة القوة، في حقل العلاقات الدولية، على الأقل منذ نهاية الحرب الباردة ومع مطلع القرن الحادي والعشرين.

يحاول هذا المبحث التمهيد للإقتراب من المفهمة الإصْطلاحية والدَّلالية للهيمنة، من خلال التَّقديم لمفهوم القوة باعتباره أحد المفاهيم الجوهرية التي تبلور على ضوئها مفهوم الهيمنة. وكذا الغوص في جوانبها الايتيمولوجية والجينيالوجية، ومقاربة **الطريقة التاريخية** التي تشكّل مفهوم القوة وتطوره الى ما هو عليه اليوم، بكل أوجهه المادية وغير المادية، وعليه فان أي محاولة جادة لتقديم فهم حول القوة، تجب الرجوع الى تلك الابعاد المعرفيَّة الفلسفيَّة.

إن مفهمة القوة والهيمنة والعلاقة بينهما موضوع من مواضيع الفكر السياسي، في أحد أعقد وأشد مواضيعه المثيرة للجدل عبر تاريخ فلسفة العلوم وعبر تاريخ تطور الحقل في حد ذاته، وتكمن أهمية هذا المبحث المعرفية في تبيان وجسر للمعرفة ضمن سياق تطور المفاهيم، أين يتوجب لزامًا التعريج على فلسفة العلوم الاجتماعية لوضع الإطار الفكري للظاهرة محل البحث والتحقيق ضمن سياقها الفلسفي والمعرفي.

وتتلخص أفكار المبحث في نقاط ثلاث:

- **سؤال "القوة" بحث في الماهية المفهومية والأصول الفكرية.**
- **سؤال الهيمنة: ما الهيمنة في حقل العلاقات الدولية.**
- **القوة والهيمنة: في دلالات العلاقة بينهما.**

المطلب الأول: "القوَّة" بحث في الماهية المفهومية والأصول الفكرية.

القوَّة مفهوم واسع الانتشار والاستخدام ضمن حقول المعرفة الإنسانية المختلفة. كما هو **متغير** يتسم بقدر كبير من التداول والسيولة ضمن أدبيات فلسفة العلوم الاجتماعية والإنسانية. بل وتعتبر القوة حقلا مفاهيميا مسْتَقلا بذاته ذا أهميَّة **بنيوية Structural** في الاقتراب من فهم ورصد الظاهرة الإنسانية وديناميكيتها.

يحتل مفهوم **القوة** في حقل العلاقَات الدّولية مكانة مركزية، لما أثاره عبر القرون، وما يثيره في عالم ما بعد نهاية الحرب الباردة من اشكاليات في تعقد وتشابك مستمرين. ذلك أن الاقتراب من فهم أو محاولة فهم الظاهرة الدولية وديناميكيتها، والانسانية عامة، لا تخلو من البحث في المضامين الفكرية لبنية مفهمة وشكل **القوَّة**، والتحقيق حول أبعادها، اتجاهاتها ومضامينها.

ان أيَّ محاولة لتعريف، وضبط مفهوم القوة المتغير تضل دائما موضع تدْقيق، اجتهاد وتحقيق مستمرَّين، اخذا في الاعتبار الأبعاد الظرفية الزمانية والمكانية **السياقية Contextual**، للظَّاهرة محل البحث والدراسة. وللاقتراب من مفهوم القوة وأهميَّته في العلاقَات الدولية، وجب العودة الى مراجعة أبعاده الفلسفية ومناقشتها.

ضمن هذا السّياق البحثي، لا يُمكن التغافل عن المراجعات التدقيقية العميقة، في رصد **ايتيمولوجيا**[1] و **جينيالوجيا**[2] تطور المفهوم[3] وكيفيَّاته، ذلك أن موضوع القوة يندرج ضمن فلسفة وسيرورة تراكم المعرفة الإنسانية بالأخص فترات معرفية تاريخانية معينة، وفي رصد المفهوم من جانب قياسي كمي على حساب أبعاد الماهية المفهوميَّة المشكّلة لمضامينه الفكرية.

---

[1] **الايتيمولوجيا Etymology**، في اليونانية **Etymos** وتعني الحقيقة، و**logos** وتعني الكلمة أو اللفظة. وفي اللغة العربية (التأثيل) بمعنى علم أصول الكلمات. كعلم حديث، بشكل عام، تعنى بالبحث في أصول الكلمة أو المصطلح، اعتمادا على العديد من الأدوات المنهجية والبحثية، أهمها المقارنة بين الصيغ والدَّلالات السَّائدة للمفهوم الواحد، وكَذا مقارنة بين أصل الكلمة وفُروعها. يستعين هذا العلم بالعديد من التخصُّصات، باعتباره علما عابرا للتخصص الواحد، كعلم التاريخ، والانثروبولوجيا، وعلم اللسانيات، وغيرها.

[2] **الجينيالوجيا Genealogy**، يعني علم الأنساب، وهو علم مساعد لعلم التاريخ في التحقيق حول الأنساب وكذا في هذا المعنى البحث في أصل نسب الكلمة، وفي علاقتها بالألفاظ الأخرى. ويُستخدم كمصطلح فلسفي للدلالة على السياق الذي نشأة فيه الفكرة أو اللفظة، أو أي منظومة حمَّالة للأفكار، لاسيما قبل ولادة المصطلح. والتأسيس للمعنى الاصطلاحي له.

[3] وانْ كان ذلك ضمن نقاش **القطيعة والاستمرارية** أو التراكمية التاريخانية لبنية المعرفة الإنسانية ضمن فلسفة العلوم، في هذا الصدد، يتخذ البحث موقفا أكثر ميلا تجاه تبني بنية تراكمية في فهم فلسفة القوة وتطورها الجينيالوجي.

ان طبيعة تطور مفهوم القوة، عكس تنازعا كبيرا حول ماهيته، جعل منه مفهوما متنازعا حوله في النَّظرية الاجتماعية **Social Theory** [1]، وكمصطلح مثقل بالأعباء **Overburdened term** كما يتداول في فلسفة العلوم لتراكم المعرفة التَّاريخية حوله. وتنبع صعوبة تحديد ماهية القوة وكذا عن الكيفية التي يمكن من خلالها دراستها من حيث طبيعتها متعددة الأشكال **Polymorphous Nature** كما عبر عنها إيليا Elias [2]، اقتصادية، عسكرية، و رمزية، و التي يمكن أن تتحول وتتطور لتأخذ أشكالا أخرى أكثر تراكُبا.

يبحث هذا المطلب من خلال إبراز الأبْعاد المفهوميَّة والفلسفيَّة للقوة **Conceptual Dimensions of Power**، كمراجعة بنيويَّة تأصِيلية، للبحث عن توليفة لجمع مفاهيم وتقاطعات القوة باعتبارها نواة في بنية مفهمة الهيمنة. سعيا لتقديم طرح فكري تنظيري يتماشى وطبيعة متطلبات البحث.

- **القوة في الحقل الدّلالي اللغوي:**

كثيرا ما تستخدم لفظة **القوَّة** باعتبارها تداولا لغويا، للدَّلالة والإشارة الى أنماط سلوكيات تفيد املاء الإرادة، أي ذلك الشكل القصري للإكراه، غير أنها باتت تستخدم بشكل أو بآخر ضمن أبعاد أكثر تعقيدا ضمن أدبيات الفكر السياسي المعاصر.

يبدو ان مفهوم **القوة** من حيث أبعاده الدَّلالية اللُّغوية، مفهوم حمَّال للكثير من الأبعاد والدلالات اللغوية من الثراء بمكان. فتعبر القوة عن **القدرة على الفعل أو إحداث الفعل، أوخلق الفعل ومنه التأثير**. والقوة من جهة أخرى مُحددة بالفاعل **Actor**، فردا كان أم دولة، أوغيرهما من الفَواعل. وعموما، قد أستعملت القوة بهذه المعاني في وصف فلسفة الصراع منذ القدم والمتمثل في محاولة الانسان لإخضاع ظروف الطبيعة من حوله.

تجدر الإشارة في هذا الصَّدد، الى أن هناك الكثير من الإشكاليات الابستمولوجية والانطلوجية وكذا المنهجية، التي تصعِّب من تقديم المصطلح ضمن فهم لغوي بحت. لذلك يُلجأ في هذا البحث الى تأصيل التحقيق حول اصْطلاح القوة ودلالاتها، في محاولة للاقتراب أكثر فأكثر من مفهمة القوة.

---

[1] Erik Olin Wright. **Envisioning real utopias**, *Verso*, London, UK, 2010, p 111.

[2] Elias, N, **What is Sociology? The collected works of Norbert Elias**. Volume 5, University College Dublin Press, Dublin, Ireland, 2012, p 88.

- **القوة اصطلاحا:**

ان البحث في **القوَّة** باعتبارها إصطلاحا مفهوميا، يجر بالبحث الى حتمية التعريج على وضع المفهوم ضمن **سياق جذوره الفلسفية التاريخية Philosophical Historical Context**، لتلك النقاشات المتراوحَة بين الحدود المفاهيمية الفكرية والتنظيرية.

عند مراجعة ايتيمولوجيا **القوة** باعتبارها فلسفة سياسية، تتجلى لنا ان فكرة التأثير والقوة باللجوء الى الاكراه المباشر أو غير المباشر، وهي فكرة قديمة لها تجلياتها التاريخية المتعددَّة عبر التراكم التاريخاني لظاهرة القوة كفكر انساني. فقد ظهر استعمال القوة كاصطلاح دلالي للاكراه منذ القرون الأولى لظهور البشرية. وتتم في كثير من الأحيان مناقشة القوة من خلال تجلياتها وتمظهراتها في حياة الفرد بالدرجة الأولى، فهي تشير بصفة عامة الى **القدرة على الحصُول على ما يريده الانسان**، كما أن هدفها الأسمى يكمن في **إنشاء علاقة تبعية**.

ان غريزة البقاء فكرة **وجودية Ontological Idea** ومرتكز فطري عاشه البشر منذ الوجود كحاجة يميل لها الانسان لكسبها، والقوة محركها العقل. وقد طُرحت القوة كفكر في الفكر السياسي الفلسفي اليوناني وعند الاغريق، وقد وردت القوة ضمن أدبيات الفلسفة السياسية القديمة اليونانية والاغريقية، سواء بأبعادها ومكنوناتها الصلبة المادية، او الناعمة غير المادية كالقيم والمعرفة والأخلاق وقوة العقل والتَّأثير، والأيديولوجيا.

في العصور القديمة وفي تبلور القوة لم يكن هناك اصْطلاح لمفهوم القوة كما عرف في علوم اللغة فيما بعد، بل كانت هناك فلسفة أو مفهمة **لظاهرة القوة** ورصد لها. فالقوة هي كلمة مفتاحية مركزية في تاريخ الفكر والفلسفة السياسية في فهم الظاهرة السياسية، ان لم تكن أهمها على الاطلاق. وهي في الفلسفة السياسية الحداثيَّة أين تعتبر القوة كظاهرة **سببية Causality**، وتعني في هذا السياق باعتبارها مصْدرا للتغيير **Source of Change**.

تجد القوة أصولها الجينيالوجية والايتيمولوجية باعتبارها فلسفة وفكرا **سياسيا واستراتيجيا شرقيا**، في بعديها المادي وغير المادي. فبالإضافة الى اعتبارها فكرا ماديا، قدَّم **سان تزو 544-496 قبل الميلاد** فكرة القوة ضمن أبعاد **تشكيل التفضيلات دون اللجوء الى الاكراه**. كما ظهرت في اسهامات مفكري امبراطورية الصين القديمة، مما يعني بأن المفاهيم الحديثة للقوة في أبعادها اللاَّمادية، لا تعني بالضرورة التعبير عن ظاهرة غير سابقة، بقدر ما تعبر عن ظاهرة سابقة غير مُصاغة مفاهيميا وتنظيريا.

لقد كانت هنالك محاولات هامة في صياغة القوة كظاهرة سواء مفاهيميا أو تنظيريا، الا انها لم تحظى بذلك الزَّخم مثلما يحظى به المفهوم الحداثي منذ عصر النهضة في أوروبا، ذلك أنها كانت المحاولات الأولى لصياغة المفهوم، وهو أمر قد ساعد بدوره المفهوم المعاصر على ضوء ذلك التراكم التاريخي من المحاولات المتعددة في صياغة و بلورة المفهوم، ومن أمثلة ذلك مؤلف **سبيل للنصر دون حرب أو سفك للدماء** في الفكر الصيني والهندي القديمين[1].

ومن خلال تحذيرات **الحكيم كونفوشيوس 551-479 قبل الميلاد** للامبراطور حول مآلات حروب الإمبراطورية الصينية في فضائها الجيوسياسي، أين يُستشف من مجمل نصائحه أنه لا يدعو الى تفضيل القوة والاستراتيجيا باعتبارها أولوية ضمن استراتيجيا التوسع الامبراطوري، ويدعم بدلا من ذلك افتراضات بلورة مفهمة القوة باعتبارها متضمنة لذلك الوجه غير المادي ضمن ابعادها على مدى قرون سابقة قبل نشأة الأبعاد الحديثة للقوة باعتبار أبعادها اللَّينة.

قدَّم المفكر **كُوتيليا 375-283 قبل الميلاد**[2] من خلال مؤلف شرقي للفلسفة السياسية الموسوم **أرثاشاسترا Arthashastra (300 سنة قبل الميلاد)** والمعروف أدبيا أيضا **شاناكيا Chanakya**، والذي ترجم الى اللغة الإنجليزية **علم السياسة Science of Politics**، وهو عبارة عن استشارة لحاكم الهند **شاندراغوبتا موريا Chandragupta Maurya**. ويعتبر كوتيليا، أبا مؤسسا وسابقا لما عُرف فيما بعد **بالفكر الو اقعي والبراغماتي للحكم والسُّلطة**، وسابقا للفكر الميكيافيللي، في التَّقديم لفكرة **الغايات مبررة للوسائل The Ends Justify The Means**، الى جانب تقديمه لنظرية **Mandala Theory** والتي تعتمد على مبدأ اعتبار أنَّ كل دولة أو كيان مجاور بمثابة عدو، وفكرة أن عدو العدو هو صديق. وأعمال كوتيليا و غيره من المفكرين السياسيين و الاستراتيجيين الشرقيين القدامَى، لا تكاد تثمن أعمالهم الفكرية

[1] للاستزادة والتوسع حول الموضوع، فضلا ينظر، أفكار سان تزو، في:

Derek M. C. Yeun, **Deciphering Sun Tzu**, *Comparative Strategy* 27, n 02, 2008, pp 183-200.

[2] Shounak Set, **Ancient Wisdom for the Modern World; Revisiting Kautilya and His Arthashastra in the Third Millennium**, *Strategic Analysis*, vol 39, n 06, 2015, pp 710-714.

الا على يد الدَّارسين للتاريخ الشرقي[1] و الهندي القديم، على عكس المهتمين بعلم السياسة، خاصة الغربيين، ولم يأخذ كوتيليا حقه في التَّرجمات المعاصرة[2].

وبالعودة الى اسهامات الفكر الشرقي ضمن التأصيل لفكر القوة، فقد قدم كوتيليا[3]فكرا وايتيمولوجيا أسهمت بدورها في **التأسيس لمفهمة القوة باعتبارها فلسفة و فكرا سياسيا**، وقدم لفكر القوة باعتبارها حمَّالة لأبعاد مادية للحكم، سواء فيما يخص السُّلطة أي السياسة الداخلية للحاكم، أو مابين الكيانات الجيوسياسية المتجاورة في الإقليم، أين أسهم كوتيليا في ابراز القوة كمعيار محدد في سُلوك الكيانات القديمة.

وعموما، فقد عبَّر معنى القوة سواء في أبعاد مادية وأخرى غير مادية، في الفكر الشرقي في الصين والهند القديمتين. باعتباره سابقا نسبيا للفكر اليوناني، الذي بُني عليه الفكر الغربي الحداثي في رصد القوة والهيمنة باعتباره فهما ذا منشأ غربي الأصل.

لقد تجلَّت البنية الفلسفية في تبلور فكر التعبير عن القوة عند **أفلاطون 428-348 قبل الميلاد، والفكر السياسي في اليونان القديمة**، في سياق فكرة **الدولة الفاضلة** ضمن طرح أفلاطون[4]، و الذي يميز بدوره في هذا السياق بين منطق **القوة المادية و القوة غير المادية**، و عبَّر عن أبعاد القوة غير المادية **بالحِكمة Wisdom** أو **القوة العاقلة**، كما عبّر عن أبعاد عدة **للفضيلة** ضمن سياق التعبير عن القوة غير المادية.

---

[1] نجد على سبيل الذكر، في مجال الاهتمام وأهمية دراسة الفكر الشرقي، مجلة مهمة في الولايات المتحدة تعرف: **Journal of the American Oriental Society** (JAOS)، الصادرة منذ 1843م. وهي مجلة فصلية. تعكس دراسة الابعاد الشرقية للفكر الأمريكي بالأساس، أي أبعاد الاستفادة من التَّجربة الفلسفية السياسية للفكر الشرقي. في بناء منظومة وبنية القوة والهيمنة الامريكية منذ القرن التاسع عشر.

[2] Kautilya, **The Arthashastra**, edited, Rearranged, translated and introduced by L. N. Rangarajan, Penguin Books Group, New Delhi, India, 1992.

من بين الأعمال التي تشير الى مرجعية وعلاقة أعمال الفكر السياسي الواقعي الميكيافيللي الى كوتيليا، على سبيل الذكر، فضلا ينظر:

Moderate Machiavelli? Contrasting The Prince with Kausalya's Arthashastra, *Critical Horizons*, Vol 2, no. 3, September 2002.

[3] Roger Boesche, **The First Great Political Realist, Kautilya and his Arthashastra**, Lexington Books, Lanham, Maryland, USA, 2002, pp 95-102.

[4] عُرف أفلاطون بإقامته لمذهب في الأخلاق والسياسة معتمدا على سقراط، ومنه الفضيلة، وبذلك تظهر أكثر من خلال فلسفته حول القوة الأبعاد غير المادية في بلورة مفهمتها. للمزيد فضلا، ينظر كتاب **الجمهورية** لأفلاطون، من خلال أعماله المترجمة الى الإنجليزية (مع الأخذ بعين الاعتبار أن فهم فكر أفلاطون يخضع الى معاني الترجمة وفهم الجهة المترجمة من اليونانية الى الانجليزية). على سبيل الذكر:

G.R.F Ferrari, **The Republic / Plato**, translated by Tom Griffith, Cambridge University Press, First Published, 2000.

وفوق كل ذلك قوة العدَالة أو القوة العادلة. في مقابل ذلك نوه الى أهمية جغرافية الأرض كبعد جيوسياسي لقوة الدَّولة في بعدها المادي.

بعد قرون من تراجع وركود الفكر الغَربي لصالح ازدهار الفكر الشَّرقي، وفي مقدمته **الفكر العربي الإسلامي**، في جميع المناحي الحياتية و الحضارية، منذ نشأة وصعود الإسلام في شبه الجزيرة العربية الى تراجع الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس مع سقوط غرناطة في 1492م[1]. شهدت أوروبا عودة الفكر الغربي على ضوء الفكر اليوناني واسهامات الفكر الاسلامي من خلال أعمال **نيكولا ميكيافيللي 1469-1527م** والتي تعدُّ من أبرز الاسهامات الفلسفية في الفكر السياسي الغربي ومن الأسباب المحدِّدَة في نهضة أوروبا ، وكذا في بلورة مفهمة للقوة باعتبارها **فلسفة و اقعية** [2]، **فتشير القوة في هذا السياق لمعركة مستمرة من أجل الصراع على القوة كما هي هدف للسياسة، وان نجاح السياسة يقاس بمدى استخدامها القوة المادية.** وقد عبَّر عن نصائحه في مؤلف **الأمير The Prince**، وفي استخدام القوة ان على الأمير ان لا يكترث بوصمه بتهمة القسوة، إذا كان في ذلك وحدة رعاياه وولايتهم. كما ينصح في مقابل ذلك بالتوقف عن استخدام المعايير الأخلاقية.

لقد ربط ميكيافيللي القوة بالسياسة نفسها، وجعل من الأولى مرادفة للثانية، وتظهر أهمية ذلك في الفكر الغربي، باعتبار ميكيافيللي أبا مؤسسا لعلم السيَاسة الحديث، وأحد أعمدة الفكر الواقعي الغربي والتنظير الواقعي فيما بعد. ويربط الطبيعة البشرية بطبيعة سلوك الدولة في حد ذاتها، فسلوك الدولة هو تماما سلوك البشر من أجل القوة وغريزة البقاء.

---

[1] وعلى الرغم من اسهامات الفكر السياسي في الإسلام في اثراء الفكر الإنساني و العالمي، في مجالات الحكم و السياسة، و القضاء، وفي إرساء قواعد القانون الدولي، وكذا في التأسيس لإثراء الدسَاتير الأوروبية للحكامة فيما بعد، وفي مقدمتها الدستور الفرنسي **(قانون نابليون Le Code de Napoléon)**، كأحد أعمدة الدساتير الأوروبية. يستثني، تحقيق هذا البحث التطرق للفكر العربي الإسلامي من الإشكالية المطروحة، ذلك أن إشكالية البحث تناقش الفكر الغربي للقوة والهيمنة **على وجه الخُصوص** بين الفكر و التنظير، وواقع الهيمنة الامريكية، وكذا في علاقة كل ذلك بالأيديولوجيا..وغيرها من المواضيع ذات العلاقة العُضوية بمضمون البحث. وإذ يكون ذلك في سياق احترام الاختصار غير المخل بمضمون الموضوع، وتفاديا للتشعب أكثر فأكثر. مما يتيح اجراء بحث تأصيلي أكثر تركيزا.

[2] Machiavelli, **The Prince**, translated by Refus Goodwin, Illustrated by Benjamin Martinez, Danti University Press, Boston, 2003, pp 44-64.

ينصح مكيافيلي باستخدام القوة بشكلها المادي، في شكل قوة الإرغام، غير أنه لا يُهمل **الشكل المعنوي أي قوة الاقناع**. رغم أنه يحث على تثمين القوة الصلبة الى ابعد الحدود حتى تلك التي تتجاوز القوانيين الأخلاقية، وذلك مقابل غاية او في سبيل الوصول الى هدف البقاء في السُّلطة. أما عن **القوة في بعدها غير المادي فقد إعتبرها فلسفة سياسية للحكم**، أي صورة للتعبير عن السُّلطة، بطرق خفية يتم من خلالها التلاعب بابعاد السلطة والتي تكرس سيطرة منطق القوي على الضعيف.

مع تبلور **فكر الدولة الأُمَّة Nation State** ومسَاعي تكريسه بإعتبار مخرجات عصر النهضة في أوروبا، ضمن أبعاد **فلسفة الحدَاثة وتصاعد هيمنة اتجاه الوضعية المادية**، أخذت مفهمة القُوة منحًا مفاهيميا ماديا بحتا ساهم في ذلك بشكل مباشر تفاعلات **ميزان القوى** الأوروبية.

ومن بين أولىَ الاسهامات المعاصرة في تحديد مفهمة القوة كمفهوم حمَّال لإرث تراكمي تاريخاني معقد ومتراكب، باعتباره مفهوما **حداثيا وضعيا**، منذ عصر النهضة وتزامنا مع تصاعد ظاهرة القوة ضمن مضامين الدولة الامة وتفاعلات ميزان القوى الدولي منذ معاهدة سلم **واستفاليا 1648م**، عَرف المفهوم اسهامات غربية كثيرة، في مقدمتها اسهامات **توماس هوبز Thomas Hobbes 1588-1679م**.

يشير فكر وفلسفة هذا الأخير حول القُوة الى التعامل مع مفهمة القوة باعتبارها **قدرة عامة لبلوغ الغايات، والأهداف المحددة في العلاقات الاجتماعية**. بغض النَّظر عن الوسيلة، أو حالة **التَّفويض Authorisation** لإتخَاذ قرارَات أو فرض التزامات.

وتجد القوة فلسفتها السياسية عند هوبز باعتبَار تدفق السلطة من المجتمعِ الى الفرد، وعلى الرغم من أن نموذج القوة هذا يمنح المجتمع القدرة على العمل، اِلا أنَّه في جزء منه يكرس دعم تكتل السُّلطة المادية أي انعكاسات العُنف والاكراه بشكل اِحتكاري لصالح سلطة المِلك الفرد.

قوة الانسان الفرد في معنى اخر أكثر اتساعا عند هوبز تشير الى كونها وسيلته للحصول على بعض الخير الظاهري في المُستقبل، أي ما يعتقده المرء على انه جيِّد، والقدرة على الحصول على هذا الأمر هو مايعتبره هوبز القوة[1]. وقد دافع **برتراند راسل Bertrand Russel 1872-1970م** عن مفهوم هوبز للقوة باعتبارها الحصول على ما يريده المرءُ من شخص اخر.

[1] Hobbes Thomas, **Leviathan**, edited by Michael Oakeshott, Oxford, Blackwell, p 56.

إن هوبز من أبرز روافد الفكر السياسي الغربي باعتباره **فلسفة وضعية**، وفي بلورة الفكر الوَاقعي، من خلال مؤلف **الليفياثان Leviathan** والذي لا يهدف الى النَّظر في أحوال السُّلطة والحكم في انجلترا و فرنسا في ذلك العصر وحسب، بل كان يريد ادارة أفضل السُّبل لتأسيس الدَّولة الشرعيَّة على أسس فلسفية متينة. ومن المستحيل حسبه الحفاظ على صداقة مدنيَّة ثابتة مع كل من يلزمنا عمل ما بالتحَاور معهم، وهذا العمل يكاد لا يقوم الاَّ على التنازع الدائم على الشرف والثروات والسلطة.

يستند **الفكر الواقعي الغربي الحديث للقوة والهيمنة**، الى **نظريَّة حالة الطَّبيعة** عند هوبز، اذ ينطلق من مقُولة مفادها أن **الانسان يميل دوما الى الصراع** مع أقرانه من البشر، مدفوعا في ذلك اِمَّا بالبحث عن المنفعة أو دفاعا عن أَمنهِ أو طمعًا في المجد، هنا تتضح وتتبلور فكرة الهيمنة أكثر فأكثر في الفكر الواقعي باعتباره فكرا غربيا حديثا، وترتبط هذه الحالة في فكر هوبز بغياب **السُّلطة المنظِّمَة**، اذْ طالما يعيش البشر من دون غطاء سلطة مشتركة يحترمُونها فانهم يصبحون في وضع شبيه بحالة **الحرب والنزاع**، والطريقة الوحيدة لتجنب ذلك هي بإقامة سُلطة.

اِن هُوبز يبرر **سيادة القوة ومنه الهيمنة في معناها الفردي**، وهو بذلك يتقاطع وفكر البنيويين اليوم كما سيظهر لاحقا في هذا البحث. وكدليل اَخر على ان الفكر الواقعي **لم يستثني الفرد من التحليل في تاريخ تطوره كفكر**، بل هو مرجع أساسي له، وهدف له ويدور حوله. وما القائد الاَّ انسان يخْضع ويُخضع بسُلطته منْ دونه ومن سواه، ومن يواجهُه الى نوازعهِ الذَّاتية للهيمنة. وبتبنيه **نظرية العقد الاجتماعي**، فالدَّولة كالمجتمع أين يبرز أكثر فأكثر التحليل الاجتماعي في الاصول الواقعية، نتيجة عقد مبرم بين المواطنين، متضمننا تنازلا عن حقوقهم أو بعضا منها والخضوع لسلطة او طرف ثالث ليس طرفا في العَقد.

يستقي الفكر الواقعي مادَّته الخام من **تاريخ تطور فكر فلسفة العلوم الاجتماعية**، وضمن حقل الفكر السياسي أين يهتم بالوصول الى تعميمات حول سلوك الدول، ويتميز الفكر الواقعي عن فكر المثالية باستناده الوَاسع للتاريخ، كما ويعتقد الواقعيون أن الطبيعة البشرية ثابتة أو على الأقل يصعب تغييرها بسهولة.

يرى **ديفيد هيوم David Hume 1711-1776م**، باعتباره أبًا مؤسسا **للتجريبية الوضعية** في الفِكر الغربي عصر النهضة، أين يميل في رؤيته للقُوة بين الدول على أساس ميزان القوى الدَّولي، وأن الاستقرار الدولي مبنيٌّ على هذا الأساس، بشكل يسمح من الحد من **هيمنة قوة واحدة**. ويتبنى الأبعاد الماديَّة في فهم ميكانيزمات القوة.

وخلال **القرن الثامن عشر**، ظهر بالتزامن مع الأفكار السَّابقة حول القوة، أفكار لا تدعو الى الصراع باعتباره سياسة القوة الاستراتيجية والمادية بالدَّرجة الأولى، ولكن الى تغليب التعاون بدلا عن الصراع. وفي مقدمة هذه الأفكار، تنامي دور الفكر الرأسمالي، في مقدمته فكر **أدم سميث Adam Smith 1723-1790م** والذي يدعو الى التعاون والى **تو افق المصالح**، والتي من خلالها يمكن بناء منظومة دولية يسودها الازدهار والسَّلام، يشرح أدم سميث على ضوء فكره تناغم القوى من أجل هدف الاستقرار بدل الفوضى.

أسهمت أفكار سميث خاصة في تطور **القانون الدولي** ومنه فلسفة التعاون الدولي عند الليبرالية، خاصة فكر التَّنظيم الدولي، على الرغم من ذلك لاتزال أفكار سميث ترتبط بتلك الرؤية **الوضعية الماديَّة**، سواء لغرض فهم القوة أو في فهم **المصالح النسبية والعامة** داخل الدولة الواحدة أو بين الدول.

وحتى **نهاية القرن التاسع عشروبداية القرن العشرين**، مع تصاعد تيار **المذهب الشُّيوعي** في الاسهام في الفكر السياسي الغربي باعتباره فكرا نقديًّا، مغايرا للفكر الليبرالي، من أبرز اتجاهاته الفكرية أفكار **كارل ماركس Karl Marx 1818-1883م** خاصة في المرحلة التي سبَقت تأسيس حقل العلاقات الدولية، أين أسهمت أفكاره وانتقاداته في اثراء بوادر النقاش التنظيري الوضعي ما بعد الوضعي للقوة والهيمنة، وباعتبارها الارهاصات الأولى للتأسيس لمرحلة جديدة من النقاش الفكري والمعرفي للتنظير في حقل العلاقات الدولية.

وفي هذا السياق، اعتبر ماركس القوة **نتاجا لفكر مادّي**. وأن هذا النمط من الصراع هو من مخرجات المنظومة الرأسمالية، خاصة ما يخص شكل **الصراع الطبقي داخل الدَّولة الواحدة**، أمَّا على المُستوى الدولي فقد كانت أفكاره **مناهضة للفكر الامبريالي والأطماع البرجوازية في تكريس سياسة القوة من أجل زيادة الفجوة الطبقية الدولية**. وعلى النقيض من ماركس، وفي إطار تيار المذهب الشيوعي ساهم الفكر **الغرامشي 1891-1937م** في اثراء النقاش الفكري من خارج بوتقة الفكر المادّي، على الرغم من اقراره بالفكر الوضعي المادي كواقع.

عموماً، نستخلص مما سبق أن معنى القوة قد ترجم في أبعاد مادية وأخرى غير مادية، في الفكر الشرقي في الصين والهند القديمتين. باعتباره سابقا للفكر اليوناني، الذي بُني عليه الفكر الغربي المعاصر في رصد القوة والهيمنة باعتباره فهما ذا منشأ غربي الأصل. كما أن الفكر الواقعي لم يستثني الفرد على حساب الدولة كفاعل رئيسي ووحيد من التحليل في تاريخ تطوره كفكر، بل هو مرجع أساسي له،

كان تأثير التيَّار الوضعي بارزا في طغيان البعد المادّي في فهم القوة، وقد انطلقت الواقعية باعتبارها رؤية جديدة في فهم علاقة الكيانات الدولية والتحولات الجيوسياسية في أوروبا عصر النَّهضة. هذه الفترة السابقة اعتبرت فترة تحولية في الاتجاه نحو تأسيس فهم مادّي للقوة أكثر من أي وقت سابق، وضمن حقل العلاقات الدولية فيما بعد باعتباره حقلا أنجلوأمريكيا.

المطلب الثاني: ايتيمولوجيا الهيمنة باعتبارها فكرًا سياسيا.

الهيمنة، من أكثر المفاهيم المبهمة والغامضة في لُغة الفكر السياسي والعلاقات الدولية، ونظرا لاتّساع استخدامه يخلق المفهوم تناقضات كثيرة بين علماء السّياسة والعلاقات الدولية. قد لا تقتصر الهيمنة في العلاقات الدولية حول مفهوم محدد، **بقدر ما تشكل حقلا من المفاهيم المتداخلة**، بهدف فحص وتحليل ديناميكيات الكيانات المشكلة لأطراف منظومة التفاعلات الدولية. المشكلة للصُّورة التقليدية للسياسة الدولية، وقد تتجاوزها لتشمل الفرد والدولة.

وبالعودة الى تاريخانية الهيمنة، فهي تعني في **الفكر السياسي اليوناني** الحُكم والقيادة، وتعكس التأثير البارز للدولة أو طبقة اجتماعية. وحتى زعيم تحالف توافقي بين القوَّات العسكرية لدول مختلفة، أو عدد من الأقطاب تجتمع بحرية في مواجهة تهديد عسكري مشترك. **فالهيمنة تقترب من كونها نظاما من التحالفات تمارس فيه الدولة السُّلطة والقيادة على الدول المتو افقة.**

شكل مفهوم الهيمنة تضاربًا كبيرا في الأفكار. غير أن هناك نوعا من الاتفاق بشكل عام حول جذوره التي ترجع الى المؤرخ **ثيوسيديدس Thucydides** [1]، في ملاحظته للحرب البيلوبونزية. لقد **اتَّسم مفهوم ثيوسيديدس حول الهيمنة بكونها لا تنحصر ضمن إطار مادي**، بل تتطلب بالإضافة الى القوة **اكتساب الشرعية**، والتي مصدرها الدول المنضوية طواعية في الحلف الذي تقوده **أثينا Athena** . وتمكّن الشرعية من الحفاظ على الولاء. أي أن امتلاك القوة يخلق سُلطة القَبول والمكافئة، وبذلك فان مفهوم ثيوسيديدس لا يعد اقصائيا للأبعاد غير المادية في فهم الهيمنة.

اتسم التعريف السابق للهيمنة بالدقة و التعقيد، بمعنى التراكب والتشابك الذي يحتوي على العنصرين السابقين أي تداخل الأبعاد الماديَّة و اللاماديَّة بتعبير **ريتشارد نيد ليبو Richard Ned Lebow** و **روبرت كيلي Robert Kelly** [2]. يتسم تعريف ثيوسيديدس **للهيمنة Hegemonia** باعتبارها **سُلطة شرعية Legitimated Leadership**، وباعتبارها قوة بمعنى **السَّيطرة Arkhe (Control)**، وأن

---

[1] ويرجع معظم دارسي تاريخ **الفكر السياسي الغربي**، أن تبلور الفكر الواقعي الى اسهامات ثيوسيديدس، وباعتبار ان الواقعية ليست فقط مجرد مجموعة من المفاهيم والفرضيات الأساسية، بل هي أعمق من ذلك بكثير، وهي تشكل رؤية خاصة للعالم والانسان والحياة، وتمتدُّ روافدها في التاريخ الانساني، ويمكن تعقب الافكار المتعلقة بالواقعية رجوعا الى **الاغريق**. أين يُعتبر كتاب الحروب **البيلوبونزية** للمؤرخ تيوسيديدس **Thucydides** أول محاولة مقبولة لتوضيح أصول الصراعات الدولية من حيث **ديناميكية سياسة القوة**.

[2] Richard Ned Lebow, Robert Kelly, **Thucydides and Hegemony: Athens and the United States**, *Review of International Studies*, Vol 27, n 04, October 2001, p 593.

الأيديولوجيَا باعتبارها بُعدا لا ماديًا للقوة والهيمنة، **تفعل ما تفعله القدرة المادية**، وأن بقاء الإمبراطورية و الإبقاء على قوة الهيمنة يتم بالموازنة بين العنصرين المادّي و غير المادي الأيديولوجي، وانه من سبل الإبقاء على الهيمنة، وليس ممارسة **القوة في شكلها الخام Crude Exercise of Power** وحسب.

هنالك اختلافات متضاربة وصارخة فيما بين المفاهيم **اليونانية القديمة والإنجليزية الحديثة لمفهمة الهيمنة**، فمفهمة الهيمنة في اليونانية **Hegemonia** لا تعني بالضرورة **Arkhe**، هذه الأخيرة التي تأخذ بعد القوة. ويأخذ المصطلحان مفهمة الهيمنة **Hegemony** في الإنجليزية الحديثة.

فبالاضافة الى قوة أثينا **Arkhe**[1]، والتي أُكتسبت بفضل إنجازاتها الفكرية و الفنية، شكلا من القبول الحُر سواء داخليا أو خارجيا من الحلفاء **Hegemonia**، خاصة من خلال **نموذج مدرسة هيلاس School of Hellas**، نموذج أثينا الأخير يقترب من أبعاد النموذج الأمريكي من حيث جوهر فكرة القوة الناعمة في شكل الهيمنة الثقافية و العولمة كما سيتّضح ذلك أكثر فأكثر على ضوء مضمون البحث، خاصة خلال الحرب الباردة، وأكثر فيما بعد نهاية الحرب الباردة و مطلع القرن الحادي و العشرون.

وبالعودة الى ايتيمولوجيا الهيمنة، في الكثير من الاستعمالات عند اليونان القدماء تُشير الهيمنة الى قيادة حلف عسكري. وهي بذلك تشير الى نظام مشترك بين الدول حيث تمارس دولة السلطة بمعنى فعل القيادة على مجموعة من الدول، **خاصة بشكل طوعي**. وبذلك **اعتبرت القيادة هيمنة Hegemonia** أثينا نوعا من النظام المشترك القائم على التحالف من اجل مصالح عسكرية بشكل توافقي متبادل[2].

ثيوسيديدس في كتابه **تاريخ الحرب البيلوبونزية History of the Peloponnesian War**، غالبا ما يَستخدم الهيمنة لوصف كل من التحالف العسكري و السياسي للدول المستقلة، وهكذا فان **رابطة دليان The Delian League** التي تأسست **كتحالف تو افقي Consensual Alliance** للدول الحرة الواقعة تحت هيمنة أثينا، كوسيلة لصد التهديد الفارسي ضد المصالح المشتركة للاعضاء، **قد تحولت تدريجيا الى**

---

[11] ارتبط مفهوم **Arkhe بقوة أثينا الجيوسياسية** في محيطها الإقليمي، وفرض سيطرتها على الأرض والبحر، خلال **القرنين الخامس والرابع قبل الميلاد**، في العبارتين اليونانيتين **Arkhe tes ges** وتعني **السيطرة على الأرض**، وعبارة **Arkhe tes thalattes** وتعني **السيطرة أو السيادة على المياه أو البحر (بحر ايجه)**.

[2] Gregory Crane, **Thucydides and the Ancient Simplicity: The Limits of Political Realism**, Berkeley, University of California Press, 1998.

الإمبراطورية الاثينية، وبتحول الحلفاء الى رعايا تابعين[1]. في نفس السّياق، **المؤرخ هيرودوت Herodotus** في تأريخه لحرب الاغريق ضد الفرس يرى ان دويلات الاغريق اجتمعت تحت الحكم المهيمن لاثينا واسبارتا.

وقد تميز هذا التحالف المهيمن لاثينا بالنقاط التالية[2]:

- أنّ الحلف له هيكل مزدوج، مستقل بالنسبة لتسيير وإدارة شؤون الدول الداخلية، وموحد بالنسبة للمصالح المشتركة الخارجية.
- غياب المواطنة المشتركة، أين تتميز كل دولة بمعايير الجنسية الخاصة بها.
- الطبيعة المتقلبة للعضوية في الحلف، بالنسبة للانضمام او الانسحاب من الحلف. يخضع حسب المصلحة.
- تحول التحالف من هيمنة أثينا الى الإمبراطورية الاثينية.

تحول فيما بعد الحلف من خدمة أثينا للمصلحة المشتركة، باعتبارها القطب المهيمن، الى شكل من اشكال الحكم تمارس فيه السّلطة من اجل مركزية وذاتية سلطة أثينا. حصلت بموجب ذلك أثينا على سلطة عسكرية ومكانة سياسية بارزة ورائدة. تتشابه ومكانة الولايات المتحدة في العالم الغربي اليوم، على الرغم من اختلاف الشكل الجيوسياسي والوضع الاستراتيجي لهما.

على الجانب الآخر من الكرة الأرضية، وضمن اسهامات الفكر الشرقي في اثراء **الفكر السياسي للهيمنة**، نجد **الفكر الكلاسيكي الصيني**، وعلى الرغم من النظرة التقليدية تجاه الفكر الاستراتيجي و العسكري الصيني، باعتباره فكرًا يدعو للاستبداد[3]، خاصة في الكتابات الغربية، فان هناك الكثير من الكتابات و النصوص الصينية الكلاسيكية الكونفوشيوسية، من نصوص الأحكام القانونية، أو طروحات عسكرية، تعزز الفكرة المشتركة التي مفادها أن **العلاقة بين الدولة و المجتمع يجب أن تكون متبادلة و مشروطة، وأن دعم الشعب بمعنى الشرعية، يدعم توسع الدولة ليس فقط بهدف البقاء بل بهدف الهيمنة ضمن أبعاد تتجاوز حدودها. من خلال ممارسة المعيارية Normative Rules في قيادة الجيوش، أي غير فن**

---

[1] Thucydides, **History of the Peloponnesian War**, Penguin Publishing Group, 1972.

[2] في ذلك، ينظر فضلا:

V. Ehtrenburg, **The Greek State**, New York, W. W. Norton, 1960.

V. Ehrenburg, **From Solon to Socrates : Greek History and Civilization during the 6th and 5th Centuries BC**, London, Meuthen Books, 1973.

[3] يقصد في هذا المعنى أن الكثير من الكتابات الغربية والعديد من الدراسات المهيمنة على حقل التاريخ خاصة في الولايات المتحدة، تعتبر أن الفكر السياسي الصيني القديم، على الرغم من الاعتراف بحكمة رواده، الا أنه يتصف بطابع **الاستبداد** من حيث كونه واقعا.

القوة فحسب، بل تكريس فن التلاعب Manipulation والخداع Deceptive في علاقة القائد الجيش مع الشعب[1]. وبذلك ان الفكر الجيوسياسي الصيني، في إدارة الحروب والجيوش، يدعو الى تغليب **فن المعيارية**، باعتباره **قوة لا مادية في إدارة المكاسب**، والتخفيف من الخسائر، ولطالما كان للدبلوماسية مكانة هامة ومركزية في الفكر الاستراتيجي الصيني القديم.

وبالعودة الى تراكم فكر الهيمنة في الفكر السياسي الغربي، نجد الفكر **الروماني**، ومع **التحول من الجمهورية الرومانية (باللاتينية Res publica Romana) الى الإمبراطورية الرومانية Imperium Romanum حوالي 30 سنة قبل الميلاد**، والتي امتدت الى سقوط الإمبراطورية الرومانية الشرقية 1453م. **انتقلت لفظة Hegemonia للتعبير عن شكل من اشكال فرض القوة المادية والإمبراطورية في أبعادها الامبريالية.**

وبذلك أُخذت لفظة الهيمنة ذات الأصول اليونانية واقتصرت ضمن أبعاد **فرض الإرادة القسرية**، و شكل الحُكم القائم على **القوة المطلقة**. على الرغم من ان امبراطورية الرومان بعد توسعها الامبريالي خاصة خلال القرنين الأول و الثاني[2]، استطاعت أن تفرض نوعا من **الشرعية** على حكمها خلال حقب زمنية متفاوتة. خاصة خلال فترات تضاءل قوتها المادية الصَّارمة.

ما يُفهم مما تقدم، أن **الشرعية Hegemonia** تتطلب بالنسبة للقوى الإمبراطورية **تأمين الامتثال الطَّوعي** سواء للحلفاء أو للرعايا، من خلال اثبات ادعاءاتهم وعدم التناقض مع قيم الحلفاء والرعايا، وتجنب المكاسب قصيرة الاجل المترتبة عن **القوة Arkhe**. والاغراءات، باستغلال وضعها المتميز في تلك المنظومة، لصالح **استقرار مهيمن على المدي الطويل**. وبالعودة الى أثينا Athens تشير ملاحظات ثيوسيديدس الى ان السبب الرئيسي وراء انحدار أثينا كان فشلها في مُمَارسة ضبط النفس في العلاقات تجاه الحلفاء.

---

[1] Victoria Tin-Bor Hui**, War and State Formation in Ancient China and Early Modern Europe**, Cambridge University Press, 2005, pp 174-175.

[2] للمزيد حول بنية الجيش الروماني وشكل التوسع الامبريالي خلال القرنين الأول والثاني ميلادي، فضلا ينظر:

Graham Webster**, The Roman Imperial Army of the First and Second Centuries AD**, London, Black, 1969,

Yann le Bohec, **The Imperial Roman Army,** First published in English, B T. Batsford Ltd. London. Uk. 1994.

Edward N. Luttwak, **The Grand Strategy of the Roman Empire: From the first Century CE to the Third**, Revised and Updated edition, Johns Hopkins University Press. Baltimore, Maryland, 2016.

وضعت كل من **روما Rome** و**المقدون Macedon**، حدًّا لتلك الفروق السياسية والمفاهيمية. مع صعود **الرواقية Stoicism** و**الأبيقورية Epicureanism**، وبانتصار المسيحية، وبالتزامن مع الغزوات الجرمانية كان قد تم التوجه الى افتتاح حضارة جديدة، حيث توقف التركيز على العمل السياسي العام. صاحب ذلك صعود المدن الإيطالية، وظهور الإصلاح وتصاعد قضايا الحرية والحكومة والدستورية واستقلال الدولة.

ومن خلال فكر **شيشرون Cicero 106-43 قبل الميلاد** مع ازدهار تيَّار الرواقية في اثراء الفكر السياسي، ظهرت بعض ملامح التعبير عن الهيمنة في العلاقات الإنسانية في مضمون مفهمتِه حول **القانُون الطبيعي**، الذي يشرحُه من خلال هدف أسمى وهو السعي لتحقيق وحدة عالمية أو **كونية Holistic**، ويتضح من خلال هذه النَّظرة فكرة شيشرون متأثرا بأفلاطون خاصة فكرة الدولة الفاضلة، في التأسيس لدعوة لقيام حكومة عالمية.

رسخ **القديس أوغسطين Saint Augustin**، في منحى فكرة المدينة العالمية أو الواحدة والموحدة، لفكر شيشرون، وقد ساهم ذلك بشكل جوهري في ابراز **هيمنة الكنيسة باعتبارها سلطة عليا دينية**، وقد دخل الدين ضمن أبعاد السياسة والفكر السياسي في هاته الفترة باعتباره شكلا من أشكال الهيمنة، أي هيمنة الانسان على الانسان.

أعطى الدين أحقية وأسبقية لطبقة على حساب طبقات أخرى، **ومركزية روما على حساب المدن الإيطالية الأخرى** وأوروبا فيما بعد، وقد تطورت هيمنة روما على مر قرون **العصور الوسطى Middle Ages**، والتي امتدت من القرن الخامس قبل الميلاد الى القرن الخامس عشر ميلادي لتشمل العالم المسيحي ككل، وكتمظهر لهيمنة طبقة حكام روما على حساب طبقات المدن الإيطالية الأخرى وغيرها من دويلات وإمارات أوروبا.

كانت **ثورة الحداثة Age of Enlightenment** خلال القرنين **السَّابع عشر والثَّامن عشر ميلادي**، بمثابة الثورة تجاه كل أشكال **شرعية هيمنة الدين والكنيسة في تنظيم الحياة الإنسانية**، من أشكال الدولة والنظم السياسية، انتهت بتغيير جذري لنظام الحكم السائد، الاقطاعي والملكي، وغيرهما من أشكال الاستبداد والاستعباد. وقد شكلت ردة فعل قوية تجاه الحكم السياسي المهيمن باسم الكنيسة وكل شكل من أشكال تدخل الدّين في الحياة السياسية والمدنية.

كانت مرحلة عصر النهضة بمثابة **القطيعة الابستمولوجية**، تجاه كل الأفكار التي سادت من قبل، تصاعد على إثرها فكر **فصل الدين عن السياسة** أو ما يصطلح حوله **بالعلمانية**، وتنامى **دور الوضعية التجريبية** في اثراء الفكر السياسي بشكل عام، والفكر السياسي للهيمنة بشكل خاص. ويلاحظ الدَّارس تقارب مفهمة القوة باعتبارها استراتيجيا مع مفهمة الهيمنة باعتبارها **قوة لاهوتية** حد التطابق. أصبحت على إثرها فيما يعرف بالإتجاهات الفكرية السَّائدة للقوة المادية تعبر عن الهيمنة بشكل غير مسبوق.

جاءت أفكار ميكيافيللي لتكريس **انفصال التفكير السياسي عن الأخلاق انفصالا بينيا**، واكتشف اتسَاق السياسة في قوانين ثابتة لا تتغير، معتمدا في ذلك **المنهج الموضوعي**، مستمدا مادته من تحليل ومراجعة التاريخ الروماني، على ضوء **كتاب المطارحات Discorsi sopra la prima deca di tito livio.** ومن منطلقات اعتقاد ميكيافيللي بسوء طوية البشر، تأتي الحاجة للأمن كنتيجة للأنانية، أن سعي الحكومات لتحقيق رغبة السُّلطة لم يكن إلا لتلبية حاجة الأنانية، ويعتَبر ميكيافيللي أن نشأة القوانين هي للحد من ميل وسعي الانسان للنزاع والتملك والسلطة.

على الرغم من ذلك، وفي فهم الهيمنة، دافع **ميكيافيللي** عن مجموعتين من القيم الأخلاقية، في العلاقات بين الدول أو عند اكتساب الفرد للسُّلطة، ما يهم فقط هو النجاح بأية وسيلة، ومع ذلك يحاول الأمير داخل دولة الفرد، من أن يجعل جنوده مخلصين ومحترمين، ومن جهة أخرى أن يجعل نفسه محبوبا ومهابا. من خلال تأمين بعض الحلفاء، وكسب الحروب سواء بالقوة أو بالاحتيال. و**سُلطة الهيمنة حسب ميكيافيلي هي في جعل الأعداء والحلفاء ان يفكروا في الفوز بمصالح الأمير او التفكير مرتين قبل مخالفة رغباته** [1].

تستلزم الهيمنة أن تكون الدولة المهيمنة مرهوبة و محبوبة، في الفهم الميكيافيللي، أما في التقليد الغرامشي الجديد تشير الهيمنة باعتيارها ليست بالقوة ولكن بالموافقة، او عن طريق القيادة السّياسية و الأيديولوجية[2].

في نفس سياق الفهم السابق، لا ينصح **جيريمي بنثام Jeremy Bentham 1748-1832م** كرائد من رواد فلسفة القانون الأنجلوأمريكي، بالسَّعي للهيمنة في العلاقات ما بين الدول المستقلة، ذات السيادة،

[1] Machiavelli, Selected Political Writings, **The Prince**, Selections from The Discourses Letter to Vettori, Edited and Translated by David Wootton, Hackett Publishing Company, USA, 1994, Chapter 7, p 27.

[2] Simon, R, **Gramci's political thought : An Introduction**. London Uk, Lawrence and Wishart, 1982. p 21

ويستبدلها بفكرة **المنفعة المشتركة** للدول والتي تعتبر **أقل تكلفة من السعي للهيمنة**، ومن **وضع الهيمنة** نفسها، وهذه الدعوة الى السلم العالمي لا يعني أنه يتبنى مفاهيم غير مادية للهيمنة، أو سواءً للقوة، على العكس من ذلك فان بينتام من رواد الفكر **النفعي** ومن داعمي فكر فصل الكنيسة عن الدولة، الى درجة استئصال فكر الدين و المعتقدات الدينية، وهو من داعمي التجريبية المادية.

بشكل عام، ومن خلال مختلف الطروحات السابقة حول الهيمنة، يتشكل لدينا مجموعة من الاستنتاجات والملاحظات العامة أهمها أن الهيمنة في العلاقات الدولية لاتقتصر حول مفهوم محدد، بقدر ما تشكل حقلا من المفاهيم المتداخلة، وأن الهيمنة **Hegemonia** باعتبارها **سُلطة شرعية Legitimated Leadership**، وباعتبارها قوة بمعنى السَّيطرة Arkhe، والأيديولوجيَا باعتبارها بُعدا لا ماديًا للقوة والهيمنة، تفعل ما تفعله القدرة المادية، وأن بقاء الإمبراطورية يتم بالموازنة بين العنصرين المادّي و غير المادي أو الايديولوجيا.

ان العلاقة بين الدولة والمجتمع يجب أن تكون متبادلة ومشروطة، وأن دعم الشعب بمعنى الشرعية، يدعم توسع الدولة ليس فقط بهدف البقاء بل بهدف الهيمنة ضمن أبعاد تتجاوز حدودها. من خلال ممارسة المعيارية Normative Rules في قيادة الجيوش، أي غير فن القوة فحسب، بل تكريس فن التلاعب Manipulation والخداع Deceptive في علاقة القائد الجيش مع الشعب.

تتطلب **الشرعية Hegemonia** بالنسبة للقوى الإمبراطورية **تأمين الامتثال الطَّوعي** سواء للحلفاء أو للرعايا، من خلال اثبات ادعاءاتهم وعدم التناقض مع قيم الحلفاء والرعايا، وتجنب المكاسب قصيرة الاجل المترتبة عن **القوة Arkhe**. والاغراءات، باستغلال وضعها المتميز في تلك المنظومة، لصالح **استقرار مهيمن على المدي الطويل**. وبالعودة الى أثينا Athens تشير ملاحظات ثيوسيديدس الى ان السبب الرئيسي وراء انحدار أثينا كان فشلها في مُمَارسة ضبط النفس في العلاقات تجاه الحلفاء.

ويلاحظ الدَّارس تقارب مفهمة القوة باعتبارها استراتيجيا مع مفهمة الهيمنة باعتبارها **قوة لاهوتية** حد التطابق. أصبحت على إِثرها فيما يعرف بالإتجاهات الفكرية السَّائدة للقوة المادية تعبر عن الهيمنة بشكل غير مسبوق.

في الأخير فان الهيمنة تستلزم أن تكون الدولة المهيمنة مرهوبة ومحبوبة في الفهم الميكيافيللي، أما في التقليد الغرامشي الجديد تشير الهيمنة باعتيارها ليست بالقوة ولكن بالموافقة، او عن طريق القيادة السّياسية والأيديولوجية.

المطلب الثالث: القوة والهيمنة: إشكاليات ودَلاَلاَت العلاقة بينهما.

تتموضع علاقة القوة بالهيمنة كموضوع محدِّدٍ ضمن إشكاليات التَّنظير في حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية، وباعتبارهما مفهومان على قدر عال من التعقيد والتشابك، كما تبين ذلك من خلال تتبع ايتيمولوجيا والبحث في جينيالوجيا المفهومين في المطلبين السابقين، ونظرا لأهمية المفهومين في فهم ودراسة ديناميكية العلاقات الدُّولية، فاذا كان مفهوم القوة ذا بعد تاريخي عميق في رصد الظاهرة السياسية. وأُعتبر على مر القرون كمفهوم موحدًا مركزيًا تدور حوله صياغة الأطر التنظيرية والفكرية للنظرية والفكر السياسي، ووصف ديناميكية العلاقات السياسية من **أرسطو** الى **ميشيل فوكو**، مرورا **بثيوسيديدس**، **هوبز**، **ميكيافيللي**.. وغيرهم.

ان فكرة الهيمنة او السعي لها قديمة قدم ظاهرة القوة في حد ذاتها، الا أنها كمفهوم قابل للدراسة في الأوساط الاكاديمية وفي الخطاب العام، لم تلق رواجا أكاديميا الا مع **نهاية القرن التاسع عشر وخلال القرن العشرين**، ولم تظهر كأداة أكاديمية الا مع نهاية الحرب العالمية الثانية كنتيجة لنشر اعمال الإيطالي **أنطونيو غرامشي Antonio Gramsci**.

يرتكز فهم دَلالات العَلاقة بين القُوة والهيمنة سواء باعتبارهما فكرا، أو **نشاطا تنظيريا**، على طرح العديد من الإشكاليات التي تجمع البنية المتشابكة والمعقدة للمفهومين. سواء من حيث تقارب أو تنافر أبعادهما.

في اتجاه الفكر السياسي، أشار كل من **أرسطو Aristotle** و**سقراط Isocrates** الى أن الهيمنة تنقسم بين الحكم الاستبدادي أو الامبراطوري والحكم **المهيمن Hegemonia** ويقصد بها استخدام القوة في أبعادها غير المادية أو غير المرئية. في مؤلف **السياسة Politics** يؤسس أرسطو لشكلين أساسين للحكم: **استبدادي Despotic**، أوحُكم **سياسي دستوري**، يشير الأول الى القوة التي تمارس على غير المتكافئين من أجل المصلحة الذاتية لأولئك الذين يمارسون السلطة. بينما يشير الثاني الى القُوة التي تمارس بين المتكافئين والمتساوين من أجل المصلحة المُشتركة.

يستخدم **أرسطو** مصطلح الهيمنة عند مناقشة قيادة المتكافئين أو المتساويين لمصلحة الجميع، في مقابل الاستبداد الذي يناقش ضمن سيطرة الاخرين في مصلحة الحاكم الذاتية. **يعارض أرسطو الهيمنة باعتبارها حكما استبداديا**. ويميز الهيمنة عن الحكم الاستبدادي، فيعتبر الأول هو ممارسة القيادة على الحلفاء المتوافقين والمستقلين، والثاني هو الهيمنة.

بالنسبة **لسقراط** في مؤلف **Panegyricus**، ينتقد التحول النفعي للاثينيين من **رابطة ديليان Delian League** الى **الإمبراطورية الاثينية**، وينسب هزيمة أثينا على يد اسبرطا الى الحكم الاستبدادي لاثينا على اليونانيين، ويذهب الى نفس التفريق بين معنيي الهيمنة على أساس القيادة، والاستبداد باعتبارها هيمنة على أساس الاكراه والتفوق. في الوقت نفسه يفهم سقراط أن الهيمنة أو **مُمارسة الهيمنة متشابكة بشكل وثيق مع صياغة أخلاقية وفكرية، وثقافية**، ويرى أثينا كمنظِّم و كمولد لهذه الأفكار، و القائد المنطقي و الطبيعي لها [1].

و فكرة أن أثينا باعتبارها الزعيم الثقافي والأخلاقي والفكري لليونان، فكرة صورها ثيوسيديدس[2] ، تشير الى معنى الهيمنة الذي يرتبط بأبعاد أخرى للقوة، تختلف عن تلك التي ترتبط بالأَبعاد المادية للقوة و الاكراه. أي بمعنى الهيمنة كفكرة ارشادية وتوجيهية، ونجد هذه الفكرة بشكل من التفصيل ضمن أفكار سقراط و أفلاطون. والتي تفترض تفوق العقل والخطاب في تسيير الشؤون الإنسانية والاجتماعية.

في الاقتراب من فهم علاقة القوة والهيمنة، فقد انبثق الفكر السياسي اليوناني من المشكلة الدَّائمة **للقيمة النسبية للسلطة** أو القوة والمعرفة باعتبارها فلسفة وطبيعة العلاقة بينهما، حيث يُمكن إقامة نظام سياسي عادل ومستقر. وقد عبّر عن **القوة المحرومة من المعرفة كمجرد عنف واكراه**، بلاهدف وبلاعقل. في مقابل ذلك تفتقد المعرفة المجردة من السلطة الى أساس اجتماعي وسياسي، وبالتالي تفتقر الى الفعالية.

لقد تعمق كل من **أفلاطون** و **ارسطو** وكذلك **سُقراط** الى الطرق التي يمكن بها **للسُّلطة** و **المعرفة** أن تعزز كل منهما الأخرى، و تفهم الهيمنة على أساس ذلك، أنها مبدأٌ حاكم أو ارشادي يؤكد هدف واتجاه الفكر السياسي اليوناني لتحقيق توليفة من السلطة و المعرفة[3].

---

[1] Benedetto Fontana, **Hegemony and Power in Gramsci**. In ; Richard Howson and Kylie Smith, **Hegemony ; Studies in Consensus and Coercion**, Routledge, Taylor and Francis Group, New York, First ed, 2008, p 82.

[2] فكرة صوَّرها وصاغها ثيوسيديدس في خطبة جنازة **بريكليس Pericles' Funeral Oration**، للتوسع والاستزادة، فضلا ينظر:
Thucydides, **History of the Peloponnesian War**, translation, Rex Warner, Penguin, London, 1972, pp 143-151.

[3] Benedetto Fontana, Op Cit, p 83.

عموما، في الفكر الغربي، ومنذ تبلور الفكر السياسي اليوناني القديم للهيمنة، مرورا بعصر النهضة، وحتى نهاية القرن التاسع عشر وبظهور الفكر الغرامشي للهيمنة، يمكن تحديد استخدامين للهيمنة:

- يقتصر الاستخدام الأول باعتبارها **ممارسة للسلطة** او **القوة**، وعلى المستوى الدولي تطبيق للسياسة الدولية، وتشير الى الدُّول التي تمتلك و تمارس غلبة القوة و السلطة، حيث تهيمن دولة واحدة على الدول الأخرى وتخضعها لها.
- ظهر فهم ثان للهيمنة **مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرون**، ضمن نقاشات وجدالات قادة الحزب الاشتراكي الديموقراطي الروسي، واستعملت الهيمنة لوصف الدور القيادي **للبروليتاريا** في نظام ثوري للتحالفات بين القوى المعادية لطبقة العمال والمواطنين المستغلين. واستعملت الهيمنة في وصف النِّضال ضد الاستبداد. وقد فهمت الهيمنة من قبل **لينين** وتروتسكي على أنها **تحالف تكتيكي بين الطبقة العاملة والطبقات المستغلة** الأخرى، خاصة الفلاحين. تحالف موجه الى الاستبداد السياسي للقيصر والتفوق الاجتماعي والاقتصادي للجمَاعات الحاكمة.

لقد عبر عن الهيمنة بهذا المعنى باعتبارها ليس فقط تقاربا للقيم والمصالح بين المجموعات الثورية، بل لقيمة ووزن البروليتاريا، من حيث خضوع الجماعات المتحالفة لها، قد تفقد هي الأخرى استقلاليتها السياسية امام هيمنة البروليتاريا. وقد أدت **الثورة البلشفية 1917م**، الى تفريق الصِّيغة السياسية لهيمنة البروليتاريا على حلفاءها وتكريس دكتاتورية الحزب في فرض سلطة الدولة.

تطور المفهوم الشيوعي للقوة والهيمنة، على ضوء فكر غرامشي، الذي اعتمد بدوره على المفهوم اليوناني القديم، وكذا تجارب الثورة البلشفية في روسيا، وحاول من خلالها التعبير عن الهيمنة باعتبار **ديناميكيات القوة داخل المجتمع البورجوازي لفهم الطرق والاليات التي تستمر بها السلطة**.

ساعد مشروع **غرامشي** حول الهيمنة في إعادة النظر في فهم القوى المادية والثقافية اللامادية على ضوء منظور مزدوج **Dual Perspective** ضمن واقع سياسي إيطالي وأوروبي مجزأ، ما من شأنه بناء نظام سياسي أكثر شمولية.

وتعني الهيمنة عند غرامشي **سِيادة مجموعة أو طبقة على طبقات أو مجموعات أخرى**، يتم تأسيسها بوسائل أخرى غير العنف و الاكراه، غير انه في الصراع على السلطة يمزج بين الأبعاد المادية و غير المادية للقوة، ويتوافق في هذا المنظور مع ميكيافيللي حول **الطبيعة المزدوجة Dual Nature of Machiavellis Centaur**، فالانسان حسبه نصف حيوان و نصف بشري، وهي مستويات القُوة و التوافق، أي مزيج من لحظة **الفرد Individual** و لحظة **الفرد العام Universal** [1]

بالنسبة لغرامشي كما هو الحال لدى **لميكيافيللي**، فان ممارسة السلطة أو العلاقة بين الحاكم والمحكوم تستند أو ينبغي ان تستند الى علاقة عكسية بين القوة والقَبول، والتي تعتمد بدورها على توليد الموافقة، **فكلما زات الموافقة قلت القوة اللازمة**. بالنسبة الى غرامشي فان الهيمنة **إضفاء الطابع المؤسسي للقبول والاقناع** داخل كل من المجتمع المدني والدولة. ولا يمكن القضاء على عنصر القوة سواء ضمن ديناميكيات البنية الداخلية او الدولية التي تتميز بالازدواجية بين التحالف على أساس القوة والاقناع.

في دراسة علاقة متغيري القوة والهيمنة من حيث التراكب، فان هناك حُدودا لتقارب منهجي في الاستعمال والتداول، فمصطلح الهيمنة يشير في الكثير من الأحيان الى مفهوم **أيديولوجي**. يدور حول منظمة، دولة أو طبقة تسيطر على منظمات، دول، أو طبقات أخرى، في مقابل الاستعمال **الغرامشي** الأصلي للمصطلح لم يُستخدم بشكل سلبي من الناحية الأخلاقية، والسؤال هنا، **هل تم تصميم المصطلح ليكون تقنيا وليس معياريا؟** ويشير مصطلح القوة الناعمة باعتباره استعمال الثقافة والأفكار لاقناع الدول الأخرى باتباع مصالحها. **الى استئناف معياري Normative appeal** للهيمنة في عالم مابعد نهاية الحرب الباردة وتصاعد موجة التكنولوجيا. وأنَّ توصيف كل منهما باوصاف مفاهيمية كامنة تبدو متقاربة على أساس الاستعمال المنهجي على الأقل. قد تُرى فيه القوة الناعمة بشكل إيجابي بينما الهيمنة بشكل سلبي من حيث البنية الفكرية للمصطلح[2].

في نفس السياق، وفي **إشكالية الفروقات والحدود الصعبة بين "القوة" و"الهيمنة" والمفاهيم المُساوقة لحقلهما الدَّلالي**، يتداخل في وصف حدود العلاقة بين هذين المتغيرين، مفهوم **القوة الناعمة** كاحد اهم المفاهيم، المساوقة لمفهوم القوة وعلى حد سواء **للهيمنة**، وعلى الرغم من انه يبدو للوهلة الاولى ان هذا

[1] Benedetto Fontana, Op. Cit, p 84.

[2] Keith Dowding, **Why Should we care about the definition of power?** *Journal of Political Power*, Routledge, Vol 5. no1, Mars 2012, p 131.

التراكب المفاهمي يُتبع الصِّفة للموصُوف، لكنه من وجهة نظر فلسفية ضمن تطور حقل العلاقات الدولية، هناك الكثير من الاشكاليات ذات البعد الانطولوجي في فهم الهيمنة، القوة والقوة الناعمة.

من جهة، يقصد بالقوة تقليديا، ابستمولوجيا القوة في شكلها **العسكري** ضمنا، بشكل مطلق للمعنى. أما الثاني، **القوة الناعمة**، وان كان يدل على الشكل اللين للقوة، فإنه استباقا يتضمن مفهوم القوة التقليدي في حدِّ ذاته. يجد مفهوم القوة الناعمة مكانة بينية ضمن حدود علاقة القوة بالهيمنة، باعتبار السِّياق الدولي الذي تطور على اثره، وضمن تصاعد استقطاب الحقل المعرفي للهيمنة مع نهاية الحرب الباردة، كموجة للترويج للهيمنة الامريكية، بمعنى ان الدَّلالات و الأبعاد التي يتضمنها المعنى السياقي لظهور المفهوم، تُكسب هذه العلاقة طرحا اشكاليا، يخضع فيما يلي من مضمون هذا البحث الى مزيد من التَّدقيق و التحقيق.

وفي محاولة فهم علاقة تداخل الهيمنة والقوة الناعمة، يبدو أن هناك علاقة تراكبية، بين المفاهيم المعبر عنها، نجد المفهوم **الغرامشي للهيمنة Hegemony**، يتقاطع مع مفهوم القوة في شكلها اللين أو الناعم، ويظهر جليا تأثر **جوزيف ناي Joseph Nye** بمفهوم الهيمنة عند غرامشي في صياغته وبلورته لمفهوم القوة الناعمة.

والقوة الناعمة عبرت عن القوة في دَلالات الهيمنة مع نهاية الحرب الباردة، في ابعادها اللينة، باعتبارها **صراعا من اجل أيديولوجيا**، وتستعمل بمعنى **معتقدات Doctrine**. في اطار التعبير و وصف **الأنظمة المهيمنة Hegemonic Systems**[1]. وقد تشير الهيمنة بذلك الى **الامبريالية الثقافية Cultural Imperialism**.

اِن إشكالية تصنيفات المفاهيم المقاربة للقوة والهيمنة تطرح وبشكل مُلح، في هذا السياق، إشكالية، بنية المفاهيم التقليدية في العلاقات الدولية، من حيث كونها بنية معرفية غربية، والتي أضحت غير كافية في مواكبة الطبيعة المعقدة والمتراكبة للظاهرة الدولية باعتبارها **علاقات قوة Power Relations**. وتفهم

[1] Keith Dowding, **Why Should we care about the definition of power?** *Journal of Political Power*, Routledge, Vol 5, no 01, Mars 2012, p 128.

القوة في الغالب ضمن هذا الاتجاه المعرفي، في الفكر السياسي الغربي، على انها **سيطرة على الموارد Control over Resources**، ومخرجاتها **Outcomes**[1].

وبالاستناد الى التطورات الأخير في اتجاهات **فلسفة العلوم الاجتماعية**، فقد أصبح من الصعب أو غير الممكن الدفاع عن الادعاءات المعرفية لبنية الفكر الغربي للمفاهيم، وانَّ الاستغناء عن مثل هذه **الافتراضات Assumptions** يفسح المجال لفهم أكثر ثراء لمفهمة القوة في علاقتها بالهيمنة، مما يسمح بتطوير تصنيف للقوة لا يشمل فقط بعد القوة المرتبط **بالسيطرة Dominance** و**الاكراه Coercion**، و**الاستغلال Exploitation**، القوة العسكرية والعنف[2].

ولكن ايضا يتعلق بقدرة الجماعة على الاستقرار و تشكيل **النظام السياسي Political Order**،أمر مبني على **عقد اجتماعي أفقي Horizontal Social Contract**، وبذلك حسب التعريف السابق لا يمكن احتواء هذين البعدين للقوة ضمن تعريف واحد شامل **Overarching Definition**[3].

كمفهوم مستجدٍّ، تطرح **حنه أرنت Hannah Arendt** مفهومها للقوة، على أساس **القدرة** الانسانية **Ability** ليس فقط على **الفعل To Act**، بل القدرة على **الفعل المتضافر To Act in Concert**. وفي سياق تصنيفات أبعاد القوة يميز، **بيترسن Petersen** في اطروحته للدكتوراه، بجامعة **هارفارد Harvard (2011)** [4]، من وجهة نظر **أرنت Arendt**، بين أربعة انواع للقوة، وكمحاولة بحثية لاثراء مجال التفريق بين مختلف المفاهيم المساوقة للمفهوم[5] يمكن تقديم الأبعاد الاتية :

- **القوة بالاكراه Coercive Power** وهي أقرب الى القوة في بعدها العسكري الاستراتيجي والاقتصادي.
- **قوة التفاوض أو المساومة Bargaining Power** ترتكز على تقديم التَّنازلات، وتغليب إرادة (أ) على حساب الطرف (ب)، وتركز أكثر على الجانب الاقتصادي والاعتماد المتبادل.

---

[1] Kira Petersen, **The Concept of Power in International Relations**, Ph.D Dessertation, Graduate School of Arts and Sciences, Department of Government, Harvard University Cambridge, Massachussetts, August 2011, pp 30-38.

[2] Op. Cit. pp 111-190.

[3] للمزيد، حول معنى القوة من منظور **فعل التضافر**، عند حنه **أرنت Hannah Arendt**، فضلا ينظر:

Kira Petersen, **The Concept of Power in International Relations**, Op. Cit, pp 50-110.

[4] Op. Cit, pp 30-38.

[5] Op. Cit, pp 210-239.

- **القوة المتناغمة او الاتفاقية Concerted Power** تعتمد تغليب منطق القناعات، وهي ذات طابع افُقي، بهدف تحقيق اهداف مشتركة أو الدفاع عن اهداف مشتركة، كالعلاقات الأمريكية البريطانية عبر الأطلسية مثلا.
- **القوة السياسية**، كصورة غير مباشرة للقوة.

ويرجع **بيترسن Petersen** أن **القوة بالاكراه والقوة بالمُساومة**، تعتمد على الموارد العسكرية، ذلك أنه حتى الابعاد غير المادية للقوة، بشكل معين، وان يكن ذلك مُتضمنا، يَلوح التهديد المباشر بالعنف في أغلب الاحيان للتأثير في الديناميكيات السياسية. أي ان القوة في صورتها الماديَّة، وان يكن فأنها على هامش العلاقات الدبلوماسية.

بدوره يطرح **بارنيت و دوفال Barnett et Duvall في القوة في السياسة الدولية**[1]، أربع أوجه للقوة وفق معيارين:

- **مدى تعبير القوة عن إرادة الفاعل** أم كونها خاصية للعلاقة والتفاعل ذاته وهياكله.
- وما إذا كانت القوة تمارس بشكل محدَّد أم بشكل أكثر عمومية وانتشارا.

وتنقسم الى أربع أشكال للقوة:

- **القوة الملزمة Compulsory Power**، يمارسها فاعل محدد بالسَّيطرة على ظروف وجود وتصرفات فاعل اَخر في اطار موقف أو مواقف محددة، سواء تم ذلك استنادا لمصادر مادِّية عسكرية واقتصادية أو من خلال مصادر رمزية فكرية، كالدعاية و الضغوط المعيارية.. وغيرها.
- **القوة المؤسَّسية Institutional Power**، وهي أكثر انتشارا وتستغرق وقتا أطول في تأثيراتها، حيث يقوم فاعل محدد بوضع وتحديد القواعد والاجندة للمؤسسات بما يولد اثارا تحدد خيارات الفاعلين الاخرين.
- **القوة التكوينية أو الهيكلية Constitutive or Structural Power**، وهي التي تعبر عن علاقات قوة كامنة في الهياكل الاجتماعية للتَّفاعل، بما يُولِّد اَثارا محددة ومباشرة تشكل قدرات الفاعلين وتحدد خياراتهم. وقد تكون هذه القوة الخيارات ذات طبيعة مادية، من مثل تلك التي تركز عليها **مدرسة النظام العالمي** حيث تولد عمليات وتفاعلات تاريخية على المدى الطويل نُظما وهياكل

[1] Barnett and Duvall, Op. Cit, pp 40-78.

قائمة على التمايز بين المركز والأطراف وأشباه الأطراف، وقدرة الدولة وإدراكها لهويتها وذاتها واختياراتها دالة على موقع الدولة ومكانتها من النظام. بمعنى أن هيكلية النظام نفسه تؤسس للقوة.

قد تكون هذه القوة ذات طبيعة غير مادية متى قامت على الهياكل الفكرية والمبادئ المعيارية، تظهر من خلال المدرسة **الغرامشية الجديدة New Gramscian**، في تأكيدها على مفهوم **القوة** أو **الهيمنة الأيديولوجية** التي تدعم وتقوي مراكز بعض الفاعلين مقابل إضعاف فاعلين اخرين. من أمثلة ذلك، اثار وانعكاسات هيمنة الفلسفة الاقتصادية الليبرالية الجديدة.

- **القوة الانتاجية Productive Power**، التي تتشابه في كثير من ابعادها مع القوة الهيكلية التكوينية، لكنها لاتتم من خلال هياكل محددة بل من خلال الوجود الاجتماعي ذاته، ودُون الاضطرار للانتماء لهياكل وعلاقات سلمية هيراركية محددة.

ترتبط القوة الانتاجية بالخطاب واللُّغة و**نُظم المعرفة** ذاتها التي تُنتج المعاني وتحدد ماهية المُستحيل والممكن والمحتمل والمعتاد وماهية المشكلات. فاللغة والخطابات هي مصدر قوة في العلاقات الاجتماعية، اذ تحدد طبيعة المواقف والممارسات والسلوكيات والخيارات الممكنة والمتصورة، بالاضافة الى تشكيل هويات الفاعلين وادراكهم لذواتهم. وتجد هذه الأفكار حول طبيعة ومضمون القوة الإنتاجية في أعمال **ميشيل فوكو**.

يذهب طرح **مايكل مان Michael Mann** [1] الى تقديم **القوة الاجتماعية** بمكوناتها الايديولوجية والاقتصادية و العسكرية و السياسية ثلاث أبعاد للتمييز بينها:

أولا، التمييز بين: **القوة التوزيعية Distributive Power** والتي تعكس زيادة قوة طرف على حساب قوة طرف اخر. والقوة **الجمعية Collective Power** والتي تعكس القوة المشتركة للفاعلين، حيث يتفاعل فاعلان أو أكثر في مواجهة الطبيعة أو فاعلين اخرين.

ثانيا، التمييز بين: **القوة الممتدة Extensive Power** تعتمد السَّيطرة والتاثير على عدد كبير من الفاعلين عبر رقعة جغرافية ممتدة. و**القوة المكثفة Intensive Power** والتي تَعتمد خلق وتعبئة درجة كبيرة من الالتزام والارتباط لدى الفاعلين الخاضعين لها.

[1] أحد رموز علم الاجتماع التاريخي.

ثالثا، التمييز بين: القوة **السلطوية Authoritative Power** هي توجيهات معبِّرة عن ارادة فاعل معين ووعي الاخرين بهذه التوجيهات وطاعتهم وخضوعهم لها. **القوة المنتشرة Diffused Power**، لا تقوم على التوجيهات المباشرة، و تنتشر بشكل لا مركزي، وتظهر في التنظيمات الايديولوجية والاقتصادية[1].

تُبين الطروحات السابقة، أن مفهمة القوة والهيمنة وكذا العلاقة بينهما، كأحد الاشكاليات التي تزيد المفهوم والتَّصور تعقيدا وتشابكا، كما يتبيَّن أن فهم العلاقة بين متغيري القوة والهيمنة، وحدود التداخل وكذا الفصل بينهما، يُبرز لنا أهمية ذلك في فهم تطورالهيمنة، سواءٌ ضمن نسق تطورها التاريخي بشكل خطي، او المراحل التي عرفت خلالها تحولات جوهرية مع نهاية الحرب الباردة، وتظهر أهمية ذلك في رصد المفاهيم الجديدة المساوقة للمتغيرين السّابقين، سواء محاولة فهم سياقها الفكري أو الحدثي منذ تبلور الفكر السياسي اليوناني القديم للهيمنة، مرورا بعصر النهضة، وحتى نهاية القرن التاسع عشر وبظهور الفكر الغرامشي للهيمنة.

[1] Michael Mann, Op. Cit, pp 5-11.

المبحث الثاني: بنية السياقات المعرفية للتنظير في حقل العلاقات الدولية.

من الأهمية بمكان التعريج على فلسفة العلوم الاجتماعية، لوضع أسُس للإطار **النظري** أو **التنظيري** للظاهرة محل البحث، كذلك وضعها ضمن سياقها الفلسفي والفكري. بشكل يسمح من الاقتراب أكثر فأكثر من فهم مفهمتي القوة والهيمنة.

هذا المبحث الموسوم **ببنية السياقات المعرفية للتنظير في حقل العلاقات الدولية** يفتح باب التأصيل لكيفيَّة تبلور الأطر النظرية الحديثة ضمن سياقها الفلسفي والفكري، وكذا ضمن سياق تراكمها التَّاريخي. بشكل يساعد في فهم موضوع الهيمنة. كسياق تطور الفلسفة البراغماتية ومنه مخرجات البراغماتية في الولايات المتحدة، والوضعية ومابعد الوضعية. ويمكن من خلال ذلك، تبيان النقاط والمحطَّات الجوهرية في انحراف الحقل وعلاقته بالهيمنة الأمريكية في الفصول التالية للبحث.

إن النقاش الجوهري كإطار معرفي، والجدلية التى تدور حولها هذه العلاقة الفلسفية. ذلك أن البُعد التنظيري في حقل العلاقات الدولية. هو نقاش الوضعية. على ضوء **النقاش البراديغماتي Inter Paradigms Debats** كتمظهرات لنقاشات طبيعية داخل المجموعة المفاهيمية الاساسية الواحدة. ويتبنى البحث **نقاش الوضعية مابعد الوضعية، واللاوضعية** كإطار فكري عام، أكثر منه نقاش النظريات التفصيلية الجزئية على أهميتها وأهمية النقاشات التفسيرية التي تدور حولها.

ضمن هذا النقاش تظهر لنا اشكالية موقع و مكانة القوة المهيمنة ومستقبلها. والقوة المُطلقة هو موضوع يكتسي صفة المركزية في حوار الوضعية مابعد الوضعية في القرن الحادي والعشرون. كما مستقبل الهيمنة الأمريكية.

المطلب الاول: السِّياق الفكري والفلسَفي لفلسفة العلوم الاجتماعية وتموضعها المعرفي.

تُعتبر **فلسفة العلوم الاجتماعية** المدخل الاساسي لدراسة العلاقات الدولية كحقل معرفي، والتساؤل حول طبيعة المتغيرات والمضامين التي تحكم تفاعل الظاهرة الدَّولية[1]، وتنطوي بذلك أيضا حول توجيه الاسئلة لمختلف الظواهر والتفاعلات التي تأخُذ صفة الدولية.

اِنَّ التأصيل للموضوع يستوجب العودة لفلسفة العلوم الاجتماعية، باعتبارها الحاضنة العلمية الأساسية **Fundamentals** التي تبلورت ضمنها العلاقات الدولية باعتبارها حقلا مفهميا للظاهرة الدولية. ونظرا لأهمية البناء الفلسفي للموضوع، بما يساعد في رصد مفهمة الهيمنة كإطار نظري واسقاطي في فهم توجهات استراتيجية الهيمنة الامريكية كتراكم تاريخاني للقوة، خاصة في مرحلة مابعد نهاية الحرب الباردة، وكذا نقاشات التنظير واشكالياته خلال القرن الحادي والعشرون باعتبار **عودة المراجعات الفلسفية لبنية الحقول المعرفية وفلسفة العلوم**، بما في ذلك أطروحات حقل العلاقات الدولية.

مارست فلسفة العلوم الاجتماعية دورا مهما في تشكيل حقل العلاقات الدولية باعتباره **حقلا تنظيريا** ينطوي على بنية من النقاشات ذات طبيعة نظرية و تتجاوز النظرية[2]، **النظرية الشارحة Meta-Theoretical debates**. وشكلت البنية الفلسفية والفكرية التي تبلور على ضوءها الحقل، ويعبَّر عنها في الأدبيات الفكرية بمسائل **التنظير حول التنظير Theories about Theories** [3].

تعمل فلسفة العلوم باعتبارها موجهًا للأطر التنظيرية وللأساليب التي يتم من خلالها رؤية الظواهر وانماط تفاعلها، ومنه كيفية رؤية العالم. وتقوم بنية المعرفة ضمن فلسفة العلوم الاجتماعية على مجموعة من الأبعاد:

---

[1] يقصد بالظاهرة الدولية ضمن مضمون هذا البحث، **كل ظاهرة فوق الدولة** من حيث كونها مستوى للتحليل (مستويات التحليل في العلاقات الدولية)، وتشمل كل المتغيرات والابعاد ذات الطابع الدولاتي و غير الدولاتي، تفاعلات من غير الدول، كالمنظمات غير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات. وغيرها. وعلى اعتبار مفهمة الدولة الواستفالية كفاعل محوري.

[2] **مابعد-نظرية: Meta-Theory**، مابعد أو ماوراء النظرية في العلوم الاجتماعية، تعني النَّظر في الابعاد والخلفيات الفلسفية، والابستمولوجية **(نظرية المعرفة: أصل نشاة المعرفة)** التأسيسية، تعبر الميتا-نظرية عن الالتزام والصَّرامة النظرية تجاه ابعاد فلسفة العلوم، في محاولة لتبرير نفسها تجاهه.

[3] Milja kurki, Colin wight, **International Relations and Social Science**, In; Tim dune, Milja kurki, and Steve smith, **International Relations Theory; Discipline and Theory**, Oxford University Press, Third edition, 2013, p 14.

- **الانطولوجيا:** نظرية أصل المعرفة، تعنى بأبعاد وجودية، مما يتكون العالم؟ ما الاشياء التي يجب علينا دراستها؟ بعبارة أدق، السؤال عن ماهية الواقع، أو ماهية الحقيقة.
- **الابستمولوجيا:** أو نظرية المعرفة: كيف نتوصل الى تكوين معرفة عن العالم. السؤال عن تمظهرات الواقع، أو كيف، وماهي الطريقة التي شكلت رؤيتنا للحقيقة.
- **المنهجية:** سؤال الأدوات، ما المناهج و طرق البحث المتبعة في الوصول الى الحقائق **العلمية** [1].

وفي توضيح الفرق بين الابستمولوجيا والمنهجية أو الميتودولوجيا، من المُهم التفرقة بين الابستمولوجيا والمنهجية **Epistemology and Methodology**، فمصطلح أو لفضة ابستمولوجيا قادمة من أصل **يوناني Greek** كلمة **Episteme** وتعني المعرفة **Knowledge**. وبعبارة أدق، الابستمولوجيا، هي فلسفة المعرفة **Philosophy of Knowledge** أو كيف نتوصل الى المعرفة **How we come to know**، في المقابل تعنى **المنهجية Methodology**، بدورها ايضا معنية بكيفية الوصول الى المعرفة لكن بطبيعتها أكثر عملية **Practical in Nature** ، **المنهجية Methodology** تركز على **الطرق الخاصة Specific ways** التي يمكن استعمالها في محاولة فهم العالم، و في البحث عن المعرفة، وتترابط الابستمولوجيا و المنهجية : أين تنطوي الأولى على **الأبعاد الفلسفية في الوصول الى المعرفة**، و الثانية على **الممارسة او الابعاد التقنية وادواتها** [2].

لقد ارتبطت **الفلسفة الوضعية بالمنهجية** في كيفية بناء الحقائق العلمية، وتمثلت في **التجربة**. على العكس من ذلك شهدت الجوانب الابستمولوجية تراجعا من حيث سلَّم الأهمية والأولوية في بناء الحقائق العلمية.

ومن ذلك، يمكن أن نستنتج ونفهم تلك الكيفية التي جعلت بنية التنظير في حقول المعرفة المختلفة تنظر بها الى الحقيقة أو الواقع، وأن **المنهج التجريبي** كان له الأثر الأبرز في تقديم رؤى باعتباها واقعا علميا وحقائق ايستمولوجية وانطلوجية للمعرفة العلمية.

---

[1] فضلا، للاستزادة والتوسع، يرجى البحث في ميدان **اتمولوجيا مفاهيم فلسفة العلوم**:

Ontology, Theory of being, what is the world made of? What objects do we study? **Epistemology**, Theory of Knowledge: how de we come to have knowledge of the world? **Methodology**: Theory of Methods: what methods do we use, to unearth data and evidence? Sahotra Sarkar, Jessica Pfeifer, **The Philosophy of Science An Encyclopedia**, Routledge, NewYork, 2006.

[2] Martin Griffiths, Terry O'Callaghan and Steven C. Roach, **International Relations; The Key Concepts**, Routledge, Tailor and Francis Group, Third edition, 2013, p 12.

هذه الابعاد الفلسفية للبحث، تجعل من عملية البحث متنوعة وذات ابعاد مختلفة ومتعددة، على الرغم من أن ذلك لا ينفي تكاملها، وتمثل من دون شك نقطة البداية، المهمة **لفهم النظرية في العلاقات الدولية**. وتعتبر نقاشات فلسفة العلوم حتمية بالنسبة لدراسة حقل العلاقات الدولية، أو على الأقل ضرورة بالنسبة لفهم ديناميكيات القوة والهيمنة.

وللاقتراب من فهم فحوى ذلك السياق الفكري والفلسفي لتبلور فلسفة العلوم الاجتماعية وتموضعها المعرفي، وجب طرح مجموعة من الإشكاليات في محاولة فهم علاقتها ببنية التنظير في العلاقات الدولية. ويمكن تقديمها في النقاط الأتية:

أولا: إشكالية فلسفة العلوم الاجتماعية كمدخل لفهم إشكاليات بنية التنظير في حقل العلاقات الدولية: يقوم عادة النقاش التنظيري ضمن فلسفة العلوم الاجتماعية و مجالاتها، كحقل علم السياسة و العلاقات الدولية مبدئيا من حيث المنطلقات المعرفية، على **تنوع و تضارب Contradiction** المواقف المتعلقة أساسا ببنية و أصل المعرفة، من حيث الانطلوجيا و الابستمولوجيا و طرائق البحث المنهجية، تجريبية وغير تجريبيّة. ومن هنا تكمن اهمية فهم المرتكزات الفلسفية في الاقتراب من بنية المعرفة التنظيرية لحقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية، وإعادة النظر حول الاسقاطات التفسيرية لظاهرة الهيمنة محل البحث والملاحظة.

ان حقل العلاقات الدولية يقوم بارتكازه على مجموعة من **الالتزامات A Set of Commitments** تجاه فلسفة العلوم الاجتماعية. وكإطار معرفي من حيث **المفهمة الفلسفية Philosophical Terminology** لحقل العلاقات الدولية، يخضع لافتراضات محددة، تتعلق أساسا بالأبعاد المذكورة سابقا: الأبستمولوجيا، الأنطولوجيا، المنهجية. كما وستتم مناقشة علمية حقل العلاقات الدولية (المطلب التالي).

ثانيا: سؤال علمية بنية فلسفة العلوم الاجتماعية: ظهر دور الوضعية في بنية فلسفة العلوم **كحركة فلسفية Philosophical movement** تتميز بالعوامل التالية: **العلم والمنهج العلمي كمصدر وحيد للمعرفة، التمييز الفاصل أو القطيعة الصلبة بين عالم الحقائق Reals والقيم، والعدائية الكبيرة تجاه الدين و الفلسفة التقليدية.**

فالوضعيون يرون أن هناك مصدرين للمعرفة فقط هما، **المنطق العقلي Logical Reasoning** على أساس **الاختبارات التجريبية Empirical Experiences**، و في حالة معينة يكون لها معنى فقط اذا امكن

اثبات أو البرهنة على صحَّتها او خطئها، والمبدأ هنا هو **أدوات الاختبار Means of the Experience**، ويسمى بمبدأ الإثبات أو **التأكد Verifiability Principal**[1].

في هذه الحالة **يعطى للظاهرة تفسير وفهم أو معنى من خلال منهجية اثباتها**، باعتبارها **حقيقة** مثبتة علميا. ومن هنا حسب النظرة الوضعية للعالم، يُرى العلم كطريقة لادراك الحقيقة **Science is seen as way to get the Truth**، و يقصد بها **معرفة مطلقة**، ولفهم العالم بشكل كاف، يجب علينا **التنبؤ و التحكم فيه Control**[2] . من هذا المنظور أن العالم و الكون يمكن التحكم فيه، وهما مسيّران وفق **قوانين السببية laws of Cause** و **النتيجة Effect** التي يمكن ان نبينها من خلال مقاربة حصرية للمنهجية العلمية **Scientific Method**.[3]

في نفس السياق، تعتبر الوضعية أن العلم مسألة **ميكانيكية Mechanistic**. وتستعمل في ذلك **المنطق الاستدلالي Deductive Resoning** لافتراض نظريات يمكن إختبارها، بطريقة تعني أسبقية وأولوية الواقع على النَّظرية، من هذه المنطلقات يؤمن الوضعيون **بالمنهج التجريبي**[4].

ثالثا: سؤال التحيز ضمن بنية العلوم الاجتماعية: لطالما شَغلت إشكالية التحيُّز ضمن حقل العلوم الاجتماعية بالَ الكثير من الدارسين، بعبارة أخرى **إشكالية الموضوعية حول بنية العلوم الاجتماعية**، و الجدل القائم حول إعطاء تعريف أو مفهمة محددة للموضوعية ذاتها. هل يقصد بالموضوعية رأيا ثالثا، غير رأيين مختلفين، مثلا؟ أم تعني رأيا خارجا عن ذواتنا؟ هل الموضوعية هي الحقيقة؟ أم تمظهرات الواقع؟

كل تلك الأسئلة **الأنطولوجية**، و التي تمس بالأساس **البنية الوجودية** للتساؤل حول أصل المعرفة، اختلفت حولها الرؤى و الفلسَفات، ولعل أبرز تلك الطروحات في الاقتراب مما قد يعبر عن الموضوعية، ما طرحه **كارل بوبر Karl Popper** [5] حول الحقيقة، والذي يقر مسبقا **بالنسبية في رؤية الواقع و الحقيقة ذاتها**، لكنه عبَّر عنها بكونها تندرج في اطار عوالم ثلاث، **العالم الفيزيائي، و العالم العقلي، و أخيرا عالم**

---

[1] يلاحظ طغيان المنهجية على الابستمولوجيا، وهذا هو التيار الذي ساد خلال أكثر من قرنين من الزمان الى يومنا هذا، أين لا تزال النزعة المنهجية أو الميثودية طاغية، لذلك سادت أدوات السلوكية في خمسينيات القرن العشرين. ووجدت مكانة أكثر من كونها أدوات مساعدة في تحليل وتفسير في محاولة فهم الظاهرة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

[2] Martin Griffiths, Terry O'Callaghan and Steven C. Roach, **International Relations: The Key Concepts**, Op Cit, p 12.

[3] Martin Griffiths, Op Cit, p 12.

[4] Martin Griffiths, Op Cit, pp 12-13.

[5] Milja Kurki and Colin Wight, Op. Cit, pp 29-30.

تعقل الأفكار أو العالم الثالث، وهو العالم الذي يمكن أن يعبر عن **الموضوعية باعتبارها طرفا ثالثا غير مقيد بالحالتين الأولتين**، أو كما عبر عنها **ماكس فيبر Max Weber** على أنها التحرر من القيم.

تزامنا مع الثورة السلوكية في فلسفة العلوم، أكد **توماس كوهن Tomas Kuhn** على **النسبية في العلوم.** لذلك فان فكرة العوالم المتعددة حول تفسير الظاهرة أو رؤية الظاهرة، أو حقائق متعددة أو تمظهرات متعددة. ومنه نسبيَّة النظريات والبراديغمات والمناهج العلمية. وقد طرح الكثير من **مابعد الحداثيين والنقديين** من أمثال **جاك ديريدا و ميشيل فوكو** فكرا مماثلا في سياق مابعد الحداثة للتعبير عن الفروق بين **بنية النص و ترجماته Interprétations** أو **تمظهراته Representations في الواقع**. قد تعتبر محاولة توماس كون حول النِّسبية من أوُلى المحاولات المؤسِّسة للفكر ما بعد الوضعي في الفكر وفلسفة العلوم الغربية.

بناء على ما سبق يقف البحث على حقيقة وجود إشكاليات بنيوية تعتري فلسفة العلوم الاجتماعية، ومنه حقولها المعرفية المختلفة، وفي مقدمتها إشكالية **الموضوعية، والحياد القيمي**، وتكمن أهمية البحث ضمن أطروحته ومنطلقاته الفلسفية في محاولة رصد تلك التحولات الكبرى التي تدور حول **الانحياز القيمي والمعرفي لفلسفة العلوم الغربية** في محاولة للتحرر منها. وتقديم رؤية مغايرة لتلك السرديات والادعاءات الغربية حول المعرفة.

لقد ارتبطت **الفلسفة الوضعية بالمنهجية** في كيفية بناء الحقائق العلمية، وتمثلت في **التجربة**. على العكس من ذلك شهدت الجوانب الابستمولوجية تراجعا من حيث سلَّم الأهمية والأولوية في بناء الحقائق العلمية. ومن ذلك، يمكن أن نستنتج ونفهم تلك الطريقة أو الكيفية التي جعلت بنية التنظير في حقول المعرفة المختلفة تنظر بها الى الحقيقة أو الواقع، وأن **المنهج التجريبي** كان له الأثر الأبرز في تقديم رؤى باعتباها واقعا علميا وحقائق ايستمولوجية وانطلوجية للمعرفة العلمية.

يرى الوضعيون أن هناك مصدرين للمعرفة فقط هما، **المنطق العقلي Logical Reasoning** عن طريق **الاختبارات التجريبية Empirical Experiences**، و في حالة معينة يكون لها معنى فقط اذا امكن اثبات أو البرهنة على صحَّتها او خطئها، والمبدأ هنا هو **أدوات الاختبار Means of the Experience**، كما و تعتبر الوضعية أن العلم مسألة **ميكانيكية Mechanistic**. وتستعمل في ذلك **المنطق الاستدلالي Deductive Resoning** على أساس افتراض أولوية أسبقية الواقع على النَّظرية.

المطلب الثاني: مأسَسة العلاقات الدولية باعتبارها حقلا تنظيريا:

لا بد لكل حقل معرفي من أطر نظرية تضبط طبيعة نمط تفاعل الظاهرة محل البحث والتحقيق، وتجيب من خلال تطورها عن جوانب عديدة من التساؤلات التي تحيط بها، وتقيس مدى إستيعاب الموضوع المدروس، أين تجعل منه حقلا معرفيا مبنيا على أسس الصرامة المنهجية والانضباط العلمي. والتأسيس لأسس وقواعد عامة من شأنها أن تحكم فهم ديناميكيات الظاهرة السياسية في العلاقات الدولية.

ان البحث في الابعاد الفلسفية لبنية حقل العلاقات الدولية باعتباره حقلا معرفيا، تبدأ بالتساؤل حول **طبيعة بنية المعرفة العلمية داخل الحقل**، ومن بين الاسئلة المهمة والاكثر إلحاحا حول حقل العلاقات الدولية، **هل حقل العلاقات الدولية علم ام فن؟ وما الذي تنطوي عليه مضامين المعالجة العلمية للسياسية العالمية؟** [1] وللإجابة عن هذه الاسئلة المحيطة بالحقل، تجدر الاشارة من حيث المبدأ، الى التساؤل حول ماهية وطبيعة **العلم، والمعرفة العلمية** بحد ذاتها.

ان مأسسة العلاقات الدولية باعتبارها حقلا تنظيريا [2]، عبرت عبر العديد من الأزمات المعرفية التي شهدتها هذه المحاولة، ولاتزال في نقاش مستمر حول مضامينها وجذورها. هذه الأزمات المعرفية كما ذكر سابقا، لا تنبع فقط من طبيعة حقل العلاقات الدولية، باعتباره حقلا للتنظير حول كيانات وظواهر غير ملموسة، وفي الكثير من الأحيان غير قابلة للقياس. وإنما تمس تلك البنية المعرفية التي يستقي منها الحقل هويته المعرفية.

---

[1] Milja Kurki and Colin Wight, Op. Cit, p 14.

[2] وفي محاولة تحديد مفهمة للنظرية، عبر **تيم دان Tim Dunne** على أن النظرية تعد من كبرى المشكلات التي تواجه الباحثين في حقل الدِّراسات الاجتماعية، باعتبارها موضوعا كلانيا، ويتعلق بالأساس **بالتنظير حول التنظير**، فالاطار التنظيري في العلاقات الدولية، له أبعاد تنظيرية أبعد منه، أي تلك الأبعاد الايتيمولوجية و الفكرية الفلسفية. ومن ذلك يصعب فهم النظرية دون العودة الى بنية سياقاتها الفكرية والفلسفية. للاثراء والاستزادة، فضلا ينظر:

Tim Dunne, Lene Hansen and Colin Wight**, The End of International Theory?,** *European Journal of International Relations*, Vol. 19, n 03, 2013, p 406.

- **من علاقات الدول في الفكر السياسي الى تأسيس حقل التنظير للعلاقات الدولية.**

على الرغم من أن تطور التنظير للعلاقات الدولية باعتباره **حقلا معرفيا**، يجد جذوره الفكرية والفلسفية على ضوء الفكر السياسي[1]، سواء كونه ارثا إنسانيا يضم جميع الاسهامات الشرقية و الغربية، أو بارتباطه العضوي بالفكر الغربي، في فلسفته اليونانية وكمخرجات لعصر النهضة وتصاعد الوضعية التجريبية فيما بعد، سواء كرد فعل على الكنيسة أو كنتاج للثورة الصناعية.

لقد كان لاسهام **الفكر السياسي**[2] الأثر البارز في اثراء حقل التنظير للعلاقات الدولية، مما ساهم بالاعتراف بالحقل و التأسيس له، أو على الأقل محاولة مأسَسة العلاقات الدولية كمجال تخصصي، له أبعاده التنظيرية و منطلقاته الفكرية. على الرغم من ذلك لا يخلو من تعرضه لكثير من النقد، خاصة في مسائل **القطيعة والاستمرارية لتراكم المعرفة**، باعتبار **التراكم الخطي** للمعرفة أو باعتبار سياق نشأة الحقل من أجل أداء مهمة دراسة ظواهر جديدة، الظاهرة الدولاتية أو الظاهرة الوستفالية.

وعموما فقد هيمن **الاتجاه الوضعي** طوال حقبة طويلة من تاريخ تطور فلسفة العلوم الاجتماعية، وعلى حقل العلاقات الدولية، من حيث القبول العام والسائد للنموذج **الوضعي للعلم**، و كان للباحثين من رواد التقليد الوضعي الاسهام الأكثر أهمية في العلاقات الدولية باعتبارها **حقلا تنظيريا** على مدى قرن من الزمان.

- **التأسيس لفكر الدولة ومبدأ السيادة، كأحد أهم ثوابت التحليل في حقل العلاقات الدولية.**

كان **لميكيافيللي** الأثر الأكثر أهمية في التأسيس لحقل العلاقات الدولية كحقل **حداثي**، وفكريا، من خلال ربطه للعلاقات الدولية بعلاقات من أجل القوة والصراع بين المدن الإيطالية، بشكل من شأنه أن رسّخ لمحورية **الدولة كوحدة أساسية** في الصراع على القوة وضمان البقاء بمفهوم الدول.
وعلى الرغم من أن أفكار ميكيافيللي تتسم بطابع نصائح في اتجاه إدارة شؤون الدولة بشكل عام، أي في إطار سُلطة الحاكم تجاه الرعية، **والتأسيس لفكرة القُوة السياسية**، الا أنها تعتبر أولى **الارهاصات التي**

---

[1] اِن تبنّي هذا البحث، لافتراضات **الاستمرارية في بنية وشكل تطور المعرفة التاريخية لفلسفة العلوم الاجتماعية**، لايعني حتمية الاعتراف بعلاقة توظيف مصطلح القوة على ضوء الفكر والفلسفة السِّياسية لصالح مبررات أيديولوجية، بل في سبيل تبيان أوجه التقارب وأوجه التباعد والاختلاف بينهما.

[2] في اثراء الفكر السِّياسي لحقل العلاقات الدولية باعتبارها **حقلا معرفيا**، فضلا ينظر:

Parkinson. F, **The Philosophy of International Relations : a study in the history of thought**, London, Sage Publications, 1977.

شكلت فكر التنظير حول العلاقات الدولية، فالعلاقات الدولية باعتبارها وليدة الفكر السياسي. وذلك على الرغم من الكثير من الانتقادات التي تشوب الفكر السياسي باعتباره فكرا **للسُّلطة والدولة** وحسب. وعلى ضوء الفكر السياسي فقد عبر الكثير من المفكرين و الفلاسفة، خاصة من فلاسفة عصر الأنوار وغيرهم، عن سلوك الكيانات و شكل الدول التي كانت سائدة منذ ذلك الحين، و على الرغم من أن حقل العلاقات الدولية **وليد عصر مابين الحربين العالميتين**، الا أنه يجد جذوره الفكرية ليس فقط في الفكر السياسي التقليدي و الحداثي ، و لا يمكن للحقل الذي تأسس على ضوء عصر مابين الحربين العالميتين أن يتهرب من فلسفة تأسيسه **الوضعية**، التي تعتبر نفسها بمثابة **الخلفية الأساسية في تشكيل الفكر السياسي و فكر الدولة للحكم و السلطة**.

وتتمة لذلك، لا يمكن نفي تلك العلاقة العضوية بين السِّياسية الداخلية والسياسة الخارجية للدولة أو الكيان الموحد، باعتبار أن الثانية تابعة للأولى أو على الأقل امتداد لها، على الرغم من النقاش التنظيري المُزمن حول القطيعة بينهما، الا أن اتجاها سائدا **ينفي تلك القطيعة بين الفكر السياسي وحقل العلاقات الدولية**.

كان لسياق عصر النهضة والتنظير لفكرة الدولة الأثر البارز في التأسيس لميلاد عهد جديد من **القانون الدولي و المعاهدات الدولية**[1]، بشكل مهد بدوره الى نضج رؤية مخالفة للسياسة الداخلية وقضايا السُّلطة، ومنه الى العلاقات الدولية.

بالانتقال الى بدايات القرن العشرين، فقد كان للحرب العالمية الأولى، الأثر الأبرز في تشكل حقل العلاقات الدولية، و يمكن اعتبار الحقل **وليد ظاهرة الصراع** في الأساس، كما السعي من أجل القوة والهيمنة، لما شغلته هذه الظاهرة في الأذهان، ولَّدت تلك الضَّرورة الحتمية في بلورة الحقل، بشكل مكن من تطوير مجموعة من الأدوات بشكل يسمح بدراسة ظواهر الصراع كما دواعي السلم، والتساؤل عن أسبابها و مالاتها. وإمكانية التنبؤ بها. ويمكن القول بأن **هوية حقل العلاقات الدولية** باتت قد تشكلت معالمها مع نهاية الحرب العالمية الأولى 1919م.

[1] للاستزادة حول موضوع **تطور المعاهدات الدولية والقانون الدولي على ضوء الفكر السياسي عصر الأنوار**، يعتبر الاطلاع على فكر **جون بودان** 1529-1596حول السيادة من بين أهم المصادر في ذلك.

- **مدخل سُؤال علمية الحقل وعلميَّة النظرية.**

تم وضع أول كرسي للعلاقات الدولية باعتباره حقلا تنظيريا مستقلا، أو فيما بعد عِلمًا، مستقلا له أدواته ومناهجه وطرق بحثه، سنة **1919م** بجامعة ويلز **University College of Wales**، بمدينة أبرستويث **Aberystwyth** بالمملكة المتحدة. وقد سمي بقسم **العلاقات الدولية Department of International Relations** [1] ، وهنا دلالات مهمة، أن مؤسسي القسم قد قاموا بانشاء أول كلية للحقل ضمن اهتمامات السّياسة الدولية، هذا المفهوم الأخير أقرب لأن يكون متأثرا بالنهج الواقعي، كون مصطلح السياسة الدولية ضمن أدبيات الحقل أقرب الى دلالة علاقات الصراع و القوة منها الى علاقات دولية دبلوماسية.

تشكلت عديد الأسئلة، و الإشكاليات حول علمية حقل العلاقات الدولية، ومضامينُه، وحدود الظواهر المناط بدراستها، و عن اختلافه عن العلوم الاجتماعية الأخرى، بما فيها علم السّياسة، ومن بين أهم تلك الإشكاليات التي واجهت الحقل، **الفوضى** في بنية العلاقات بين الفاعلين من الكيانات الدول، و السعي الدائم الى تعظيم المصالح، وقد أعتبر الحقل في هذا النسق واسعا ومعقدا و متشعبا [2]، ولم يكن في الأفق من منهج يقترب من **ضبط الظاهرة الدولية أو خلق إمكانية للتنبؤ بها**، وخلال عشرين سنة من تأسيسه يقف الحقل عاجزا أمام التنبؤ باندلاع الحرب العالمية الثانية.

استجابة لما طرح سابقا، وجب الاعتراف أن الحقل وليد الصراع الدَّولي، أو أريد له أن يكون كذلك، فمن **المُهم في هذا الشأن فهم رابط علاقة سياسة القوة والسَّعي للهيمنة**، كواقع، بقيام الحقل باعتباره **بنية تنظيرية**. على اعتبار أهمية الأولى ومحوريتها في علاقتها بالثانية.

كان تأسيس حقل العلاقات الدولية، بمثابة الانتقال الرسمي من الفكر الميتافيزيقي، الذي هيمن على تطور الفكر السياسي، الى تبني الوضعية التجريبية باعتبارها المنهج الوحيد الكفيل بتطوير أدوات الحقل وجعلها علمية بشكل يمكن القادة والدول من إمكانية التنبؤ بظاهرة الحرب بالدرجة الأولى.

---

[1] للمزيد حول أحداث تشكل أول قسم السياسة الدولية، فضلا ينظر موقع قسم **السِّياسة الدولية**، جامعة أبرستويث:
https://www.aber.ac.uk/en/interpol/about/centenary/interpollegacy/timelineofevents/

[2] في تطور حقل العلاقات الدولية، ينظر في موقع **مركز ثيوسيديدس Centre Thucydide**:
Jozef Kurkulka, **Les Lois Régissant le Dévloppement des Relations Internationales**, *AFRI*, Vol 02, 2001, pp 276-292.

كان تأثير **الوضعية التجريبية** واضحا وعميقا في تأسيس حقل العلاقات الدولية باعتباره حقلا علميا، ومع نهاية الحرب العالمية الثَّانية 1945م، تكرست **البراغماتية والإمبريقية** أكثر فأكثر، وساهمت في تعزيز مخرجات **الثورة السلوكية** في مقابل **تراجع القيم الأخلاقية**، سواء من حيث الواقع أو التنظير فلسفة الأخلاق من جراء تداعيات الحربين العالميتين كما فشل فكرة عصبة الأمم.

وبذلك فقد أدى اقصاء **المثالية** والتيار القيمي الى نوع من القطيعة تجاه امتدادات النظرية السياسية الى جذورها الفكرية والفلسفية، والى تغليب البعد المادي في تفسير السِّياسة الدولية. لما بعد الحرب العالمية الثانية وخلال الحرب الباردة.

المطلب الثالث: اشكاليات التَّنظير في حقل العلاقات الدولية.

يحيلنا البحث والتساؤل الدَّائم حول فلسفة العلوم ضمن حقل العلاقات الدولية الى التساؤل الجوهري **حول علمية الحقل**، أي علمية رصد ودراسة الظاهرة الاجتماعية السياسية، وعلى الرغم من انها لا تندرج ضمن موضوع البحث، الا انها من المواضيع التى تُعنى باعتبارها متطلبات بنيوية في فهم بنية وشكل الحقل.

ويمكن في هذا الصدد رصد العديد من الإشكاليات الجوهرية في مقدمتها، **سؤال التراكم والقطيعة المعرفية**، وسؤال **علمية الحقل**. وتعد إشكالية علمية الحقل من أكثر الإشكاليات الجوهرية التي يجب تبيان أبعادها، والتي تتلخص في السُّؤال حول حدود بناء نظرية علمية لحقل العلاقات الدولية.

مع التَّأسيس لحقل العلاقات الدولية باعتباره حقلا تنظيريا، حاول مفكرو فلسفة العلوم الاجتماعية الاستفادة من مخرجات الوضعية التجريبية، من مناهج توصف **بالعلمية** في تقصِّي الظاهرة الدولية، وفي مقدمتها ظاهرتي القوة والهيمنة.

وفي تلك المحاولة، التي اعتقد الوضعيون من خلالها **بحتمية القوانين الثابتة والعامة في تفسير الظاهرة الدَّولية**، كانت هنالك محاولات عديدة في نهج **بناء النظرية العامة أو الكبرى أو النظرية الكبرى الشارحة** لتفاعلات المتغيرات الدولية، وقد اتصفت النظرية الكبرى في العلاقات الدولية باعتبارها نظرية شاملة، وبدقة افتراضاتها، وبحتمية الاتساق والسَّببية في العلاقات بين أطرافها. وبامكانيتها في التنبؤ بمستقبل الظاهرة.

هذا الوصف الحتمي والمشروط للنظرية العلمية في العلاقات الدولية قابلته الكثير من الانتقادات نظرا لاستحالة تطبيق ذلك على الظاهرة الدولية، وعلى الظاهرة الإنسانية والاجتماعية، **نظرا لمتغير الانسان الذي لا يمكن التنبؤ بسُلوكه بشكل دقيق كما يزعم أنصار الاتجاه الوضعي في نظرتهم للنظرية العلمية، كما لا يمكن للنظرية أن تكون عامة كون مكونات موضوع العلاقات الدولية منفصلة بين الفاعل والواقع.**

تنقسم **إشكالية علمية الحقل** اجمالا الى شكلين أساسيين معنيين بجوهر موضوع البحث هما: **إشكالية التجريبية وإشكالية الأيديولوجيا، لما لهما من علاقة مباشرة سواء بحوارات التنظير داخل الحقل، أو في علاقتها بالتنظير حول القوة والهيمنة ومخرجاتها على واقع الهيمنة الامريكية، خاصة خلال الحرب الباردة.**

- **إشكالية علمية حقل العلاقات الدَّولية في علاقته بالوضعية التجريبية:**

لفترة طويل من تاريخ حقل العلاقات الدولية والعلوم الاجتماعية هيمنة **الفلسفة الوضعية Positivist Philosophy** على بنية المعرفة، باعتبارها فلسفة للعلوم. ومنه القدرة على بناء **أشكال مقبولة Valid Forms** للاستدلال ولما يصطلح عليه بالحقيقة **Evidance** والمعرفة **Knowledge**.

أين تم ربط المعرفة العلمية ضمن الكتابات الاكاديمية داخل حقل العلاقات الدولية، للدلالة على التجريبية. وعلى أولوية **النموذج الوضعي للعلم** أو **العلوم The Positivist Model of Science**، ومنه حتمية النظام الفكري الوضعي، و الذي تطور بدوره ليصبح **تقاليد وضعية Positivist Traditions** [1].

شهدت ظروف مأسَسة حقل العلاقات الدولية هيمنة الاتجاه الوضعي، من حيث القبول العام والسائد للنموذج الوضعي للعلم وتم بموجب ذلك **ترسيخ علاقة الوضعية بالتجريبية**، وضمن تلك الابعاد الفلسفية تنطوي الوضعية على مجموعة مختلفة من الالتزامات، **مارتن هوليس Martin Hollis** يبين في مساهمته البحثية، ان الوضعية عادة ما ينظر اليها من الفلاسفة على أنها تتبع ابستمولوجيا التجريبية **والطبيعية Naturalism**.

بهذا المعنى فان الوضعية في نظرية العلاقات الدولية تحمل معاني **وحدوية Unitarity** الظواهر تجاه الطبيعة، سواء تلك الظواهر الاجتماعية أو الطبيعية منها، بمعنى أنها تخضع للقوانين الطبيعية أي قوانين **السببية التجريبية**.

ارتبط حقل العلاقات الدولية بالوضعية كفلسفة للعلوم والعلوم الاجتماعية، وعلى الرغم من تقديم الوضعية للكثير من الاسهامات في اتجاه تطوير الحقل، الا ان الوضعية باعتبارها فلسفة تجريبية للاستدلال تعرضت للكثير من النقد. هذا النقد للنموذج الوضعي التاريخاني **لا ينطوي على رفض الوضعية كفلسفة للعلوم** ولا على رفض العلوم باعتبارها نتاجا وضعيا، بقدر ما تعتبر اسهاما في **جسر الهوة المعرفية التاريخية** داخل **الاتجاه الوضعي** مسهمة بدورها في تطوير حقل العلاقات الدولية.

على مدى القرنين السابقين لتأسيس الحقل، حققت فلسفة العلوم الوضعية التجريبية نجاحات باهرة في ميادين العلوم الطبيعية، والميكانيك، والفيزياء والكيمياء والطب وغيرها، نقلت التفكير الانساني بالاضافة الى نمط تفكير فلسفي الى نمط أخر من التفكير التجريبي والعقلاني، الأمر الذي جعل من العلوم

[1] Milja kurki, Colin wight, Op. Cit, p 15.

الاجتماعية والإنسانية تحذو حذوها من أجل تمكين هذه العلوم وفي مقدمتها حقل العلاقات الدولية من الاقتراب أكثر فأكثر من صفة العلمية.

بالعودة الى نقد بنية الفلسفة الوضعية، فقد كان من بين أكثر السلبيات التي عرفت تراكما كبيرا عبر قرون من تطور الفكر الوضعي باعتباره مرجعا لفلسفة العلوم هو **الإصرار الدغمائي Dogmatic Insistence** حول صحَّة الافتراضات و المزاعم التجريبية في رصد ما يعرف الحقيقة العلمية، على العكس من ذلك ان تطور التنظير مرده الى الالتزام **بنقد مستمر Constant Critique** [1].

منذ تأسيس حقل العلاقات الدولية في بريطانيا ومن ثم الولايات المتحدة، دأب **علماء الحقل الأنجلوأمريكي**[2]، وفي مقدمتهم **كوينسي رايت** على بلورة **نظرية عامة** أو ما يصطلح عليه **النظرية العلمية** ضمن الفلسفة الوضعية، وذلك قصد إضفاء صبغة أكثر صرامة منهجيا في تفسير ظاهرة القوة و العلاقات الدولية. على غرار العديد من العلوم الاجتماعية والإنسانية المتقاطعة مع الحقل، كإسهامات **جوزيف شومبيتر Joseph Schumpeter 1883-1950م** في تطوير نظرية الدورة الاقتصادية. و**أرنولد توينبي Arnold J. Toynbee 1889-1975م** في محاولته التنظيرية للتحكم في الظاهرة التاريخية من خلال مبدأ **التحدي** والاستجابة، والمُستلهمة من **علم النفس السلوكي**. وفيما بعد من خلال اسهامات **ليفي شتراوس Claude Lévi-Strauss 1908-2009م**، كأحد أهم **البنيويين** فيما بعد، من الذين اهتموا بالأنثروبولوجيا، واسهاماته فيها على ضوء علم الجيولوجيا، في محاولة لإيجاد صيغة علمية وضعية للأنثروبولوجيا.

في هذا المسار، قد يبدو واضحا تأثر الحقل بأفكار **فرنسيس بيكون Francis Bacon 1561-1626م** [3] ضمن فلسفته حول العلمية، والتي **تعتمد حسبه على الملاحظة والتجربة**، ويجادل بإمكانية المعرفة العلمية حصرا من خلال **الاستقراء** والمراقبة الدقيقة للأحداث في الطبيعة، أي حول هو مرئي و ملموس، ذلك لاعتبارات الشك التي تدور حول العلم.

---

[1] Milja kurki, Colin wight, Op. Cit, p 16.

[2] يستعين البحث بعبارة الأنجلوأمريكي للدلالة على تأسيس الحقل الأكاديمي في بريطانيا، ومن ثم انتقاله الى الولايات المتحدة، وقد أثرت بشكل مهيمن هاتين البيئتين ضمن فضاء العالم الغربي في صياغة الحقل بالشكل الذي نراه عليه اليوم.

[3] يلقب **بيكون Bacon** بأبِ التجريبية، وقد قاد الثورة العلمية في بريطانيا من خلال مبدأي الملاحظة والتجربة، والى ذلك الوقت تعتبر فلسفةً جديدة.

مرؤرا **برينيه ديكارت René Descartes 1596-1650م** كعالم للرياضات والفلسفة والفيزياء، وعلى الرغم من تأملاته في الفلسفة الأولى، فقد ارتبطت اسهاماته الفلسفية وتأثرت بعلم الرياضيات والفيزياء، وبنى فلسفته على الشك في الوُجود وكذا في الموجودات، وطرح العديد من الأسئلة التي تعكس فكره، من أشهرها، **أنا أفكر.. اذن فأنا موجود**، والتي تعزو كل موجود الى الشَّك والتحقق العلمي.

ساهمت أفكار **أوغست كونت Auguste Comte 1798-1857م** في تكريس طرح دور فكرة المُلاحظة، ويعتبر أبا مؤسسا لحقل الاجتماع[1]باعتباره علما ضمن **فلسفة العلوم الغربية**، وأكد أن النظرية العلمية مبنية على الملاحظة، على الرغم من عدم اقصاءه للتأمل الفلسفي، كما اعتبر بذلك أبا للفلسفة الوضعية الغربية.

بصورة عامة، بُني الحقل على ضوء تأسيسه بالاعتماد على **منهجه**، أي باعتباره **حقلا تنظيريا وضعيا تجريبيا**، وليس من خلال موضوعاته واشكالياته التي يدرسها. والى غاية ذلك الحين لم يكن مهما ما يدرس حقل العلاقات الدولية باعتباره حقلا علميا، بقدر ما يلتزم بتطبيق مناهج العلمية، أي الوضعية التجريبية كمنهج وحيد للعلم والحقيقة كما يصفه **كارل بوبر Karl Popper 1902-1994م**.

عرفت مرحلة مابعد تأسيس حقل العلاقات الدولية باعتباره **حقلا علميا وضعيا**، شقاقات كبيرة أين شكلت مسألة المناهج العلمية والتجريبية فجوة أكبر داخل الحقل، وتساءلات **أنطولوجية** كبيرة في كل مرة حول أهمية وجدوى الحقل في حد ذاته. ذلك أن الحقل لم يستطع تطوير مناهج خاصة بسُلوك الدول لها من القبول العلمي درجة مماثلة لتلك المناهج الرياضية أو الفيزيائية، أو حتى دون ذلك بالمقارنة مع تلك المناهج في علم الاقتصاد. كما لم يكن باستطاعة الحقل على مدى أكثر من قرن من الزمان 1919-2024م من الوصول الى نماذج متفق عليها أو حتى أفكار ومصطلحات غير مشكلة لبعض التناقضات سواء في الفهم أو التفسير.

هناك امكانيَّة لتصنيف العلاقات الدولية كعلم ضمن العلوم الاجتماعية، وهي بذلك منوطة بدراسة السلوك الإنساني على ضوء سلوك الدول، وأن متغيرات الحقل تفترض عدم القدرة على بناء نظرية علمية بالمفهوم التجريبي السَّببي، ويتبنى هذا الطرح **السُّوسيولوجي Sociologue** الفرنسي **مارسيل ميرل**[2]

---

[1] ترجع نسبة حقل الاجتماع باعتباره **علم الاجتماع** في شكله وفلسفته الغربية الى **أوغست كونت**، غير أن الاسهامات الأولى من خارج الفكر الغربي والسَّابقة له في بلورة علم الاجتماع ترجع الى **إبن خلدون 1332-1406م** كأول من طور علم الاجتماع بتجريده من الخرافات والروايات.

[2] ينظر فضلا، في رده على كتاب **الحرب والسلام بين الأمم** لريمون أرون:

Marcel Merle, **Sociologie des Relations Internationales**, 3eme édition, Dalloz, Paris, 1982.

Marcel Merle 1923-2003م، والذي يقارب الحقل لعلم الاجتماع الدولي أو **علم دراسة الجماعة الدولية**.

- **إشكالية علمية الحقل في علاقته بالأيديولوجيا وسؤال الموضوعية والتحيز.**

ان تحديد طبيعة العلاقات الدولية كحقل معرفي، يتوقف ابتداءا على تحديد وضع الحقل المعرفي في مواجهة مجموعة من الادعاءات المعرفية، في دراسته لمجال الظواهر في العلوم الاجتماعية، ومجموعة تعريف الظواهر.

من المهم إعادة النظر في **النظريات حول النظريات Theories about Theories** [1] ، أو حول التنظير التي شكَّلت الحقل، أي ذلك الاطار الفلسفي و الفكري لبنية البعد التنظيري، و هو الاطار الاكثر أهمية اليوم اكثر من اي وقت مضى في محاولة رصد تطور و تراكم بنية المعرفة العلمية خاصة الانجلوسكسونية منها، ومراجعة افتراضاتها التنظيرية، وتعتبر بذلك المنطلق الاساسي في فهم الابعاد التنظيرية وكذا الاسقاطية للظاهرة الدولية.

ان القضايا او الابعاد الفلسفية أساسية في طرح شؤون و دراسة العلاقات الدولية، وهذه الابعاد يجب ان تكون متضمنة في الاطار العام للتحليل، ما تزودنا به تلك الحوارات ذات **الاسس و المنطلقات الفلسفية** ضمن ما عرف في حقل العلاقات الدولية **بما وراء النقاش التنظيري Meta-Theoretical Debates** على الاقل منذ نهاية ثمانينيات القرن العشرين [2].

- **في فهم علاقة العلمية بالأيديولوجيا الامريكية:**

هنالك دائما بنية **سوسيوتاريخية Historical Sociology of IR** لحقل العلاقات الدولية، وبنية **سوسيولوجية** للحقل، تنتهي بمخرجات منهجية **ميتودولوجية**، كمخرجات الثورة السلوكية خلال خمسينيات القرن العشرين في رصد مفهمة القوة. ويصف **روبرت كوكس Robert Cox** في ما بعد الوضعية وضمن الاتجاه النقدي للوضعية، في هذا السياق بقوله أن **النظرية هي دائما لشخص ما ومن أجل هدف معين**، يعزز من فكرة أثر التشكيل السوسيولوجي و السوسيوتاريخي لدراسة العلاقات الدولية باعتباره

---

[1] Milga Kurki, Colin Wight, **International Relations and Social Sciences**, In; Tim Dunne, Milja Kurki, Steve Smith, **International Relations Theories; Discipline and Diversity**, Third Edition, Oxford University Press, 2013, p 14.

[2] Milja Kurki and Colin Wight, Op. cit, p 14.

أيديولوجيًا أنجلو أمريكية، وأن **فكرة النظرية العامة في العلاقات الدولية** تعبر عن أنساق مغلقة حول نفسها أيديولوجيا، وترتبط بذلك المعرفة والعلم حسب **ميشيل فوكو** بالقوة والسلطة.

لقد احتضنت بريطانيا ميلاد أول كلية في دراسة العلاقات الدولية باعتبارها حقلا أكاديميا، متأثرا بالثورة في الشؤون العلميَّة الوضعية وتصاعد التجريبية. لقد كان لتلك الظروف التي نشأ الحقل وتطور من خلالها أثر بارز على مستقبل حقل العلاقات الدولية، خاصة مع تشكل هوية الحقل في الولايات المتحدة مع **ظروف نهاية الحرب العالمية الثانية**. وبذلك تقاسمت كل من بريطانيا والولايات المتحدة الوصاية على الحقل كما مُخرجاته **العلمية**.

ومع تعاضم دور **القوة الأمريكية** تداخل دور حقل العلاقات الدولية مع صناعة القرار، مما زاد من اثراء النقاشات الفكرية في كليات العلوم السِّياسية وتخصص العلاقات الدولية، وقد برز الحقل الأكاديمي أكثر فأكثر من حيث أهمية مكانته في دراسة أبعاد **وتوازنات القوة الدولية، وسباق التسلح** وغيرها.

مع الحرب العالميَّة الثانية، كانت الولايات المتحدة بمثابة **الحاضنة Incubator** الرسميّة لحقل العلاقات الدولية، وقد هاجر اليها باعتبارها مركز جذب للبحث في فترة الحرب العالمية الثانية ومابعدها الكثير من العلماء في شتى المجالات العلمية، في مقدمتهم **أينشتاين Albert Einstein 1879-1955م** كعالم فيزياء ألماني، والذي هاجر الى الولايات المتحدة في فترة مابين الحربين العالميتين 1933م، وتحصل على المواطنة الأمريكية سنة 1940م.

وفي حقل العلاقات الدولية نجد أبرز رواد الحقل خلال القرن العشرين فيما بعد، **هانز مورغانتو Hans Morgenthau 1904-1980م** ألماني الأصل والمولد، وقد هاجر بدوره الى الولايات المتحدة عام 1937م، وتجدر الإشارة الى ان العامل المشترك الذي يجمع **أينشتاين بمورغانتو** أنهما من أصل يهودي، وبعد تصاعد مدِّ ما عرف بالعداء ضد السامية في ألمانيا، من خلال سنِّ بعض القوانين التي تمنع اليهود من تولي بعض المناصب، دفع ذلك بالهجرة الى الولايات المتحدة، غير أنه ليس السبب الوحيد، ولكنه من بين الأسباب المحفزة الى جانب توفير الولايات المتحدة مناخا خصبا للبحث، مقارنة مع ما عرفته أوروبا من تداعيات الحرب.

يبدو أن هناك علاقة ملحَّة تجمع حقل العلاقات الدولية و القوة كفهم للسلطة السياسية، ومنه يمكن ربط وفهم العلاقة بين الأيديولوجيا و التنظير للقوة في حقل العلاقات الدولية، يُبدي **ستيف سميث Steve Smith** وضوحا أكبر بشأن هاته المسألة، من خلال استخدامه لعنوان فرعي **بلد مهيمن على العالم يستلزم حقلا مهيمنا عليه**، وذلك في طرحه لواحدة من احدى أبحاثه حول الولايات المتحدة و العلاقات

الدولية[1]. وقبل ذلك، أين طالب أنصار الليبرالية البريطانية في القرن التاسع عشر، ومع **سلم بريطانيا Pax Britanica** بكراسي أكاديمية على مستوى المعاهد المتخصصة، مما ساهم في بروز ملامح حقل **ليبرالي معرفي**.

مع نهاية الحرب العالمية الثانية، وبروز القوة الأمريكية، ازدهر حقل العلاقات الدولية باعتباره علما اجتماعيا أمريكيا، وحسب **هوفمان Hofman** سنة **1977م** فقد **تم بعث العلاقات الدولية في صورة العلم الاجتماعي في صيغته الأمريكية** مع ذلك التبادل بين الجماعة العلمية البريطانية ونظيرتها في الولايات المتحدة. كما قدم **هولستي Holsti سنة 1987م** عرضا بشأن أن الحقل محكوم **بالقواعد الأنجلوأمريكية المشتركة**، وأن السلطة السياسية تؤثر في تشكيل توجهات الحقل، أين **يقدم الحقل خدمة شرعنة مصالح ومعاييروقيم النخبة السياسية الأمريكية، في الداخل والخارج**[2].

يقول هولستي Holsti بمحدودية التعدد داخل حقل العلاقات الدوليَّة، وفي مقال له موسوم الهيمنة والتعدد في العلاقات الدولية متضمنا تلك النظرة عن أحادية الحقل كمحصلة تفاعل أنجلوأمريكي. وفي نفس الاتجاه **أولي ويفر Weaver في دراسة سنة 1998م**، يستنتج أن حقل العلاقات الدولية ليس بحقل ذا صبغة دولية، وقد توقع الكثيرون منذ ذلك الحين هيمنة الولايات المتحدة على الحقل باعتبار هيمنة الواقع. ومن المهم في هذا الصدد، الانتباه الى ان تاريخ نشأة حقل العلاقات الدولية كحقل أكاديمي، لطالما تأثر أو ارتبط بمخرجات الواقع الدولي وفي مقدمتها القوة والهيمنة مع نهاية الحرب الباردة.

وتتجلى الهيمنة الأمريكية وبشكل أدق **الهيمنة الأنجلو أمريكية** على الحقل من خلال منظومة المفهمات والتعريفات التي يزخر بها الحقل والتي تدرس عبر العالم، بما في ذلك **نظرية العلاقات الدولية**، وكذا القوة والهيمنة.

---

[1] Knud Erik Jorgensen, **Towards A Six-Continents Social Science: International Relations**, *Journal of International Relations and Development*, December 2003, p 331.

[2] Knud Erik Jorgensen, Op. Cit, p 332.

المبحث الثالث: الأبعاد التنظيرية الكبرى للقوة والهيمنة في حقل العلاقات الدولية.

إن النقاش الجوهري كإطار معرفي والجدلية التى تدور حول الأبعاد التنظيريَّة الكبرى للقوة و الهيمنة في حقل العلاقات الدوليّة هو نقاش البنية الوضعية، كما هو نقاش يدور فيما بين النظريات الجزئية وما بين **البارادیماتية Inter and Intra Paradigms Debats** كتمظهرات لنقاشات طبيعية داخل المجموعة المفاهيمية الاساسية الواحدة، وبالارتكاز حول نقاش **الوضعية مابعد الوضعية** أكثر منه نقاش النظريات الجزئية على اهميتها وأهمية النقاشات **التَّفسيرية** التي دارت حولها.

من كل ذلك تتمظهر لنا اشكالية موقع ومكانة القوة المهيمنة ومستقبلها ضمن هذا النقاش، ونقاش **القوة المطلقة** هو موضوع يكتسي صفة المركزية في حوار الوضعية ومابعد الوضعية في القرن الحادي والعشرون، ومنه السؤال المشروع حول مستقبل ميزان القوى في النظام الدولي.

يدور مضمون المبحث حول ثلاث مضامين فرعية:

- **مأسسة التنظير للقوة والهيمنة في حقل العلاقات الدولية.**
- **الأطر المعرفية الهيمنة باعتبارها بنية تنظيرية وضعية**
- **الهيمنة بين طروحات مابعد الوضعية (الاتجاهات النقديَّة) والطُّروحات اللاَّوضعية.**

المطلب الأول: إرهاصات التَّنظير للقوة ومأسَسة الهيمنة في حقل العلاقات الدولية.

حظي مفهوم الهيمنة بحيز كبير من الاهتمام لدى الدارسين في الفكر السياسي والعلاقات الدولية، شمل البحث في جينيالوجيا المفهوم، وجذوره الفلسفية، أبعاده ومكنوناته. وبالعودة الى **ايتيمولوجيا الهيمنة Hegemonia** كفكر سياسي غربي تعني كما تطرق له البحث سابقا ضمن معناها في الأصل اليوناني عبارة **القيادة Leadership**، وفي العلاقات الدولية الوستفالية عصر النهضة في أوروبا، المهيمن هو القائد **The Leader** او **الدولة القائدة Leading State** لمجموعة من الدول، ولكن هذه المجموعة تفترض **مسبقا Pre-supposes** علاقات فيما بينها.

ان **النظام مابين الدولاتي أو ما بين الدول Interstate System** ، بدوره يُعد نتيجة ظروف تاريخية وسياسية خاصة[1]. ولَّد بالضرورة درجة معينة من **التنظيم الجماعي** في حقب تاريخية معينة، مثَّلت فيه الدولة او **الوحدة المهيمنة** وحدة ذات **الأولوية Primary One**، ومن ذلك فان الارهاصات الأولى لتبلور مفهمة الهيمنة ضمن المنظومة الوستفالية كانت قد تكرَّست مع احتكار هيمنة الدولة باعتبارها الفاعل الوحدوي والوحيد في النظام، وذلك قبل بروز هيمنة دولة على مجموعة من الدول من داخل النظام.

انحصر مفهوم الهيمنة باعتبارها تقاليد دولاتية، تتوقف على **امتلاك possession** و**توجيه Command مجموعة متعددة الأوجه Multifaceted Set لمصادر القوة Power Resources**، والأهم من ذلك كله أن الدول المهيمنة، تشترك في سمة واحدة، وهي امتلاكها **لسُلطة بنيوية Structural Power**، وضمن هذه البنية تعني خلق منظومة معينة ضمن نظام الدول الوستفالية، كعصبة الأمم و الأمم المتحدة فيما بعد تحتل الدولة المهيمنة دورا و**مكانة مركزيَّة Central Position**، يُمكِّنها من رسم أولويات الدول الأخرى، وممارسة هذه **السُّلطة البنيوية** يجعلها تتمكن من تعبئة مواردها بطريقة مباشرة و**قسرية Coercieve Manner**.

لقد اقتربت الهيمنة من مفهوم **السَّيطرة**، فالهيمنة الى ذلك الحين تدعمها في كل الاحوال أبعاد **القوة المادية Material Power** والاستراتيجية. بالتزامن، قد تضمن ديمومتها ثقافة مهيمنة عابرة للحدود

[1] Martin Griffiths, Terry O'Callaghan and Steven C. Roach**, International Relations: The Key Concepts**, Routledge, Taylor and Francis Group, Second Edition, New York, USA, 2008, p 139.

تشرعن القواعد و القيم الهرمية للنظام مابين الدول، كالقانون الدولي المُنظم للعلاقات الدَّولاتية مابين الدول الوستفالية[1].

ترتبط اليوم و منذ الربع الأول من القرن العشرين، الهيمنة بالفكر السياسي للماركسي الإيطالي و الثوري **أنطونيو غرامشي Antonio Gramsci 1891-1937م**، و تعبر عن جوهر أفكاره السياسية و الاجتماعية[2]. في الحقيقة فقد كان لإسهامات غرامشي الفكرية الأثَر الأكثر أهمية وديمومة في التَّأسيس لمفهمة الهيمنة باعتبارها **اطارا تنظيريا**.

بالعودة الى الطريقة التي كونت مناقشة غرامشي لفكرة الهيمنة، وفهمها، كانت قد سبقتها أفكار عن الهيمنة، وقد عبر عنها مفكري اليونان القدماء، فالهيمنة مشتقة من **اليونانية** **γεμών** بمعنى **دليل، حاكم** أو **زعيم**، و **γεμονία** أي **حكم** أو **قيادة**، وبشكل عام تشير الى **التفوق Supermacy**، سواء ذلك الذي يُمارسه الفرد ضمن مجموعة اجتماعية وحتى دولة على مجموعة من الدول او القيادة ضمن حلف معين[3].

ان مصطلح **الهيمنة**، لم يرد كمفهوم حديث الا مع **نهاية القرن التاسع عشر**، وتعني الى ذلك الحين **مُمارسة الدولة سلطة ساحقة على الاخرين** وبالتالي تهيمن عليهم. في أوروبا، ومع تصاعد دور حركات الطبقة العَاملة في انتقاد النظام الراسمالي الاجتماعي والسياسي القائم، والتَّشكيك في شرعية ادعاءاته الفكرية والأخلاقية خاصة تلك المتعلقة بالحُرية والمساواة. وقد تركزت الخلافات داخل حركة الطبقة العاملة والحزب الاشتراكي الديموقراطي حول الاليات المناسبة للإصلاح او الثورة.

كان لاسهامات **غرامشي** حول الهيمنة الأثر البارز في التأسيس للمفهوم، وكمرحلة تحوُّلية تعكس الانتقال من فكر الهيمنة الى التنظير للهيمنة متأثرا في ذلك بفكر ثيوسيديدس حول الهيمنة[4]، سواء حول فكرة السُّلطة والدولة. أو حول فكرة الهيمنة كنتاج لالتقاء ثلاث أبعاد رئيسية: أولا، **الجدل حول شروط وضرورة الثورة الماركسية** مع بداية القرن العشرين. ثانيا، **انتصار الفاشية وهزيمة التيار اليساري في إيطاليا ودول من أوروبا الغربية**. ثالثا، **الثورة البلشفية في روسيا 1917م.**

---

[1] Martin Griffiths, Terry O'Callaghan and Steven C. Roach, **International Relations; The Key Concepts**, Op, Cit, p 139.

[2] Maryanne Cline Horowitz (Editor in chief), **New Dictionary of the History of Ideas**, Volume 3, Thomson Gale, Detroit, USA, 2005, pp 977-980.

[3] Maryanne Cline Horowitz, Op. Cit, p 977.

[4] يتوجب التنويه على أن أفكار **غرامشي** حول الهيمنة، في بعدها **غير المادي** خاصة هي امتداد لفكر ثيوسيديدس.

تزامن طرح غرامشي لنظريته حول الهيمنة مع تصاعد الحركات الثورية في أوروبا والثورة البلشفية في روسيا، أين اصبح مصطلح الهيمنة متداولا في روسيا من قبل العديد من النخب الروسيّة من مثل **جورج بيليخانوف George V. Plekhanov 1855-1918م**، و**تروتسكي Leon Trotsky 1850-1928م** وكذلك **لينين Lenin 1870-1924م**. وقد أشار من خلال مصطلح الهيمنة في وصف **الدور القيادي للطبقة العاملة في نظام التحالفات ضد النظام السائد**. واعتمد لينين على استراتيجية ثورية وعلى الدور المهيمن للبروليتاريا في الإطاحة بالقيصر، أين لعبت دورا بارزا في استيلاء البلاشفة على السلطة 1917م وحل الجمعية التأسيسية 1918م.

أشار الاشتراكي الايطالي **أنطونيو غرامشي Antonio Gramsci** في تعامله مع مفهوم الهيمنة الى أعمال **ماركس Marx** واعتبر أنه كان على حق عندما طرح أن الاساس الاقتصادي للدولة، باعتباره ليس أشكالا **اختزالية اقتصادية بسيطة Economic Reductionism**، بل ذات طبيعة معقدة للعلاقة بين **البنية التحتية و الفوقية**[1].

اكتسب مفهوم الهيمنة فيما بعد تَماسكا مفاهيميا، في كتابات غرامشي **دفاتر من السِّجن 1929-1935م** أصبحت الهيمنة أكثر من مجرد مرادف **للقوة البارزة** أو مصطلح يستخدم لغرض خاص للإشارة الى علاقات القوة غير المتكافئة. بل بالإضافة الى ذلك علاقة متبادلة تستند الى صياغة ونشر النُّظم الثقافية والأيديولوجية والأخلاقية الفكرية للقيم والمعتقدات، فالدولة ليست مجرد قوة وعنف وليست مجرد دكتاتورية طبقة على أخرى.

أن مفهوم الدولة ليس اختزاليا حصرا على **دولة طبقية Class State** بسيطة وحسب. ويقترب عنده مفهوم الهيمنة الى مفهوم **القيادة Leadership** المرتبط اساسا **بالثقافة** و **القيادة الاخلاقية Moral Leadership** و يرتبط حتَّى **بالتلاعب**، وأن البنية الاقتصادية في آخر الحَلقة قد تكون محددة، ويولي في هذا الصدد غرامشي أولوية الى حرب المواقع و القيادة بالنسبة للصراع الطبقي[2].

بالعودة الى موضوع البحث، وبشكل عام فإن الهيمنة على **المستوى العالمي Global Level** عند غرامشي تعني صراعا طبقيا دوليا ذو أبعاد مادية وأخرى أيديولوجية وهي أهمها. وهي بذلك ليست مُساوية بالضرورة للسيطرة **المادية أو العسكرية Material or Military Dominance**، كما هي في بعض أشكال الواقعية،

[1] Martin Griffiths, Op, Cit, pp 139-140.

[2] Martin Griffiths, Op, Cit, p 140.

خاصة نظرية **الاستقرار بالهيمنة Hegemonic Stability Theory**، ولا هي في شكل **سلعة عمومية عَامة Public Good** كما عند اصحاب **الليبرالية الدولية** أو **العلمية Liberal Internationalism** [1].

- **الهيمنة في القرن العشرين: مضامين الإنتقال من الفكر الى التنظير.**

من الأهمية بمكان، أن ننوه الى حقيقة علاقة تطور مفهمة الهيمنة وانتقالها **من الفكر لتأخذ طابعا تنظيريا**، له علاقة وطيدة بتحولات الواقع الدولي، خاصة تلك التحولات الجيوسياسية والاستراتيجية مع مطلع القرن العشرين، في مقدمتها ثورة البروليتاريا، وأيديولوجيا التكتل والتعبئة لحرب عالمية.

اتسم نظام **الهيمنة Hegemony** خلال القرن العشرين، وعلى الرغم من ميزان القوى التقليدي، باعتباره نظاما ذا وجهين ومزيجا من الاستراتيجيا والأيديولوجيا، بين الإمبراطورية البريطانية في علاقتها بمستعمراتها، أين بني نظام الهيمنة للامبراطورية البريطانية العظمى على الولاء والمحافظة عليه على الرغم من تراجع دور القوة المادية البريطانية لصالح توازنات جيوسياسية أخرى. خاصة مع ذلك السعي لضمان ولاء الطبقات السياسية للدول التابعة، جعلت من الهيمنة البريطانية تأخذ مدى أطول وبتكاليف أقل من فرض السيطرة الجيوسياسية البحتة، وقد تطلبت الهيمنة البريطانية ممارسة حكمة السلطة [2].

على الرغم من أن نظام الهيمنة الأمريكي والسُّوفييتي، فيما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، قد بُنيَ على أسس اعتمدت على مخرجات **القوة الجيوسياسية Arkhe** بتعبير **ثيوسيديدس**، لكن بناءهما لنظام الهيمنة تم بالاعتماد على جاذبية النموذج السياسي والاقتصادي سواء السوفييتي أو الأمريكي بالنسبة لاستقطاب الدول الأخرى.

وقد يكون تخلي بريطانيا عن نظامها الامبراطوري المهيمن، ليس فقط بتراجع فعل قوتها الجيوسياسية في العالم، بل أيضا كانت بمثابة نموذج مهيمن مُلهم بالنسبة لقادة الولايات المتحدة الأمريكية. فالتأثير البريطاني في السِّياسة الامريكية لا يمكن انكاره، أين لا تزال الى يومنا هذا بوادر التأثير الأيديولوجي البريطاني في التوجه الخارجي للولايات المتحدة.

---

[1] Martin Griffiths, Op, Cit, p 140.

[2] Richard Ned Lebow, Robert Kelly, **Thucydides and Hegemony: Athens and the United States**, *Review of International Studies*, Vol. 27, No. 4 (Oct. 2001), Cambridge University Press, pp 593-609.

وعلى الرغم من أن بعض المستعمرات سعت للاستقلال عن بريطانيا، خاصة مع موجة استقلال الدول المستعمرة خلال القرن العشرين، الا ان الكثير من تلك الدول لا تزال منضوية تحت **هيمنة Hegemonia** بريطانيا، ففي علاقة الهند ببريطانيا اليوم، يمكن توصيفها بشكل أعقد من كون وصفها علاقة مستعمرة سابقة وحسب. أبعد من ذلك، فقد سعت **سنغافورة** المستعمرة السابقة لبريطانيا، من أجل الاحتفاظ بعلاقات عسكرية والتزامات بريطانيا الدفاعية.

بالنسبة للاتحاد السُّوفييتي فقد حافظ خلال الحرب الباردة بالإضافة الى امتلاكه **للقوة الجيوسياسية Arkhe** على نفوذه لدى حلفاءه والدول المنظوية تحت رايته، على الرغم من فشل **الإمبراطورية السوفييتية** في الحفاظ على توفير فوائد ملموسة لحلفاءها من دول أوروبا الشرقية، وعلى الرغم من توفر مقومات **القوة Arkhe سواء التهديد بها او ممارسة القوة الفعلية**، فقدت موسكو هيبتها **وهيمنتها Hegemonia** وبذلك نُفوذها، ومع اعلان **غورباتشوف** عن عدم ممارسة القوة للاحتفاظ بنفوذ الاتحاد السوفييتي في أوروبا الشرقية، انهارت الأنظمة الشيوعية في وقت قصير، وأعلنت جميع الأنظمة الجديدة الاستقلال عن حلف **وارسو** وطالبت بانسحاب القوات السوفييتية من أراضيها، وتتشابه تجربة الاتحاد السوفييتي مع نموذج سقوط أثينا.

تقاسمت كل من أثينا والولايات المتحدة خاصة خلال الحرب الباردة، الترويج **لايديولوجيا الديموقراطية** وقدَّمُوا أنفسهم **كنماذج**. لقد أنقَذت أثينا اليونان من الغزو الفارسي وكانت **القوة الديموقراطية الأولى** في العالم اليوناني، في مقابل ذلك ساعدت الولايات المتحدة دول أوروبا الشرقية في التحرر فيما يصطلح عليه بالفاشية، وكانت زعيمة التحالف الغربي.

ساعد هذا **النظام الأيديولوجي** للترويج لهيمنتهما، وكعامل محدِّد في ترسيخ **الشَّرعية** في نظر شعوب ونخب الدول المتحالفة مع كل منهما، أوفت الولايات المتحدة ببعض ادعاءاتها الأيديولوجية في تلك المرحلة. ولكسب شرعية أكبر عملت الولايات المتحدة عبر **برامج متعددة للتنمية** في أوروبا خاصة المانيا وإيطاليا فترة مابعد الحرب العالمية الثانية، وفي منطقة جنوب شرق اسيا خاصة منها **اليابان**. ولا شك ان هناك انطباعا إيجابيا لدى جيل مابعد نهاية الحرب العالمية الثانية في هاته البلدان تجاه الولايات المتحدة، شكل قَبولا عاما للراي العام في أوروبا خاصة[1].

[1] John G. Ikenberry, **Power and Liberal Order**, *International Relations of the Asia-Pacific*, Volume 5, Princeton University, Princeton, USA, 2005, pp 133-152.

في المقابل أدت بعض **مُمارسات القوة الأمريكية Arkhe** الى تاكل **الهيمنة Hegemonia** الامريكية باعتبارها **شرعية دولية**، وليس في دعمها كما تفترض النظرية الواقعية، كالحرب في فيتنام والتي أدت الى **تراجع الادِّعاءات الأيديولوجية للولايات المتحدة** مقارنة بمكانتها مع نهايه الحرب العالمية الثانية. ومع نهاية الحرب الباردة ورفض الولايات المتحدة لمعاهدة الحظر الشامل للأسلحة والتجارب النووية، وعدم التصديق على **بروتوكول كيوتو Kyoto للمناخ**، تلتها نزعة جورج بوش الابن للقوة والعداء الخارجي مع بداية القرن الحادي والعشرون، ومع احتلال العراق 2003م كانت قد فقدت الكثير من مجمل مكانتها الأيديولوجية للهيمنة الدولية.

يستخلص مما سبق أن الهيمنة كفكر، هي من منظور غرامشي نظام من المعتقدات التي يكونها المجتمع المدني عن الدولة والنظام، وتكوين تصور عن العالم، أيديولوجيا أو نظام المعتقدات. كما يعبر غرامشي على الطريقة التي من خلالها يتم تحويل رأي النخب والأقلية من المثقفين وصناع الرأي الى الشعب أو رأي الأغلبية من خلال تشكيل الثقافة الشعبية، وهنا تظهر لدى غرامشي اهتمامه بالهيمنة والقوة باعتبارها ذات أبعاد غير مادية، كما يظهر قوة المعرفة، والتي انتقد من خلالها بنية المجتمع (التابع) الرأسمالي وهيكلية السلطة أو القيادة التي تسعى الى الاستقرار المهيمن للسلطة.

لقد كان اسهام غرامشي من خلال اعادة احياء مفهوم الهيمنة في شرح أبعاد متجددة وفي علاقة الحاكم بالمحكوم عن طريق اعتبار الهيمنة أداة للحكم والصراع الطبقي بين الرأسماليين من الأوليغارشيا **Oligarchy** خاصة والطبقات العاملة. والهيمنة هي أيديولوجيا لتكريس السلطة لكن أساس هذه السلطة هو القبول بشرعية ادعاءات الحاكم. ويقترب بذلك من مفهوم الهيمنة Hegemonia لثيوسيديدس ضمن أهدافه و أبعاده. في مقابل هذا الطرح، وفي فهم مفهمة الهيمنة في شكلها المعاصر، يرى البعض أن طرح الهيمنة القائمة على القسر والاجبار يمكن ان تكون ممكنة، على الرغم من انه في البداية جاء للدلالة على الشرعية، يميل أكثر لفهم مادّي وذلك من تأثيرات الابعاد التنظيرية للوضعية والواقعية.

المطلب الثاني: الأطر المعرفية للهيمنة باعتبارها بنية تنظيرية وضعية: جدلية المادية واللاَّمادية.

مع نهاية الحرب العالمية الثانية، نشأ حقل العلاقات الدولية في الولايات المتحدة باعتباره حقلا مستقلا بذاته، له مناهجه وأطره التَّنظيرية، في رصد ودراسة متغيرات الظاهرة الدولية، وقد كان للهيمنة باعتبارها ظاهرة دولية مكانةٌ مركزية ضمن اِهتمامات الحقل الجديد.

وبشكل عام، دار نقاش تنظيري حول مفهمة الهيمنة باعتبارها ظاهرة دولية مركزية في تحليل **نمط تفاعل العلاقات الدولية**، ضمن اتجاهين رئيسيين:

- **الاتجاه الوضعي** كأساس لبنية الفلسفة الوضعية. باعتباره مفهمة مادية للقوة، تأثرًا بالمنهج التجريبي في تفسير بنية المعرفة، وفي فهم **موقع القوة الرمزية ضمن هيكلية ترتيبات القوة ومتطلبات الهيمنة.**
- **الاتجاه ما بعد الوضعي** كرد فعل على مخرجات وتراكم الفلسفة الوضعية في فهم وتفسير الظاهرة الدولية، حول القوة والهيمنة، وقد تصَاعدت مع موجة الثمانينيات وضمن ترتيبات نهاية الحرب الباردة.

تتموضع الهيمنة ضمن إطار تنظيري في حقل العلاقات الدولية باعتبارها مفهمة مركزية في دراسة سلسلة الاتجاهات الدولية من **الفوضى Anarchy الى نظام التسلسل الهرمي Hierarchy**. وتهتم نظرية العلاقات الدولية بمفهوم الهيمنة كوسيلة لرصد تركيز القدرات النسبية لدولة على حساب الدُّول الأخرى في النظام الدولي.

ترصد نظرية العلاقات الدولية مفهمة الهيمنة من حيث استجابتها في تفسير أدوار الأطراف الدَّولية، دور القيادة، والموافقة العامة في المجتمع الدولي لدور القيادة، ومدى الخضوع لنظام مركزي، كمجموعة متداخلة من الظواهر الدولية. وعليه يشرُع التساؤل عن **كيف تعرّف نظريات العلاقات الدولية الهيمنة؟ وما موضوع نقاش النظريات الوضعية، بما فيها المحاولات التنظيرية ما بعد الوضعية؟**

لعل أبرز ما يُميز الكتابات الوضعية حول موضوع الهيمنة باعتباره اطارا للتنظير في حقل العلاقات الدولية، أنها تشترك في سمة أساسية في وصف الهيمنة على أساس **أولوية الاكراه والسَّيطرة**، ومحاولة **قياس** متغير الهيمنة على أساس التأثير في هيكل النظام الدولي وفي سلوك فواعله. ولعل ومن بين أهم

التحولات في دراسة الهيمنة ضمن نقاش الوضعية ومابعد الوضعية هو الانتقال من التنظير حول الهيمنة الى تحليل مضامين الهيمنة [1].

- **البراديغم الو اقعي في تفسير الهيمنة والقوة.**

بالنسبة لمؤسسي علم السِّياسة والعلاقات الدولية كحقل معرفي، فان فكرة الهيمنة تشترك و تنتشر على نطاق واسع لدى الكلاسيكيين، عند **مورغانثو Morgenthau** و **إدوارد هالت كار Edward Hallett Carr**، و طومسون **Thompson** [2]. لقد كان لكتابات **هانز مورغانثو** الأثر الأبرز في البحوث الصادرة في الولايات المتحدة لفترة العشرين سنة التالية للحرب العالمية الثانية، من حيث دورها في تأكيد **دور متغير القوة في العلاقات الدولية كتعبير للمصلحة الوطنية**، ومناقشة مكونات مفهوم القوة وعناصرها. كما ركز على **الدَّولة** بدل **الفرد**، على الرغم من أنه عبَّر على أن سلوك الدُّول هو سلوك الانسان.

يقول مورغانتو بالدولة **كفاعل وحيد في السياسة الدولية**، وما دون ذلك، ما هو الا كيانات تعبر عن ارادة الدُّول وترجمة لها، والمراقب لسياق تلك الحقبة الزمنية من تاريخ العلاقات الدولية يلاحظ أن الكيانات من دون الدول لم تكن الاَّ كيانات تترجم ارادة الدول وامتداد لها، ويقصد بها امتداد للدول الكبرى، ويتفق في هذه الرؤية مع كل من **ريمون ارون**، **ستانلي هوفمان وكوينسي رايت** و غيرهم.

يُفصح مورغانثو من خلال مبادءه الستة عن **النزعة الحتمية في تفسير الظواهر السياسية**، كشكل من أشكال **الداروينية الجديدة**، من خلال الجمع بين **نظرة هوبزية للطبيعة البشرية والداروينية**، أي أن السياسة كالمجتمع، وتخضع عموما لحكم **قو انبين موضوعية** تجد جذورها في **الطبيعة البشرية**. وهنا يتضح حسبه أن **دور الو اقعية هو دور الكاشف عن القو انين في معزل عن الارادة البشرية**، وان فضل النظرية على المعرفة هو دفعها الى الأمام بتعديل القوانين المتفاعلة وليس بالتأكيد على ثبوت تلك القوانين، وهي من خلال نظرتها المتشائمة للواقع الدولي لا تدعو الى تغييره بل لكي نكون عقلانيين، أي واقعيين في التعامل معه.

---

[1] Andreas Antoniades, **From "Theories of Hegemony" to "Hegemony Analysis" in International Relations**, 49th Annual Convention of the International Studies Association, San Francisco, USA, 28 March 2008. p 2.

[2] Morgenthau H, and Thompson, K, **Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace**, 6th Edition, New York, McGraw-Hill,1985, pp 60-61.

Edward Hallett Carr, **Twenty Years Crisis 1919-1939**, Harper Perennial, 1964.

تفهم الهيمنة ضمن الاتجاه التفسيري الواقعي عند **جون ميرشايمر John J Mearchimer**[1] باعتبارها مرتبطة بالقُوة المادية والأحادية، **فالهيمنة هي القوة العظمى الوحيدة في النظام**، والقوة مادية خالصة. ان القوة المهيمنة بتعبير ميرشهايمر هي بلوغ القوة بالشَّكل الذي يمكِّن الدولة من السيطرة على كل الدول في النظام، فالهيمنة هي القوة الوحيدة العظمى في النظام، وفي السَّعي للحفاظ على تلك المكانة يجب في المقابل منع أي دولة أخرى من تعظيم قوتها على حساب تراجع القوة المهيمنة.

اِذن يفهم ميرشهايمر والكلاسيكيون من منظور التنظير في الحقل، الهيمنة من منظور عسكري واستراتيجي صارم، على ان الهيمنة حالة دولية يمكن فيها لقوة واحدة هزيمة كل القوى الأخرى في حرب شاملة.

في مقابل ذلك، يخلص ميرشهايمر الى ان ظاهرة **السَّلام البريطاني Pax Britanica**، **لم يكن حالة هيمنة عالمية**، بالنظر الى ان بريطانيا لم تهيمن على أوروبا القارية بالطريقة التي وصفها للهيمنة، فالسَّلام البريطاني كان نسبيا في أوروبا بامتلاك بريطانيا التفوق على المعابر والطرق البحرية خاصة خلال القرن التاسع عشر، وبالتحديد خلال الفترة من **معركة و اترلو Waterloo 1815م ومعاهدة فيينا 1815م** الى **الحرب الفرنسيَّة** ضد **بيروسيا 1870م**.

لقد تركَّزت القوة والهيمنة ضمن المفهمة الواقعية للتنظير، بالتركيز على حجم الجيش وتسلح الدَّولة ومواردها العسكرية، ثروة الدولة ومدى تطورها الاقتصادي، قدراتها الانتاجية والتحويلية في خدمة أبعاد الاستراتيجيا. بالاضافة الى خصائص الدولة الديموغرافية وتموقعها الجيوسياسي.

لقد ظهرت هذه الابعاد للقوة ومنه الهيمنة جلية، باعتبارها أبعادًا حاسمة، وفي الكثير من الأحيان **وحدوية Unitary**، وتم التأكيد عليها لدى تيارات الاتجاه التنظيري الواقعي، ومن رواد **الو اقعية الجديدة**، عند **كينيث ولتز Kenneth Waltz** وجون **ميرشايمر John J. Mearsheimer**.

والقوة كما يعرفها **جون ميرشايمر John J. Mearsheimer**، ***قدرات مادية محددة تمتلكها الدولة تمثل اصولا ملموسة تحدد قُدرتها العسكرية بالأساس***[2]. كما و يعرفها **كينيث ولتز Kenneth Waltz** ***بالتركيز***

[1] John J Mearchimer, **The Tragedy of Great Power Politics**, New York, W. W. Norton, 2001, p 40.

[2] John, J. Mearsheimer, Op. Cit, p 55.

على القدرات الممثلة في حجم السكان والاقليم، وتوافر الموارد، القدرة الاقتصادية والقوة العسكرية، واستقرار النظام السياسي وكفاءته[1].

في الواقعية الجديدة **كريستوفر لين Cristopher Lane**، كأحد أهم منظري **الهيراركية الدولية** في تحليل الهيمنة، والذي يربطها **بالتغير الدولي**، وبتحقق الهيمنة يتغير النظام الدولي من **نظام الفوضى الى نظام من الهرمية**. كما يعطي أربع سمات للهيمنة[2]:

- التفوق العسكري والاقتصادي، القوة الصلبة والموارد.
- السعي لتعزيز المصلحة الذاتية، من خلال إرساء نظام دولي مستقر.
- التوزيع الهيراركي للنظام.
- بالإضافة الى امتلاك القوة السَّاحقة، والتي يجب ممارستها لفرض الانضباط.

في نقد لبنية البراديغم الو اقعي في تفسير الهيمنة والقوة.

تُبين لنا مراجعة ابعاد البراديغم الواقعي باعتباره فكرًا تنظيريا، ذلك **البعد الاجتماعي** في تفسير سلوك الدول ويظهر ذلك من خلال **المبادئ الستة للو اقعية خاصة المبدأ الأول** حول **الطبيعة الانسانية**. وأن الواقعية كفكر والخالية من التَّبعات الأيديولوجية مع بداية عصر تأسيس التنظير الواقعي مع **هانز مورغانتو**، حمَّالة للكثير من التفسيرات الواسعة للقوة ومنه الهيمنة من خارج إطار الوضعية المادية، أمر الذي قد أتاح بدوره هامش مناورة أكبر في محاولة تكييف الفشل التنظيري على حساب الفكر الواقعي في التحليل السياسي مع نهاية الحرب الباردة وما بعدها.

ان القوة باعتبارها مفهمة تنظيرية قد عرفت مجموعة من الانحرافات المفهمية، من حيث التركيز على البعد المادي العسكري وكذا الاقتصادي، فالواقعية كفكر، تبرز لنا ابعاد القوة اللاَّمادية، التي أكد عليها **هانس مورغانتو Hans J. Morgenthau**، على ضوء مفهوم **القوة السياسية Political Power**، **وقوة الأيديولوجيا** باعتبارهَا علاقة نفسية بين من يمارسون الهيمنة ومن تمارس عليهم.

---

[1] Kenneth N. Waltz, **Theory of International Politics**, Reading, M. A, Addison Wesley, 1979, p 13.

[2] Cristopher Lane, **The Peace of illusions: American Grand Strategy from 1940 to the Present**, Cornell University Press, 2007, pp 4-6.

ومن خلال **المبدأ الثالث يظهر مفهوم الهيمنة** بارزا، أين يُعرف **مورغانتو** السُّلطة على أنها ***هيمنة الانسان على أخيه الانسان***، كل تلك المبررات تؤكد أن الواقعية كفكر لم تهمل أهمية الفرد في العمل السياسي، و يشدد على أن الاهداف المادية لاستعمال القوة المباشرة، بالإضافة الى الجيوسياسية و الاقليمية، هي ***السَّيطرة على سلوك الاخرين من خلال التأثير في عقولهم***[1].

من خلال هذه المضامين، يقدم دليلا اخر حول ذلك التاثير لواقع الحرب العالمية الثانية وتداعياتها على بنية التنظير من جهة، وأن ابعاد القوة اللامادية كانت موجودة، في مقابل ابعاد القوة المادية العسكرية.

- **البراديغم الليبرالي في تفسير الهيمنة والقوة.**

اقترح **كيوهان Keohane** أنه **لا يجب أن تكون هناك قوة مهيمنة عسكريا** حول العالم، و يُركز في مقابل ذلك على العوامل الاقتصادية و المؤسَّسية[2]، وهو ما يذهب اليه عموما أصحاب التيار الليبرالي وفي مقدمتهم **سنيدال Snidal** [3]. ويرجح كيوهان وغيره الموارد المادية في تعريفه **للهيمنة الليبرالية**، وأنه باعتبار الأولويات فان الهيمنة الاقتصادية ذات أولوية مقارنة بالاستراتيجيا، والهيمنة إذا حسبه حصيلة ***السَّيطرة على الموارد الاقتصادية***، بشكل يعزز المزايا التنافسية في السُّوق العالمية، و أساس الهيمنة هو **الاقناع و الرضا** بنظام عالمي لتقسيم المصالح المشتركة[4]. وفي هذه الحالة حسبهم تختلف الهيمنة عن **الامبريالية**، فالهيمنة تُشكل نظاما دوليا للحكم تسعى من خلاله لضبط سلوك الدول، كنظام للقيادة.

على الرغم من ذلك لا يغفل التيار الليبرالي دور المعايير و الأفكار ضمن مساعي الهيمنة، ففي التقاليد **البنائية و الليبرالية**، يمكن للمعايير و الأفكار أن تكون لها الأسبقية[5]، **اذا كان المهيمنون هم ببساطة أولئك القادرون على وضع مجموعة من المعايير التي يتبناها الاخرون بمحض ارادتهم**[6]. وبذلك فان الابعاد الاقتصادية والاستراتيجية للهيمنة تصبح أقل أهمية نسبيا لصَالح الابعاد الدبلوماسية، هذا التفسير

---

[1] Hans J. Morgenthau**, Power and Ideology in International Politics**, In; James N. Rosenau, **International Politics and Foreign Policy: A reader in Research and Theory**, New York, Free Press of Glencoe, 1961, p 171.

[2] Robert Keohane, **After Hegemony**, Princeton, New Jersey, Princeton University Press, 1984, p 40.

[3] Snidal. D, **The Limits of Hegemonic Stability Theory**, *International Organization*, vol 39, no 4, 1985, pp 579-614.

[4] Robert Keohane, Op. Cit, 1984, p 137.

[5] Ikenberry and Kupchan, **Socialization of Hegemonic power**. *International Organization*, vol44, no 3, 1990, pp 283-315.

[6] Mastanduno, M, **Hegemonic Order, September 11, and the Consequences of the Bush Revolution**. *International Relations of the Asia Pacific*, Vol 5, 2005, p 177.

الأخير قد أتاح هامش المناورة التنظيري مع نهاية الحرب الباردة لصالح البنائية والليبرالية بشكل أقل، في مقابل تراجع التنظير الواقعي.

تصاعد دور الاتجاه الليبيرالي **المؤسساتي Institutionalist**، في الترويج لمفهمته القوة باعتبارها بنية **للمصالح النسبية**، والتي يمكن أن تتكرس من خلال ترتيبات اقتصادية، ومؤسساتية، من شأنها أيضا أن تحد من الابعاد العسكرية للقوة الدولية، في مقابل دفعها لتعزيز علاقات **الاعتماد المتبادل Interdependence.**

وجهت العديد من الانتقادات لهذا الاتجاه في تفسير نمط وشكل القوة الذي يحكم علاقة الوحدات الدولية، وأنه لا يوجد فاصل بين القوة العسكرية والبعد الاقتصادي، ذلك أن نمو الدَّولة الاقتصادي هو في خدمة أبعادها العسكرية سواء الآنيَّة أو الاستراتيجية المستقبلية، فصعود الامبراطوريات والقوى العظمى، بما فيها الولايات المتحدة (كما سيظهر من خلال مضمون الفصل الثاني)، تظهر جليا اهمية البعد الاقتصادي وتداخله تجاه الاستراتيجيا، على الرغم من الجدلية الدائمة حول مدى امكانية فصل الابعاد العسكرية عن البنية الاقتصادية والاهداف الجيوسياسية.

كاتجاه ليبرالي جديد، عند **نظرية الاستقرار بالهيمنة Hegemony Stability Theory**، والتي تتأسس افتراضاتها حول استقرار النظام الدولي من خلال الترويج لمحورية وحتمية **دور المهيمن في النظام**[1]، وذلك لضمان الاستقرار الدولي، ويظهر ذلك خاصة من خلال الدور الاقتصادي من وضع النظم والقواعد والاليات الدولية التي تكرس الاعتماد المتبادل، وهي اليات **العولمة الاقتصادية**.

اتساقا مع الطرح السابق، نجدُ فكر **كيندليبرغر Kindleberger**[2] في فهم الهيمنة باعتبارها موضوعا للاقتصاد الليبرالي، و يعتبر في أطروحته حول الهيمنة، أن الدولة المهيمنة هي الفاعل الوحيد القادر على الحفاظ على **النظام الليبرالي في فترات الأزمات**، ويرجع ذلك لامتلاكها **القوة المطلقة** لفعل ذلك، وفي فهم تشابك الدور الاقتصادي العالمي للطرف المهيمن، طرح **كيندلبرغر** خمس أبعاد لترسيخ الاستقرار المهيمن :

- أولا، الحفاظ على سوق مفتوحة للسلع والخدمات.
- ثانيا، توفير قروض طويلة الأجل اثناء فترات الركود الاقتصادي العالمي.

[1] Ikenberry. J, **Rethinking the Origins of American Hegemon**, *Political Science Quarterly*, Vol 104, no 3, Autumn 1989, p 377.

[2] Kindleberger, C, **The World in Depression, 1929-1939**, Berkeley, University of California Press, 1973.

- ثالثا، ضمان سوق مستقر لأسعار الصرف.
- رابعا، أداء دور المنسق للسِّياسات الاقتصادية الكلية.
- خامسا، ضمان توفر السيولة، و دور الملاذ الأخير للاقراض.

يصف أصحاب نظرية الاستقرار بالهيمنة النظام الدولي من خلال طرحهم السابق **بالليبرالي**، والمنتظم بوجود دور الطرف المهيمن، خاصة في التعاون الاقتصادي. وقد تعرضت نظرية الاستقرار بالهيمنة للنقد، كونها طرحت مفهوما مبسطا للهيمنة، وحاولت على الرغم من ذلك في وقت لاحق، تقديم تحليلات أكثر ثراءا مثل نظريات **التسلسل الهرمي Hierarchy System** والتي تُعتبر **النظرية الجديدة للاستقرار بالهيمنة** في محاولة للخروج من الرؤية الضيقة لأنصار الاستقرار بالهيمنة في فهمهم الهيمنة.

يعتبر **ديفيد ليك David Lake** [1] من أبرز منظري تيار **الهيراركية الدولية**، يعتبر فيها الولايات المتحدة الطرف المهيمن في النظام في قمة لتسلسل الهرمي، وأنَّ الهيمنة سُلطة علائقية متشابكة الابعاد الاقتصادية و العسكرية تتراوح بين **القبول و الاكراه**.

وبشكل عام، فالهيمنة باعتبارها **تنظيرا ليبراليا** ينظر اليها باعتبارها **القيادة**، وتترجم باعتبارها القدرة على تشكيل جدول أعمال السِّياسات للمؤسسات العالمية[2].

- **التقاربات الوضعية لمفهمتي الهيمنة والقُوة.**

في محاولة لرأب صدع النقاش البراديماتي الكلاسيكي في تفسير الهيمنة مابين الواقعية والليبرالية، تصاعدت تيارات بينية لتقديم تصور أكثر ليُونة وأقل صرامة من الاتجاهين السائدين، **ولعله من بين الطروحات البينية لمفهمة الهيمنة والقوة** باعتبارها حقلا ضمن حقل العلاقات الدولية، نجد طرح **روبرت جيلبين Robert Gilpin** [3]، و على الرغم من خلفياته الواقعية الا أنه يعطى مفهمة تأخذ موقفا أقل صرامة منهجيا من حيث شكل القوة و الهيمنة بين اللبيرالية و الواقعية.

---

[1] David Lake, **Escape from the State of Nature : Authority and Hierarchy in World Politics**, *International Security*, vol 32, n1, Summer 2007, p 56.

[2] Simon Reich and Richard Ned Lebow, **Good-Bye Hegemony! Power and Influence in the Global System**, Princeton, NJ, Princeton University Press, 2014, p 6.

[3] Gilpin Robert, **War and Change in International Politics**, Cambridge, UK, Cambridge University Press. 1981.

يجادل **جيلبين** أن **القوة المهيمنة قد تكون مدعومة من قبل الأفكار**[1]. وعلى الرغم من خلفيات جلبين الواقعية، الا أنه يتبني نظرية **الاستقرار المُهيمن Hegemony Stability Theory**، باعتبارها أحد أشكال النظام الدولي الثلاث، إضافة الى النظام ثنائي القطب ونظام توازن القوى، والهيمنة في نظر جلبين **وجود طرف واحد يمتلك من القوة، تجعله يتحكم بالدول الأقل قيمة في النظام**[2].

وتنشأ **بنية الهيمنة**، والتي تسيطر بموجبها دولة ما على بنية الهيمنة **بعد حرب الهيمنة**، والهيمنة حسبه ضرورية للحفاظ على النظام الليبرالي، وللدَّولة المهيمنة ثلاث أبعاد: توفر السلع، مشاركة الأيديولوجيا والأفكار، وامتلاك القوة العسكرية. والدافع لقبول الهيمنة هو **الخوف** من قوة الدولة المهيمنة.

من بين الطروحات البينيَّة الوضعية والمهمة هي الأخرى في فهم الهيمنة، ما عبر عنه **ماكس فيبر Max Weber بالسُّلطة Authority**[3]، **والسلطة المهيمنة** يمكن اعتبارها إمكانية سيطرة قوة أي دولة لديها من الإمكانيات المادية لاخضاع جموعة من الدول. والهيمنة هي دولية بالدرجة الأولى، وهي نمط يحكم سلوكيات دول أخرى.

لعل أبرز ما يُميز الكتابات الوضعية حول موضوع الهيمنة باعتباره اطارا للتنظير في حقل العلاقات الدولية، أنها تشترك في سمة أساسية في وصف الهيمنة على أساس **أولوية الاكراه والسَّيطرة**، ومحاولة **قياس** متغير الهيمنة على أساس التأثير في هيكل النظام الدولي وفي سلوك فواعله. ولعل من بين أهم التحولات في دراسة الهيمنة ضمن نقاش الوضعية ومابعد الوضعية هو الانتقال من التنظير حول الهيمنة الى تحليل مضامين الهيمنة.

[1] Robert Gilpin, **War and Change in International Relations**, Cambridge University Press, Uk, 1981, p 34.

[2] Robert Gilpin, Op. Cit, 1981, p 29.

[3] Weber Max, **Economy and Society**, Berkeley, University of California Press, 1978. p 212.

المطلب الثالث: الهيمنة بين طروحات مابعد الوضعية (الاتجاهات النقديَّة) والطُّروحات اللاَّوضعية.

ضمن سياق المراجعات الابستمولوجية المعرفية والفكرية. تصاعدت موجة مابعد الوضعية في رصد الظاهرة الدولية، باعتبارها مفهمة جديدة في تفسير ظاهرة القوة والهيمنة، من حيث طرحها لأبعاد بديلة، لامادية بالأساس، مرتكزة أساسا على الفَشل الذي انتاب الفهم الوضعي مع نهاية الحرب الباردة، وتصاعد دور الأبعاد اللاَّمادية في التأثير في السياسة الدولية. **وهنا مكمن للتساؤل حول حدود الفجوة أو الهُوة بين الوضعية ومابعد الوضعية؟ وهل كان الانتقال من الوضعية الى مابعد الوضعية (أو ما بعد الحداثة) يعكس حقيقة الانتقال من محاولة تفسير الى فهم القوة والهيمنة؟**

على الرغم من التموضع الليبرالي ضمن البنية الوضعية في تفسير وفهم الهيمنة والقوة على أسس مادية وان كان تركيزها ضمن أولوية الابعاد الاقتصادية في مقابل الابعاد الاستراتيجية. الا أنها ومع تصاعد موجة **مابعد الحداثة**، والتي على اِثرها تعاضم دور الابعاد اللامادية في النَّظر الى الظاهرة الدولية، وجدت الليبرالية مكانتها التنظيرية وشكلت عامل جَسر للهوة الحداثية مابعد الحداثية.

تذهب الكثير من الطروحات التي تقول **بالقطيعة الحداثية مابعد الحداثية**، نظرا لتضادِّ الرؤى في فهم وتفسير الظاهرة الدولية، الا أن الليبرالية على الاقل كانت قد مثلت ذلك الجسر الذي يربط بين الاثنين، وذلك بفضل القيم الليبرالية باعتبارها فكرا والتي يحملها التنظير اليبرالي في طياته. وقد وجدت مكانتها بتصاعد الدور الجديد لما بعد الحداثة، كقيم الحرية، وحقوق الانسان، والعدالة العالمية.

لقد وجدت القوة والهيمنة تفسيراتها الجديدة مابعد الحداثية، على اِثر سقوط المنظومة الاشتراكية، كبنية اقتصادية وكذا ثقافية، في مقابل الترويج لمدخلات القيم الليبرالية والاعتماد الاقتصادي المتبادل، والمؤسساتية الدولية أمر مكن من تقارب **التفسيرات الوضعية ومفهمة أو فهم مابعد الوضعية**.

يعطي الاتجاه **مابعد الوضعي**، بكل تياراته الفكرية على تعددها (**النقدية، البنائية، مابعد الحداثة**..)، أولوية لقوة الأفكار أو **القوة الفكرية Ideational Power**، ومنه الهيمنة وهي على هذا الاساس **تعبر عن القدرة على تشكيل الرؤى والهياكل المعيارية اللاّمادية Normative، التي تشكل بدورها الهويات، مراكز وأدوار الفاعلين** [1].

[1] Barnett and Duvall, **Power in International Politics**, In, James Bernard Murphy, **Perspectives on Power**, *Journal of Political Power*, vol 4, no1, March 2011, pp 87-103.

يربط أصحاب الاتجاه النقدي الهيمنة **بالبنُى الاجتماعية والهياكل المعيارية في التأثير**، في مقدمتهم **روبرت كوكس Robert Cox** [1] رائد النظرية النقدية **Critical Theory**، و**سوزان سترينج Susane Strange** [2]، كذلك **هوف Hopf** [3]. كما ويربط كوكس الهيمنة **بالحِس الجمعي Commun Sense**. و يُقدم الهيمنة باعتبارها بنية اجتماعية و اقتصادية و سياسية، أي تلك المعايير و المؤسسات و الآليات ذات البعد العالمي، والتي تضع بدورها قواعد عامة لسُلوك الدول و قوى المجتمع المدني العابر لحدود الدول[4]

بدورها قدَّمت **البنائية Constructivism** بوصفها بنية فلسفية مابعد حداثية مفهمتها للقوة، على أساس التقليل من جوهرية القوة العسكرية و القوة بابعادها المادية بصفة عامة أو ما يصطلح عليه تاريخيا داخل الحقل بالابعاد الواقعية للقوة، لصالح صعود أبعاد القوة اللامادية منذ نهاية الحرب الباردة في التأثير على متغيرات الظاهرة الدولية بشكل طاغٍ[5].

انّ القوة والهيمنة ضمن أبعادها **المعيارية Normative** وعمليات التفاعل الاجتماعي، تدخل في جوهر معادلة **التأثر** أو **القوة Influence and Power** وذلك من خلال اضفاء معاني **وبنية الخطاب**، و **الهوية**. وحقيقة، لا يمكن انكار تصاعد مد الابعاد غير المادية في فهم منطق القوة في السياسة الدولية، لكن سياق **Contextualization** ذلك الصعود الأكثر أهمية من أي وقت مضى، بالاضافة الى عوامل تطور المعلوماتية ووسائل الاتصال في ظل تراجع البعد العسكري المادي المباشر، كان قد تزامن مع غياب مبررات الحرب المباشرة والتهديد المباشر للطرف المهيمن على النسق الدولي، وبالتالي فان تراجع المبررات الجيوسياسية في السياسة الدولية لتلك المرحلة كان له الأثر الأبرز في تصاعد **خطاب مابعد الحداثة**.

يفهم تيار **الغرامشية الجديدة** الهيمنة باعتبارها **أيديولوجية**، من خلال اليات إضفاء الشرعية على القواعد التي بدورها تسهل توسع النظام المهيمن، وتشمل بذلك اختيار النخب من بلدان اطراف النظام الدولي بهدف استيعاب الأفكار المضادَّة للهيمنة[6].

---

[1] Robert Cox, **Gramsci, Hegemony and International Relations: An essay in Method**, Millennium, Vol 12, no 2,1983 , pp 162-175.

[2] Strange Susane**, The Persistent Myth of Lost Hegemony**, *International Organization*, Vol41, no 4, 1987, pp 551-574.

[3] Hopf. T, **Common Sense constructivism and Hegemony in World Politics**, *International Organization*, Vol 67, no 2, 2013, pp 322.

[4] Robert Cox and Timothy Sinclair, **Approaches to World Order**, Cambridge University Press, 1996, pp 137.

[5] Michael Barnett and Raymond Duvall, **Power in International Politics**, *International Organization*, Vol 59, no 1, winter 2005, pp 39-40.

[6] Robert Cox, Op. Cit, p 172.

الهيمنة عند **الغرامشية الجديدة** باعتبارها فكرا نقديا، أساسها فكر روبرت كوكس Robert Cox، فالهيمنة مزيج من الاكراه والموافقة. وهي بذلك ليست مبنية على أساس الاستخدام القسري للقوة و لكن على أساس كما يصفها **ستيفن جيل Stephen Gill** [1]، في شرحه للمفهوم الغرامشي للهيمنة على أنَّها **قيادة فكرية و أخلاقية Intellectual and Moral Leadership**. ان الهيمنة من جانب المفهوم الغرامشي الجديد تركز على النماذج التي تركز بدورها على الجانب الفكري، كما لا تنكر دائما أهمية الابعاد العسكرية و الاقتصادية[2]. أنَّ استخدام القوة وحده لا يكفي في تحقيق الهيمنة، بل بالإضافة الى القدرات المادية، في تعزيز الهيمنة نجدُ الأفكار والمؤسسات. أي القيادة الثقافية في تحقيق الموافقة.

وباستعمال فلسفة الغرامشية الجديدة في معظم الأحيان سواء للقوة او للابستمولوجيا في العلاقات الدولية[3]، وباسقاط الأفكار الغرامشية الجديدة في تحليل أصول الهيمنة الامريكية، نجد دور شبكات المجتمع المدني الامريكية في تعزيزها، وقوة تلك **البنية التحتية الفكرية** التي ترتكز عليها. و الدور الكبير للمؤسسات و النخب أو **شبكات المعرفة النخبوية العابرة للحدود**[4]. وكيف ساعدت هذه الشبكات في التأسيس لنظام ليبرالي أمريكي. معتمدة على الاختراق الثقافي والفكري. أي في انتاج **وهم نموذج النظام الليبرالي**.

سمحت مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة، بنوع من فرص التعاون الدبلوماسي والاقتصادي وكذا الثقافي، **في هذا الصدد**، وفي تعبير **حنه أرندت Hannah Arendt** أن التعاون والتنسيق أيضا يتيح قدرا أكبر من ممارسة القوة وهامش المناورة الدولي. حيث تظهر حاجة لتعاون الحاكم المستبد مع نخبته الادارية و العسكرية، أين لا يمكنه ممارسة القوة و السُّلطة المادية مباشرة، كشرط أدنى لتحقيق ابعاد القوة المادية المباشرة[5]، وتشير أرندت، الى تلك الأبعاد **العولمية** للهيمنة على المستوى الدولي.

---

[1] Stephen Gill**, American Hegemony and the Trilateral Commission**, Cambridge University Press, 1990, p 42.

[2] Clark**, Hegemony in international society**. Oxford University Press. 2011, p 23.

[3] Acharya A and Buzan, B, **Non-Western International Relations Theory: Perspectives on and beyond Asia**, New York, Routledge, 2010.

[4] Inderjeet Parmar, **Foundations of the American Century: The Ford, Carnegie, and Rockefeller Foundations in the Rise of American Power**, New York, Columbia University Press, 2015.

[5] Hannah Arendt, **Communicative Power**, Chapter 4, Edited by Steven Lukes, **Readings in Social and Political Theory**, Oxford, Basil Blackwell, 1986, pp 60-73.

من منظور اخر، فان القوة والهيمنة من منظور **استرجاعي Retrospective** كانت في حاجة قد تكون ملحة الى بنية من الابعاد والمبررات الجديدة ضمانا لاستمراريتها، وان اختلفت أدواتها ووسائلها، تختلف والواقع الذي شهدته فترة الحرب الباردة و**سباق التسلح**.

كان لاستمرارية تصاعد مد مابعد الحداثة في تقديم فهم للسياسة الدولية مابعد نهاية الحرب الباردة، له **مبرراته الأيديولوجية**، فغياب مبررات الصراع وأولوية الاستراتيجيا والجيوسياسة، أتاح المجال لازدهار اطر مابعد الحداثة التنظيرية. وان كان على حساب فشل البنى التنظيرية التقليدية في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة. لا يعني ذلك بالضرورة تبنِّي مبرارت **رد الفعل مابعد الحداثي** باعتباره بنية معرفية حتمية في التنظير لظواهر مابعد نهاية الحرب الباردة.

لقد كان لتحولات الواقع الدولي الأثر الاكر تأثيرا في تكوين **رد فعل حول الوضعية** أكثر منها نموذجا معرفيا مستقلا له مبرراته الابستمولوجية المتماسكة في فهم الهيمنة والقوة ضمن واقع مابعد نهاية الحرب الباردة.

وبالعودة الى الفهم مابعد الوضعي للهيمنة، نجد من بين التصورات التي تشير الى مكنونات الهيمنة باعتبار أبعادها المادية بطريقة غير مباشرة. فيُعرف **كلارك Clark** [1] الهيمنة باعتبارها ممارسة مؤسسيَّة للحقوق و المسؤوليات الخاصة التي يمنحها المجتمع الدولي لمجموعة من الدول أو دولة لديها **الموارد Resources** اللازمة للقيادة. وبذلك فان هذا التعريف يحمل في طياته رجحانا لابعاد القوة المادية دون تحديد مضمونها.

بطريقة مشابهة **ماستاندينو Mastanduno** [2] يعتبر أن الهيمنة هي أرجحية الموارد المادية، و الإحساس المشترك **بالغرض الاجتماعي للهيمنة**، أي القابلية للتحكم الدولي في النتائج ذات الأهمية للدولة المهيمنة، ودرجة معينة من الموافقة و القبول من الدول الأخرى في النظام. وبشكل عام، يمكن الاقتراب من أبعاد الهيمنة على ضوء تصنيف أبرز مفكري الوضعية وما بعد الوضعية وتجاذباتهم تجاه تفسير وفهم الهيمنة، من خلال الشكل التالي:

---

[1] Clark. I, **Hegemony in International Society**, New York, Oxford University Press, 2011, p 4.

[2] Mastanduno. M, **Incomplete Hegemony : The United States and Security order in Asia**, Stanford University Press, California, 2003. pp 144-145.

الشَكل (1) أبعاد الهيمنة على ضوء تصنيف أبرز مفكري الوضعية وما بعد الوضعية وتجاذباتهم تجاه تفسير وفهم الهيمنة، في الابعاد الوضعية الثلاث[1].

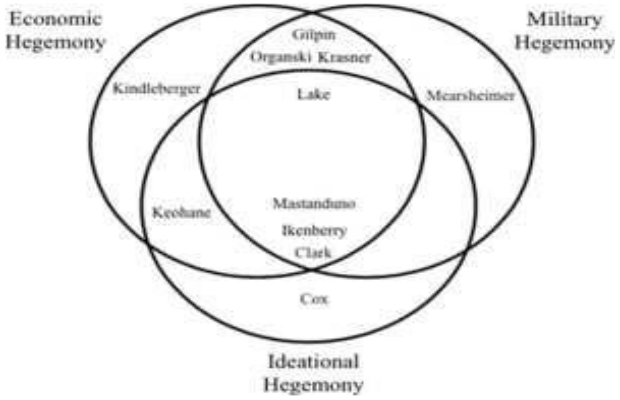

- **في نقد مابعد الوضعية: بين اعادة صياغة للوضعية وتقديم اللاوضعية كإطار بديل.**

على الرغم من هيمنة بنية المعرفة الوضعية على تطور وتراكم فلسفة العلوم الاجتماعية و حقل العلاقات الدولية، فان هذا لا ينفي الاخذ بعين الاعتبار وجود **بنى بديلة للمعرفة**، أو على الاقل **مفهمات بديلة Alternative Conceptualisations** متضمَّنة ضمن البنى التنظيرية لحقل العلاقات الدولية[2].

انَّ ميزة **ما بعد الوضعيين Post Positivists** في دراسة العلاقات الدولية، هو دحض واحدة أو أكثر من الافتراضات الوضعية، وانها في أدنى معانيها **محاولة متعددة الابعاد Multidimentional attempt** لتوسيع الافاق الابستمولوجية والمنهجية للحقل، وتعبر عن استجواب الممارسات الخطابية للهيمنة و إعادة شرعية الايديولوجيا[3].

تعبر مابعد الوضعية عن **منظورات نظرية Theoretical Perspectives** تراكمت في الحقل منذ أواخر السبعينيات، والتي تضم النظرية النقدية، البنائية، النسوية و مابعد الحداثة، على غرار النقاش المعياري في نظرية العلاقات الدولية، بين الكوسموبوليتانية و **المجتمعاتية Communitarianism**، و على الرغم

---

[1] المصدر:

Luis L. Schenoni, **Hegemony**, *Oxford Research Encyclopedia of International Studies*, p 12.

[2] Milja Kurki And Colin Wight, Op .Cit, p 15.

[3] Martin Griffiths, Terry O'Callaghan and Steven C. Roach, **International Relations; The Key Concepts**, Op Cit, 13.

من الاختلافات بينها، لكنها يمكن أن تعبر عن **مابعد الوضعية Post Positivist Era** أو في جزء منها في الاقتراب من فهم العلاقات الدولية[1].

مع نهاية الحرب الباردة باتت الوضعية لا تمثل الاتجاه المهيمن في بلورة و تشكيل طبيعة وحدود نظرية العلاقات الدولية عصر الحداثة في حقبة ما بعد الحداثة[2]. وبدلا من النقاش بين مناصري الوضعية و مناهضيها أصبح يتعين اكتشاف تمظهرات مابعد الوضعية ، كما يتوجب عليهم إعادة النظر و مراجعة الوضعية او ماكانت عليه فعلا [3].

مع بداية القرن الحادي و العشرون ظهر ما يعرف بالنقاشات النقدية على أساس **غيربراديغماتي Non Pragmatic approaches**، ولعلها تعود لاسهامات **يورغان هابرماس Jurgen Habermas**[4]. ومع تصاعد الدور الجديد الدراسات اللاوضعية **Non Positivist** باعتبارها بنية مابعد حداثية في فلسفة المعرفة ونقدا للبنية النقدية **Critics to Critical Post Positivists** ما بعد الوضعية في حقل العلاقات الدولية وتحدياتها المستقبلية. وتمثل اللاوضعية ذلك الاتجاه من خارج **الدائرة الضيقة Inner Circle** في التنظير ضمن حقل العلاقات الدولية في محاولة لتأسيس اطار فكري ما بعد أنجلوأمريكي للمعرفة **Post Anglo American**.

كان لتحولات الواقع الدولي الأثر الاكر تأثيرا في تكوين **رد فعل حول الوضعية** أكثر منها نموذجا معرفيا مستقلا له مبرراته الابستمولوجية المتماسكة في فهم الهيمنة والقوة ضمن واقع مابعد نهاية الحرب الباردة. وعلى الرغم من اهمية البنى والافكار في بناء مفهمة القوة والهيمنة في مابعد نهاية الحرب الباردة، الا ان شكل الافكار والهويات الذي طبع فهم عالم القوة والهيمنة في مرحلة مابعد نهاية الحرب الباردة، تميز هو الاخر بمركزية غربية، ونواة أنجلوأمريكية في تشكيل العالم هوياتيا وموضوعاتيا، خاصة من خلال العولمة وديموقراطية وسائل التواصل والاتصال.

انَّ قصور الحداثة ليس من حيث المبدأ المستجد، بل من حيث التوظيف التنظيري، والحاجة الى بنية تنظيرية لمبرارات ورصد مصادر وابعاد القوة في عالم[5] مابعد نهاية الحرب الباردة وتحولاته.

---

[1] Martin Griffiths, Op Cit, p 12.

[2] Martin Griffiths, Op Cit, p 12.

[3] Martin Griffiths, Op Cit, p 12.

[4] للاستزادة، فضلا يُراجع **النقاش الرابع في العلاقات الدولية Fourth debate**.

[5] تُستعمل لفظة **عالم** في المدلول **مابعد وضعي** لتشير الى الاشياء والقضايا بدل نظام الدول والتنظيمات.

وتبقى التصورات ما بعد الوضعية، وان كانت قد استطاعت إعادة صياغة مفهمة الهيمنة باعتبار أبعادها اللامادية، الا أنها تظل قاصرة في تزويدنا برؤية شاملة عن أبعاد الهيمنة الأمريكية ضمن سياقات مابعد نهاية الحرب الباردة، باعتبارها تعكس بنية فكرية لا تخلو من أيديولوجيا غربية.

الفصل الثاني: تاريخانية صعود القوة والهيمنة الأمريكية باعتبارها ظاهرة واستفالية.

الفصل الثاني: تاريخانية صعود القوة والهيمنة الأمريكية باعتبارها ظاهرة واستفالية

من المهم دراسة الهيمنة كموضوع للتاريخ، وبالعودة الى مؤلف **بول كيندي Paul Kennedy 1987م**[1]، حول صعود و سُقوط القوى العظمى، والذي يرجع اليه البحث باعتباره مرجعا غربيا، ومن أدبيات دراسة ظاهرة الهيمنة و أبعاد القوة، وبشكل مُهم في رؤية الهيمنة **كموضوع للتاريخ**. والتاريخ ليس قراءة سردية، بقدر ما يعتمد على منهج علمي في التحقيق ورصد الظاهرة وتطورها وانعكاسات ذلك على الواقع، وتعتبر محاولة لإعادة بناء مفهمة وبنية جديدة للمعرفة التاريخية والتنظيرية في روية القوة والهيمنة واسهاما في مراجعتها.

المبحث الأول: جذور تبلور القوة الامريكية (1648-1900م).

ان **التاريخ باعتباره منهجا**، قد أسهم في التأصيل للظاهرة الدولية ومنه بلورة فلسفة النظام الدولي، بما في ذلك تلك البوادر والارهاصات الأولى لتشكُّل **التقسيم الدولي للعمل، والنظم السياسية المقارنة** كظاهرة دولية. وللاقتراب من فهم وتفسير الظاهرة الدولية الوستفالية، يتوجب العودة الى فلسفة ومفهمة النظام السياسي ونشأته وظروف تبلوره.

على الأقل على ضوء تبلور فكر الدولة القومية أو ما اطلق عليه **الدولة الأمة Nation State** خلال القرن السابع عشر، والافكار المساوقة لذلك منذ القرن الرابع عشر تقريبا[2]، ضمن مضامين النظم السياسية وفكر العقد الاجتماعي لشكل الدولة الحديثة وفي فهم علاقة الحاكم بالمحكوم، و بين الملك و الطبيعة الروحية للحكم و الاقطاع و التقسيم العادل للثروة وغيرها.

يعالج المبحث ثلاث نقاط أساسيَّة في رصد تاريخانيَّة تعاظم قوة الولايات المتحدة بالتوازي مع تصاعد منظومة واستفاليا الأوروبيَّة:

- **النظام الدولي الواستفالي: جينيالوجيا النشأة وظروف التطور (1648-1776م).**
- **جيوسياسية صعود القوة الأمريكية (1776-1900م).**
- **بزوغ الولايات المتحدة الامريكية كقوة عظمى في النظام الدولي الواستفالي الأوروبي.**

---

[1] Paul Kennedy, **The Rise and Fall of the Great Powers**, New York, Random House, 1987.

[2] للاثراء والاستزادة، فضلا ينظر:

[2] Koenigsberger H. G, **The Age of Louis XIV and The balance of Power 1600-1750**. In, **Early Modern Europe 1500-1789** Chapter 4, Routledge, 2014.

المطلب الأول: النظام الدولي الواستفالي: جينيالوجيا النشأة وظروف التطور(1648-1776م).

عرفت أوروبا ضعفا لعدم وجود حكومة مركزية **Central Government**، وقد جاء نظام واستفاليا على اعقاب انهيار **نظام الاقطاع Feudal Order** و مخرجات اتفاقيات **سلم واستفاليا Peace of Westphalia 1648م**. و قد تشكلت قوة الدولة باعتبارها مفهمة واستفالية من **الشرعية الثورية** على **القوى اللامادية**، من المهم في هذا السياق ملاحظة تصاعد دور المادّية باعتبارها واقعا، في ظل رد الفعل تجاه كل ما هو لاهوتي أو ديني. وقامت الشرعية الجديدة على أساس إعادة النظر في نظام الحكم في حد ذاته، فكانت البوادر الأولى **اعادة النظر في العقد الاجتماعي**، والذي من خلاله تم منح السلطة لنظام الحكم، مما أضفى عليه طابع شرعية استعمال العنف واحتكار وسائلها، أي وسائل السُّلطة، وكان ذلك بمثابة النواة الأولى لتبلور فكرة القوة و السلطة في امتداديها الدّاخلي و الخارجي[1].

- **أولا: شكل وطبيعة القوة وعلاقتها بنشأة الدولة والنظام الدولي الواستفالي ونظام توازن القوى.**

بالعودة الى سلم واستفاليا الذي أسس لظهور **نظام الدولة القومية Nation State System**، بما في ذلك فكرة الحدود الحديثة و السِّيادة و القطرية، كما في علاقة الداخل بالخارج، و التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدولة، وكذا في رد فعل بنية الكيان الجديد (الدولة) على الدِّين ضمن إرساء حدود لسُلطة الكنيسة، والتي اقتضت فصل سلطة الكنيسة عن الشؤون الداخلية للدولة.

- **النظام الوستفالي وميزان القوى:**

هناك أهمية كبيرة في الاقتراب من فهم بنية **ميزان القوى**، أصوله ونشأته، خاصة في ظل النظام الوستفالي الحداثي، بشكل يساعد أكثر فأكثر على بناء تصور أكثر دقة حول ظاهرة الهيمنة الأمريكية ضمن أبعاد القرن الحادي والعشرون. وبالعودة الى حقبة مابين القرنين السابع عشر والثامن عشر بميلاد **الدولة القومية Nation-State** [2]، أين تميزت بتبلور علاقة الحرب و القوة. شهدت بذلك تركيز السلطة في يد

---

[1] وهذه النقطة تفيد البحث من حيث كونها على قدر من الأهميّة في فهم تحولات شرعية القوة ونظام الحكم والديموقراطية في الولايات المتحدة، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، كمصدر للقوة (أي **الشرعية كمصدر للقوة**).

[2] Richard bean, **War and the Birth of the Nation State**, *Journal of Economic History*, vol 23, no 1, March 1973, pp 203-221. كما يشرح **ريتشارد بين Richard bean** في هذا المقال، علاقة النمو الاقتصادي ومنه البعد الاقتصادي في بروز الدولة القومية في أوروبا، وأثر الاقتصاد السياسي في نشاة الدولة القومية، لذلك فان الجانب الاقتصاد متاصل في جذور الدولة القومية في حد ذاتها.

الحاكم او الملك، أي السلطة المركزية، كان ذلك من خلال تراجع سُلطة النبلاء والاقطاع لصالح السلطة المركزية، حيث اكتملت العملية مع بداية **القرن الرابع عشر**، وبدأ على اثر ذلك تصاعد ظاهرة الجباية من طرف **سُلطة سيادية Sovereign Authority**، وأخذت تمتد و تتسع لتشمل الاقطاعات المجاورة اقليميا، وقد تزايدت قيمة الضرائب و التحكم بها كسُلطة فرضها فيما بعد[1].

بدأ خلال هذه الفترة نوع جديد من التنظيم السياسي، كمرحلة جديدة **مابعد اقطاعية**، تتنازل فيها الاقطاعيات الضيقة لصالح سلطة مركزية او عليا [2]، خاصة مع تزايد حجم الجيوش، والايرادات الحكومية ومنه الانفاق الحكومي على الشؤون العسكرية، هذه الأخيرة عُرفت خاصة **أوائل القرن السادس عشر** مع تصاعد بوادر النظام الدولي الواستفالي، ومتميزة أكثر فأكثر بنوع من نظام توازن القوى بين الدول أو الكيانات الاوروبية قبل نهاية القرن.

ظهرت سياسة **ميزان القُوى Balance of Power Politics** بشكل أكثر وضوحا مع الحروب التي ميزت القرن السادس عشر، مع **ماكسيمليان هابسبرغ Maximillian Von Habesburg** خلال حلفه ضد الفرنسيين والعثمانيين، وبعد ذلك مع **فرنسيس فان فرانس Francis Von France**، من خلال تعاونه مع **الأمراء The Lutheran Princes** والسُّلطان العثماني **Ottoman Sultan**، ضد **كاثوليك هابسبيرغ The Catholic of Habsburg**.

والمقصود بميزان القوى في هذا السياق، تحالف بين قوى معتبرة من حيث التكافئ تجاه بعضها، من خلال **الأحلاف**، ولم تكن هناك قوة أو امبراطورية واحدة أو وحيدة مهيمنة. اذ كان هناك تعدد أقطاب واضح في ميزان القوى ما بين القوى الجيوسياسية. اتسمت الفترة من **اتفاقية براغ 1618م Prague Agreement** الى **سِلم البيريني 1659م Peace of Pyrenees**، أن أوروبا لم تمر مباشرة الى تعدد الأقطاب بل الى ثنائية قطبية **Bi-polar Balance** بين كل من اسبانيا وفرنسا.

---

[1] Richard bean, Op Cit, pp 203-221.

[2] فضلا للاستزادة، يراجع في ذلك الفكر السياسي لنشأة التنظيم السياسي والعقد الاجتماعي، عند كل من **مونتيسكيو، جون لوك، توماس هوبز**..وغيرهم.

في مقابل ذلك، هناك من يرجع مسألة **ميزان القوى Balance of Power**، بالاضافة الى مسائل أخرى أهمها **تحييد الدين Religious Neutrality** [1]، والعدالة أمام القانون وكذا السِّيادة، **لمعاهدة واستفاليا Westphalia Treaty 1648م** باعتبارها المنشأ الأساسي للفكر **الحداثي Modern**.

يسلط **لورد Luard** الضوء على مفاهيم مهمة بشأن **نظام ميزان القوى Balance of Power System**، والذي ظهر بعد معاهدة واستفاليا Peace of Westphalia أهمها[2] :

- **أولا**، فكرة تحقيق **التوازن** بهدف الوصول الى المرونة في السياسات الخارجية، وأن التوازن فوق كل اعتبار في **سياسة الأحلاف**، والهدف الأسمى من التوازن هو بأن يقضي الى الحؤول، أي الوقاية دون سيطرة أي قوة من تلك القوى، وفي هذه الحالة ينبه الى أن السياسات تحتاج الى ان تكون دائما قابلة **للتكيف Adaptable**.
- **ثانيا**، لا يحمل الحلف أي **أيديولوجيا**.
- **ثالثا**، تغير الأحلاف، وعدم القدرة على التنبؤ، تقضي الحاجة الى الحذر **واليقضة Watchfulness** المستمرَّين **Perpetual Attention** للشؤون الدولية، وتعكس وعي الدول بتحركات الحكومات الأخرى المجاورة، وعلى أن الغيرة أو المنافسة المتبادلة والحذر القلق لشؤون الدول الأخرى هو الاساس الأعلى في **نظام توازن القوى الحديث**.
- **رابعا**، ان حروب الجيل الحديث لتوازن القوى اقرب الى **حروب تحالفات** منها الى حروب دول، أكثر من أي وقت مضى، لتعبر بذلك عن رسوخ نظام توازن القوى، وللاقتراب من ذلك يمكن المقارنة بين الحروب التي سادت أوروبا مابين **1559-1648م** والحروب التي سادت ما بين **1648-1815م**. عصر الوطنية **The Age of Nationalism** وهي حروب كانت بين **أحلاف واسعة النطاق Large-Scale Alliances**.

---

[1] إن حرب الثلاثين عاما كانت بين **هابسبيرغ Habesburg** واسبانيا من جهة، في مواجهة، انجلترا، السويد والدانمارك. ويلاحظ أن القيم الدينية لم تشجع قيام أي نوع من **سياسة التوازن Balance Policy**. على عكس ماساد فيما بعد سلم واستفاليا **Peace of Westphalia 1648م**.

[2] Evan Luard, **The Balance of Power**, **The System of International Relations 1648-1815**, Palgrave Macmillan, London, , Chapter 1, The Idea of Balance, 1992, pp 1-29.

يُستنتج من ذلك، وبشكل عام أن العلاقات الدولية الوستفالية كانت تتجه بهدف الوصول الى **التوازن والى الحفاظ على التوازن Maintain Balance**، بمعنى اخر أن توازن القوى كان هدفا للعلاقات الدَّولاتية.

يشكك الكثير من الدَّارسين ومن بينهم مضمون البحث حول **أصالة فكرة ميزان القوى تاريخيا**، واقتصارها على مخرجات معاهدة واستفاليا، واذ يذكر **دفيد هيوم David Hume 1711-1776م** [1] الكثير من الأمثلة بشأن مبدأ ميزان القوى واستعماله منذ العصور القديمة[2].

بينما يذهب اخرون الى أبعد من ذلك، أين يمكن مساءلة قيام العلاقة بين سلم واستفاليا **ومبدأ ميزان القوى The Principle of Balance of Power**. من أبرزهم **راندال ليسيفر**[3] **Randall Lesaffer** أين يستشهد بفكر المتخصص الألماني **هاينز دوشارت Heinz Duchardt**، والذي يذهب بدوره للقول أن ميزان القوى الأوروبي لم ينشأ على اثر معاهدات واستفاليا، لكنه ظهر في أوروبا في نهاية القرن السابع عشر[4]، وأن مساهمة مبدأ ميزان القوى كان في اعادة تنظيم تفاعلات القوى الأوروبية الاقليمية الجيوسياسية، وفي الواقع لم يكن للنظام الوستفالي تطبيق عملي بشكل يشير الى احترام مبدأ واستفاليا.

على الرغم من ان مبدأ السيادة و المساواة حسب **هاينز Heinz**، لم يدرج كمبدأ في القانون الدولي لتنظيم العلاقات الدولية، بل **كمبدأ دستوري**[5]. وبأثر رجعي، وعلى الرغم من ذلك لا يمكن انكار مُساهمة ترسيخ مبدأ مساواة الدول أمام القانون الدولي ومبدأ السيادة، وقد رسختهما معاهدتي واستفاليا 24 أكتوبر

---

[1] للاستزادة والتوسع حول **مبدأ ميزان القوى عند ديفيد هيوم David Hume**، فضلا ينظر:
https://www.econlib.org/library/LFBooks/Hume/hmMPL.html?chapter_num=35#book-reader.

[2] في مقال **لدفيد هيوم**، موسوم: **Essays, Moral, Political, and Literary**، أين يعطي الكثير من الأمثلة بشأن ميزان القوى على مدى قرون سابقة لسلم واستفاليا، فضلا ينظر:
https://www.econlib.org/library/LFBooks/Hume/hmMPL.html?chapter_num=35#book-reader

[3] أستاذ تاريخ القانون في هولندا وبلجيكا.

[4] مثلت فكرة ميزان القوى في اوروبا ثورة جيوسياسية، لفكرة الدولة القطرية في بناء نظام من الاستقرار، أكثر من أي وقت مضى في تنظيم شؤون الدول وعلاقاتها، ما مهد لايجاد أرضية لبناء نظام الدولة الامة، **بالاعتماد مبدئيا على مبدأ ميزان القوى** في مواجهة **هيمنة قوة** على كيان أوروبي أو اقليم اخر، الشئ الذي كان يخلق فوضى وعدم استقرار كبيرين في أوروبا ماقبل حرب الثلاثين عاما، ومن هنا يمكن ربط علاقة مبدأ توازن القوى بالنظام الواستفالي والهيمنة، أو تصاعد قوة على حساب قوى اخرى.

[5] Randall Lesaffer, **Paix et Guerre dans les grands traités du dix-huitième siècle**, *Journal of the History of International Law*, Vol 7, no 1, 2005, pp 25-42.

عنوان العمل الأصلي، باللغة الألمانية:

Duchhardt .H, **Westfälischer Friede und international Beziehungen im Ancien Régime**.

1648م، و بشَّرت **المعاهدة** فقط ببداية مبدأ ينظم حرية الدولة وسيادتها، أو على الأقل نظام أقل عيبا من الانظمة السائدة سابقا [1].

عموما يبقى الاختلاف مطروحا بين الدَّارسين ممن يُرجع ميزان القوى الى واستفاليا، و من يرجعه الى ماقبلها، وهناك من يؤسس له على أساس **معاهدة فيينا 1815م Congress of Vienna** أو **أيكس لاشابيل Aix-la Chapelle** [2] و نظام الدولة الأمة Nation State، على ان البحث يذهب الى ترجيح فلسفة الاول وأن مرجعية التأسيس للقانون الدولي للثاني.

كانت مرحلة **1648-1815م** فعليا انتقالية، وهناك من يربطها بظهور الرأسمالية او النظام الرأسمالي، غير أن لكل تلك المتغيرات أثر في تشكيل بنية الدولة الحديثة.

- **نظام واستفاليا، ميزان القوى والهيمنة:**

جاء النظام الواستفالي، بالدولة الوطنية باعتبارها كيانا سياديا، في اقليم سُلطته تجاه الفواعل غير الدولة كالكيانات من دون الدُّول. وكذا فاعلا مستقلا، على اساس المساواة في العلاقات بين وحدات النظام، وكان ميزان القوى في اوروبا من ضمن فلسفته، الحؤول دون ظهور أي **نظام سُلَّمي Hierarchical هيمنيٌ Hegemonical**، أو **امبريالي Imperial**، بطريقة تضمن **مبدأ عدم التدخل Non Intervention** من جهات خارجية[3].

اتسمت الواستفالية بثلاث مبادئ تحكم العلاقات الدولية، الدبلوماسية من خلال **التواصل الرسمي Formal Communication**، **القوانين الداخلية Rules والقانون الدولي International Law**، وعدم وجود سلطة عليا في العلاقة مابين الدول، وان ما يضبط سلوكها السلمي هو ميزان القوى[4].

---

[1] Luis Moita, **A Critical Review on the consensus around the "Westphalian System"**, *E-Journal of International Relations*, Vol 3, no 2, Fall 2012, 35. Available: https://www.redalyc.org/pdf/4135/413536170002.pdf

[2] Leo Gross, **The Peace of Westphalia 1648-1948**, The American Journal of International Law, Vol 42, no 1, 1948, pp 20-41. https://www.jstor.org/stable/2193560?origin=crossref&seq=1

[3] John Balis, Steve Smith, and Patricia Owens, **The Globalization of world Politics: An Introduction to International Relations**, Fifth Edition, Oxford, Oxford University Press, 2011, pp 41.

[4] John Balis, Steve Smith, and Patricia Owens, Op. Cit, 41.

نشأت فكرة ميزان القوى بالأساس باعتبارها فكرة إيجابية، تدفع بالحكومات للحد من التوسع الجيوسياسي تجاه بعضها البعض، بشكل ذو دلالات اخلاقية قوية، تخلق فلسفة **الواجب الأخلاقي** لمعارضة ومواجهة النزعات التوسعية للدول العدوانية، وكانت قد تبنتها الدول الأوروبية، وكذا بريطانيا[1].

تميز **القرن الثامن عشر** بوصفه أكثر استقرارا واعتدالا، بالمقارنة مع **القرن السابع عشر1700-1792م**، ولكن ليس بتلك الصورة المثالية أو الشكل المبالغ فيه، فقد كانت هنالك حروب محدودة حول السلطة وتسويات سلمية[2]، كما شهد القرن **حرب السبع سنوات** محورها **الصراع من أجل القوة The Struggle for Power**، وصل الى محاولة تفكيك القُوى الكبرى، وقد أثنى على استقرار القرن الثامن عشر باعتباره **قرن ميزان القوى الأوروبية**، العديد من الكتاب من أمثالهم **بروغهام Brougham**، **فون غانتز Von Gentz** و **فاتيل Vattel**[3].

أطلق **هانز مورغانتو** في كتابه **السياسة بين الأمم: الصراع من أجل القوة والسَّلام**، على القرن الثامن عشر **العصر الذهبي لميزان القُوى The Golden Age of Balance of Power**[4]. نظريا وحتَّى عمليًا، ظهرت خلاله أكبر **الأدبيات حول القوة، ميزان القوى والدبلوماسية الأوروبية**[5]، وفي وصف لجيوسياسية ميزان القوى خلال القرن الثامن عشر، عبر عنها كل من **بالمر Palmer** و**باركينز Perkins** على أنه كان نوعا من التهديد كخيوط تمر عبر متاهة التحالفات و التناقضات، وكذا التحالفات المضادة، والتحولات المتكررة في التحالفات التي ميزت السِّياسة الخارجية للقوى العظمى[6].

---

[1] Michael Sheehan, **Balance of Power: History and Theory**, Routledge, Taylor and Francis e-library, 2005, pp 98-99.

[2] للتوسع حول الحروب المحدودة وميزان القوى خلال القرن الثامن عشر في أوروبا، فضلا ينظر:

Michael Sheehan, **Balance of Power: History and Theory**. **Limited Warfare in the Eighteenth Century**, Routledge, Taylor and Francis e-library, 2005, pp 100-106.

[3] Michael Sheehan, Op. Cit, pp 99-100.

[4] Hans Morgenthau, **Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace**, 5th Edition, Knopf, New York, USA, 1978, p 178.

[5] كما عُرف النظام الوستفالي في أوروبا باعتباره نظاما لميزان القوى قائما حول **المركزية الأوروبية Westphalian Eurocentrism**، للاستزادة حول الموضوع، فضلا ينظر:

https://www.researchgate.net/publication/227720739_Westphalian_Eurocentrism_in_International_Relations_Theory

[6] Michael Sheehan, Op. Cit, 2005, p 98.

بشكل عام، تميز القرن الثامن عشر بازدهار ميزان القوى بوصفه نظاما للاستقرار والتعاون بين الكيانات الاوروبية، ما سمح بمزيد من الاستثمار في العلاقات التجارية والاعتماد المتبادل، تصاعدت بفضلها عمليات التبادل التجاري وازدهار نظريات الرأسمالية **لأدم سميث وريكاردو** وغيرهما، وهنا يظهر متجليًا الوجه الاقتصادي في بنية وجيوسياسية القوة خلال القرن الثامن عشر.

ويُعدد أسباب ذلك **روزكرانس Rosecrance** [1] حيث يقدم سمات رئيسية طبعت سياسة الدول الأوروبية، مكَّنت بدورها نظام ميزان القوى من العمل بفعالية:

- غياب القومية كعامل حاسم في السياسة الخارجية، وطبعت العلاقات بشكل عام حيث لم يتأثر القرار بالتحالف لدولة مع دولة أخرى بالاحكام المسبقة للقومية.
- تميز العلاقات بدرجة من **العالمية Cosmopolitanism**، فقد حكم اسبانيا ملك فرنسي، وبريطانيا من قبل ألماني، **وبروسيا وبافاريا Prussia and Bavaria** من قبل **الفرنكوفيل Francophiles**. واحتوت جميع الجيوش القارية على أعداد كبيرة من القوات الاجنبية، أفواج وفيالق كاملة، من مثل لواء الأسكتلنديين في الجيش الهولندي، واللواء الأيرلندي في فرنسا. وفي المراحل اللاَّحقة من حرب السَّبع سنوات كانت غالبية الجنود الذين يخدمون في **الجيش البروسي Prussian Army** في الواقع من الأجانب.

- **البعد الجيوسياسي لميزان القوى خلال القرن الثامن عشر:**

من الواضح أن طبيعة العلاقة جدُّ وطيدة بين المنظومة الوستفالية و تحولات البنية الاستراتيجية، من خلال أشكال الجيوش و كذا **فن الحرب**[2]، حيث ان ذلك النمط الاقطاعي للاقتصاد اخذ يتحول لصالح سلطة مركزية، جعل من فن الحرب يتغير بدوره، من خلال تكوين **الجيوش النظامية الدائمة** داخل تكتلات و تنظيمات أعلى من الاقطاع، وقد أدَّى توسعها الى تحجيم الاقطاع من جهة و تخفيض عدد الدول من جهة اخرى. وتركز القوة داخل الدولة. في فرنسا مثلا سيطرة سُلطة التاج من خلال السيطرة على فرض

[1] Michael Sheehan, Op. Cit, p 99.

[2] هنا تتضح لنا شيئا فشيئا على شكل رصد في الواقع كيف نشأة العلاقة بين القوة وبعدها العسكري بالاساس في علاقتها بنشأة الدولة الأمة والنظام الدولي الواستفالي.

الضرائب. على العكس من ذلك، في هولندا وبريطانيا تم الاحتفاظ بهذه الصلاحيات من قبل الهيئات الانتخابية التمثيلية للتجار بشكل واسع النطاق[1].

كانت هنالك أسباب عديدة أدت الى تبلور و نشاة الدولة القومية في اوروبا في شكلها الحديث، أبرزها التغير الاقتصادي الذي ساعد على هدم أركان النظام الاقطاعي، وبدأت بعد ذلك المجموعات الاجتماعية و الانسانية الاوروبية تتعامل مع بعضها بشكل جديد من **العقد الاجتماعي Social Act** [2].

أمن الكثير من رجال الدين، الادباء و الفلاسفة و المفكرين، بالدولة الامة باعتبارها الشكل الامثل للحكم وتنظيم المجتمع المدني الانساني من خلال ترسيخ **نموذج تقسيم واعادة تقسيم عادل للثروة**، وبذلك كانت مُرضية للطبقات الاجتماعية[3]. على عكس المنحى الذي أخذه شكل الدولة فيما بعد، أين أصبحت الدولة القومية مهددة، ذلك أن الاسباب التي قامت من أجلها كنظام للحكم، باتت محل تهديد، بما في ذلك دول من نماذجها الرائدة والمؤسسة لهذه الفلسفة كفرنسا وبريطانيا، وبما في ذلك الولايات المتحدة[4].

على الرغم من أن النزعة القومية ولَّدت الكثير من السلبيات باعتبارها مصدرا من مصادر اِثارة الحروب والنعرات الضَّيقة، على عكس ذلك، كانت داخليا بمثابة صمام الامان **للتوازن الطبقي** داخل المجتمع. وأدت النزعة القومية الى نشوب الكثير من الحروب في اوروبا، خاصة خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر.

والى غاية الحرب العالمية الثانية مع ترابط علاقة ظاهرة القومية بالدولة، نشأ عنها علاقة جد ملازمة للتسلح وبناء الجيوش وظاهرة الحرب، مع دعم البنية الاقتصادية الجديدة لأبعاد القوة، اين كرست الثروة

---

[1] Richard bean, Op Cit, pp 220-221.

[2] فضلا يراجع في ذلك **الفكر السياسي لنشأة التنظيم السياسي**، لأهم مفكري عصر الأنوار والثورة العلمية: **جون جاك روسو، هوبز، جون لوك..** وغيرهم.

[3] Paul Kennedy, **The Rise and Fall of the Great Powers, Economic Change and Military Conflict from 1500 to 2000**, Random House, Inc, New York, 1988. p 70.

[4] ومنه النموذج القائم على القوة بالنسبة للدولة، والتحول في نمط القوة اليوم أيضا يعزى الى بوادر التحول في بنية وشكل الدولة في حد ذاتها. بمعنى فهم علاقة القوة العسكرية المادية للدولة ضمن نشأتها وتطورها، وكذا في بعدها الاقتصادي كنواة، ذلك أنها نشأة على خلفية نظام الاقطاع أين أصبحت تمثل الدولة نظاما لاعادة التوزيع.

لتكثيف القوة القومية و محركا لظاهرة الحرب[1]، فيما سيتضح من تعاظم القوة الأمريكية خاصة مع بداية القرن العشرين و تحولات جيوسياسية القوى الأوروبيّة.

ان التحول في أوروبا كان سياسيا بالدرجة الاولى في نظام الحكم قبل ان يتبع ذلك التحول الاقتصادي والثورة الصناعية، وهذا لا ينفي تداخلهما على اعتبار التحول السياسي هو تحول في النظام الطبقي ونمط العدالة والتوزيع في تعريف للنظام السياسي[2].

- **جيوسياسية مابعد سِلم واستفاليا: من الصراع الدِّيني الى جيوسياسية التوسع.**

اختلفت مرحلت مابعد 1660م تماما عما سبقها، من حيث طبيعة الصراع والتغيرات التي شهدتها السِّياسة الدولية من تطورات. أدّى نضج تطور نظام دولي متعدد الاقطاب للقوى العظمى، واتجهت فيه القوى الدولية الى اتخاذ قراراتها ازاء ظاهرة الحرب و السلم على أساس **المصلحة القومية لا القضايا الدينية** [3]، على الرغم من ذلك ظلت القضايا الدينية تثير العديد من النزاعات خلال القرن الثامن عشر. و هناك من يرى ان نظام واستفاليا ذاته تأسس على أبعاد و توجهات دينية على اساس **نظام مسيحي Christian Order**، وأطلق عليه **النظام المعياري Normative System**، باعتباره قانونا **أمميا Law of Nations** وهو نظام يحكم علاقات الجمهوريات **المسيحية الأوروبية Republica Christiana**.

استبدلت طبيعة الصراع خلال الفترة **1519-1659م** المرتكز على **أحلاف** من حيث كونها عقَدية دينية (المحور الاسباني النمساوي لقوى أل هايسبرغ في مواجهة تحالف الدول البروتستانتية و فرنسا) الى شكل

---

[1] من خلال كتاب **تيللي شارلز Tilly Charles** الموسوم **تشكُّل الدول القومية في أوروبا الغربية The Formation of National States In Western Europe**، الصَّادر ضمن دراسات التنمية السياسية، جامعة برينستن. وكأستاذ للتاريخ والسوسيولوجيا، عمل بالأساس من خلال هذا المؤلف على تقريب التاريخ الأوروبي الحديث كتجربة وكنموذج للعالم النامي. ومن خلال دراسة ظاهرة الحرب، السياسة، و الضرائب، المبادلات التجارية..للفترة الممتدة بين اعوام 1500 و1900، وبالتركيز خاصة على النموذج الفرنسي والانجليزي كتجارب للتحول السياسي ونظريات التنمية السياسية، يتكون المؤلَّف من مجموعة من الدراسات والمقالات في دراسة الظاهرة من جوانب السياسة الاقتصادية و الدفاع، والمبادلات من السلع والنظام العام..الخ، للاستزادة حول المضمون، فضلا ينظر:

Tilley Charles, **The Formation of National States in Western Europe**, Studies In Political Development, Princton, Princton University Press, 1975.

[2] Paul Kennedy, Op Cit. p 71.

[3] Paul Kennedy, Op Cit. p 73.

جديد من الصراع، يُميزه صراع **المصالح و البراغماتية** و هو ما مهد للسّياسة الواقعية كبديل عن العقيدة الدينية[1]، كاحد عوامل و محركات السلم و الحرب.

جَاء نظام ما بعد سلم واستفاليا وحرب الثلاثين عاما في اوروبا[2]، للدفع باستقرار العلاقات السياسية بين **الكيانات الحدودية Territorial States**. بعد **النموذج السلمي Hierarchy model** الذي ساد في **العصورالوسطى Middle Ages**، المتمركز حول **البابا Pope** والامبراطور للإمبراطورية الرومانية المقدسة. و التي بالتدريج فقدت قوتها المعيارية **Normative Force** لتحل محلها رد فعل بتبني القوة المادية مع تصاعد مخرجات الثورة الصناعيّة.

مما تقدّم يتبين أنه قد يكون لمعاهدة واستفاليا، أثر بارز في انهاء النزاعات الدينية في ألمانيا بشكل نهائي، التي دامت على مدى أكثر من قرن بترسيخ حق كل قائم على كيان بارساء اتجاهه الديني في مجاله. بالتزامن مع **ارساء الترتيبات القطاعية و التعديلات الحدودية Territorial Settlements and Boundary adjustments**.[3]

ان النظام الدولي تاريخيا على الاقل يُخلق بسبب ظاهرة الحرب، وفترات مابعد الحروب، لاقامة ترتيبات جديدة تختلف تماما عما كان سائدا قبل ذلك، خاصة ميزان القوى، وهو ما تؤكده مخرجات واستفاليا و حرب الثلاثين عاما، والحرب العالمية الثانية فيما بعد بالنسبة للهيمنة وتعزيز النفوذ الامريكي.

على اثر الاصلاح، كان للحروب الأثر البارز في تقدم عملية بناء الدولة الحديثة، خاصة مع تبعات الحروب من أعباءها المالية في بناء الجيوش، فكان ان أضطر ت السلطة الدينية الى منح حقوق سياسية للبورجوازية من النبلاء و الأثرياء مقابل استعدادهم لتغطية تكاليف الحرب. وهو الامر الذي مع نهاية القرن السابع عشر ولد **الملكية الدستورية Constitutional Monarchy** في إنجلترا. وفي أوروبا بشكل مماثل،

---

[1] Paul Kennedy, Op Cit.p 73.

[2] تناقص عدد الألمان الى الثلث من جراء حرب الثلاثين عاما:

James A. Nathan, **Westphalia and the Rise of Modern Diplomacy,** In**; Soldiers, Statecraft, and History, Coercive Diplomacy and International Order**, Chapter One, Praeger, Westport, Connecticut, USA. 2002, p 1.

[3] Charles A. Kupchan, **No One's World, The West, The Rising Rest, and The Coming Global Turn**, A council on foreign Relations Book, Oxford University Press, 2012, pp 35-36.

نتج عنه في الاخير وبشكل تدريجي انتقال القوة من أولاؤك الذين امتلكوا الأراضي لولائك الذين يمتلكون الثروة[1].

لم يخترق ميزان القوى في حالة النظام الواستفالي من الداخل، على الاقل ما بين 1500 و1800م، بل من الوافدين الجدد، وقد كان للنموذج الأوروبي لتوازن القوى وجاذبيته التاريخية، اثار جيوسياسية عميقة، أبرزها صعود الولايات المتحدة كقوة جيوسياسية دولة، مخترقة فيما بعد نظام توازن القوى الاوروبي مركزيا. وهو الشئ الذي يزودنا بصورة أكثر وضوحا من خلال هذه الحقائق التاريخية، عن النظام الدولي لمابعد نهاية الحرب الباردة لاعادة توزيع القوة وفي اعادة صياغة مفاهيم جديدة[2].

[1] Charles A. Kupchan, Op. Cit, pp 36-37.

[2] Charles A. Kupchan, Op. Cit, p 87.

المطلب الثاني: جيوسياسية تعاظم القوة الأمريكية (1776-1900م).

مع اعلان استقلال الولايات المتحدة في عام **1776م**، تصاعد نقاش حاد حول البنية العسكرية والحربية للفدراليات الأمريكية، ساعد على ذلك وجود التهديد الخارجي الدائم، خاصة الأوروبي، وقد سعى الاباء المؤسسون الى تحقيق نوع من ميزان القوى بين الفدراليات نفسها، لكيلا يكون النظام الفدرالي عاملا من عوامل الضعف، في تكريس علاقات الشك والريب المتبادل بين الفدراليات الأضعف وجيرانها الأقوى.

كان هدف الاباء المؤسسين الحفاظ على الاتحاد من التهديدات الخارجية، وكذا من التنافس الداخلي الذي يمكن أن تغذيه بدوره القوى الخارجية. تنج عن ذلك محاولة تنظيم جيوسياسة الجزء الشمالي لقارة أمريكا، وقد ظهرت أولى بوادره في مضمون **رسالة جورج واشنطن في 8 جوان 1783م** والتي تتضمن التحذير من التنافس الجيوسياسي بين الفدراليات الأمريكية، وكذا التحذير من الاختراقات الأوروبية **كقوى خارجيّة** وتدخلاتها في الشؤون الامريكية، على غرار ما حدث في المستعمرات البريطانية.

- **في بنية وطبيعة النظام السياسي الأمريكي: نواة القوة و البنية الدستورية التأسيسية 1776-1812م[1].**

كان النقاش حادا حول مسألة خلق حكومة مركزية قوية، وبناء جيش موحد، وليس لكل فدرالية جيشها الدائم، ما من شأنه خلق ضرائب عالية للحفاظ على جيش دائم. أمر يؤدي الى تراجع للقوة الفدرالية العامة في مواجه التهديدات الخارجيّة، وكمُهدد لطريقة الحياة والحرية التي قامت عليها فلسفة الجمهورية الأمريكية **Republican Liberty**. في الوقع فقد دار النقاش بين **الفدراليين Federalists** مؤيّدي **دستور الاتحاد** التي عرفت **بالأوراق الفدرالية** في مجابهة **المناهضين للفدرالية Anti-Federalists**.

طرحت الفكرة للمناقشة لأول مرة خلال التصديق على الدستور الاتحادي، الذي صيغ في **فيلاديلفيا Philadelphia** في صيف 1787م. أيد الفدراليون الدستور الجديد، وجادَلوا بأن تكلفة وأعباء العسكرة الفدرالية المستقلة على المواطنين أكبر من أعباء بناء جيش فدرالي دائم موحد، تحكمه حكومة مركزية. من شأنه أيضا أن يحد من علاقات الشك والريب وسباق **التسلح** والطموحات الجيوسياسيّة، وبذلك **حاولوا ترسيخ نوع من نظام ميزان القوى تحت نظام فدرالي**. وهي الفكرة الرئيسية التي جاء لترسيخها النظام

[1] Michael Lind, **Preventing a North American Balance of Power: National Unity**. *The American Way of Strategy*, Oxford University Press, U.S.A, 2006, pp 48-50.

الفدرالي الاتحادي في الولايات المتحدة، ما يعكس لنا فلسفة وبنية مفهمة القوة وميزان القوى الأمريكي كقوة عظمى فيما بعد، كأحد أهم أبعاد وروافد بنية القوة الأمريكيّة.

جادل كلٌّ من **ألكسندر هاميلتن Alexander Hamilton** ، **وجيمس ماديسون James Madison**، **وجون جاي John Jay**، ضمن سلسلة **الأوراق الفدرالية Federalist Papers** [1]، بأن التكاليف الفدرالية المجزأة للجيش أكبر تكلفة بكثير من تكلفة دعم جيش فدرالي موحد، وأعلنوا أن الوحدة الفدرالية في هذا الشأن أمر مستعجل باعتبار الظروف الخارجية المحيطة.

ولكيلا تقع القوى الفدرالية الأمريكية في فخ مأزق القوى الأوروبية المتنافسة والدفاع عن سيادة القوة الفدرالية. كما أن وفرة الموارد الفدرالية ستخلق نوعا من التوازن في الأعباء الحربية في بناء الجيش الدائم. والاستفادةُ في الأمن تكون شاملة لكل الفدراليات على حد السَّواء، وأن هناك **خطرا أنيا Immediate danger** جرَّاء تجنب التصديق على الدستور الفدرالي، وهو تفكك الولايات المتحدة الجديدة، وكان ذلك بمثابة اختبار للاتحاد.

مع كل تلك الجهود المبذولة في سبيل الوحدة الفدرالية، كانت هناك العديد من محاولات الانفصال خلال القرن التاسع عشر، كمحاولة انفصال الجنوب في عهد **الرئيس جيفرسون Thomas Jefferson 1798م. والحرب الأهلية الأمريكية 1860م**، و الاستقلال بكونفدراليات مستقلة عن الحكم الفدرالي المركزي، مثلما حدث مع ولاية **كارولاينا الجنوبية South Carolina** ما بين **1861-1865م** تلك الحرب الأهلية خلفت خسائر بأكثر من **500 ألف جندي**، انتهت بتعزيز الفدرالية و انهاء العبودية، في وقت ما كانت مصدر تهديد لوحدة الولايات الأمريكية المتحدة[2].

يصف **فريديريك جاكسُون تورنر Frederick Jackson Turner** [3] أحد أهم علماء التاريخ الأمريكي، توسع الولايات المتحدة خلال القرن التاسع عشر ضمن إقليم أمريكا الشماليّة بأنه توسع امبراطوري، ما

---

[1] سلسلة من المقالات الصحفية المنشورة مابين 1787و1788م، لتشجيع نيويورك والولايات الأخرى على التصديق على الدستور الاتحادي الجديد.

[2] Michael Lind, **The American way of Strategy**, Op. Cit, p 50.

[3] قدَّم **فريديريك**، كأحد أبرز علماء التاريخ الأمريكيين، العديد من الاسهامات التاريخية والسياسية حول الحدود، خاصة مقال حول: **The Significance of the Frontier in American History**، نشرت أفكاره في ورقة علمية عام **1893م**، يبين من خلالها أهمية التوسع غربا في تاريخ الولايات المتحدة، كأحد أهم مراحل تطور القوة الامريكية، ويُبين فيه أهمية الغرب الأمريكي في بناء الهوية والثقافة الأمريكية، أين يمكن الابتعاد عن التأثير الأوروبي، من أهم أعماله:

Turner, Frederick Jackson, **The Significance of Sections in American History**, New York, Holt, 1932.

يعكس الطموحات الجيوسياسية للولايات المتحدة، وعن جدلية حدود القوة الدفاعية والهجومية أين لا يمكن التفريق بينهما في حالة توسع الولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من مبرراتها الدّفاعية.

- **النظرية الأمريكية للحكم American Theory of Government، السلطة والسِّيادة، في النظام السياسي الأمريكي.**

كان الدستور الأول للولايات المتحدة عبارة عن **فقرات كونفدرالية The Articles of Confederation**، **صادقت عليه 13 ولاية States عام 1781م**، وقد تضمنت أهدافها انشاء **رابطة صداقة League of Friendship**، حيث تحتفظ كل ولاية بسيادتها، حريتها واستقلالها، وهو بذلك عبر عن تحالف لولايات ذات سيادة، عكس فكرة الحكومة الوطنية ذات السلطة الموحدة.

مع مجئ العام 1787م اعتقد العديد من القادة السياسيين الأمريكيين أن **فقرات الكونفدرالية** لم تُمكن من ايجاد حكومة مركزية، و على أنها ليست كافية، وكنتيجة لذلك دعوا الى مؤتمر **فيلاديلفيا 1787م Philadelphia Convention**، لمراجعة الفقرات الكنفدرالية، ليستطيع التطلع الى **دستور فيدرالي Federal Constitution** يتماشى و الحكومة المركزية ومنه حماية الوحدة الأمريكية[1].

في ظل الفقرات الكنفدرالية كان هنالك **حكومة وطنية National Government**، لا يمكنها التعامل بصفة مباشرة مع الشعب، بل عن طريق **الولايات States**، وهو مايميز الحكم **الكونفدرالي Confederation**، عن **الفدرالي Federal** أو **حكومة الوحدة Unitary Government**. والحكومة الوطنية بذلك، ليس لديها وزير أول أو رئيس تنفيذي، ولا يمكنها فرض ضرائب مباشرة على المواطنين، أو ضرائب اضافية، كما من حق الولاية تلبية أو رفض طلب الحكومة، أو طلب المواطنين للخدمة الوطنية دون ان يترتب عن ذلك أي عقوبات، كما تشتمل **صلاحيات توزيع القوة الولايات بشكل واسع**، من **صك العملة Coin Money**، ابرام الاتفاقيات وتبادل التمثيليات مع الخارج، نتج عن ذلك مشاكل العُملة واشكالية قراءات الاتفاقيات كما تراها الولاية لا الحكومة، وتجاوز الحكومة المركزية في العلاقات مع الحكومات الخارجية، ما عجل بضرورة مراجعة الفقرات الكونفدرالية[2].

---

[1] Brian Danoff, **Political Thought in the Early Republic**, In; Richard A. Harris and Daniel J. Tichenor, **A History of the U.S Political System, Ideas, Interest, and Institutions**, Vol 1, ABC-CLIO, LLC, 2010, p 14.

[2] Kenneth L. Hill, **Articles of Confederation: The National Government**, In; Kenneth L. Hill, **An Essential Guide to American Politics and the American Political System**, Author House, 2012, p 6.

- **القوة الامريكية: الانتقال من البناء الى النمو الاقتصادي على مؤشرات القوة الامريكية في البيئة الدولية 1850-1885م (شكل القوة الأمريكية ضمن نظام القوى الكبرى خلال القرن التاسع عشر).**

في هيكلة بحث للمؤرخ البريطاني **كيرنان Kiernan** لتاريخ **امبريالية الولايات المتحدة**، يقدّم الطبيعة المزدوجة التي كانت جزءا من التجربة الوطنية الامريكية خلال القرن العشرين، ويصفها بأنها لطالما كانت **امبريالية هجينة Hybrid Empire**، في التوسع القاري وشراكات المحيط الأطلسي[1].

تصاعدت أبعاد جيو اقتصاد القوة الأمريكية في مواجهة جيوسياسية ميزان القوى الأوروبية، وعلى عكس بروز **روسيا** خلال القرن التاسع عشر، الذي كان في منافسة من حيث مؤشرات الاقتصاد الكلي مع صعود الولايات المتحدة، والذي اعتمد بالاساس على القوة العاملة، فعلى الرغم من ان تعداد السكان في روسيا كان اكبر منه في الولايات المتحدة بكثير، 76 مليون لروسيا مقابل 31.4 مليون للولايات المتحدة [2]، الا أن روسيا كانت تتالف من نظام أكثر طبقية بالمقارنة مع الولايات المتحدة، اي من طبقة عريضة من ذوي الدخل المنخفض بالمقارنة مع الولايات المتحدة التي امتلكت على نظام اقتصاديا أكثر عدالة من حيث التوزيع. من هذه المؤشرات يمكن استنتاج ان الولايات المتحدة قد توصلت في بداياتها إلى نظام أكثر عدالة توزيعية كمصدر في بناءها للقوة الداخلية قبل التحول الذي عرفته مع مطلع القرن العشرين.

خلال منتصف القرن التاسع عشر، عرفت الولايات المتحدة تدفقا هائلا للمهاجرين من اوروبا نظرا لتوفر الاراضي في الغرب الامريكي الى جانب، حث ذلك الاستقطاب المصنعين الى الاستثمار في الألات الصناعية جنبا الى جنب مع اليد العاملة.

ان خيار جيوسياسيّة العزلة الأمريكي جعلها تحظى بنوع من الاستقرار النسبي، والنأي عن صراعات القوى الاوروبية، بالاضافة الى الطوق الذي فرضته البحرية الملكية، كما عقيدة مونرو لفصل العالم القديم عن الجديد، وبذلك فان التهديد الوحيد ان ذاك، كان احتماليا أن يكون بريطانيا لا أكثر. على الرغم من الصراعات الحدودية والاقليمية، والتي لم تكن تشكل عبئا كبيرا على الجمهورية الصاعدة.

كان لحركة **تدفق رؤوس الاموال من المملكة البريطانية** اسهام جوهري في ابعاد احتمالية قيام الحرب بين ضفتي الأطلسي، هذا الإرث التاريخي من الاعتماد المتبادل بين بريطانيا والولايات المتحدة هو ما يتيح

[1] Edward Crapol, Op, Cit, p 594.

[2] Paul Kennedy, OpCit, p 178.

اليوم تلك الفرص الكبيرة من التعاون والتقارب بين ضفتي الأطلسي، ويظهر ذلك جليا في التنسيق العالي البريطاني الأمريكي إزاء احتلال العراق، والخطة الأمريكية لإنقاذ أوروبا من الأزمة المالية.. وغيرها، وبفضل عملية **الاعتماد المتبادل** خاصة في مجال القطن، الشئ الذي حفز من النمو الاقتصادي الامريكي بشكل بعيد عن الاضطرابات مما جعلها أكثر استقرارا، وبدلا من التوجه الى التسلح وتحويل الموارد المالية الى نفقات دفاعية واسعة النطاق، حققت الولايات المتحدة نوعا من **الامن الاستراتيجي Strategically Secure**، وتركيزها في تطوير بنيتها الاقتصادية بالدرجة الاولى، حتى ان الصراع مع الهنود او حرب 1846م مع المكسيك لم تشكل ذلك العبئ ذو الاهمية بالنسبة لفائض الاستثمارات الصناعية[1].

على الرغم من ان حصة الولايات المتحدة من الانتاج العالمي، اقل بكثير من بريطانيا العظمى، إلا أن الجمهورية الفتية قد ارتفعت حصتها لتتجاوز انتاج المانيا وروسيا وتقترب لتتجاوز القوة التقليدية الاخرى فرنسا، **وهنا مكمن تساؤل جيوسياسي مهم ان هذه اللحظة التاريخيَّة قد تعتبر فارقة و شكلت بدورها منعطفا حاسما في الطموحات الأمريكية لان تكون قوة عظمى**، ومع **40 بالمئة** فقط من مجموع تعداد سكان روسيا، تنتج الولايات المتحدة **830.000 طن** من الحديد مقابل **350.000 طن**. وخمسَ عشر مرة من استهلاك الطاقة من المصادر الحديثة ان ذاك، وأميال من خطوط السكة الحديدية أكبر بثلاثين مرة من روسيا، وحتى ثلاث مرات أكبر من بريطانيا نفسها. على النقيض، تمتلك جيشا نظاميا من **26000 جندي**، مقابل **862.000** جندي لروسيا. وربما تمثل هذه المؤشرات الأكبر بين الدولتين في تاريخهما، و اكبر من اي وقت مضى[2].

خلال **القرن التاسع عشر**، وبالتزامن مع التوسع الجيوسياسي للولايات المتحدة تم التركيز في البداية على **التوسع الاستراتيجي**، تجاه المناطق والأقاليم ذات البعد الاستراتيجي، كالتي تحتوي على موانئ بحرية استراتيجيا، مثل **نيو أورليانز New Orleans** (والتي تم شراءها من فرنسا)، **سان فرانسيسكو San Francisco**، **وسان دياغو San Diego** بعد حرب مع المكسيك، ووادي **نهر الميسيسيبي Mississippi River Valley**[3].

ومما يدل على أنه توسع جيواستراتيجي وليس جغرافيا فقط، تعطي انطباعا مهما، حول الفكر الاستراتيجي لبناء الدولة الأمريكية المستقلة، وكذا التوزيع الديموغرافي منذ ذلك الحين يتركز على السَّاحلين

[1] Paul Kennedy, Op. Cit. p 178.

[2] Paul Kennedy, Op. Cit. p 178.

[3] Michael Lind, Op. Cit, p 56.

الشرقي والغربي Coastal Population، وبدرجة أقل مناطق البحيرات الكبرى الداخلية، يدل على تلك الاهمية الاستراتيجية في تشكل القوة الأمريكية، بالاضافة الى ان ما ساعد أكثر على التوسع الجيواستراتيجي للولايات المتحدة هو عدم وجود أعداء اقليميين جادين **Serious Enemies** بحكم بعدها عن أوروبا.

كان للحرب البحرية في الاستقلال الامريكي مع بريطانيا وفرنسا الأثر البارز في بناء الفكر الاستراتيجي الأمريكي، الذي ظهر من خلال التركيز على المناطق الساحلية الشرقية والغربية، وعلى الرغم من اجبار **جورج واشنطن George Washington للجنرال كورن واليس Cornwallis في يورك تاون York Town، فرجينيا**. الا أنهم كانوا مدركين ضعف امريكا الساحلية من الاعتداء الخارجي المستقبلي، وقد اتضح ذلك خلال حرب 1812م، أين استطاعت البحرية البريطانية احراق واشنطن سنة 1814م.

في النهاية، كان من الحتمي التوجه لتعزيز بناء القوة البحرية الأمريكية، **كقوة تجارية واستراتيجية دفاعية** عن السواحل الطويلة من اي اعتداء مستقبلي محتمل، **ساحل الخليج Golf Coast وساحل المحيط الهادي Pacific Coast**.

- **جيوسياسية العزلة الأمريكية[1].**

خلال **القرن التاسع عشر**، افتقدت الولايات المتحدة الى القوة العسكرية ومحركها الاقتصادي للتفكير في استراتيجية **الهيمنة العالمية Global Hegemony**، والتي تختلف تماما عن الدور الجيوسياسي للتوسع في أمريكا الشمالية.

لكنه، وفي مقابل ذلك، كان يمكن لها أن تشارك في حروب ميزان القوى الأوروبي، مع قوة ضد قوة او تحالف اخر، ابتداءا من **العصر النابليوني Napoleonian Age**، لكنها لم تشارك. فقد كانت هناك عوائق دستورية لا تتوافق مع طبيعة الدستور الجمهوري.

وكجزء من مسار بناء القوة الامريكية، بهدف اضعاف القوى التقليدية المتواجدة على الساحة الدولية. وكان الرئيس **جفرسون Thomas Jefferson**، من المؤيدين لعدم التدخل في الشؤون الاوروبية، بهدف خلق ميزان قوى مستمر بين القوى الأوروبية على حساب بعضها البعض، وقد كان القادة الأمريكيون مدركين أن أمن الولايات المتحدة ومصلحتها اذا ما استمرت كل من فرنسا وبريطانيا كقوتين بما يكفي لضبط كل واحد

[1] Michael Lind, Op. Cit, pp 56-58.

منهما للاخر، وتعد استراتيجيّة جيفرسون السّابقة كأحد أهم منطلقات استراتيجيّة **الاحتواء المزدوج Double Countainment** الأمريكيّة فيما بعد باعتبارها قوة مهيمنة عالميّة.

وبذلك فان أبعاد العزلة الأمريكية خلال القرن التاسع عشر، كانت ذات بعد جيوسياسي استراتيجي متعلق باضعاف أو تحديد القوى التقليدية المتواجدة في الساحة الدولية، بعدم التدخل في شؤونهم، لانه بمجرد ما اقتضت الضرورة التدخل الامريكي لمصلحته للعب على ميزان القوى الاوروبي في الحرب العالمية الأولى وتم التخلي عن مبدأ عدم التدخل بهدف إعادة خلق ميزان قوى أوروبي مستمر.

ان سياسة العزلة الأمريكية، كانت لها أبعاد جيواستراتيجية بامتياز، فقد لعبت دور **الفارس الحر Free Rider**، بطريقة الاستفادة من صراعات القوى في أوروبا دون المساهمة فيها كطرف، ويدل **البيان الكلاسيكي لاستراتيجية أمريكا الكبرى للعزلة The Classic Statement of America's Grand Strategy of Isolation or Non-Entanglement** أو بالأحرى **عدم التَّشابك**، في خطاب وداع **الرئيس واشنطن Washington's Farewell Address** عام **1796م**، و الذي صاغه **أليكسندر هاميلتون**، يحث على عدم التدخل في توليفات التضارب الأوروبية في علاقات الصّداقة و العداوة، وأن وضع أمريكا البعيد والمنفصل يتيح متابعة مسار مختلف، وعدم ربط مصير امريكا بمصير القوى الأوروبية أو أوروبا.

وإذ يركز بدلا من ذلك على نصف الكرة الغربي لطرد القوى الاوروبية، بالتركيز على الهيمنة الاقليمية والنمو، وتعتبر استراتيجية الأولى للهيمنة والقوة الامريكية هي استراتيجية العزلة أو استراتيجية **عدم التشابك Non-Entanglement**. وبذلك استطاعت الولايات المتحدة بأقل تكلفة من التوسع في الجزء الشمالي من القارة الأمريكية خلال القرن التاسع عشر وانشاء مجال نفوذ لها.

مع تصاعد مد الجيوسياسة الألمانية في أوروبا دون مساعدة أمريكية، أدركت الولايات المتحدة أن سياسة استراتيجية العزلة كمرحلة وكجزء من طموحات الهيمنة أصبحت عديمة الجدوى، ولابد من الخروج منها في الوقت المناسب. بالاضافة الى ذلك، و من بين الاسباب التي دعت الولايات المتحدة الى السعي لفرض هيمنتها على النصف الغربي من الكرة الأرضية و التوسع في أمريكا الشمالية، كان مدفوعا أيضا بمخاوف أن تتحول الى منطقة صراع للقوى الكبرى على النفوذ بالوكالة، خاصة مع تراجع النفوذ الجيوسياسي لاسبانيا، والقوة البحرية التي شهدتها كل من فرنسا وبريطانيا حتى منتصف القرن التاسع عشر على الأقل، وتهديد الأمن الأمريكي وطريقة الحياة الأمريكية، بذلك سعت الى ملئ فراغ نفوذ تراجع

الامبراطورية الاسبانية في أمريكا[1]، وقد تزامن ذلك مع مجيء **مبدأ مونرو Monroe Doctrine** لعدم تدخل القوى الخارجية في الشؤون الأمريكية.

- **تداخل ابعاد القوة التجارية والجيوسياسية ما بعد 1900م.**

سعى الرئيس **ويليام ماكنلي William McKinley** الى انتهاز الفرص التجارية الخارجية، خاصة في الصين، فقد ساد الاعتقاد لدى كلا **الرئيسين ماكينلي وروزفلت Theodore Roosevelt** وغيرهما، بضرورة الاسواق الأجنبية في تخفيف ركود السوق الأمريكية، خاصة بعد الكساد الذي عرفته مع اغلاق الحدود الامريكية في تسعينيات القرن التاسع عشر، ووُجه تركيز القادة مع بداية القرن العشرين الى التوسع القاري وانشاء **امبراطورية التجارة الحرة Free-trade Empire**.[2]

ظهرت في **ملاحظات الباب المفتوح The Open Door Notes**، التي أصبحت أساس السياسة الخارجيّة الأمريكية **1899م**، وفي اول صفحتين من خلال دعم الرئيس ماكنلي ووزير الخارجية **جون هاي John Hay** سياسة الباب المفتوح لبريطانيا في الصين، داعيا من خلالها القوى العظمى الى اعلان المساواة للوصول التجاري، والدعوة الى انشاء معاهدات الموانئ، ورسوم موحدة غير تمييزية.

أكدت في مقابل ذلك ديباجة المذكرة البريطانية أن الباب المفتوح سيساعد في الحفاظ على وحدة الصين،وكانت الصين مجالا للتنافس التجاري بين القوى الدولية البارزة كروسيا، بريطانيا، فرنسا واليابان، وكان واضحا دعم الولايات المتحدة **لسياسة** الباب المفتوح البريطانية في الصين من أجل ابقاء سوق الصين China Market ضمن طموحات الولايات المتحدة المستقبلية التوسعية، أي أن الصين ستكون بمثابة مدخل للسوق العالمية، وتجلى ذلك خاصة في معارضة تقسيم الصين، واعتبرت المطامع الألمانية والفرنسية في الصين وتوسع روسيا في منشوريا، تهديد الموقف البريطاني ومنه تهديد للمصالح الأمريكية.

[1] Michael Lind, Op. Cit, pp 58-59.

[2] Steven E. Lobell, **The Challenge of Hegemony, Grand Strategy, Trade, and Domestic Politics**,, The University of Michigan Press, Ann Arbor, 2003.In : https://www.fulcrum.org/concern/monographs/br86b437q

- **التحول الجيوسياسي للقوة الامريكية: بناء القوة البحرية بين الضرورة الحمائية للتجارة الخارجية ومتطلبات الامبريالية الجديدة 1890-1900م.**

يَعتبر الكثير من المؤرخين أن سنة 1890م بمثابة اللحظة التاريخية التي يمكن وصفها كنقطة **تحول كبرى A Major Watershed** في تاريخ الامريكيين باتجاه التحول الى قوة عظمى، ولا يمكن فهم ذلك كنتيجة، دون العودة الى فهم ديناميكيات السياسة الداخلية والخارجية للمرحلة التاريخية ما بين 1850م و1889م. لقد تشكلت في الأفق ثورة صناعية داخليّة خلقت انتاجا واسعا يتجاوز قدراتهم الاستهلاكيّة الدّاخليّة، و باختصار فقد سعى الامريكيون لبناء امبراطورية لحل مشاكلهم الداخلية أولا بالاتجاه نحو الخارج[1].

بنيت خلال هذه الحقبة التاريخية الأكثر أهمية القوة البحرية الامريكية، كما وشهدت تحولا في النمو الاقتصادي بالولايات المتحدة في اتجاه المكانة الامبراطورية، وأعطى نمو القوة البحرية التجارية هامشا أكبر لتسارع تحول النمو و الفائض الاقتصادي من الانتاج الحقيقي و العلاقات التصديرية في الخارج، و دوافع حمايتها، الى **القوة الامبريالية** العسكرية المباشرة[2].

لاحظ المؤرخ **فريدريك جاكسون تورنر Frederick Jackson Turner** الى جانب العديد من الاستراتيجيين أمثال **ألفرد ماهان Alfred Mahan** [3] أن تعمق مصالح الولايات المتّحدة الاقتصادية يستوجب بالنتيجة الانخراط والالتزام السياسي بشكل بارز في السِّياسة الدولية، وعلى ضوء تلك الرؤى الاستراتيجيّة أضحى للولايات المتحدة شأن في الشؤون الدولية في طريق اعتبارها قوة عظمى، وبشكل بارز خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر[4].

---

[1] Walter Lafeber, **The New Empire: An Interpretation of American Expansion 1860-1898**, Cornell University Press, Cornell University ,Ithica and London,1963, pp 60-61.

[2] Walter Lafeber, Op. Cit, pp 60-61.

[3] عن كيفية مساهمة الفكر الجيولوليتيكي في بناء الحاجة الاستراتيجية للقوة البحرية الامريكية، على ضوء اسهامات الفكر الاستراتيجي عند الفريد ماهان، خاصة للفترة 1890-1914م. فضلا ينظر:

Harold Sprout, Margaret Sprout, **The Rise of American Naval Power 1776-1918**, 5th Printing, London-Oxford University Press, USA, 1966.

[4] Walter Lafeber, Op, Cit, See, Part 2, **The Intellectual Formulation, Frederick Jakson Turner and the American Frontier**, pp 63-71.

بدأت فكرة التوسع الامريكي، على خلفية ان مصالح الولايات المتحدة الاقتصادية والتجارية في الخارج راحت تتوسع أكثر فأكثر بشكل أضحى يُملي الحاجة الى بناء اسطول على اساس أولوية القوة البحرية والتي ترجع الى فكر ألفرد ماهان، لحماية تلك المصالح عبر المحيط الاطلسي، وان القوة التجارية الامريكية يجب ان تتبع بالقوة العسكرية كامتداد طبيعي للدفاع عن مصالحها في الخارج وليس لأغراض امبريالية.

ساد الاعتقاد لدى الامريكين وفي العالم أن الولايات المتحدة تعتبر ذلك المثال النموذجي للحُرية، بعد استقلالها من بريطانيا، وارساء المثل العليا للعدالة والمساواة[1]. وقد بدأت عملية تعزيز البحرية الامريكية خلال ادارة **الرئيس هاريسون Harrison 1889-1893**، عندما قام وزير البحرية **تريسي Tracy**باقناع الكونغرس للسماح **بانشاء أسطول حربي حديث. أشارهذا البرنامج حقيقة الى نقطة أولحظة الانفصال عن الاستراتيجية التقليدية**، المتمثلة في حماية التجارة والمصالح الامريكية، استجابة لمنافسة دولية متزايدة باطراد، وقد اختارت البحرية الامريكية نموذج قوة بحرية على الطراز الأوروبي[2].

بدى واضحا جدا أن بناء القوة البحرية الامريكية مدفوع بالقوة الاقتصادية، فقد ارتفعت النفقات البحرية من **الميزانية الفيدرالية من 6.9 في المئة في عام 1890 الى 19 في المئة في عام 1914م**، ما يُبين حجم التطور الهائل الذي عرفته القوة البحرية الامريكية[3].

كان أثرفكرألفرد ماهان[4] بارزًا في تقدم قوة البحرية الأمريكية الى المركز السَّابع (7) في العالم من حيث القوة خلال عشرية واحدة، لكن فكر التوسع الامبريالي على الرغم من أنه لاقى الكثير من الترحيب من قبل الأمريكين وصناع القرار وغيرهم، الا أنه في المقابل كان يواجه العديد من المعيقات من التيار المناهض للامبريالية من أمثال **السيناتور كارل شارز Carl Schurz**، والكاتب **مارك توين Mark Twain**، والكاتب الصحفي **غودكين E. L. Godkin** الذين كانوا اكثر اهتماما وتركيزا على المؤسسات الداخلية وليس كسب مقاطعات جغرافية [5].

---

[1] هذا بشكل عام، وذلك باستثناء قضيّة ابادة الهنود الحمر، والميز العنصري ضد السود في الولايات الجنوبية.

[2] Kenneth J. Hagan, **This People's Navy: The Making of American Sea Power**, New York, The Free Press,1991, 194-197 In, Cristopher Layne, **The Unipolar Illusion**, Op Cit, p 27.

[3] Kennedy, Op Cit, pp 194-197.

[4] من بين أهم مؤلفات **ألفرد ماهان** في جيوسياسية التأثير من خلال القوة البحرية عبر التاريخ من 1600 الى 1783م، فضلا ينظر: Alfred T. Mahan, **The Influence of Sea Power upon History 1600-1783**, 1890.

[5] Howard Jones, **Crucible of power: A history of U.S Foreign Relations Since 1897**, SR Books, Oxford, UK, 2001, p 3.

المطلب الثالث: بزوغ الولايات المتحدة الامريكية كقوة عظمى في النظام الدولي الواستفالي الأُوروبي: من مؤتمر برلين 1884م الى اندلاع الحرب العالمية الاولى 1914م.

تعتبر فترة نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، **لحظة تاريخية فارقة** في تاريخ تحول القوة الأمريكية باتجاه البعد الدولي، تزامنت مع نشأة و تفعيل السياسة الخارجية الأمريكية[1] كأداة دولية وكجهاز، كل ذلك كان بمثابة إعلان رسمي عن بداية **القرن الأمريكي**.

- **التحولات الجيوسياسية مع بداية القرن العشرين وميزان القوى الدولي: من الاوروبية الى العالمية.**

على مدى ثلاثين سنة من مؤتمر برلين 1884م والى غاية بداية الحرب العالمية الاولى 1914م، كان لأوروبا أن تأخذ شكلا صراعيا أكثر كثافة واحتداما من اي وقت مضى، اضحى على أثرها الشكل الجيوسياسي للسياسة الدولية يأخذ شكلا مغايرا ومتغيرا لصالح تلك القوى الصاعدة الفاعلة، **في مقدمتها الولايات المتحدة وروسيا. وأخذت بذلك الشؤون الدولية بداية مسار من الثنائية القطبية** من حيث التأثير في السياسة الدولية، كشكل وكنمط لسيرورة دينامية السِّياسة الدولية، وترجع بوادر التنافس ومن ثم الصراع القطبي بين الولايات المتحدة وروسيا الى تلك الفترة، والذي لم يكن بارزا الى السّطح، مع الأخذ في الاعتبار استمراريّة كثافة أنماط تفاعل ميزان القوى الأوروبية التقليديّة الى غاية نهاية الحرب العالميّة الثانية 1945م.

أوحت بعض الكتابات برؤية مستقبلية للتحول في ميزان القوى الدولي في ذلك الحين، ولعل اهمها، افكار دي **توكفيل De Tocqueville** حول أن الولايات المتحدة و روسيا ستكونان القوتين العظميين في القرن العشرين، وكان من بين اهم بوادر التحولات الجيوسياسية الدولية التي شهدتها نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، أن شهد العالم انقساما الى قوى حية **Living** و اخرى تحتضر **Dying** كما عبر عنها الوزير الاول البريطاني **اللورد ساليسبري Lord Salisbury PM**، فهزيمة الصين امام اليابان عامي **1894-1895م، وتراجع اسبانيا على يد الولايات المتحدة في حرب عام 1898م**، وتقهقر فرنسا باعتبارها

[14] هناك رابط قوي بين السياسة الخارجية باعتبارها موضوعا حديثا، بالتزامن مع تفعيل السياسة الخارجية الأمريكية وتصاعدها مع مطلع القرن العشرون، فضلا، ينظر:

Halvard Leira, **The Emergence of Foreign Policy**, *International Studies*, Quarterly, 63, pp 187-198.

قوة تقليدية امام بريطانيا، في حادثة **فاشودة Fashoda** بأعالى النيل **1898-1899م**، ترجمت كلها على أساس **البقاء للاصلح Survival of the Fittest**، كل ذلك برهن على ان الشؤون الدولية لم تعد أوروبية بل أصبحت عالمية[1].

- **القوة والهيمنة: من الجيوسياسية الى تحولات القوة الصناعية وميزة الابتكار.**

ان السؤال الجوهري للهيمنة كان ولايزال **الخوف Fear من صعود قوى جديدة**، لها قدرات لمنافسة القوة المهيمنة، ويمكن الى حد ما تشبيه نهاية القرن التاسع عشر بنهاية القرن العشرين، والذي تميز بصعود الصين وكذا من حيث طبيعة التغيرات والتحول في ميزان القوى الدولي والبيئة الدولية، وهذا ما قد يشكل فعلا توجسا للقوة المهيمنة اليوم على الشؤون الدولية.

حقيقة، لقد شهدت نهاية القرن التاسع عشر تحولات جوهرية في ميزان القوى الدولية، تشبه تماما، تلك التحولات التي عرفتها نهاية القرن العشرين، على الاقل من حيث الشكل وان كان هنالك اختلاف في الظروف والسياق، فقد اتسمت بتحول ميزان القوى الدولي بشكل فعلي لصالح قوى صاعدة، أضحت تاخذ مكانة فاعلة في الشؤون الدولية، في مقدّمتها الولايات المتحدة وروسيا، الى جانب ألمانيا وإيطاليا، واليابان من خارج أوروبا.

شهدت هذه الفترة اعادة صياغة فعلية لمفهمة القوة، **وقوة الدولة** القومية من حيث أبعاد الموارد، فالدولة ذات الشسَاعة الجغرافية والتي كانت تعتبر هدفا استراتيجيا وأحد أهم مصادر القوة والهيمنة، وتعداد السُّكان من حيث الديموغرافيا، والدول ذات البعد الانتاجي الفلاحي المحض، اصبحت لا تلبي الحاجات والتطلعات الجيواستراتيجية للدولة، في مقابل دول صاعدة ذات قاعدة صناعية، و بيئة ابتكارية[2].

[1] Kennedy, Op .Cit, p 195.

[2] هذا النوع من الموارد والمصادر الجديدة لمفهمة القوة، هو ما مهد لظهور شكل جديد من الصراع الدولي، ليس من حيث كونه **ثنائي القطب**، بل من حيث كونه يأخذ أبعادا أكثر حدة من تلك الحروب التقليدية التي شهدتها اوروبا القرن الثامن عشر والتاسع عشر. هذا الشكل الأخير مهد لظهور وتطور أسلوب الحرب من خلال الثورة في الشؤون الحربية، والثورة السلوكية خلال خمسينيات القرن العشرين و ما تبعها من ابتكار و تطور، كان اهمها على الاطلاق وكنتيجة منطقية ابتكار السلاح النووي وغزو الفضاء.

يدعو السير **ماكيندرهالفورد Sir Halford Mackinder** السياسي البريطاني، الى أن العودة الى الكفاءة و التنمية الداخلية، يجب أن تاخذ مكان النزعة التوسعية جغرافيا كهدف أساسي[1]، وقد اخذت **القوة الصناعية التقنية** مكانتها، كاحد أهم مصادر القوة والهيمنة الجديدة، والتحكم في قوى الانتاج، أخذت بموجب ذلك تلك العلاقة بين الاقتصاد والوجه العسكري للهيمنة والقوة منحا أكثر تعقيدا و تشابكا، كما بدأت بدورها ظاهرة الاحلاف تأخذ أشكالا غير تقليدية. يقُول ثيوديدس في كتابه عن **الحرب البيلوبونزية**، ***أن ما يجعل الحرب أمرا حتميا هونموقوة أثينا وما يقابلها من مخاوف في اسبرطة***، وبذلك فان محرك الخوف هو نمو القوة للمنافس المحتمل أو الفعلي كمحرك للحرب[2].

عرفت الصناعة التحويلية ثورة نوعية في تلك الفترة، فخلال سنوات قليلة اكتشف كل من **جيلكريست Gilcrist** و **توماس Thomas** عام 1879م الطريقة التي يتم من خلالها تحويل **الشوائب الفوسفورية Cheap Phosphoric Ores** الى حديد صلب، ما أحدث ثورة في شبكة النقل و التبادل التجاري، و منه **الصناعة الحربية**، وتبعاتها من الامداد و التحول في الصناعة الحربية[3].

ان علاقة القوة الاقتصادية بالابعاد الاستراتيجية، سواء البنية المالية للنظام المالي والتمويلية للحرب وثيقة الصّلة وبشكل عضوي أين لا يكاد يفصل بينهما نظرا للتداخل العضوي والسببي الذي تكتنف هذه العلاقة، خاصة اذا تعلق الامر بالقوى العظمى و المهيمنة. على مر التاريخ، يثبت لنا التراكم التاريخي للقوى المهيمنة حجم ذلك التعقد، ففي معظم الدراسات ذات الاهمية العلمية البارزة، على سبيل الذكر دراسة **كورللي بارنيت Barnett** للقوى العظمى و بريطانيا على وجه التحديد، يخلص الى التاكيد على ان قوة الدولة لا تشتمل على قوتها العسكرية و الحربية فحسب بل تتعداها لتشتمل على الابعاد الاقتصادية والتقنية، و ان التطور في مجال التقنية الصناعية، كمحرك لذلك بالتعدي، بالاضافة الى العوامل الاخرى الخاصة بطبيعة المجتمع والنظام السياسي و السياسة الخارجية للمستعمرات[4].

---

[1] Mackinder H. J. **The Geographical Pivot of History**, *Geographical Journal*, Vol 23, no 6, April 1904, 441. In, Kennedy, Op . Cit, p 196.

[2] Thucydides, **The Peleponnesian War**, Harmondsworth, Mddsx, 1954, p 256.

[3] Kennedy, Op. Cit, p 282.

[4] Barnett .C, **The Collapse of British**, London, 1972, p 11.

بل وكان التفوق او الميزة النسبية في كيفية تحويل الموارد الاقتصادية الصناعية باعتبارها حجز الزاوية في تحول موازين القوى مع بداية القرن العشرين، فإلى جانب ظهور الولايات المتحدة وروسيا نسبيا، كان سبب ظهور القوى الاخرى مثل **المانيا** واليابان وايطاليا، أسباب مباشرة للعوامل السابقة.

ومن المهم في ذات السّياق، ملاحظة أن فترات التي تسبق نشوب حروب، خاصة الحرب العالمية الاولى و الثانية تعرف معدلات نمو مرتفعة جدا للاقتصاديات المحلية ولمستعمرات ما وراء البحار[1]. ومن بين أهم الامثلة **ألمانيا**، من حيث السرعة وبناء العلاقة العضوية بين الاقتصاد والصناعة الحربية و تجهيز الجيوش للحرب للفترة **1890-1940م**، والتي تميزت بالتقنية الصناعية الحديثة في الكهرباء والبصريات والكيماويات.

في الحقيقة ان بوادر التراجع الفعلي للامبراطورية البريطانية كان مع مطلع القرن العشرين، وذلك بالمقارنة مع صعود قوى اخرى في التأثير على الشؤون الدولية، خاصة التراجع الاقتصادي والصناعي التحويلي، لصالح تطور قدرات تحويلية جديدة في الولايات المتحدة، ألمانيا واليابان. احتفظت على مدار الأربعين سنة التالية حصرا على بعض القطاعات التي استحوذت على مركز الريادة فيها كصناعة السفن وبناء الأساطيل الموروثة تاريخيا من الثورة الصناعية منتصف القرن التاسع عشر.

تجدر الاشارة الى ان هذه الصورة الدوليّة من حيث الشكل تشبه تماما مكانة الولايات المتحدة اليوم في مطلع القرن الحادي والعشرين، على الرغم من الاحداث والظروف المغايرة واختلاف شكل و نمط التكنولوجيا و أثره في دينامية و جيوسياسية الشؤون الدولية.

لعل اهم تجربة استفادت منها الولايات المتحدة بالمقارنة مع بريطانيا هو ان الأولى استفادت من دروس الثانية، من حيث البنية المالية للقوة المهيمنة، لذلك عملت الولايات المتحدة منذ البداية على تشابك الظاهرة الاقتصادية العالمية بالمنظومة المالية الأمريكية، وجعلها مركزية **ومرجعية** من حيث الحجم والأثر، ومن حيث ربطها بالابتكارات والهندسة المالية الدائمة، والسعي لتحويل الاقتصاد الحقيقي في اتجاه الاقتصاد المالي، أي الاقتصاد الصُّوري الذي يجعل من نمط تفاعل الاقتصاد العالمي مركزيا، ضمانا لاستدامة الهيمنة الى أطول مدى ممكن بالمقارنة مع الامبراطوريات السابقة، واقربها مثالا بريطانيا.

---

[1] عند النظر الى مؤشرات النمو لإقتصاديات الدول المتصارعة قبل الحرب العالمية الاولى والثانية: بريطانيا، فرنسا، والولايات المتحدة، روسيا، ألمانيا، اليابان، وإيطاليا، النمسا-المجر، يلاحظ النمو الاقتصادي الهائل، بالاضافة الى النقلة النوعية في المجالات التحويلية والتقنية الصناعية.. والاصلاحات الاقتصاية **كإصلاحات ميجي1868م في اليابان** واعادة الهيكة الاقتصادية.

- **التحولات الجيوستراتيجية لأبعاد القوة الامريكية (1885-1914م)[1].**

بالعودة الى **مؤتمر برلين** في عام 1885م[2] والذي كان فارقا في ميزان القوى الدولي، و الأوروبي على وجه التحديد، كان وجود الولايات المتحدة ضمن هذا المؤتمر أمرا يدل بشكل دقيق على الأبعاد المستقبلية التي ستنتهجها هذه القوة الصاعدة.

يعتبر مؤتمر برلين فارقا في صعود القوة الامريكية، وبروزها على الساحة الدولية كطرف مهم في حركة الملاحة الدولية وخطوط التجارة البحرية، جنبا الى جنب مع القوى الاوروبية العظمى الاخرى، بمعنى اخر أن المصالح الامريكية اضحت فعلاً **جيو اقتصاديا**، متجاوزة حدودها وأبعادها الجيوسياسية أين أصبح الاقتصاد متغيرا فارقا وهدفا من أهداف وامتدادات الولايات المتحدة، وهنا تكمن اللحظة الفارقة التي تحولت من خلالها الى التوسع.

بشكل عام، فقد كان نمط النمو أهم من حجم النمو في التحول الحاسم للولايات المتحدة، من خلال المزاوجة أو الانتقال من مصادر القوة التقليدية، الى المزايا التحويلية و الابتكارية لمصادر القوة، ساعد على ذلك غياب القيود المجتمعية، وعدم وجود تراكم تاريخي من الممارسات الاقتصادية غير المتكافئة اجتماعيا، أي أن حداثة التجربة الاجتماعية والاقتصادية الفتية، كان لها دور كبير في بلورة النموذج الاقتصادي سواء لتوزيع الثروة أو للابتكار وتحويل الموارد البسيطة و الخام الى مصادر للقوة والى موارد أكثر تعقيدا و تقنية.

أضف الى ذلك، البعد الجغرافي والوضع الجيوسياسي والاستراتيجي المستقر نسيبا و الخالي من الاخطار الاقليمية المباشرة على الأقل، مع نهاية القرن التاسع عشر. خاصة بعد الحرب مع اسبانيا 1898م والتوسع جنوبا بضم فلوريدا. بالمقارنة مع القوى الصاعدة الأخرى ألمانيا وروسيا و ايطاليا التي كانت في وضع جيوسياسي غير مستقر يتسم بنوع من سباق التسح وسياسة الاحلاف خلال العقدين السابقين للحرب

---

[1] فضلا ينظر في ذلك:

U.S History 1890-1945: https://www.khanacademy.org/humanities/us-history/rise-to-world-power

[2] يعتبر مؤتمر برلين 1885م فارقا في تاريخ التحولات الجيوسياسية في العالم، فقد ضم المؤتمر القوى العالمية الكبرى، وكذا بعض القوى الصاعدة. وقد كان من أهداف المؤتمر الأساسية التوصل الى صيغة للاتفاق حول التجارة والملاحة البحرية، وقضايا الحدود في غرب افريقيا. وفي ذروة سيطرة القوى الاوروبية على الشؤون الدولية كان هنالك مكان في المؤتمر للولايات المتحدة،للمزيد على سبيل الاطلاع، ينظر فضلا:
The Berlin West African Conference 1884-1885.

العالمية الاولى 1914م، كذلك الأمر بالنسبة لليابان التي كانت هي الأخرى في وضع جيوسياسي لا يقل استقرارا عما هو سائد في أوروبا، فالجوار الياباني القريب اذ يتسم بوجود المنافس الصيني الدّائم.

كان دعم الولايات المتحدة لاستقلال كوبا في الصراع مع اسبانيا 1898م، خروجا رسميا عن سياسة استراتيجية العزلة وذلك قبل التدخل في الحرب العالميّة الأولى، وتحولها الى لعب دور أكبر في الشؤون الدولية خاصة بعد معاهدة باريس 1898م التي منحت بموجبها كوبا استقلالها.

وبالعودة الى مؤشرات النمو، فان الاقتصاد الأمريكي عرف زيادة في انتاج القمح بنسبة 256 بالمئة، والذرة 222بالمئة، والسكر 460 بالمئة، والفحم 800بالمئة، والصلب 523بالمئة، وشبكة السكة الحديدية قيد التشغيل 567بالمئة. وانتاج النفط الخام من 3 مليون عام 1865م الى 55 مليون عام 1898م أي الفترة مابين الحرب الاهلية الامريكية والحرب مع اسبانيا[1]. باختصار وبعبارة أدق لوصف هذه المرحلة، لقد امتلكت الولايات المتحدة كل مزايا القوى العظمى الأخرى تقريبا.

انه و عندما قام **ويليام و ايت Sir William White** بجولة الى الولايات المتحدة في عام **1904م**، انبهر حين اكتشف أن **14 سفينة حربية Battleships و13 بارجة مدرعة Armored Cruisers** تُبنى في ان واحد في الورشات الامريكية، على الرغم من أن البحرية الأمريكية لم تكن تمتلك الامكانيات التي تغطي ذلك. كذلك في مجالات الصناعة والزراعة و الاتصالات، كان هنالك الفعالية والحجم معا، وبذلك لم يكن من العجب أن الدخل الفردي الامريكي يفوق أي دخل اخر في العالم مع حلول سنة 1914م.

[1] Kennedy, Op. Cit, p 242.

المبحث الثاني: التحولات الجيوسياسية الكبرى للحربين العالميتين في فهم تعاظم القوة الامريكية 1914-1945م.

مع مطلع القرن العشرين، سجلت المؤشرات الاقتصادية للولايات المتحدة أرقاما تصاعدية كبيرة وغير مسبوقة في الاقتصاد الدولي، ارتكز فيها الاقتصاد الأمريكي منذ البداية على **التجارة الخارجية**، والتي ترتكز بدورها على القاعدة الاقتصادية الصناعية والابتكاريّة، لذلك فان اِلتزامات الولايات المتحدة التجارية الخارجية لم يكن بأيّ شكل من الاشكال من امكانية للتراجع عنها كمصدر من مصادر تعاظم القوة. وقد كان التهديد الوحيد الذي يمكن له أن يواجه صعود الاقتصاد ومنه القوة الأمريكية هو **الكَساد الداخلي**، وكان مكمن التساؤل عن الأبعاد الجيوسياسية الجديدة للقوة الأمريكية خاصة مع اندلاع الحرب العالمية الأولى والثانية وما بينهما، ويمكن الاقتراب من فهم ذلك من خلال النقاط الاتية:

- **جيوسياسية نشأة الحرب العالمية الاولى وسياقات تعاظم القوة الأمريكية 1914-1919م.**
- **بروزجيواستراتيجيا القوة الامريكية ودورها في تشكل وبلورة النظام الدولي للهيمنة وتحول ميزان القوى الدولي فترة ما بين الحربين والحرب العالمية الثانية 1919-1945م.**
- **القوة والهيمنة ضمن ترتيبات ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية 1945م.**

المطلب الأول: جيوسياسية نشأة الحرب العالمية الاولى: في فهم سياقات تعاظم القوة الأمريكية (1914-1919م).

مع مطلع القرن العشرين، سجلت المؤشرات الاقتصادية أرقاما تصاعدية ارتكز فيها الاقتصاد الأمريكي على التجارة الخارجية، تزايدت صادرات الولايات المتحدة مابين الفترة 1860 و1914م الى أكثر من **سبعة أضعاف**، من 334 مليون الى 2.365 مليار دولار[1]. وقد وصل الاقتصاد و التجارة الأمريكية الى الدرجة التي دوَّن الصحفي **ستيد W. T. Stead** حولها كتابًا بعنوان **أمركة العالم The Americanization of the World** سنة **1902**. وبالفعل فقد بأت فعليا المنتجات الأمريكية من الصلب والألات تغزو الأسواق الأوروبية، ومن بين أهم العوامل تلك الأثمان الزهيدة بالمقارنة مع السلع الأوروبية المحلية مقارنة بالجودة أيضا، الى الدرجة التي ألمح فيها **قيصر فلهم Kaiser Wilhem** وقادة أوروبيون اخرون للحاجة الى التماسك لكبح العملاق التجاري الأمريكي واصفًا إيَّاه بالظَّالم[2].

أصبحت الولايات المتحدة جزءا من النظام التجاري العالمي كمرحلة أولى، وكفاعل مؤثر في النظام المالي العالمي الذي تسيطر عليه بريطانيا، بل واصبحت تشكل تهديدا له، وتأكد ذلك مع انفجار الازمة المالية في الولايات المتحدة عام 1907م [3]. و على الرغم من أن المبادلات التجارية العالمية كانت تتم بالجنيه الاسترليني كعملة مرجعية الى حدّ كبير، إلا ان حجم الاقتصاد الحقيقي الامريكي وشكل المبادلات التجارية الخارجية، مكَّن من أن أخذت الأزمة المالية موقع انفجارها في النظام البنكي وحسب بسبب أزمة اقتصادية في القطاع الحقيقي للإنتاج.

و كانت حركة رؤوس الأموال باتجاه الولايات المتحدة كمصدر استقطاب للاستثمارات الأثر الكبير في ذلك، وعلى الرغم من الفائض الذي حققته الولايات المتحدة في تجارتها الخارجية مع أوروبا، أين وصلت مبلغ 7 مليار دولار عام 1914م، تزامنا مع ذلك كانت سياسة الخزانة الأمريكية تتجه لمزيد من ادخار و تخزين حصتها من الذهب العالمي حتى وصل الى ثلث الرصيد العالمي من نفس العام[4].

---

[1] Kennedy, OpCit, p 245.

[2] Kennedy, OpCit, p 245.

[3] للمزيد حول الازمة المالية في الولايات المتحدة وأثرها على النظام المالي العالمي، ينظر على سبيل الذكر:

Clapham J. H. **The Economic History of Modern Britain**, 3 vols, Cambridge, 1938.

لقراءة نقدية في نفس السياق، فضلا ينظر:

Cecco, M, **Money and Empire: The International Gold Standard 1890-1914**, Oxford, 1914, pp 110-129.

[4] Kennedy, Op. Cit, p 245.

مع نهاية الحرب العالمية الاولى كانت قد أعلنت رسميا، ليس فقط عن خروجها مع المنتصرين في الحرب مع حلف من الدول الأوروبية ضدَّ آخر، بل عن النهاية الفعلية للهيمنة الاوروبية على الشؤون الدولية، وتحول ميزان القوى لصالح بلاد ما وراء الاطلسي، معلنة عن نهاية حقبة **فاسكوداجاما Vasco da Gama era** أي القرون الاربعة من الهيمنة الاوروبية المطلقة في تسيير الشؤون الدولية[1].

كانت الولايات المتحدة تنمو بنمط أكبر من اوروبا بأكملها، وبحلول عام 1925م كانت قد امتلك فعليا اكبر ناتج اقتصادي **Economic Output** في العالم. كل هذه الأرقام والمؤشرات الاقتصادية وكيفية انعكاسها على مجالات التنمية والتسلح والبحث والابتكار شكل سلسلة متكاملة، تؤكد طموحات الهيمنة والريادة الأمريكية. وبذلك فان مفهمة القوة في تلك الحقبة كان ينحصر وجوبا بنمط من أشكال استعمال القوة المادية العسكرية كإنعكاس لمتطلبات المرحلة الاستراتيجية الدولية.

- **فرط القوة الأمريكي بين مطالب سياسة العزلة الى جيوستراتيجيا التدخل و الحرب العالمية الأولى 1914م.**

واجهت دعاوى العودة الى **عقيدة مونرو Monroe Doctrine**، ضغوطا من جماعات اللوبي الصِّناعي بحجة تأمين التِّجارة الخارجية، ودفعت تلك الجماعات بالدبلوماسية الامريكية لأن تكون أكثر نشاطا و فعالية في الشؤون الدولية، وهو الأمر الذي حدث فعليا وقد ظهر جليا خلال رئاسة **ماكينلي McKinley** وبالأخص خلال رئاسة **روزفلت ثيودور Roosevelt Theodore** [2].

كانت سياسة الانفتاح والتَّدخل المبررة بشعارات **القدر المحتوم Manifest Destiny** للعب الدور المنوط بالولايات المتحدة مع مطلع القرن العشرين، ومع التدخل في الحرب العالمية الأولى والذي كان بمثابة الخط الفاصل بين الولايات المتحدة ضمن جيوسياسيتها الاقليمية وجيواستراتيجيا ما وراء الأطلسي، اتضحت خلالها المطامح والمطَامع للعب دور المكانة الرائدة في الشؤون الدولية في المستقبل القريب.

مع نهاية القرن التاسع عشر تمت السيطرة الإقليمية التامة على نصف الكرة الأرضية الغربي، بنهاية النزاع مع بريطانيا حول الحدود الفنزويلية 1895م وكذا **بنما Panama**، واعادة ترسيم حدود **ألاسكا Alaska** كمنطقة نفوذ قارية أمريكية، وقد تم تحييد كندا، وبعد الصراع مع المانيا على خلفية الاعمال العسكرية لألمانيا ضد فنزويلا، تأكد لعب الولايات المتحدة دور الريادة في نصف الكرة الغربي، اخذة بذلك

[1] Kennedy, Op. Cit, p 244.

[2] Kennedy, Op .Cit, p 246.

مركز التفرد والهيمنة على شؤون الكرة الغربي، وانتهت بوضع الولايات المتحدة لمعايير القيادة الاقليمية للمنطقة.

لم تكن هناك حاجة الى وزارة الخارجية والدبلوماسية الامريكية، والى وقت قريب من ذلك تراجعت مكانتها الى الى الحد الذي تقدَّمت فيه **نيويورك هارولد New York Harold** باقتراح الغاء وزارة الخارجية نظرا لعدم الحاجة اليها [1].

كان ارسال **2500 جندي أمريكي** ضمن جيش دَولي لإقرار النظام في الصين عام **1900م** قد وضع نقطة اللاعودة في الخيار الحتمي **بانتهاج سياسة الانفتاح**، وحتَّى **التدخل** في سبيل البحث عن المكانة العالمية، وضمن **مذكرة الباب المفتوح** التي قدمها وزير الخارجية في تلك الفترة الحاسمة، كان التدخل الدبلوماسي النشط في لعب دور الوسيط في المفاوضات التي وضعت حدا للحرب اليابانية الروسية، وكذا في الحفاظ على سياسة الباب المفتوح مع الصين[2].

- **الوضع الاستراتيجي للولايات المتحدة ما قبل الحرب العالمية الأولى 1914م.**

لم تكن الولايات المتحدة الى غاية الحرب العالمية الأولى جزءا من نظام القوى الكبرى، لكنها بكل المقاييس كانت قوة كبرى التي يمكن تسميتها بالقوة الكامنة، ذلك أن مصادر القوة الامريكية الاستراتيجية والعسكرية لم تكن مرئية، بل كانت أكثر في القدرة على التحول لقوة عسكرية كبرى في ظرف وجيز جدا، بامكانها دحض أي قوة عظمى اخرى في العالم، وبذلك كانت هذه هي الميزة التي ميَّزت القوة الأمريكية والتي لم تعِر القوى الاوروبية لها اهتماما بالغا خلال السنوات السابقة للحرب، الى أن تاكد ذلك مع اندلاع الحرب العالمية الأولى وتداعياتها.

حقيقة كانت هنالك بوادر لصعود القوة الأمريكية كفاعل مهم في الشؤون الدولية، لكن الشيء المفاجئ للقوى الاوروبية حتى الحلفاء منهم، كان متعلقا بالقدرة الأمريكية على التحول لقوة عظمى بتلك السُّرعة والفاعلية خلال الحرب العالمية الأولى في حسم الحرب.

مع النشاط المميز للدبلوماسية الأمريكية مع بداية القرن العشرين، ودورها البارز في بناء وتبرير بناء القوة العسكرية، مما زاد في نفقات التسلح بسبب الالتزامات الامريكية في الخارج بشكل تدريجي، حصلت القوات

[1] Kennedy, Op. Cit, p 246.

[2] Kennedy, Op. Cit, pp 246-247.

البحرية على الحصة الاكبر من الميزانية الموجهة للدفاع، وقد حدث هذا التطور والانتعاش في تطوير القوات البحرية الأمريكية تزامنا مع الحرب الاسبانية **1898م**، ومع تزايد احتمال التهديدات الخارجية حسب الرواية الرَّسمية الأمريكية، خاصة منها بريطانيا و تصاعد طموحات ألمانيا في نصف الكرة الغربي أضحت مبررات بناء أسطول حربي فكرة رائجة في دوائر القرار و لدى المواطنين.

كان **للأدمرال ألفرد ماهان Admirale Alfred Mahan** الدور الأكثر أهميَّة وديمومة في بناء **أسطول ضخم Big Navy** [1]، حيث بدأ عمليا بالتموقع و الانتشار الاقليمي، وبتلميح **روزفلت Roosevelt** ارسال **الأسطول الابيض العظيم Great White Fleet** حول العالم عام 1907م، أمر من شأنه أن يؤكد على محورية **القوة البحرية Sea Power** الأمريكيةعلى خُطى نموذج الإمبراطورية البريطانية [2]

وللاقتراب أكثر من حجم التطور الهائل للقوة الأمريكية مع مطلع القرن العشرين، وفي سياق بوادر نشوب الحرب العالمية الاولى 1914م، فقد كانت النفقات البحرية قد بلغت **22 مليون دولار** عام 1890م ممثلة **6.9 بالمئة** فقط من اجمالي **النفقات الفدرالية**. وقد تعاضمت هذه النسبة لتبلغ ما مقداره **139 مليون دولار** ممثلة **19 بالمئة** من اجمالي النفقات الفدرالية عام 1914م[3].

وعلى الرغم من تعاضم القوة الأمريكية بصفة عامة، و البحرية بصفة خاصَّة، لم يكن الاسطول و الجيش الأمريكي بتلك الضخامة في مواجهة القوى العظمى كبريطانيا او حتى مقارنة بألمانيا كقوة عظمى صاعدة، فقد كانت اقل ميدانيا من حيث تعداد السفن الحربية، على استثناء تميزه بميزة حربية نسبية، لم تظهر الا في ما بعد، تمثلت في القدرة على تطوير تلك القدرات خلال ظرف وجيز جدا، **ليصبح ثالث أكبر أسطول حربي** مع بداية الحرب العالمية الأولى بعد بريطانيا و ألمانيا[4].

شهد الجيش الأمريكي نموا **بثلاثة اضعاف** في ظرف **عقدين** من الزمن تقريبا **1890-1914م**. وعلى الرغم من تلك **الانشطة الامبريالية** متمثلة في **بناء اسطول قتالي أمريكي** خلال الفترة **1898 و1914م**، وحجم التوسع الذي شهده الجيش الامريكي في هذه المرحلة، الا انه ومع كل ذلك **لم تكن هنالك أي التزامات**

[1] عرفت نهاية القرن التاسع عشرة ثورة في الشؤون العسكرية والاستراتيجية على نحو كبير جدا، خَّاصة تلك التقنيات الجديدة والتي أضفت ميزة نسبية كبيرة في فن القتال و الاستراتيجيا عبر البحار، وعرف هذا العصر بعصر **البحرية الجديدة New Navalism**.

[2] Kennedy, Op. Cit, p 247.

[3] Kennedy, Op. Cit, p 247.

[4] Kennedy, Op. Cit, p 247.

عسكرية دائمة تجاه حلفائها. والى ذلك الحين أيضا، كان المشهد الجيوسياسي للقوى العظمى، يبدي نوعا من **وصاية استراتيجية غير مباشرة من الامبراطورية البريطانية تجاه الولايات المتحدة**، خاصة ما يتعلق بعلاقاتها تجاه القوى العظمى الاوروبية، و في مقدمة ذلك موقفها من نهضة المانيا و الذي كان يتناغم و الموقف البريطاني[1].

اعتمدت الولايات المتحدة، **كقوة عظمى كامنة** قبل 1914م على افتراض ميزة التحول الاستراتيجي لقوة عظمى خلال فترة وجيزة، كما راهنت على قوة الحشد العسكري، بديلا عن البنية العسكرية والنفقات العسكرية والحربية **الدائمة**. لقد كانت الولايات المتحدة توحي دائما والى وقت قريب من بداية الحرب العالمية الاولى، باعتبارها ذلك النموذج الاقتصادي والصناعي المزدهر، مقارنة بالتزاماتها العسكرية ونفقات الجيش، وبالمقارنة مع روسيا التي كانت توحي فعلا بتلك القوة التي يمكن لها ان تكون طرفا فاعلا في ميزان القوى الدولي المستقبلي.

مع اندلاع الحرب العالمية الاولى، كان حجم الجيش الروسي ممثلا في عشرة اضعاف الجيش الأمريكي، في المقابل كانت الولايات المتحدة تبدو كأكبر كقوة صناعية و تجارية، فقد كانت تنتج ستة أضعاف ما تنتجه روسيا من مادَّة الحديد الاستراتيجية في الحرب[2].

بالمفاهيم التقليدية لجيوسياسية الحروب فقد كانت روسيا تبدو الطَّرف الأكثر قوة، من حيث كونها قوة عسكرية تعتمد على التعداد وشكل التعبئة المستمرة. كما أن طبيعة النظام السياسي في الولايات المتحدة، من حيث العلاقة بين السُّلطات، خاصة الكونغرس و الرئاسة، وتوزيع السُّلطات بينهما كان حتما له دور محدِّد في عدم اندفاع الولايات المتحدة مع الشرارة الأولى للحرب العالمية الأولى **كخيار استراتيجي، ولم تنغمس الولايات المتحدة في بداية الحرب وان كان لصالح حلفائها**[3].

كانت الأحلاف عموما تتميز بالصلابة من حيث مفهوميَّتها، في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الاولى، ولم تكن الولايات المتحدة تتدخل بشكل مباشر ضمن **سياسة الاحلاف**، وكانت الاحلاف تتميز بجيوسياسية اقليمية أوروبية أكثر، كالتحالف الالماني مع المجر-النمسا، والتحالف الفرنسي الروسي أواخر 1880م.

---

[1] Kennedy, Op .Cit, p 248.

[2] Kennedy, Op .Cit, p 248.

[3] Kennedy, Op .Cit, p 248.

وتحت مُسمى **التقارب البريطاني الأمريكي The Anglo-American Rapprochement**[1]، بهدف تخفيف الاعباء الجيواستراتيجية عن الامبراطورية البريطانية، بدأت بالتنازل للولايات المتحدة من قناة **بنما** الى حدود **الاسكا**، ولعل أبرز تلك الدَّوافع ان بريطانيا كانت تحت الضغط من اعداء تقليديين وفي مقدمتهم فرنسا الامبريالية، وتصاعد مدّ القوة الألمانية وجيوسياسية روسيا في شرق أوروبا [2].

في نهاية كل تلك الظروف الجيوسياسية المشحونة، وعلى اثر تلك الأطماع في تقسيم ارث الامبراطورية العثمانية وتوسع القوى الغربية شرقا وروسيا غربا، كأحد أبرز الأسباب لنشوب الحرب العالمية الأولى 1914م، بدأت بأطماع كل من روسيا وألمانيا و النمسا المجرية من جهة، وحادثة اغتيال الأرشدوق فرديناند 1914م شرارة الحرب العالمية الأولى.

بالنسبة لتدخل الولايات المتحدة، فقد كان بمثابة رد على حدث مهم، بعد هدف دعم الحلفاء 1914-1917م، برقيات العروض السرية لالمانيا للمكسيك للدخول في تحالف ضد الولايات المتحدة الامريكية فيما عرف **ببرقية زيمرمان Zimmermann Telegram**، أدت الى دخول مباشر للرئيس **ولسون** والكونغرس الحرب **1917م**، والثاني هو **حملة الغواصات الألمانية ضد السفن التجارية**.

---

[1] مازالت تلعب بريطانيا ذلك الدور الى اليوم. بالنسبة لعلاقاتها بالولايات المتحدة ولايوجد تقارب كان اكثر استقرارا و مصلحية و على مدى **اكثر من قرن** كما يحدث بين بريطانيا و الولايات المتحدة، ذلك ان بريطانيا على الرغم من تراجعها، فقد عرفت كيف تضمن لنفسها مكانة استراتيجية ضمن جيوسياسية مستقبل النظام الدولي، بخلقها للبديل الاستراتيجي او صمام الامان الدولي.

وعلى الرغم من الازمات الكثيرة والحادة في الكثير من الاحيان التي عصفت بالعلاقات بين القوتين، وبتشكيل بريطانيا محورا مع الولايات المتحدة عبر الأطلسي كان أقرب الى الولايات المتحدة منه الى اوروبا الاتحاد، وعلى الرغم من عضويتها المبكرة في السُّوق الاوروبية المشتركة. وفيما بعد الاتحاد الاوروبي، الا انها كانت تمثل هامش مناورة الولايات المتحدة في تعديل سياسيات الاتحاد الاوروبي تجاه سياسات الولايات المتحدة، وعليه يمكن اعتباره **حلفا تاريخيا**، يشكل اليوم اقوى حلف قائم على **محور القاعدة الانجلوسكسونية**، تحت مسمى قائم على ارث الامبراطورية البريطانية ثقافيا، وفي الكثير من التوجهات الحضارية الكبرى والفلسفة البريطانية.

انَّ الولايات المتحدة على الرغم من انفصالها تماما، عن **الهيمنة البريطانية** الا انها تعي جيدا تلك المصلحة و الحاجة الملحة بشكل دائم لبريطانيا استراتيجيا، على سواحل اوروبا وبحر الشمال، في قيام أي تحالف اوروبي محتمل او ممكن أو اي تقارب أوروبي سواء باتجاه ألمانيا، أو روسيا شرقا، أو تقارب من خارج الدائرة الأوروبية تجاه الصين.

[2] Kennedy, Op. Cit, p 251.

المطلب الثاني: بروز جيواستراتيجيا القوة الامريكية ودورها في تشكل وبلورة النظام الدولي للهيمنة وتحول ميزان القوى الدولي فترة ما بين الحربين والحرب العالمية الثانية (1919-1945م).

مع تلك التداعيات للحرب العالمية الأولى والتي دمرت الاقتصاديات القومية الأوروبية، كنتيجة واضحة لتكاليف **سباق التسلح والتعبئة** التي استنزفت اقتصادياتها بما في ذلك تلك الدول التي خرجت منتصرة في الحرب، وهنا مكمن التساؤل عن الدور الذي لعبه **اقتصاد الحرب**، وعن نقاط التداخل والتنافر في العلاقة بين الاقتصاد والاستراتيجيا، وكيف استفادت من مخرجات تلك العلاقة القوة الصاعدة الكامنة المتمثلة في الولايات المتحدة الامريكية.

ان التدخل الامريكي في الحرب والذي جاء عمليا متأخرا، يطرح بدوره تساؤلا مُلحا الى يومنا الحاضر، بين من يرجعه لسبب ذلك النقاش الدائر حول عقيدة عدم التدخل من عدمه وعن محورية مبدأ **مونرو**، وبين من يرجعه الى البعد الجيوستراتيجي للحرب وأن فرصة الولايات المتحدة في التدخل كانت فعلا لحسم الحرب، بشكل يرجع بأكبر عوائد استراتيجية ومادية بالإضافة الى المكانة الدولية الجديدة، وبأقل التكاليف الاستراتيجية والبشرية الممكنة.

كانت نهاية الحرب بمثابة اللَّحظة التَّاريخية الفارقة في تاريخ الولايات المتحدة، وقد دفعت بها الى واجهة التأثير في الشؤون الدولية، وتم التدخل الأمريكي لحسم الحرب للحلفاء ضد دول المحور، ليس ذلك وحسب، بل ولحسم مُستقبل القوى وميزان القوى الدولي لسنوات قادمة من ضمان قارة اوروبية ضعيفة ومستقرة، بما في ذلك روسيا.

عرفت القوى الاوروبية اضطرابات كثيرة وضعفا غير مسبوق من جرَّاء تداعيات الحرب، بالاضافة الى معنويات الجنود وتراجع عقيدتهم تجاه أممهم، أدت هذه الاسباب الى اعادة النظر الثورية داخل القوى الأوروبية، وقد كان من مخرجات ذلك **الثورة البلشفية في روسيا 1917م**، بهدف انتاج نظام أكثر قدرة على التنسيق بين اقتصاد الحرب والامداد.

كانت الولايات المتحدة كسوق للائتمان الدولي لتمويل الحرب، عن طريق بوابة بريطانيا التي دور المقرض المالي للحلفاء، ليعكس ذلك دور المالية الحربية وبورصة لندن في علاقتها العضوية المباشرة بالولايات المتحدة، وبورصة **وول ستريت Wall Street**، شكل ذلك نقطة تاريخية فارقة في استراتيجية تعزيز صعود الولايات المتحدة **كقوة مهيمنة في النظام الدولي**، ومن هنا يلاحظ ذلك التحول على ضوء الدور الذي لعبته الولايات المتحدة في تمويل الحلفاء، وأخذ **الدولار** حينها باحتلال الدَّور الدولي ذي الأهمية، تمهيدا لدوره

المعولم خلال السنوات القريبة التالية، وفي تشكيل **النظام المالي الدولي** المستقبلي في **بريتن وودز Bretton Woods 1944م**.

ظهرت المكانة الامريكية خاصة في جانبها المالي، عقب تصريح **لوزير الخزانة البريطاني The British Chanecellor of the Exchequer في أكتوبر 1916م**: ***في جوان المقبل أو قبل ذلك.. رئيس جمهورية الولايات المتحدة سيكون في وضع يمكنه.. ان أراد.. من املاء قواعده علينا***، كان فعلا وضعا حرجا بالنسبة للقوى العظمى **المستقلة** [1].

- **ميزان القوى الأوروبي وجيوسياسية القوة والهيمنة الأمريكية مابين الحربين العالميتين:**

عرفت جيوسياسية اوروبا تحولات ورهانات جوهرية، اثرت على بنية توازن القوى الاوروبية ومنها الدَّولية، باعتبارها محور النظام الدولي الواستفالي. خاصة تلك التطورات التي عرفتها بعد **وعد بلفور 1926م وقانون وستمينستر Westmister 1931م**، ومع ما عرفه العالم من حركات التحرر والاستقلال ومناهضة الاستعمار والامبريالية، كانت بريطانيا لاتزال متورطة في الهند وبعض الدول العربية كالعراق ومصر وفلسطين، وكانت في مواجهة تهديد روسيا في الهند كاخطر تهديد استراتيجي واجهته الامبراطورية البريطانية في تاريخها.

كانت بوادر الوضع الجيواستراتيجي للولايات المتحدة الأقوى في العالم والقادر على التأثير في توجيه الشؤون الدولية للمرحلة القادمة. خاصَّة بعد هزيمة ألمانيا ودخول روسيا في دوامة الثورة البلشفية، وبتحييد اليابان بعد مؤتمر واشنطن **1921-1922م**. **على الرغم من ذلك كان لايزال وضع الشؤون الدولية يقوده القطبان التقليديان فرنسا وبريطانيا، مع حالة من الاستقرار النسبي غير المضمون وعلاقات الشَّك والريب تجاه ألمانيا وروسيا.**

في هذا السِّياق، ومن أبرز الظواهر الجديرة بالاهتمام **خلال العشرينيات**، الى جانب الأبعاد الاستراتيجية، وترتيبات تحييد المانيا واليابان، لضمان عدم عودتها الى التسلح، **برزت قضية التعويضات والديون المترتبة على الحرب العالمية**، أي التعويضات الالمانية تجاه الحلفاء وما عرف **بأزمة الروهر Ruhr Crisis 1923م**، وكذا ديون الحلفاء للولايات المتحدة من جهة اخرى. ولولا أن تم احتواءها من خلال خطة

[1] Kennedy, Op. Cit, p 268.

داويس Dawes Plan 1924م كتخفيضات مالية والتي مهدت بدورها لارساء معاهدة لوكارنو Locarno Treaty 1925م[1].

تصاعدت كثافة **الدبلوماسية المالية الأمريكية** واضعة اولى الترتيبات للنظام الاقتصادي و المالي الدولي، شملت الترتيبات المالية الامريكية ديون وتعويضات الحرب سواء تجاه الحلفاء أو المانيا مابعد الحرب[2]. **وأخذت مفهمة القوة الأمريكية بالتعقد والتشابك أكثر فأكثر ضمن علاقة الاستراتيجيا بالاقتصاد، و اقتصاد الحرب بصفة وثيقة.**

عرفت فترة مابعد نهاية الحرب ركودا اقتصاديا لا مثيل له، بسبب تجنيد القوة البشرية الانتاجية في الحرب، وقد سجلت الاقتصاديات الأوروبية تراجعا غير مسبوق لمعدلات النمو الاقتصادي، تراوحت مابين **13 بالمئة لروسيا مثلا مقارنة بمعدل 1913م**، و وصلت المخرجات الاقتصادية الى 30 بالمئة بالنسبة لالمانيا و فرنسا وبلجيكا ودول أوروبا الشرقية [3]، كما يظهره الجدول:

الشكل (2): جدول يبين المؤشرات العالمية للانتاج الصِّناعي للسنوات مابين 1913-1925م[4]

	1913	1920	1925
العالم	100	93.6	121.6
أوروبا	100	77.3	103.5
الاتحاد السوفييتي	100	12.8	70.1
الولايات المتحدة	100	122.2	148.0
بقية دول العالم	100	109.5	138.1

ويتضح من خلال قراءة الجدول أن بنية وشكل النمط الاقتصادي العالمي، والذي له علاقة مباشر بشكل التوزيع وحجم القوة المستقبلي في النظام الدولي، كان أن أثرت الحرب العالمية الاولى في قلب ميزان القوى الصناعي العالمي، ميزه تقدم الولايات المتحدة بحوالي 22 بالمئة مقابل تراجع القوى الأوروبية بنسبة

[1] Kennedy, Op. Cit, pp 277-288.

[2] كما أن قضية رفض البلاشفة بعد الثورة البلشفية 1917م و مع نهاية الحرب العالمية الاولى 1919م، بديون الحرب للولايات المتحدة والتي قدرت بحوالي 3.6 مليار دولار بعد مطالبة الولايات المتحدة لديونها، نقطة فارقة في مستقبل الصراع الامريكي الروسي.

[3] Kennedy, Op. Cit, pp 279.

[4] Kennedy, Op. Cit, pp 280.

حوالي 22 بالمئة. وما ان استرجعت أوروبا تلك النسبة، حتى كان موقع الاقتصاد الأمريكي قد تجاوزها بنحو 48 بالمئة بحلول عام 1925م، وللاشارة فان مثل هذه الارقام الفارقة لا يمكن أن تحدث في أوقات السِّلم الا على مدى سنوات طويلة للتأثير في تحولات موازين القوى العالمية وفقا لقوى السوق وليس لاعتبارات استراتيجا الحرب ومخرجاتها.

ان الحدود والاستراتيجيا تحدد مصير عقود أخرى او قرون من موازين القوى في النظام الدولي، والتي تصنعها الحرب والنظام الدولي وخاصة ميزان القوى تصنعه مخرجات الصراع و ظاهرة الحرب، وبذلك فان القوة كوسيلة للحرب، والحرب كغاية ووسيلة في إعادة صياغة ميزان القوى و النظام الدولي او الوضع الدولي كنتيجة او مخرجات، بما في ذلك نظام واستفاليا 1648م، وأن الطفرات النوعية و التحولات الكبيرة في ميزان القوى في النظام الدولي تصنعها الحروب والاوضاع من غير حالات السلم.

شوهت الحرب **الأنماط الطبيعية للانتاج** والتجارة العالميين، فقد كان شكل الاقتصاد الصناعي قد اتجه الى شكل من اقتصاد الحرب، اخذا مجالات جديدة دفعت بالنمو الى حدود قصوى نظرا لحاجة الحرب وما بعد الحرب. وكان أن أثرت هذه الأنماط الجديدة على نمط النمو وشكل الصناعة، كمجال بناء السفن في الولايات المتحدة مثلا. والمعتمدة أساسا على صناعة الصلب أين أثر على شكل الاقتصاد الصناعي في مرحلة مابعد نهاية الحرب العالمية الأولى[1].

كانت تداعيات الحرب لها تشوهات بنيوية على الاقتصاد في اوروبا، بالاضافة الى جيوسياسية جديدة للحدود بعد اقرار معاهدة **فرساي Versailles**، ضمن حدود عرقية جديدة لم تكن تُنبأ باستعادة الاستقرار الاقتصادي على المدى المنظور القريب.

أدى تمويل الحرب الى مشكلات واختلالات سياسية واقتصادية، وأثر حتى على **جيواستراتيجية الاحلاف**، وشكلت ازمة الايفاء بأعباء وديون الحرب بين الحلفاء أنفسهم للولايات المتحدة، وتعثر سداد ألمانيا تعويضات عن الحرب، ما خلق جوا من الشك و الريب وعدم الثقة بين الاطراف المعنية فرنسا و ايطاليا و حتى روسيا وبريطانيا. نتج عن كل ذلك **فوضى مالية في السياسيات الاوروبية القومية**، ظهر خلالها **التضخم** بشكل رهيب نتيجة **السياسات النقدية لخفض قيمة العملات القومية المحلية** لتشجيع

[1] Kennedy, Op. Cit, p 280.

التصدير، ومع رفض فرنسا وايطاليا دفع ديونهما للولايات المتحدة بحجة مطاالبة المانيا بالتعويضات، كانت بوادر ازمة حقيقية تتصاعد بين ضفتي الاطلسي، لولا ان جاءت خطة **داويس 1924م**.

في الضفة الأخرى، شهدت الولايات المتحدة خلال العشرينيات، تحولات جوهرية على مستوى **السياسة الدولية المالية للاقراض**، دفعت بها لتبؤ المكانة الدولية للتأثير في سياسات الدول القومية الأوروبية. فبعد ازمة السيولة و الديون و الاختلالات المالية الدولية في اوروبا مابعد الحرب العالمية الأولى 1919-1925م. خاصة مع أواخر العشرينيات أين لعبت الولايات المتحدة دور الملاذ أو المقرض الاخير، حين تدفقت قيم هائلة من الدولار في صورة قروض قصيرة الاجل مقابل فوائد عالية وخدمة الدين سعيا لردم هوة ميزان المدفوعات الأوروبية و مشاريع التنمية، **قروض قصيرة الأجل لمشاريع طويلة الاجل شكلت تحديا كبيرا و مفارقة اقتصادية تاريخية**، لتزداد الهوة بين الطرف الأوروبي والطرف الامريكي، وكانت كل المؤشرات تنبأ بأزمة مالية دولية في الافق القريب، نابعة من عجز أوروبي وتعثر اكيد عن السداد، في اتجاه تكريس نوع من التبعية للولايات المتحدة ومنه إمكانية هيمنة الولايات المتحدة على سياسات القوى الأوروبية.

أدت ازمة تراكم الديون وخدمات الدين و سدادها بديون اخرى، على المستوى الدولى الى تعميق الهوة بين الولايات المتحدة وأوروبا، وكذا الى خلق جوّ اكثر تنافسية في أوروبا باتباع سياسات قومية وتدابير داخلية، انتهت الى **قرارهوفرHoover Moratorium** الرسمي بتاجيل التعويضات الألمانية، هذه التراكمات مابعد الحرب العالمية الاولى وعدم التوازن في ميزان القوى الدولي، أدى الى عدم إستقرار و التمهيد بطريقة او بأخرى الى حرب عالمية ثانية، كسبب ونتيجة لإعادة بناء النظام الدولي الاستراتيجي و المالي.

تميز النظام المالي والاقتصادي الدولي بالكثير من صور عدم الاتزان والفوضى و**المنافسة الدولية للعملات**، وعلى أهمية تداعيات الازمة المالية 1929م الداخلية و الخارجية، كانت تلوح في الأفق بوادر بناء النظام المالي الدولي الجديد لترسيم التفوق الامريكي وان كان على حساب جزء من الاقتصاد والتجارة والانتاج الداخلي والفوضى والبطالة.

ولعله من بين أبرز مخرجات الصراع الاقتصادي الجديد كنتيجة لمخرجات الصراع الاستراتيجي للحرب، خلافات معدل قيمة **الدولار بالنسبة للأسترليني Dolar-Sterling Rate** المؤتمر الاقتصادي العالمي

World Economic Conference 1933م، وقد عرفت هذه الحقبة فترة من التفكك الدولي المالي الى معسكرات للتنافس المالي والتموقع ضمن أنساق فرعية، يمكن تفصيلها في[1]:

- تكتل للجنيه الاسترليني Sterling Block، قاعدته المبادلات و التجارة البريطانية و شركاءها، معدلة بالتفضيلات الامبريالية Imperial Preferences لمؤتمر أوتاوا Ottawa Conference 1932م.
- تكتل للذهب Gold Block بقيادة فرنسا.
- تكتل للين يتمحور أو يتمركز حول اليابان في الشرق الاقصى.
- معسكر للدولار بقيادة الولايات المتحدة الامريكية U.S led Dollar Block بعد خروج روزفلت Roosevelt عن قاعدة الذهب.
- تكتل سوفييتي يتمحور حول بناء منظومة مالية واقتصادية اشتراكية.

مع مطلع الثلاثينيات من القرن العشرين، وخلال عشرية من الزمن 1929-1939م، تصاعدت عمليات إعادة تعبئة الرأي العام والجماهير القومية لتأخذ مكانة متقدمة وفاعلة في التاثير في الشؤون الخارجية للدولة، في موَاجهة السياسة والدبلوماسية الارسقراطية والنُّخبوية للطبقة السياسية.

هذا الوعي الجمعي المتصاعد كان دائما يأخذ من شخصية ومبادئ **وودرو ولسون Woodrew Wilson** الجذابة مصدرا لإلهامه في اقامة نظام عالمي جديد، تسوده مبادئ العدالة والليبرالية والمثل الدولية والافتراضات النفعية واحترام سيادة القانون. من هنا ساد **حق تقرير المصير الدولي** للمستعمرات الأوروبية[2]، قصد دعمها لاضعاف اوروبا الاستعمارية القديمة لضمان عدم عودتها في ميزان القوى الدولي، وتعد مثل هذه الابعاد هذا مثالا جيدا عن الابعاد غير المادية في دعم القوة الامريكية كنموذج للتغيير الدولي.

في خضم سعي القوى الاوروبية الاستعمارية لاستعادة مكانتها في توازن القوى الدولي، ضمن عمليات استعمارية و انتداب واسع النطاق في افريقيا، ايطاليا للحبشة و فرنسا لتونس و المغرب و بريطانيا لفلسطين و غيرها، مصدرا لتشتت رؤيتها عن مساعي عودة المانيا وظهور **هتلر1933م**، ردا على مزاعم الوضع

---

[1] Kennedy, Op. Cit, p 283.

[2] من المهم التنبه الى أن مبدأ **حق تقرير المصير الدولي** جاءفي سياق دولي كموجة متصاعدة مع تنامي **اتجاهات الراي العام و المبادئ و المثل الولسونية**، كرد فعل بعد نهاية الحرب العالمية الاولى لضمان اضعاف القوى التقليدية الاوروبية وعدم عودتها الى السَّاحة الدولية، بما في ذلك بريطانيا.

غير المقبول للعقوبات على ألمانيا، تغذَّى من خلال السخط الشعبي وتصاعد الشعبوية العدوانية بهدف تعديل الوضع الذي عرف **بالمسألة الألمانية.**

بدأت جيواستراتيجية الحرب العالمية الثانية 1939م بالعدوان الألماني على تشيكوسلوفاكيا وبولندا، وشكل خط الاتحاد السوفييتي محورا للتحالف بانضمام ايطاليا عام 1940م، ضد دُول التحالف بريطانيا تشرشل، فرنسا وفيما بعد التدخل الامريكي لحسم الحرب لصالح الحلفاء.

وبالعودة الى ظروف تعزيز أبعاد قوة الولايات المتحدة خلال الثلاثينيات، خاصة خلال الفترة 1933-1937م، أين **سادت سياسة المعسكرات التجارية للحماية الجمركية كرد فعل على المنتجات الأمريكية الطاغية**، أمر نتج عنه فيما بعد استراتيجية الولايات المتحدة لادخال العالم في منظومة اقتصادية أساسها **الاعتماد المتبادل المعقد** والمتشابك متمركزا حول الولايات المتحدة.

بادرت الولايات المتحدة مع نهاية الحرب العالمية الثانية ببلورة هذه المنظومة، وهو ما تحقق بموجب مخرجات مؤتمر **بريتن وودز 1944م**، وما تلاه من انشاء للمؤسسات المالية الدولية، لضمان عدم اعادة تجربة مابين الحربين العالميتين بقيام التكتلات التجارية والجمركية التي اضرت بالاقتصاد الأمريكي في الخارج او ألا تكون على الأقل بتلك الحدة السَّابقة.

كان رد فعل الولايات المتحدة من تلك السياسات الحمائية والجمركية الاوروبية، عن السلع الأمريكية والكساد الذي ساد في الولايات المتحدة، أن قامت بمجموعة من الاجراءات في المقابل من حظر للقروض عام 1934م لأي حكومة أجنبية تأخرت عن سداد ديونها الحربية، حظر تصدير الأسلحة في أوقات الحرب لعام 1935م، بالاضافة الى منع تقديم القُروض للأطراف المتحاربة، ما أدى بشعور كل من **فرنسا وبريطانيا** بالحذر من مواجهة الدول الفَاشية، خاصة مع التطور الهائل للقوة البحرية **لإيطاليا موسوليني** عقب الإمداد الأمريكي البترولي، على الرغم من أن **هذا الدعم لم يكن تفضيليا على أهميته، بقدرما عبرعن رد فعل تجاه دول الحلفاء لتبيان أهميتها وموقعها كشريك استراتيجي لا يمكن الاستغناء عنه، وان كان ذلك على حساب المجازفة بجزء من الأوضاع الداخلية و الاقتصادية** [1].

[1] Kennedy, Op. Cit, p 330.

مع بداية الحرب العالمية الثانية كانت الولايات المتحدة، في حالة أفضل من حيث متطلبات **الحرب الحديثة Modern Warfare**، وكان سر قوة الاقتصاد الامريكي في معدل انتاجية الفرد على الرغم من معدلات البطالة التي كانت سائدة، وفي كل الأحول كان الميل الأمريكي تجاه دول الحلفاء، **على الرغم من ضبابية الموقف** [1]، مع ضَمان ضُعفهم الهيكلي و النُظمي، على عكس ذلك لم تكن تضمن مستقبل الدول التطورية الفاشية في المنظومة الدولية[2].

أخذت الادارة الامريكية برئاسة روزفلت تمارس **ضغوطا لاجراء زيادة واسعة في النفقات العسكرية**، تضاعف على اثرها انتاج الطائرات بين 1937 و 1938م، كما قام الكونغرس عام 1939م بتمرير قانون **البحرية المتفوقة Navy Second to None Act** وقد سُمح بموجبه من اجراء تطوير مكثف للاسطول[3] **وقانون 1940م** لمضاعفة حجم الاسطول البحري الميداني على غرار سلاح الجو والطيران[4].

ساهمت نهاية الحرب العالمية الأولى في بلورة الاتجاه التقليدي، كمنهج يبحث في تاريخ تطور الظاهرة السياسية والظاهرة الدولية بالدرجة الأولى، لذلك شهد الاتجاه التقليدي انتعاشا خلال مرحلة مابين الحربين العالميتين (1919-1939م)، تطورت على إثرها العديد من النظريات باعتبارها نظريات مفسرة للسلام، في مقدمتها النظرية الواقعية في نسختها التقليدية.

على الرغم من أن الواقعية تبحث في ثنايا ظاهرة القوة باعتبارها محركا لتاريخ العلاقات الدولية، كسنة تاريخية، وكحتمية تحكم سلوك الكيانات من الدول الوستفالية، فقد اعتبر مورغانتو Morgenthau [5] من جهة، أن الصراع من أجل القوة باعتباره ظاهرة تاريخية كحتمية، وكحقيقة ثابتة في سلوك الدولة، ومن جهة أخرى لا ينفي القول في مؤلفه الأكثر شهرة وتأثيرا في تاريخ حقل العلاقات الدولية في القرن العشرين

---

[1] تميزت هذه الفترة الحرجة والحاسمة من تاريخ توان القوى والحروب الاستراتيجية، وفي سعي الولايات المتحدة للمكانة المهيمنة على المنظومة الدولية، أن طبع على توجهاتها الخارجية نوع من ضبابية الموقف تجاه الحرب العالمية الثانية، على الرغم من ميلها التاريخي للحلفاء، كدليل اخر في محاولتها الى اضعاف كل المنافسين التقليديين والمحتملين من الحلفاء والأعداء على حد سواء، وقد كرَّست لذلك الغرض أدوات **الدبلوماسية السِّرية الامريكية**.

[2] للإثرا والاستزادة، فضلا ينظر: **الاتفاقيات السرية البريطانية الامريكية خلال الثلاثينيات في عهد روزفلت**.

[3] عرف الاسطول الأمريكي وسلاح البحرية تطورات جديدة، بما في ذلك **عقيدة الحرب البرمائية القتالية**.

[4] Kennedy, Op. Cit, p 331.

[5] هانز مورغانتو **Hans Morgenthau**، شغل أستاذا بجامعة شيكاغو، يعتبر من الإباء المؤسسين للتنظير الواقعي، وأحد اهم رواده تأثيرا في تاريخ الحقل.

عن أهمية السلام، ويرجع ذلك الى دواعي قيام الحقل باعتباره حقلا نشأ من أجل فكرة إرساء السلام، لكن الواقع أثبت العديد من الأحداث المخالفة لذلك.

ويحمل مؤلف **مورغانتو Morgenthau** عنوان **السياسة بين الأمم : الصراع من أجل القوة و السلام**[1]، و الذي لا يهتم فقط بظاهرة الصراع ما بين الأمم بل اهتم الى جانب ذلك بالسلام. و إلى جانب الصراع، يقدم طرحه حول السلام في أكثر من مئتان وخمسين (250) صفحة من أصل حوالي (450) صفحة، أين طرح فكرة السلام واشكالياتها من خلال **ميزان القوى Balance of Power**، ولم يهمل التطرق الى **الأيديولوجيا**، وفي الجزء الخامس من المؤلف طرح أفكارا حول حدود القوة في السياسة الدولية، كالحدود الأخلاقية، ومركزية الرأي العام في الحد من التسلح و السعي الى السلم الدولي.

يحتوي الجزء السادس أفكارا حول محورية القانون الدولي و المعاهدات الدولية، وفي الجزء الثامن يتحدث عن إشكاليات السلام و مساعي الحد من **التسلح Désarmement**، و الأمن الجماعي، التحولات الدولية للسلام، و **الحوكمة الدولية International Government**، وفي الجزء التاسع حول إشكاليات السلام في النصف من القرن العشرين، يطرح من خلاله الإشكاليات التي تواجه السلام العالمي، بالإضافة الى **مقاربة ثقافية The Cultural Approach للجماعة الدولية World Community** وأهميتها في تأسيس اليونسكو، وغيرها من اليات السلام كمنظمة **الأمم المتحدة United Nations**، وفي الجزء العاشر و الأخير عن قضايا السلام، صعود وتراجع الدبلوماسية ومستقبلها.

لقد أبرزت مرحلة مابين الحربين العالميتين 1919-1939م أكثر من أي وقت مضى علاقة الاعتماد المتبادل المعقد للحرب والظاهرة الصراعية بالاقتصاد و اقتصاد الحرب، ومنه القوة والهيمنة. كلها مفاهيم أخذت بالتعقد، التراكب والتشابك فيما بينها بشكل يصعب أكثر فأكثر حلها وتفكيكها في فهم الظاهرة الدولية.

إن جيوسياسية مابين الحربين العالميتين 1919-1939م كان لها علاقة مهمة بشكل النظام الدولي لمابعد نهاية الحرب العالمية الثانية، خاصة فيما يتعلق بالعلاقة بين بريطانيا الامبريالية والولايات المتحدة.

[1] Hans J. Morgenthau, **Politics among Nations: The Stuggle for Power and Peace**, Alfred A. Knopf, New York, 1949.

لعل أهم ما ميَّز هذه المرحلة دُوليا كان إنشاء **عصبة الأمم**، والتي عرف على أثرها العالم وكنتيجة لتداعيات الحرب مع بداية عشرينيات القرن العشرين نوعا من السلام والاستقرار النسبي، في محاولة للهيمنة على مجريات السياسة الدولية من الولايات المتحدة وحلفائها بما في ذلك بريطانيا من خلال عصبة الأمم كترتيب دُولي، وكان انشاء عصبة الأمم أول محاولة للتعبير عن المطامح الأمريكية الجديدة في الهيمنة، وعلى الرغم من فشلها بسبب عودة الصراع الدولي مابين القوى الكبرى في الحرب العالمية الثانية والذي لم ينتهي بانتهاء الحرب العالمية الأولى.

شهدت فترة العشرينيات تحولات مالية عالمية، أبرزها فقدان **لندن وبنك انجلترا Bank of England** للريادة المالية العالمية، مع معاناة شديدة للجنيه الاسترليني في مقابل **صعود الدولار نتيجة الطلب الدولي** عليه خاصة اثناء الحرب، وباعتبار الولايات المتحدة أكبر دائن مع نهاية الحرب العالمية الأولى

عرفت الولايات المتحدة خلال العشرينيات، تحولات جوهرية على مستوى **السياسة الدولية المالية للاقراض**، دفعت بها لتبؤ المكانة الدولية للتأثير في سياسات الدول القومية الأوروبية، فبعد أزمة السيولة و الديون و الاختلالات المالية الدولية في اوروبا مابعد الحرب العالمية الأولى 1919-1925م. خاصة مع أواخر العشرينيات أين لعبت الولايات المتحدة دور الملاذ أو المقرض الاخير، حين تدفقت قيم هائلة من الدولار في صورة قروض قصيرة الاجل مقابل فوائد عالية وخدمة الدين سعيا لردم هوة ميزان المدفوعات الأوروبية و مشاريع التنمية. **قروض قصيرة الأجل لمشاريع طويلة الاجل شكلت تحديا كبيرا و مفارقة اقتصادية تاريخية**. لتزداد الهوة بين الطرف الأوروبي والطرف الامريكي، كانت كل المؤشرات تنبأ بأزمة مالية دولية في الافق القريب، نابعة من عجز أوروبي وتعثر اكيد عن السداد، في اتجاه تكريس نوع من التبعية للولايات المتحدة ومنه إمكانية هيمنة الولايات المتحدة على سياسات القوى الأوروبية.

وان تعددت الاسباب بين داخلية وعبر أطلسية للازمة المالية 1929م، كذلك كانت عملية اعادة بناء النظام الاقتصادي والمالي الدولي، ونظام توازن القوى المالي الدولي، فقد عبرت ازمة 1929م، بشكل أقرب الى ثورة اوكنقطة تحول في النظام المالي الدولي. لأن التحول أو الانتقال ببساطة من نظام الى اخر ينبغي حتما أن يمر بمرحلة أونقطة تحول فارقة. ان اللحظة التاريخية 1929م هي نقطة التحول الفارقة اقتصاديا وماليا، كما كانت الحرب العالمية الأولى منعطفا فارقا استراتيجيا وعسكريا، لتمهد الطريق الى التفوق مع تكريس ازدياد الفجوة، وتأكيد الهيمنة الامريكية مع نهاية الحرب العالمية الثانية 1945م.

هذه التراكمات مابعد الحرب العالمية الاولى وعدم التوازن في ميزان القوى الدولي، ادى بدوره الى عدم الاستقرار، والتمهيد بطريقة أو بأُخرى الى حرب عالمية ثانية، كسبب ونتيجة لاعادة بناء النظام الدولى الاستراتيجي والمالي.

ان النظام الدولي المالي كان قد أعيد بناءه عقب الحرب لأن الارث التاريخي للإمبراطورية البريطانية وقاعدة الذهب بالنسبة لفرنسا لم تسقط بنهاية الحرب، وخروج الولايات المتحدة كمتفوق استراتيجي في الحرب، كانت مازالت تعبر عن استمرارية وجه من اوجه القوة الصُّورية لمظاهر القوة للقوى التقليدية، فكان من الولايات المتحدة السعي من أجل اعادة تشكيل وبناء النظام المالي والاقتصادي الدولي للهيمنة، كما كان الشق الاقتصاد الحقيقي ومؤشراته من الانتاج والصناعة لصالحها.

لم تكن مشاكل الاقتصاد الأمريكي ان ذاك هيكلية بالمقارنة مع القوى الاخرى، على الرغم من أزمة الكساد الكبير، التي تعتبر نتاجا لفرط وتوسع في القوة لما قبل و أثناء الحرب العالمية الاولى، وانعكاسا لتوازنات الاقتصاد السياسي الدولي والسياسة الحمائية للقوى الاخرى، والتي أدت الى الانكماش و من ثم الكساد. في مقابل الدول الأخرى التي كانت في الحقيقة تعاني من مشاكل جوهرية وجذرية، وعلى الرغم من ان الولايات المتحدة كانت قد عانت من تداعيات الكساد الكبير الا أنها بقيت **العملاق النائم Sleeping Giant** كما وصفها **الأدميرال ياماموتو Admiral Yamamoto** .

المطلب الثالث: القوة والهيمنة ضمن ترتيبات وتداعيات نهاية الحرب العالمية الثانية 1945م.

كان تحول ميزان القوى ضمن ترتيبات مابعد نهاية الحرب العالمية الثانية، الأكثر راديكالية وثورية في النظام الواستفالي، ذلك أن حرب 1939-1945م كانت عالمية ولم تكن أوروبية فحسب، أو جيوسياسية اقليمية، بقدر ما عبَّرت عن حجم صراع **جيوستراتيجي كوني Cosmopolitain**.

شكل ذلك دافعا كبيرا للتدخل الامريكي في الحرب، وأدرجت ضمن سلم الاولويات الاستراتيجية في سبيل حسم مسألة توازن القوى لصالحها ضمن مستقبل إعادة تشكيل النظام الدولي، وفي هذا الصدد فانَّه من غير الممكن مقارنة تحولات النظام الدولي من حيث ميزان القوى و نمط التفاعل و شكله الناتج من جراء حرب كونية مباشرة كالحرب العالمية الثانية، كتلك التحولات التي أعقبت انتهاء **صراع قطبي** من دون حرب أو صراع مُباشر كالنهاية السِّلمية للحرب الباردة[1].

لم يعرف النظام الدولي الواستفالي لتوازن القوى نقطة تحول كبرى بتلك الرّاديكالية، وكذا تصاعد الظاهرة الامريكية للقوة كتلك التي عرفها مع نهاية الحرب العالمية الثانية، الى درجة إعادة اثارة **الجدل حول تعريف توازن القوى الدولي الواستفالي ومراجعته باعتباره يعبر عن ديناميكية محددة من فقدان لتوازن القوى وإعادة تشكيله**، وبذلك لا يمكن القول بميزان قوى جديد دون فقدان الأول بفعل الظاهرة الصراعية. وأن **الحرب كأهم سبب في النظام الدولي الواستفالي** منذ نشأته 1648م. في هذا السياق تتراجع أطروحة ان ميزان القوى التي تقول بإمكانية أن يعاد تشكيل النظام الدولي وميزان القوى بمجرد صعود قوة جديدة ضمن نظام تقليدي من حيث نمط وشكل التفاعل الدولي، مثلما يروج بالنسبة لصعود الصين في القرن الحادي والعشرين.

أعطى الطابع الكسموبوليتاني للحرب، بين القوى التقليدية المتراجعة والقوى التطورية، ضمن جيوسياسية اقليمية أوروبية، وجيواستراتيجية عالمية **كاليابان وجنوب شرق اسيا وعبر الباسيفيكي**، انتصارا بنفس المستوى للولايات المتحدة، وتحولا لميزان القوى الدولي. أتاحت مشاركة الولايات المتحدة بصفة عالمية الانتشار تعاظم مظاهر الهيمنة والقوة الأمريكية، برا وبحرا وجوا، بانتشار الاسطول الامريكي في غرب غينيا، ووسط الباسيفيكي أواخر 1943م بأسطولين حربيين، مدعمة باثني عشر (12) حاملة

[1] على أن نهاية الحرب الباردة لم تكن المتغير الحاسم في ذلك، في مقابل التصاعد الرهيب لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي كانت سببا ونتيجة حاسمة لتعقد شكل القوة ومنه التحول للأحادية، و الهيمنة في شكلها المعاصر مطلع القرن الحادي و العشرون وحتى يومنا هذا.

للطائرات، وكان اسقاط القنبلة الذرية على **هيروشيما وناغازاكي 1945م**، بمثابة نقطة تحول فارقة في حسم الحرب واعلان **تاريخ استراتيجي جديد**.

من بين الأبعاد التي شهدت تحولات جوهرية ما بعد نهاية الحرب، **جيوسياسية الأحلاف وسياساتها**، أين كانت الحرب العالمية الثانية بمثابة النقطة الفاصلة اليقينية لسيادة علاقات الشك والريب بين الاطراف والقوى الجيوسياسية الاوروبية، وقد اثبتت أن **الثابت هو متغير التحول في سياسة الأحلاف**، بين فرنسا وبريطانيا، ألمانيا وروسيا، ايطاليا، وغيرهم من القوى الأوروبية.

خرجت الولايات المتحدة بأقل الأضرار الاستراتيجية كطرف طموح لقيادة المنظومة الدولية والطَّرف الأقوى، مقارنة بالمنتصرين والمنهزمين في الحرب على حد سواء. أنه في الحقيقة كان هنالك **منتصر وحيد** وهو الولايات المتحدة، استراتيجيا مقارنة بانتصار الاتحاد السوفييتي والذي كان نسبيا جدا وكأقل المنتصرين خسارة.

عرف ميزان القوى في ظروف نهاية الحرب طغيان دور الولايات المتحدة، ليس فقط مع نهاية الحرب، بل ان القوة الأمريكية و نفوذها كان يتعاظم اثناء الحرب نفسها، بالمؤشرات الاقتصادية أين إزداد الناتج القومي بمعدل (50) بالمئة في المتوسط في مختلف القطاعات الصناعية بما فيها المنشئات سنة 1945م مما كان عليه سنة 1939م، وأن القطاع المدني للصناعة في الولايات المتحدة لم يتراجع بفعل التدخل في الحرب، بل تعززت العلاقات المدنية العسكرية في شكل من أشكال التراكب و التكامل من الاعتماد المتبادل، على عكس ما شهدته كل من أوروبا و الاتحاد السوفييتي.

على النّقيض من ذلك عرفت الولايات المتحدة مشكلات من نوع اخر من جراء نهاية الحرب، أين وقعت في شكل من أشكال **الفراغ الاستراتيجي، ظهرت بفعل ذلك أزمة الأدوار المحدودة للجيش وأدوار الولايات المتحدة في الخارج**، فكان قد وصل **تعداد الجيش الى 12.5 مليون عامل بالخدمة منهم 7.5 مليون في الخارج**، والقوات البحرية الأمريكية أول قوة في العالم بتعداد **1200 سفينة حربية كبرى Major Warships** يفوق اسطولها نظيره البريطاني[1].

كان للقوة المفرطة الأمريكية الكثير من المظاهر والمجالات خاصة منها الاستراتيجية عبر العالم، وكان التساؤل الاكثر جوهرية، والشديد الالحاح دائما، **كيف يمكن تقليص هذا التوسع الواسع النطاق للقوة الاستراتيجية؟ وكيف يمكن تبريره؟ اثار ذلك جدلا واسعا في الأوساط الأمريكيّة و الرأي العام، ولم يكن**

[1] Paul Kennedy, Op. Cit, p 358.

في الامكان تقديم اجابة عن ذلك الا من خلال تكريس طرق الدعاية والاعلام، من خلال حتمية إيجاد أدوار جديدة،عدو فعلي أو محتمل مستقبلي يضمن إستمرارية مبررات مقومات القوة المفرطة الأمريكية.

- **فرط القوة الأمريكية، تصاعد مبررات صراع استراتيجي جديد والحرب الباردة.**

يستحيل إعادة التاريخ الى الوراء كما إستحالة إعادة عقارب الساعة[1]، وحقيقة أن الأوضاع الدولية ووضع الولايات المتحدة غير المسبوق لتراكم القوة المادية و مظاهرها، قد عبرت منذ ذاك على شكل جديد أكثر تراكبا وتعقدا لعلاقة **الاقتصاد بالاستراتيجيا** و للسّياسة الدوليّة.

لقد صَوَّر **بول كينيدي** في وصفه للحرب العالمية الثانية وتداعياتها **باعتبار الاتحاد السوفييتي كقوة غامضة**[2]، **بعبارة بسيطة جدا و غير مبررة**، كما ويصور الوضع الجيوسياسي و الاستراتيجي لتراكم القوة الامريكية **كحتمية طبيعية** كانت تسببت بها الحرب العالمية الثانية، في محاولة لتقديم تحليل جيوسياسي للوضع الأمريكي لمرحلة مابعد نهاية الحرب العالمية الثانية، لتبرير الالتزامات و الانتشار الأمريكي و استراتيجية الولايات المتحدة تجاه سياسات احتواء الاتحاد السوفييتي.

ان وضع الولايات المتحدة الاستراتيجي كقوة عظمى طبيعي بالنسبة لأفول القوى الكبرى التقليدية الأخرى، و من غير المفاجئ بالنسبة للمحيطين بقوانين طبيعة السياسة الدولية وتاريخها، لم يكن بالإمكان للولايات المتحدة بكل ذلك الزّخم من أسباب القوة القومية من احتواء نفسها داخل سواحلها أو مجالها الجيوسياسي، فكان ملئ الفراغ الاستراتيجي الدولي للقوة أمرا حتميا كما كان الأمر على مر العصور من أثينا الى روما وبريطانيا ما بعد 1815م.

وجدت الولايات المتحدة نفسها على حد تعبير بول كيندي في **حدود جديدة للأمن أي اللاأمن New Frontiers of Insecurity** [3] أكبر من حيث المساحة و الالتزام ضمن أبعاد **كوسموبوليتانية**، وقد ارتبطت تلك الابعاد بضرورة ضمان **الأمن الاقتصادي** القومي الأمريكي، خاصة بعد تجربة العشرينيات

---

[1] استخدم **بول كينيدي Paul Kennedy** هذه العبارة لتبرير **سياسة القوة الهجومية للولايات المتحدة مابعد نهاية الحرب العالمية الثانية**، للتعبير عن حتمية الواقع الدولي، ومسؤولية الولايات المتحدة ودورها المستقبلي تجاه ذلك، كتعبير غير مباشر عن القَدر المحتوم والواجب العالمي الذي ستضطلع به منذ نهاية الحرب الباردة:

...It proved impossible to turn the clock back, like the Britain after 1815. In; Paul kennedy, Op. Cit, p 359.

[2] Paul Kennedy, Op. Cit, p 359-360.

[3] Paul Kennedy, Op. Cit, p 359.

والثلاثينيات، وأزمة الكساد الدولي من جراء تراجع الصناعات الأمريكية من حصتها العالمية المصدَّرة الى الاسواق الخارجية ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

في الواقع أن كانت ترتيبات بريتن وودز 1944م لإقامة **نظام دولي جديد** ترتكز على وضع جديد من المؤسساتية الدولية، مؤسسات مالية واقتصادية لضمان عدم ركود الاقتصاد الامريكي ومنه تفادي حدوث أزمة جديدة، كما كانت القوى الاوروبية منهكة جدا الى الحد الذي لم تستطع فيه استعادة بنيتها الاقتصادية والصناعية كما حدث فيما بعد نهاية الحرب العالمية الاولى، وكان لدور المؤسسات الأمريكية المالية من الأهمية البالغة في إنعاش اقتصاد أوروبا وان كان على حساب شروط تمس بسيادة دولها، الى درجة فتح مجال كبير للهيمنة الأمريكية من خلال برامج اعادة الاعمار، كمشروع مارشال الذي كان بمثابة اعلان الاذعان الاوروبي الموحد للدخول تحت المظلة الأمريكية.

شملت ترتيبات النظام الدولي أبعاده الاقتصادية والمالية، كاستمرار طبيعي لهيمنة المنتصر الوحيد، على باقي أطراف النظام الدولي التقليدي، فكان **انشاء صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للتنمية، و اتفاقية التعريفة الجمركية للتجارة GATT**، لإرساء ترتيبات وقواعد تستجيب بالأساس لمتطلبات التجارة الخارجية الأمريكية، لضمان أسواق خارجية وضمان عدم الوُقوع في انكماش ومنه كساد دولي جديد.

كانت المساعدات الأمريكية أمرا محتوما للدول الأوروبية، وباختصار فقد عكست ظروف القُوى الاوروبية حيث لا يُفرَّق فيها وضع الحليف عن وضع العدو، وأين لا يمكن التفريق بين المنتصر والمنهزم، ففي حالة فرنسا، لم يكن الفرنك مقبولا في المبادلات التجارية بحجة أنه غير حقيقي، ولا تقابله احتياطات من الذهب، حتى أصبح واحد (1) دولار يقابل 420 فرنك عام 1949م.

لم يكن النصر البريطاني مرادفا للاحتفاظ بنفوذ الإمبراطورية البريطانية، وكان السعي البريطاني لاسترجاع المكانة العالمية ولعب ذلك الدور أمرا مستحيلا في توازنات ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. أكثر من ذلك، فقد كان للأزمة المالية وأزمة المديونية والاوضاع الاقتصادية سبب مهم في انسحاب بريطانيا من الهند، وبضغط مواز من الولايات المتحدة الامريكية، كنوع من الشروط من خلال مساعدات **مشروع مارشال** بأن يوجه للانفاق الداخلي وليس للالتزامات الخارجية. سعت بريطانيا الى التراجع بأقل الأضرار الاستراتيجية من خلال محاولة الحفاظ على **قناة السُّويس Suez Canal** بدلا من **فلسطين**، ونفط الشرق الاوسط بدلا من الهند، وقد سميّت بالحركة **الاستراتيجية الرشيقة Strategical Fancy Footwork**[1].

[1] Paul Kennedy, Op. Cit, p 368.

بشكل عام، كانت هذه المرحلة لمابعد نهاية الحرب العالمية الثانية بمثابة **نهاية العصر الأوروبي The Passing of European Age**، ففي سنة 1950م كان اجمالي الناتج القومي للفرد **Per Capita GNP** في أوروبا لا يزيد عن نصفه في الولايات المتحدة [1].

مع تصاعد التداعيات الجيوسياسية لترتيبات ما بعد الحرب، في مقدِّمتها **انشاء الستار الحديدي**، فعلى الرغم من **خطر الشيوعية** بالنسبة لأوروبا، وأوروبا الغربية خاصة، بدأت دوافع الهيمنة للوقوف عند حدود منع روسيا من التقدم الايديولوجي ومنه الجيوسياسي.

لقد صوَّر الاعلام الأمريكي والغربي للرأيين العام الأوروبي والأمريكي تلك المخاوف الأمريكية من غزو الشيوعية لأوروبا بشكل يهدد الأيديولوجيا الأمريكية سواء في أوروبا أو الولايات المتَّحدة، في الواقع كانت هناك مخاوف متعددة أبرزها تلك المخاوف الأمريكية من امكانية احتمال تقارب أوروبا والاتحاد السُّوفييتي، من نتائجه انشاء القواعد العسكرية والاتفاقيات والمعاهدات الدفاعية والأمنية الأمريكية في أوروبا.

- **صعود الأيديولوجيا في فهم القوة والهيمنة ضمن ترتيبات مابعد نهاية الحرب العالمية الثانية:**

تصاعد مد التَّرويج لصراع دولي لا يزال قائما بدعوى **المبادئ الايديولوجية، وكشكل من أشكال مبررات استمرار الحرب وان كان بوسائل اخرى**، بدأت الدِّعاية الأمريكية بدعاوى دمقرطة نُظم أوروبا الشرقية، قابله منع الاتحاد السوفييتي لذلك، عكس ذلك اعلانا جديدا لاستمرار **الحرب على النفوذ بوسائل ما بعد الحرب المباشرة**، وضمن مفاهيم جديدة، وبدأ صراع القوة والهيمنة ياخذ اشكالا أكثر **أيديولوجية**.

ساهمت **الأيديولوجيا** كمفهمة لسياسة **القوة** في تعقد وتراكب المفهوم، ويعتبر اختيار واحدا فقط، من بين نموذجين ايديولوجيين سائدين في حد ذاته، نوعا من هيمنة الفلسفة **الوضعية الحتمية** التي لا تقبل ولا تحتمل خيارات أخرى بعنى أن لا وجود لخيارات وُسطى بين الاثنين أو من خارجهما.

لقد اتسع مسرح الحرب الباردة **الايديولوجي لسياسة القوة**، في شكل **حروب بالوكالة**، في كل من أفريقيا واسيا وأمريكا اللاتينية وكصراع أيديولوجي من أجل القوة والنفوذ **وكو اقع استراتيجي جديد**.

مع إدارة الرئيس ترومان 1945-1953م، نشبت **حرب الكوريتين 1951م**، مثلت صراعا قطبيا أيديولوجيا حول النفوذ، وتبينت المخاوف الأمريكية حسب زعم وسائل الدعاية الأمريكية من انتشار

[1] Paul Kennedy, Op. Cit, p 369.

الشيوعية في جنوب شرق اسيا،كرَّست جيواستراتيجية الولايات المتحدة لذلك **أحلافًا و اتفاقيات الباسيفيكي** وجنوب شرق اسيا بالنمط المعاصر تبريرا لسُلوكها تجاه قوى ودول المنطقة، وقد اشتملت على:

- اقامة قواعد عسكرية جوية وبحرية في الفلبين 1951م.
- المعاهدة الأمنية الثلاثية بين: **الولايات المتحدة، استراليا ونيوزيلاندا** 1951م.
- معاهدة السلام مع **اليابان 1951م**، وتوقف حرب المحيط الهادي.
- تأييد **تايوان** ضد **الصين الشيوعية**، في إطار استراتيجية **الاحتواء والاحتواء المزدوج**.

كانت الأزمات التي نشبت في أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية، عبارة عن ترتيبات لملى فراغ القوى التقليدية الاستعمارية الامبريالية حول العالم، من أهمها كان سدُّ الفراغ الفرنسي في **الهند الصينية**، لضمان استمرارية تفوق غربي مقابل المد **الشيوعي**، ولصالح **الامبريالية الجديدة والهيمنة الامريكية**، ولا يعد هذا مبررا للتوسع والهيمنة او فرض نموذج معين للمصلحة الأمريكية فيما وراء البحار، بل هي تفسيرات واقعية صالحة لفهم سلوك القوة العظمى، من خلال تراكب مفهمة القوة بين ماهو ايديولوجي واستراتيجي عسكري، وتعبر الأزمات الدولية لتلك الفترة عن ذلك:

- أزمة الكوريتين.
- الحرب في الهند الصينية. الفيتنام حرب.
- منع تمدد وتزايد دور الايديولوجيا الشيوعية في الصين.
- منع الايديولوجيا الشيوعية من أن تنتقل الى اليابان.
- دول الشرق الأوسط، شمال افريقيا، امريكا اللاتينية، و دعم حركات التحرر ضمن خيارات غربية أيديولوجية كما دور دول عدم الانحياز.

ان الواقع الاستراتيجي الجديد لم يكن نتيجة للثنائية القطبية فحسب، بقدر ما كان واقعا جديدا لما بعد حرب عالمية فريدة وكتطور لكل ذلك التراكم الاستراتيجي و الايديولوجي.

كان استمرا ر القوة والنفوذ ما بعد الحرب ان تتخذ شكلا أكثر ديمومة، واستجابة طبيعية تجاه ظروف و تحولات المرحلة، بما أن الحرب هي الاستثناء، كما السلام يعطي هامش مناورة أقل لنيل بعض المكاسب النسبية، فكان ان إستمر الصراع الاستراتيجي في النهاية على القوة و النفوذ تحت غطاء الأيديولوجيا، التي فهمها كلا الطرفين على الرغم من الفوارق الكبيرة بينهما.

عبرت الحرب الباردة عن هيمنة الولايات المتحدة على الشؤون الدولية كطرف محدد جدا، ذلك ان هيمنتها ضمت ضمن فلكها منظومة دولية بقيادة انجلوأمريكية، القوى التقليدية المجاورة جيوسياسيا للاتحاد السوفييتي في اوروبا والتي كان لا يمكن ان تسمح بقيام الامبراطورية السوفييتية، على الرغم من الدور الهام الذي لعبته روسيا، ولولا وضعية روسيا وعدم التوازن مابعد الحرب العالمية الثانية، لكان من الممكن ان يكون هنالك نظام ثنائي القطب اكثر **توازنا**.

بالعودة الى مصادر القوة الأمريكية الدَّاخلية وانعكاسها تجاه مسألة القوة و الهيمنة، أنَّه وفي ظل **نشأة النظام الدولي لمابعد نهاية الحرب العالمية الثانية** ، وضمن تشكُّل ترتيباته، يرى **ايكنبيري Ikenberry** [1] بأن النظام الذي أنشأته الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، أساسه **النظام الدستوري** الذي عماده الشَّرعية و القبول للدول المنضوية تحته، وهو النظام المؤسساتي الدَّولي لترسيخ مبادئ وقواعد النظام الدولي، كنظام توافقي ويمكن تشبيهه بالعودة الى نظام أثينا **الهيمني Hegemonial** على أساس **التو افق**، وذلك على الرغم من انتصارها الاستراتيجي في الحرب.

كانت علاقة التوافق مابعد نهاية الحرب العالمية الثانية، على أساس التفوق الأمريكي، استطاعت من خلالها أن تشكل علاقة مركبة بين النظام الدولي، الاقتصاد والحرب، وأضحت بذلك أقرب الى وصف الاستراتيجي **كلاوزفتش Clausewitz كالعلاقة بين فن صناعة السيوف وفن المبارزة**.

على الرغم من تصاعد الأيديولوجيا، إلا أن مفهمة القوة العسكرية قد استمرت في فترة مابعد الحرب العالمية الثانية، بشكل صريح ومركزي ضمن طلب الرئيس هاري ترومان من الكونغرس باعادة اقرار التجنيد الاجباري، والذي تمت الموافقة عليه في **قانون الخدمة الانتقائية** 1948م، كان ذلك يوحي بشكل واضح بان مستقبل القوة والهيمنة مايزال قائما ضمن ابعاده العسكرية، وأن الحرب الباردة ماهي إلا أمتداد لتداعيات الحرب العالمية الثانية، وأن الأيديولوجيا يجب أن تنهج منهجا مبررا للأبعاد الاستراتيجية للدفاع والتدخل ولميزانية الدفاع المحتملة للأخطار الدولية.

---

[1] للمزيد حول طرح اكنبيري ضمن الموضوع، ينظر فضلا:

John Ikenberry, **After Victory: Institutions, Strategic Restraint, and the Rebuilding of Order after Major Wars**, Princeton University Press, 2001.

لقد كانت فلسفة وخلفيات إيجاد أدوار جديدة لحلف شمال الأطلسي، ضمن ترتيبات وظروف نهاية الحرب العالمية الثانية، والتي عملت من خلاله على اتخاذ تدابير عملية و عملياتية تهدف ظاهريا و فعليا الى احتواء المد الشيوعي الجيوسياسي في أوروبا، وكذا الى ربط الولايات المتحدة بالشؤون الاوروبية في لعب دور الموازن بين القوى الاوروبية في اوروبا (اطراف معاهدة بروكسل)، خاصة بعد ان حل الحلف محل بريطانيا[1].

[1] كذلك تم ربط كندا ضمن جيوسياسة الولايات المتحدة الاقليمية كمنطقة نفوذ خلفية.

المبحث الثالث: القوة والهيمنة الامريكية خلال الحرب الباردة (1945 -1990م).

شهد تاريخ السِّياسة الدولية تحولات جوهرية للقوة منذ نشأت الواستفالية والنظام الدولي لميزان القوى ما بين الدُّول الأمم، تبريراً لسياسة القوة و التوسع الامبريالي الجيوسياسي، وقد وصل الى أوجه خلال القرن التاسع عشر[1]. مع صعود الولايات المتحدة، والتي عرفت بدورها توسعا عبر الجغرافيا للاقاليم المجاورة في نصف الكرة الغربي الى الحرب العالمية الأولى 1919م، أين انتقلت جيوسياسية التوسع الإقليمي الى جيوستراتيجية القوة عبر الأطلسي والتدخل لحسم ميزان القوى الأوروبي، وقد توّجت بحسم ذلك لصالحها كقوة فاعِلة عظمى في النظام الدولي مع نهاية الحرب العالمية الثانية 1945م. بهدف الحؤول دون صعود قوة اقليمية منافسة لذلك التفوق و الهيمنة الأمريكية، أين بدأت بوادر تصاعد دور الكيان الجديد و المتمثل في الاتحاد السُّوفييتي كمبرر للصراع الأيديولوجي.

يطرح هذا المبحث سؤالا جوهريا حول ضرورة الحرب الباردة أم كنتيجة لفرط القوة وملئ فراغ نفوذ القوى التقليدية الغربية؟ أم الى طبيعة متطلبات إقتصاديات الدول العظمى الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي لما بعد الحرب، نظرًا لشكل العلاقة البُنيوية والعُضويَّة مع قطاع الصناعات العسكرية، والفراغ الذي شهده القطاع مابعد نهاية الحرب، أين يتوجب دائما خلق أسباب متجددة لضمان استمرارية تلك العلاقة المركبة؟

يحاول المبحث معالجة تلك الأسئلة السَّابقة على ضوء نقطتين:

- **القوة الأمريكية ضمن صراع القطبية الدولية: في حُدود الصراع بين الأيديولوجيا والاستراتيجيا؟**
- **الاقتصاد السياسي الدولي للهيمنة في مواجهة جيوسياسية ترتيبات نهاية الحرب الباردة.**

[1] مع نهاية القرن التاسع عشر، كان العالم مقسما جيوسياسيا كمناطق لنفوذ القوى العظمى التقليدية، مع انتهاء من عمليَّة الحاق التقسيمات بالقوى التابعة لها، من المهم في هذا السياق القول بان صعود قوة جديدة في نظام القوى التقليدية كان يتطلب منافستها على مناطق نفوذها، أين لم يعد المجال الدولي مفتوحا ضمن عمليات الاستكشاف واحتلال مناطق جديدة لم يتوصل اليها، خاصة تلك المناطق ذات الأهميَّة العالمية كالمضائق البحرية وغيرها. للاستزادة والتوسع، ينظر فضلا:

Evan Luard, **Conflict and Peace in the modern International System: a study of the principles of International Order**, Palgrave Macmillan UK, 1988.

المطلب الأول: القوة الأمريكية ضمن صراع القطبية الدولية: في حُدود الصراع بين الأيديولوجيا والاستراتيجيا؟

مع نهاية الحرب العالمية الثانية، تلك الظروف التي شكلت نشأة الحقل باعتباره حقلا أنجلوأمريكيا، والتي رسخت دراسة القوة والهيمنة من حيث كونها نقاشا ضمن الأطر الوضعية للعلم متبوعة بتصاعد **ثورة المناهج العلمية أو الثورة السلوكية**، وباعتبارها موضوعا اسقاطيا في فهم ورصد اتجاهات ميزان القوى بين القطبين أثناء الحرب الباردة.

- **في فهم تصاعد تيَّار السُّلوكية ومابعد السُّلوكية:**

ارتبطت السلوكية العلمية بالتجريبية باعتبارها اخر نتاج للنهضة الوضعية الحداثية، وعلى الرغم من أن السلوكية كتيار قد ظهرت فعليًا خلال العشرينيات من القرن العشرين[1]، سَادت في الولايات المتحدة مع نهاية الحرب العالمية الثانية، أين قدمت السُّلوكية نفسها باعتبارها تيارا مناهضا للتيار الوضعي التقليدي في تصور السِّياسة الدولية، خاصَّة ما تعلَّق بتجاوز نقائص الوضعية، ضمن اِعادة النظر في تبلور الحقل باعتباره حقلا أمريكيا.

اختلفت مناهج البحث التقليدية عن المناهج والأدوات السُّلوكية في الوصول الى الحقيقة وفي التعبير عن تمظهرات الواقع الدولي، اعتمدت المناهج التقليدية على الفكر السياسي في تقديم توصيف تفاعلات السِّياسة الدولية، وقد تجلى قصور أطرها التحليلية في التنبؤ بمآلات جيوسياسية القوى الكبرى وتحولاتها على مدى النصف الأول من القرن العشرين، وفي مقدمتها الحربين العالميتين، فلم تستطع التنبؤ بها، كما فشلت في احتواء الاثار الجيوسياسية والاقتصادية والاجتماعية للحرب العالمية الأولى، بما في ذلك تجربة عصبة الأمم، مع ذلك لا يمكن تحميل الأطر الفكرية التنظيرية الوضعية الكلاسيكية سبب كل الفشل المنهجي السابق، بقدر ما للواقع الدولي من اثار منهجية سلبية في التأثير على أطر بناء تصورات تنظيرية أكثر اقترابا من الواقع بشكل يمكن رصده والتنبؤ به وان كان على نحو من النِّسبية.

بالنسبة للسُّلوكية التقليدية فان العلاقات الدولية تعبر عن ذلك التراكم من تطور تاريخانية القيم أي تاريخ الأفكار في الفكر السِّياسي وتاريخانيَّة الواقع الدَّولي، أين لا يمكن الفصل بين الواقع باعتباره الحقيقة

[1] Ellen Grigsby, **History of the Discipline**, In, John. T. Ishiyama and Marijke Breuning, **Twenty First Century Political Science : A Reference Handbook**, California, Sage Publications, 2011, p 4.

وبين تصور الانسان له باعتباره جزءا من الظاهرة الانسانية، وهنا مكمن التعقيد في تحديد حدود بين التحيز و الموضوعية، و **التحيُّز الموضوعي**[1].

لقد تصاعد دور السُّلوكية باعتبارها مصدرا لمناهج تتصف بالعلمية، بالاعتماد على التجريبية، ومع نهاية الحرب العالميَّة الثانية وبشكل إقصائي كرد فعل لمواقف المناهج التقليدية السَّابقة، تنامى في الأفق زعمُ السُّلوكية كونها ثورة منهجية بديلة في فهم حقل السِّياسة الدولية، والانتقال من المعرفة المبنِيَّة على الفكر السِّياسي، خاصة تلك التفسيرات المثالية حول الصراع الدولي، الى منظومة من المعرفة أكثر صرامة وانضباطا من حيث المنهج العلمي في تفسير الظاهرة الدولية، وفي مقدمتها ظاهرتي القوة والهيمنة.

وتجدر الإشارة في هذا الصَّدد بأن هذه المحاولة الأخير داخل الفكر الوضعي على ضوء مراجعة أطره المنهجية في تفسير الظاهرة الدَّولية، كانت قد أسست لانحرافات منهجية وابستمولوجية هامَّة داخل حقل العلاقات الدوليَّة باعتباره حقلا معرفيا، ومن خلال اقصاء فضل ودور الفكر السياسي ضمنيا في أشكال التنظير وحوار المنظورات الجديدة، أمر يُعد من أسباب ذلك الفشل المنهجي للمخرجات التنظيرية مع نهاية الحرب الباردة وصعود ما بعد الوضعية.

في الواقع لقد كانت السلوكية بمثابة النقلة **المنهجيَّة** من حيث كونها نسقا جديداً، الأكثر أهمية في تاريخ العلوم وفي حقل دراسة الظاهرة الدولية بتفاعلاتها، وقد ساهمت في تقديم نسق جديد لما يعرف **بالمناهج** الى مجال **النمذجة الرياضيَّة**، وعن طريق تحديد تلك **الانتظامات Modeling** يمكن تشكيل **نظرية عامة** تقدم بدورها **نظرة عامة** حول الأسباب **Causality** و المنتظمات التي تتحكم في تفسير الظاهرة الدولية، كما يمكن حسب أنصار السُّلوكيَّة من قياس مُتغير القوة ومنه الهيمنة التي يمكن بدورها أن تخضع للقياس الحسِّي و الملاحظة في الواقع، وتنتهي في الأخير بالتنبؤ بمستقبل الصراع الدولي.

أكَّد **روبرت دال Robert Dahl** أن السلوكية قد جاءت **كردِّ فعل** حول عدم جدوى الفكر الكلاسيكي التجريدي في دراسة وضبط الظاهرة السياسية، باعتبارها **عقيدة علمية Scientism**، ومن من أهم رواد هذا التيَّار نجد، **مورتن Morton**، **كابلان Kaplan** و**كارل دويتش Karl Deutsch** كأحد أهم رواد **السُّلوكية الوظيفية**.

---

[1] **التَّحيز الموضوعي** كمصطلح يتبناه البحث للدَّلالة على أن الموضوعية باعتبارها مفهمة وضعية للمعرفة، تقول بحتميَّة مخرجاتها في تصور الواقع وفي افتراض الموضوعية، وإذ يقدم هذا البحث فهماً جديدا للموضوعية باعتبارها ذاتية مبرَّرة بالاجماع حولها، والتي تعترف بالنموذج السَّائد من الافتراضات باعتباره مبرراً لما يطلق عليه الوضوعية، الى أن يتم دحضه ونفيه.

تتبنى السلوكية باعتبارها فلسفة للعلوم، في فهمها للظاهرة الدَّولية ولفلسفة العلوم بصفة عامَّة بمنهجية أحاديَّة الطريقة للوصول الى الحقيقة وتفسير الواقع، ومنه المعرفة. فظاهرة القوة مثلا يمكن عزلها عن تاريخها وفكرها السِّياسي وتعويضها بنماذج رياضية لقياس القوة باعتبارها مُعطا ماديا، ومنه يمكن حسب هذه النظرة **الوحدوية للعلم Scientism Unitarity** بناء **نظرية عامَّة** صالحة على مدى الزمان والمكان.

اتجهت الكثير من الجهود السُّلوكية خلال الخمسينيات لعزل الظواهر السياسية للخروج **بقوانين عامة**، ومن مخرجات تلك الجهود كانت العديد من **النماذج**، من مثل **نظريَّة الدومينو Domino Theory**، **نظرية الألعاب Game Theory**، **ومعضلة السَّجين Prisoner's dilemma**. وقد تبنى الاتجاه السلوكي أن دينامية السِّياسة الدولية ما هي انعكاس لسُلوكات يمكن ملاحظتها، وضبطها داخل تلك النماذج كقوانين عامة، وأن هامش المناورة لا يمكن الا أن يكون من ضمن هوامش مُحددة من الاحتمالات الرياضية.

تكرَّست تلك النظرة لحقل العلاقات الدولية والعلوم السياسية مع تطور نظرية الأنظمة **System Theory لدافيد إستُون David Eston 1917-2014م**، والذي يذهب الى أن الظاهرة السياسية بالإضافة الى إمكانية تطبيق المنهج التجريبي، يمكن عزلها للوصول الى نتائج كميَّة دقيقة [1].

- **تموقع القوة والهيمنة ضمن ثورة النماذج السُّلوكية.**

تصاعدت القوة والهيمنة كونها موضوعا للقياس، وأدَّى تركيز **روبرت دال .R. Dahl** في اتجاه النماذج ما خلق أزمة تباعد البعد المنهجي التقليدي في رصد القوة والهيمنة أكثر فأكثر عن بعد الابستمولوجيا والتي تعكس الفكر السياسي[2]، وذلك لصالح طغيان دور الأدوات المنهجية في قياس القوة، ومما ساعد على ذلك بيئة دولية من سباق التَّسلح، ومن ذلك يظهر لنا ذلك الأثر العميق لتحولات الواقع الدَّولي على تنظير في حقل العلاقات الدولية.

---

[1] طور ديفيد إستون العديد من النظريات والنماذج السلوكية التي تعنى بدراسة العلوم السياسية ورصد الظاهرة الدولية، لعل أبرزها **مخططه ذو العناصر الخمسة في رسم السياسات: المدخلات، التحويلات، المخرجات، ردود الفعل أو الأثر الرجعي Feedback**، والبيئة. للتوسع فضلا ينظر:

David Easton, **A System Analysis of Political Life**, John Wiley, New York, 1965.

[2] لقد ظهرت تداعيات ذلك التباعد خاصَّة مع نهاية الحرب الباردة السلمي، وعودة التيار ما بعد الوضعي الى مراجعة الأسس التي قامت عليها الوضعية بما في ذلك مخرجات الثورة السلوكية.

تركزت جهود السلوكية حول القوة العسكرية باعتبارها مناط التحليل، على اعتبار ابعاد القوة من حيث الموارد الاقتصادية، و مع تزايد تهديدات الحرب المباشرة، وتصاعد ثورة المعلوماتية وتطور في وسائل الاتصال، من مثل ظهور الانترنت الداخلي لدى الجيش الأمريكي كعامل مُحدد في ميزان القُوى، دخلت القوة في علاقة تراكبية بين بعدين ماديٍّ كا سبق ذكره، وغير مادِّي بفعل مخرجات ثورة المعلوماتية و اللاتصال في مجال الدِّعاية و الترويج للأيديولوجيا[1].

- **حدود الصِّراع بين الأيديولوجيا والاستراتيجيا؟**

خلال الخمسينيات من القرن العشرين، ومع تزايد سباق التسلح والاستقطاب الدوليين، أضحت العلاقة بين التسلح والاقتصاد والصناعة العسكريَّة تزداد تشابكا وتعقيداً، حاول **دو ايت إيزنهاور Dwight Eisenhower 1953-1961م** السَّيطرة على **المركب الصِّناعي العسكري** في فترة ما بعد حرب الكوريتين **1952م** وذلك بخفض النفقات، غير ان تلك المحاولة بالتراجع عن التَّسلح، أدت بالنتيجة الى تراجع نسبي للاقتصاد القومي الأمريكي في صورة تعكس شكل وحجم العلاقات المدنية العسكرية الأمريكية.

وعلى الرغم من ان ميزة الاتحاد السوفييتي في أي حرب نووية محتملة كانت تبدو مهمَّة، من حيث وجهة النظر الأمريكية الإعلامية ووسائل الدعاية الغربية في تضخيم شكل العدو. كذلك أنها لم تتراجع عن التسلح الاستراتيجي التقليدي خارج التسلح النووي، وقد كان من نتائج ذلك تحول حلف شمال الأطلسي **Nato** من مجموعة التزامات عسكرية عامة على خلفيَّة انشاءه في 04 أفريل 1949م، الى حلف بأبعاد استراتيجية عملياتية ميدانية، على خلفيَّة التهديد النووي والتقليدي المتبادل.

عبَّرت أزمة كوبا 1961م عن نقطة يمكن ان تهدد فيما سُميَّ بمصالح وأمن الولايات المتحدة، لذلك كانت أهميتها والتعامل معها مختلفا عما كان سائدا عبر العالم من أزمات لامتدادات حروب الوكالة وصراع الايديولوجيات ضمن أهداف الحرب الجيواقتصادية والجيواستراتيجية.

شهدت على اثر ذلك فترة الستينيات تحولات دُولية مهمة، داخليا، شهدت الولايات المتحدة تحولا في الإدارة من الجمهوريين نحو الدِّيموقراطيين، ميَّزه صعود **جون كينيدي John F. Kennedy 1961-1963**

[1] Utpal Vyas, **Soft Power in Japan-China Relations: State, Sub-State and Non-State Relations**, Routledge Contemporary Asia Series, Routledge, London, UK, 2011, p 11.

الى سُدَّة الحكم في واشنطن. دُوليا، كان تحول الصين الى الانفاق العسكري[1] وترتيباتها للانفصال عن الهيمنة السوفييتية في التسلح، كحدث استراتيجي دولي ذا أهميَّة بالغة في الصِّراع القطبي وسياسة الاستقطاب بين القوتين العظميين، لاسيما وأن الصِّين تعتبر نفسها منافسًا جيوسياسيا تاريخيا لروسيا، أكثر من كونها منافسا جيواستراتيجيا للهيمنة الأمريكية في تلك الفترة على الأقل، على الرَّغم من التواجد الأمريكي الاستراتيجي في شرق و جنوب شرق اسيا.

يعد هذا الصراع الجيوسياسي المتصاعد سببا ذا أهمية من حيث زيادة الاتحاد السوفييتي لأعباء التسلح خلال الستينيات والسبعينيات إذا استثنينا سباق التسلح، وقد اصبح تطوير الصين للبرنامج النووي يثير مخاوفا عكسية بالنسبة للاتحاد السوفييتي[2].

لعبت الولايات المتحدة دورا مهما في اذكاء استراتيجية **الاحتواء المزدوج Double Containment**، من خلال لعب دور وسيط بين الصين و الاتحاد السُّوفييتي، فقد رافقت الاتحاد السوفييتي على الأقل بشكل علني، في ضبط والحد من تطوير الصين لبرنامج نووي، من خلال تدابير وقائية عسكرية ابتداءا من 1954م، في مقابل ذلك تمتعت الصين بتأطير أمريكي فيما يخص ثورة اصلاحاتها الداخلية الهيكلية.

تأسيسا على ما تقدّم، يمكن تقديم الاستنتاجات الآتية:

- عكفت السلوكية في محاولة لعزل الظاهرة السياسية عن بيئتها. ولقد اتضح فيما بعد قصور السلوكيين في ذلك، وفي هذا الصدد كان لعلماء السلوكية أنفسهم ميولات سياسية وانحيازات حزبية ضيقة بين الديموقراطيين الليبراليين وغيرهم.

---

[1] للاستزادة والتوسع حول الموضوع، يرجى مراجعة النفقات الصِّينية خلال الستينيات، والتحولات التي عرفها هذا القطاع على ضوء الخروج من هيمنة الامدادات الاستراتيجية السوفييتية. وعلى الرغم من عدم نفي التقارب السوفييتي الصيني الذي ساد خلال الخمسينيات وبداية الستينيات، والذي وصل ان شمل الدعم السوفييتي لانشاء واقامة تطوير **برنامج نووي صيني**، لكن علاقات الشك والريب التي سادت، وخاصة المخاوف السوفييتية من العقيدة الاستقلالية للصين. جعلها تدخل في صراع لاحتواء الصين من خلال دعم تطوير برنامج نووي للهند في منافسة الصين، وقطع المساعدات عن الصين بعد ازمة كوبا 1962م.

[2] مما زاد من هذا الشقاق الى حالة من الصراع مطالبات ماوتسي تونغ، بالاراضي التي يعتبر أنها حازت عليها روسيا خلال القرن التاسع عشر. مثل هذه الاعباء التاريخية الجيوسياسية وضعت حدا للتقارب الروسي الصيني على أساس الأيديولوجيا، واثبتت المصالح الجيوسياسية أهميتها أولويتها في تراكب القوة.

- اتصفت النظرية في السلوكية بالتعقيد بدل التبسيط الذي هو هدف كل علم ونظرية، وقد فشلت السلوكية في بناء نظرية عامة حول سلوك الدول في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة. وقد عكس الخلاف السلوكي التقليدي حول المناهج و لم يكن حول الابستمولوجيا و الأنطولوجيا، ذلك أنهما يتقاطعان من حيث تبني فلسفة المعرفة الوضعية للعلم.
- من بين الأبعاد الأكثر اهمية في رصد القوة والهيمنة في العلاقات الدولية ضمن اعتبارات السَّلوكية **متغير الفوضى**، الذي له تقاطعات مهمة مع العديد من المصطلحات التي تدور حول مفهمة القوة، وفي تشكيل **تصور** أو **تصورات** حول الظاهرة الدولية، وقد أخذت ظاهرة الحرب حيزا في دراسات القوة، المصلحة وكذا البقاء **Survive**.
- لقد تمحورت مفهمة القوة حول احتمالات هيمن عليها اخضاع اخضاع ظاهرة الحرب للقياس و النمذجة الرياضية، ضمن الاتجاه السلوكي خلال الخمسينيات و الستينيات من القرن العشرين ، وباعتبارها ظاهرة قائمة على الدوام.
- وفي اطار تصور القوة، ضمن أبعاد مادية باعتبارها وحدوية، ولفترة طويلة من تاريخ الحقل[1]، وأهمها مرحلة تأسيس الحقل باعتباره حقلا تنظيريا. وجدت السلوكية تبريراتها في الواقع خلال الخمسينيات والستينيات، فمنهجيا تم التركيز على الجانب **القياسي الكمي**، الى حد التشكيك بالابعاد غير المادية الحسيَة، في جدواها تنظيريا ومنهجيا قي تفسير الظاهرة الدولية، كان قد تزامن مع اهتمام الدول المتزايد نحو زيادة القدرات و الموارد العسكرية للقوة، والسعي المتزايد نحو سياسية التحالفات وتوازن القوى في مواجهة تهديدات خارجية فعليَّة أو محتملة.
- كان يبدو بعد كل تلك التطورات الاستراتيجية و التنافس الجيوسياسي بين الصين و روسيا انه سينتهي بالمواجهة الحتمية لأنهما كانا متقاربين او يبدوان كذلك، على العكس من ذلك بين فرنسا و الولايات المتحدة و الذي و ان كانت تبدو حدة الخطاب الديجولي تجاه الهيمنة الأمريكية الا أنه لم يكن ينم عن مواجهة صريحة، وكان أقرب الى حث المساعي الاوروبية للالتفاف حول المساعي الاستقلالية الفرنسية عن الهيمنة الأمريكية.

[1] للمزيد حول مفهوم القوة في علاقتة التاريخانية بحقل العلاقات الدولية، فضلا ينظر:

Janice B. Mattern, **The Concept of Power and the (Un)discipline of International Relations**, Chapter 40, In; Christian Reus-Smit and Duncan Snidal, **The Oxford Handbook of Political Science**, Oxford, Oxford University Press, 2008, pp 691-693.

- مع تصاعد موجة سباق التسلح، خاصة النووي منه، عرفت أبعاد قياس القوة ممثلة في الثورة السلوكية ازدهارا ورواجا كبيرا في تحديد أبعاد القوة المطلقة والنسبية، وتصاعدت إشكاليات كبيرة في حقل دراسة العلاقات الدولية من أهمها، **هل القوة النووية مطلقة أم نسبية؟ وهل هي أساسية أم ثانوية؟**
- لقد أدرك الطرفان أن لم تكن هناك مصلحة مطلقة و لا نسبية للحرب النووية، وكانت الميزة النسبية خلال الحرب الباردة تحققها القوة التقليدية في مقدمتها البحرية، وكان التراجع السوفييتي واضحا خلال أزمة السويس 1956م و كوبا 1962م.
- على الرغم من تطور القوة النووية الا ان تطوير القوة التقليدية البحرية خاصة خلال الستينيات وقبل ذلك البرية خلال الخمسينيات، لم يكن أبدا متوقفا بل على العكس كان مكثفا جدا، ذلك أن القوة النووية كانت استثنائية على الرغم من كونها ليست ثانوية أيضا.

المطلب الثاني: الاقتصاد السياسي للمؤسساتية الدولية الجديدة للهيمنة في مواجهة جيوسياسية و اقع وترتيبات نهاية الحرب الباردة (1960-1975م).

كان **ريتشارد نيكسون Richard Nixon 1969-1974م** أول رئيس للولايات المتحدة يُروج في خطابه للابعاد الاقتصادية بعيدا عن الاستراتيجيا وسباق التسلح النووي، على الرغم من كونه قد امتاز بالبراغماتية السِّياسية والأيديولوجية الصَّارمة، وقد أخرج هذا التوجه الجديد القوة والهيمنة من عُقدة الاستراتيجيا، خاصة من تلك الخسارة الفادحة للحرب الأمريكية على فيتنام، وما تلاها من تداعيات داخليَّة لاتجاه الرأي العام والكونغرس.

في جويلية 1971م، اعاد الرئيس نكسون Nixon طرح فكرته أمام جموعة من الصحفيين في مدينة كنساس Kansas City، على انه الان يوجد خمس مجموعات اقتصادية في تشكل القوى الاقتصادية العالمية: أوروبا الغربية، اليابان، الصين، على غرار الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة. **هؤلاء هم الخمسة الذين سيحددون المستقبل الاقتصادي، وبفضل القوة الاقتصادية ستكون المفتاح لأشكال القوى الاخرى، وستشكل مستقبل العالم في الثلث الاخير من هذا القرن**[1].

شهد هذا الانتقال من **أيديولوجيا الاستراتيجيا** الى **خطاب الاقتصاد السياسي الدولي**، وقد تصاعد على إثر هذا التحول نقاش في غاية الأهمية ضمن موضوع القوة، والذي يكمن حول الانتقال من **السَّعي للقوة المُطلقة** من خلال سباق التسلح النووي الى السَّعي نحو **القوة النسبية** من خلال بنية الاقتصاد السِّياسي للهيمنة، على ضوء ديناميكيات يحكمها ميزان قوى نسبي كالمؤسساتية الدولية الجديدة في النظام الدولي.

كان للقيود التي فرضها الرأي العام دور هام في هذا التوجه الأخير، على الأقل على مستوى الخطاب الرَّسمي وفي السَّعي لصرف النظر عن المساعي العسكرية والاستراتيجية في الولايات المتحدة، بالإضافة الى تراجع مبررات سباق التسلح في شكلها الحتمي بتراجع المؤشرات وبوادر جيوستراتيجيا للاتحاد السوفييتي.

مع منتصف السبعينيات أضحت تحولات أنماط السياسة الدولية تجاه القضايا والشؤون الاقتصادية واضحة المعالم، كرَّسها تَشكل تكتلات وأقطاب اقتصادية، الى الحد الذي وصفت فيه ساحة السِّياسة الدولية بالتعددية، على الأقل من المنظور الاقتصادي.

[1] Kennedy, OpCit, p 413.

أتيح للولايات المتحدة هامش أكبر من المناورة، على اساس الترويج لعالم اَمن لمابعد الاستراتيجيا، وأقرب الى اقتصاد لا سياسي ولا استراتيجي. تم على إثر ذلك اعادة هيكلة الدبلوماسية الامريكية، أين سميت **بالثورة الدبلوماسية في الشؤون الخارجية الأمريكية**، عرفت التقارب الامريكي الصيني بعد 1971م من خلال دبلوماسية كيسينجر.

- **مساعي الهيمنة والقوة: من القوة المطلقة الى القوة النسبيَّة.**

بالعودة الى ذلك التحول من السعي للقوة المطلقة باتجاه القوة النسبية، كان مجال تراكب مفهمة القوة في العلاقات الدولية قد عرف العديد من حالات التعقد. وعلى ضوء معاهدة **سالت الأولى 1 Salt 1972م**، والتي وضعت حدا لأعداد الصواريخ الباليستية عابرة للقارات لكلا الطرفين، وكذا معاهدة **سالت 2 Salt عام 1979م**، والتي لم يصادق عليها مجلس الشيوخ الأمريكي، فتحت المجال للسعي للتسلح وللقوة المطلقة من جديد، وعلى الرغم من حرب الولايات المتحدة في الفيتنام وتداعياتها على الاقتصاد الداخلي الأمريكي، مع المعارضة الشديدة للحرب، ساد اتجاه زيادة الانفاق العسكري الأمريكي مرَّة أخرى.

خلال سنوات السبعينيات تراجع ميل الناخب الامريكي لصالح سياسات الدفاع والامن، كنتيجة واضحة عن تداعيات حرب فيتنام على الاقتصاد القومي، ووصلت الى أدنى مستوياتها نفقات الدفاع والامن القومي الامريكي سنة **1978م**، لتصل لنسبة **5 بالمئة** كأدنى نسبة منذ أكثر من **ثلاثين سنة**.

- **تحولات القوة النسبيّة: من الانتاج والتصنيع الحقيقي الى سُوق الاموال والبورصة.**

مع انتخاب الرئيس **جيرالد فورد Gerald Ford 1974-1977م**، أصبح شكل النظام الدولي يبدو أقل قطبية من السَّابق، كان التفوق الأمريكي واضحا في التأثير في مجريات السياسة الدولية، في مقابل ذلك راهن كل من الاتحاد السوفييتي وأوروبا الغربية على الانفتاح والتقارب، الشيء الذي جعلهما يمتلكان هامش مناورة أكبر تجاه ميزان القوى الدولي في عصر السلم.

شهدت أوروبا نقل امتيازات تقنية وتكنولوجية من أوروبا الغربية الى الشرق، غير أن هذا الرهان قد فشل، وكان أن أصبحت اوروبا الشرقية غربية مبتعدة أكثر فأكثر عن روسيا الاتحاد السوفييتي، بما في ذلك زيادة المخاوف الاوروبية تجاه جيوسياسية روسيا في أوروبا، بشكل لا يقل خطورة عن الهيمنة والتواجد الامريكي بقواعده العسكرية أو من خلال مبررات حلف شمال الأطلسي المتجددة.

بعد قرارات التخلي عن قاعدة الذهب واتخاذ معدلات تبادل **عائمة**، عرف العالم فترة لمعدلات نمو غير مسبوقة في الاقتصاد العالمي، وصفها **بيروك Bairoch** وكذا **روستو Rostow بالناتج الصناعي العالمي**.

عرف العالم انماطا جديدة للنمو، ونسبا جديرة بالملاحظة والدراسة بشكل غير مسبوق في تاريخ الاقتصاد الدولي، غير أن هذه الأنماط الجديدة قد واجهتها صعوبات جوهرية ضمن نظم الاحصاء الداخلية للدول وكذا الافصاح والشفافية، كشفت فيما بعد عن المغالطات الاقتصادية التحليلية الكبيرة، خاصة التابعة للمنظمات الدولية والحكومات المحلية.

صاحب ذلك عديد الانحرافات الاقتصادية والمالية، أسست لتحول شكل القوة الاقتصادية من القوة **الصناعية للانتاج الحقيقي الى القوة التجارية ومنه المالية**، عكست التحول من **الاقتصاد الحقيقي** الى **الاقتصاد المالي أو الصُّوري**. فأخذت التجارة مكانة رائدة تنافس مكانة الانتاج والتصنيع، وتفوقت تجارة التصنيع على تجارة الانتاج الخام. وبالتدريج، ابتداءا من منتصف الثمانينيات كان سوق الأسهم والسندات والمضاربة المالية في بورصة وول ستريت قد طغى على الاقتصاد الأمريكي، و شهدت من جراء ذلك الولايات المتحدة ولأول مرَّة في تاريخها تحولا في ميزانها التجاري من أكبر دائن في العالم الى المديونية الخارجية.

- **أبعاد جيو اقتصاد الحرب الباردة:**

شهدت أوروبا معدلات نمو أفضل من تلك المحققة قبل الحرب العالمية الأولى 1914م، تصاعد النموذج القومي للاقتصاد في أوروبا، في محاكاة للنموذج الأمريكي للصناعة والتجارة ضمن منظومة المؤسساتية المالية الدولية. وعرف اقتصاد القوميات الأوروبية من خلال قنوات الاتصال بالاقتصاد الامريكي شكلا من **الاعتماد المتبادل المعقد** المتنامي يتجاوز تلك العلاقات التقليدية للاقتصاديات المبنية على التبادل التجاري والصناعة والسياسة الحمائية، على الرغم من أهمية هذه الأخيرة وارتباطها العضوي بشكل الاقتصاد والمنظومة الاقتصادية والمالية الامريكية.

عرفت أوروبا اختلالات بنيوية وتفاوتا بين اقتصادياتها، فقد بقيت إيطاليا متخلفة عن ركب النمو الاقتصادي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، مقارنة ببريطانيا التي على الرغم من التراجع الامبراطوري الكبير لصالح الولايات المتحدة ما بين الحربين العالميتين، كانت تتميز بميزة نسبية اقل تراجعا مقارنة بفرنسا وايطاليا، بإعتبارها أدنى قوى الحلفاء الجيوسياسيين ضررا في أوروبا. لذلك ومع نهاية الحرب العالمية الثانية كانت تبدو أكثر تقدما من حيث البنية التحتية واعادة الاعمار والبنية الاقتصادية والتجارية، وبقيت

بريطانيا خطوة اخرى متقدمة عن مجمل القوى الاوروبية على الاقل اقتصاديا، فيما عدى ألمانيا الغربية، على الرغم من أنها لم تكن تعكس معدلات نمو ضخمة بالمقارنة مع القوى الاوروبية الاخرى.

على النقيض من القوى الأوروبية الأخرى، كان نمو المانيا الغربية معجزة اقتصادية، خاصة من خلال استطاعتها التكيف مع النظام الاقتصادي الدولي للهيمنة، بإدخال البنوك في ادارة الصناعة، واحتلت المكانة الثانية بعد الولايات المتحدة في تجارة الصادرات العالمية. أصبح الاقتصاد الالماني القوة المحركة لاقتصاد اوروبا الصناعية، وإمتلكت المانيا اعلى مستويات الاستثمار في أوروبا وتوفر راس المال.

عملت فرنسا على لعب دور محوري في أوروبا ومنه دور مركزي في توجيه **السياسات الأوروبية** تجاه قضايا دوليّة في تعزيز موقف فرنسا وموقعها الدولي، وفي أوروبا تجاه توجيه السياسيات الاقتصادية الأوروبية في دعم القطاع الزراعي والتجارة البينية الجمركية، وكان لفرنسا هامش مناورة أكبر في توجيه السياسات الأوروبية قبل توحيد المانيا، واختلف الأمر بعد توحيد ألمانيا وتبلور **فكرة الاتحاد الأوروبي**، والذي من خلاله إستطاعت ألمانيا الاتحادية خلق تنافس سياسي مع فرنسا في توجيه سياسات أوروبا الاتحاد.

في **الاتحاد السوفييتي** انخفض معدل النمو منذ 1959م، وعرف راس المال في الصناعات الثقيلة تراجعا ملحوظا، كما تراجع اقتصاد الاستهلاك، ويرجع ذلك الى العديد من سلبيات التخطيط المركزي والبيروقراطية التي خلقت الفساد في النموذج الاقتصادي الاشتراكي، وقد بدت اثار ذلك واضحة مع بداية الثمانينيات، وكان دعم انتاج المانيا الغربية من الولايات المتحدة رد فعل واضحا على النمو الاقتصادي السوفييتي، كما يعكس صراع النظامين الرأسمالي في مواجهة الاشتراكية.

كانت الولايات المتحدة تفقد فعلا نصيبها من الثروة الحقيقية، من رؤوس الأموال والاستثمارات والصناعات والاحتياطي من الذهب، خاصة في فترة ما بعد الحرب على فيتنام، لصالح قوى أخرى، سواء صاعدة او في طريق النمو كجنوب افريقيا والهند ومن ثم مجموعة السبعة و مجموعة العشرين فيما بعد، وغيرهم من القوى العائدة الى الاقتصاد العالمي كاليابان وألمانيا، وكان أن بدى واضحا لصناع القرار في الولايات المتحدة بان مؤشرات اقتصادها الحقيقي لن يعود الى تلك المعدلات من الصناعة الحقيقية لنسب عام 1945م. ومع تنامي الاقتصاد الدولي كانت فرصة لتأسيس حقبة جديدة من الاقتصاد الصوري المالي عبر العالم.

يدل حجم تراجع انتاج الولايات المتحدة من نصيبها من الانتاج العالمي من حوالى ثلث الانتاج العالمي عام 1945م الى 21 بالمئة عام 1980م، الى تراجع التأثير الاقتصادي الحقيقي الأمريكي ونفوذه، وقد ساعد على رأب ذلك الصدع قوة الدولار وارتفاع الطلب في اسواق العملات.

على الرغم من عجز ميزان المدفوعات، خلال ادارة جونسون في تمويل العجز الداخلي، كبح جماح استثمارات الشركات الاجنبية في الخارج، و رغم تقلص احتياطي الذهب، من (68طن) عام 1960 الى (27طن) عام 1973م، لم يتراجع الاقتصاد الامريكي بنفس النسبة المفترضة، ذلك أن القيمة الاسمية للدولار حلت محل الاقتصاد الحقيقي كظاهرة دولية جديدة في تكريس الهيمنة، كميزة نسبية هي الاهم مقارنة بالاتحاد السوفييتي.

استطاعت الولايات المتحدة تصدير التضخم الأمريكي لأوروبا والعالم، ولم يكن ذلك نتاجا لتراجع الاقتصاد الحقيقي الأمريكي وحسب، بقدر ما كان ظاهرة مالية صورية، وكان ديجول من اهم المعارضين لذلك، ورغم تراجع ارتباط الدولار بالذهب و سقوط نظام بريتن وودز، الا ان مرجعية الدولار كقيمة كان قد أخذ مكانة نظمية دولية، متبوعة بقوة و مبررات استراتيجية فيما بعد، على الرغم من تراجع الدولار خلال عقد السبعينيات مقابل العملات اليابانية و الألمانية.

- **الاقتصاد السياسي والمؤسساتية الدولية الجديدة للهيمنة في مواجهة جيوسياسية و اقع وترتيبات نهاية الحرب الباردة.**

ان التحولات التي عرفها العالم والنظام الدولي خلال السبعينيات، بفعل التحولات التي شهدتها الولايات المتحدة على اثر حرب الفيتنام، وتداعيات ذلك على ميزان القوى و التسلح، عرفت بداية الثمانينيات تراجعا استراتيجيا ملحوضا للاتحاد السوفييتي، على الرغم من ذلك شهد قطاع التسلح الامريكي زيادة كبيرة خاصة مع تصاعد تطور التكنولوجيات الجديدة.

عرفت الإدارة الأمريكية انتقالا لصالح الديموقراطيين بقيادة **جيمي كارتر Jimmy Caeter (1977-1981م)**، وبدت بوادر تصاعد مد الأبعاد الاقتصادية ضمن أجندة الديموقراطيين بشكل أكثر وضوحا، خاصة مع واقع تداعيات أزمة النفط 1973م، وجيوسياسيا مع اجتياح روسيا لأفغانستان 1979م، أين وصفت من قبل الإدارة الأخيرة بامبراطورية الشر Evil Empire، وقد رفع هذا البعد الجيوسياسي الأخير من ترتيبات الاقتصاد الى درجة **التأهب الاستراتيجي.**

شهد عقد الثمانينيات الدخول الرسمي للمؤسسات الدولية والبنوك الدولية من حيث الرقابة و تقديم تقارير الشفافية و نظم المحاسبة و الافصاح و قوة الاقتصاد و موشراته الحقيقية، وتنامي دور ووكالات التصنيف الائتماني، بالتزامن مع اعادة هيكلة الاقتصاد الحقيقي الامريكي ليتلاءم والاهداف المالية وبورصة وول ستريت المستقبلية.

مع تصاعد جدلية القوة الهيكلية المؤسسية للهيمنة الأمريكية، سايرت العديد من الأطر التنظيرية الوضعية، خاصة مابعد الوضعية منها، في تقديم مجموعة من التفسيرات لذلك التحول الذي عرفته البيئة الدولية من سباق التسلح الى الانفراج الدولي، ومن الاستراتيجيا الى الاقتصاد السياسي الدولي.

لقد تم إعادة طرح العديد من إشكاليات النظام الدولي وبنيته، أتاح ذلك توجيه العديد من الاسئلة المعرفية تجاه هذا الطرح الوضعي، لعل أهمها حول مكانة الهيمنة الامريكية، باعتبارها أحد منابع التأسيس لمنظومة الحكم الدولية، وكيف يمكنها في إطار الهيكلية الدولية من تنظيم خيارات الهيمنة؟ وهل الولايات المتحدة فاعل من خارج ام من داخل إطار الهيكلية الدولية في ممارسة القوة؟

أعطى حق الفيتو هامشا تفضيليا حاسما ضمن إطار مؤسَّسي للقوى العظمى، و تظهر أكثر فأكثر قوة المؤسسية الدولية في أوقات السلم، في مقابل ذلك فإن هذه الميزة والنظام قاما على خلفية اعادة توزيع القوة المادية العسكرية المباشرة المتمثلة في ظاهرة الحرب العالمية الثانية، وعليه فان القول بالميزة المؤسسية المطلقة في إطار الهيكلية الدولية في تفسير الظاهرة الدولية تعتريه الكثير من النقائص.

في نفس السياق، عرف الاتجاه الليبيرالي ازدهارا كبيرا في رؤيته للقوة في السياسة الدولية، خاصة مع تصاعد تأثير ومكانة الفاعلين من غير الدول، لما تملكه من موارد تتيح لها ممارسة القوة الى جانب الفاعلين من الدول. هذا الدور الاخير للفاعلين من غير الدول في التأثير في مجريات السياسة الدولية، أعطى انطباعا أكثر تميزا تجاه أهمية القوة ضمن ابعادها الاقتصادية.

تطلق على هذا الشكل من التأثير **سوزان سترينج Susane Strange** مصطلح **القوة الهيكلية Structural Power**[1]، و يعبر عن هامش المناورة الذي تقدمه الهياكل من المؤسسات و الترتيبات الدولية من أجل تحقيق مصالح اقل مباشرة من **القوة التفاعلية Relational Power** المادية المباشرة العسكرية.

[1] Susane Strange, **The Retreat of the State: The Diffusion of Power in the World Economy**, *Cambridge Studies in International Relations 49*, Cambridge, Cambridge University Press, pp 29-25.

تنامى دور **الاتجاه البنائي** باعتباره تيارا ما بعد وضعيا، في تقديمه فهما للقوة و الهيمنة، يبدأ من حيث كونهما، يرتكزان على أنماط اخرى من الأوجه المعبرة عن القوة ومنه الهيمنة، وهي أوجه اكثر ارتباطا وتشابكا بالأفكار، الخطاب، الهويات المحددة لماهية المصالح النسبية و المطلقة.

في الواقع، لقد ترسخت أكثر فأكثر الميولات الانتخابية للأمريكين ذات الأولويات الإصلاحية والاقتصادية الدَّاخلية بالدرجة الأولى، وللمرة الثانية من خلال إعادة انتخاب مرشح الديموقراطيين **رونالد ريغن Ronald Reagan (1981-1989)** لعهدتين متتاليتين.

عرفت ولاية ريغان تصاعد دور **العقائدية** بدل **ايديولوجيا خطاب الامن والاستراتيجيا**، ومن خلال إعادة النظر في مفهوم العقيدة الأمريكية، طرحت للنقاش في الخطاب العام والرسمي الأمريكي فكرة مراجعة المبادئ التي بنيت على أساسها الأمة الامريكية، والفلسفة العقائدية التي جاء بها الاباء المؤسسون، في مقدمتها دور الولايات المتحدة خارج حدودها خاصة تورطها في حرب الفيتنام، الى الحد الذي وصفت فيه بمأساة ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية[1].

شهدت صورة الولايات المتحدة تذبذبا خارجيا غير مسبوق، باعتبارها نموذجا دوليا، ومع انسحابها من اليونسكو 1984م، وتصاعد أبعاد حروب البترو-دولار لتعزيز أبعاد الهيمنة الاسمية للاقتصاد الصوري للقوة والاستراتيجيا، وقد عادت فكرة التدخل من جديد من خلال حرب الخليج الاولى والثانية في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من أن الجيش الأمريكي عرف نزاعات أفرعه الداخلية في هته الفترة، من جراء انكماش التدخلات الخارجية وتبعات الحرب على فيتنام، أين شكلت حرب الولايات المتحدة الى جانب دعم نظام فاسد في فيتنام إغترابا **Etrangement** كبيرا للدبلوماسية وصورةالولايات المتحدة[2]، وتداعيات أزمة غزو غرينادا، لم يمنع من مضاعفت ميزانية الدفاع في خمس سنوات، من حكم ريغن Reagan.

---

[1] وهنا يمكن فهم علاقة التشابه بين الإدارات الديموقراطيين من ريغان الى كلينتون وصولا الى أوباما، في اصلاح كل ما يفسده الجمهوريون وميولاتهم التدخلية في الخارج، كما يمكن فهم علاقة التعاقب ومنه التكامل بين الديموقراطيين والجمهوريين، أين تساهم الادارة الديموقراطية في ضمان ترتيبات جديدة للالتزامات والتبعات الخارجية المستقبلية.

[2] في ذكر صورة الولايات المتحدة مع تداعيات حرب الفيتنام أين وصلت الى أدنى صورها التاريخية قيمة، وفي اطار تطوير أيديولوجيا القوة و الهيمنة من خارج الأبعاد المادية، سخرت الولايات المتحدة إمكانيات هائلة في سبيل استرجاع جزء من صورتها السابقة على الأقل، وقد كرس المركب السينمائي **Cinemathographic Complex** الأمريكي مليارات الدولارات لصالح ذلك، وفي مقدمة تلك الأمثلة فيلم **رومبو Rambo** الذي يصور من خلاله الجندي الأمريكي كرجل خارق منقذ للبشرية وكحامل لرسالة الحرية و العدالة، مع كل ذلك كانت قد انتشرت الاثار النفسية العميقة لدى الجماهير من الشعب الأمريكي من جدوى الحرب في فيتنام.

ظهر توجه نيكسون ورؤية الإدارة الأمريكية الجديدة من منظور الاقتصاد السِّياسي من خلال تقسيمه للعالم الى خمس أقطاب اقتصادية، ستحكم حسبه المستقبل الاقتصادي الدولي. أخرج هذا التوجه الجديد القوة والهيمنة من عُقدة الاستراتيجيا، خاصة في سياق الخسارة الفادحة للحرب الأمريكية على فيتنام، وما تلاها من تداعيات داخليَّة على الرأي العام والكونغرس.

تصاعد دور الاقتصاد السياسي الدولي كموضوع في تفسير وفهم القوة و الهيمنة في العلاقات الدولية [1]، كمبرر في منافسة اقتصاد الاستراتيجيا و الحرب و تبريره من الادارة الامريكية، بداية من إدارة **نيكسون** بقيادة **هنري كسينجر**.

خلال تلك الفترة كان المقصود بالقوة المطلقة على أساس التسلح، و عرف الأمن على اساس التسلح و القوة العسكرية المادية، في مقابل ذلك فان القوة النسبية لم تقتصر على نقص البعد العسكري فقط مقارنة بالعدو او المنافس أو الطريقة التي ينظر بها اليه على اساسها، بل الجوانب الاقتصادية و الدبلوماسية خاصة.

وبالعودة الى تصاعد دورالاقتصاد السياسي خلال فترة السبعينيات، على الرغم من أهميته التاريخية ضمن تشكيل ملامح النظام الدولي ما بين الحربين العالميتين، الا ان النمط الذي طرح به موضوع الاقتصاد السياسي الدولي، ضمن اولويته، قد طرح هذه المرة في سياق الطرف المهيمن الولايات المتحدة الامريكية والتي كانت في حاجة ماسة الى **حاضنة جديدة لمفهوم القوة والهيمنة من غيرالأبعاد الاستراتيجية لسباق التسلح.**

[1] كأحد ابعاد الهيمنة الأكاديمية الأنجلوأمريكية على الحقل، فعلى الرغم من أن موضوع الاقتصاد السياسي الدولي ليس جديدا خاصة في علاقته بالقوة والاستراتيجيا، أو الدبلوماسية الدولية، فقد أعيد طرحه في السبعينيات ضمن سياق جديد لتبرير أطر الهيمنة وضمن أبعاد تداخل القوة كمتغير دولي مُحدِّد.

الفصل الثالث: ديناميكية علاقة الهيمنة الأمريكية بنظام الو اقع الدولي الجديد.

الفصل الثالث: ديناميكية علاقة الهيمنة الأمريكية بنظام الو اقع الدولي الجديد:

في الاقتراب من فهم الهيمنة الأمريكية ضمن تحولات ما بعد نهاية الحرب الباردة، ونمط تفاعلها تجاه ميزان القوى الدولي، تظهر العديد من المواضيع المُساعِدة في فهم ديناميكية تلك العلاقة، بالإضافة الى الشؤون الدولية الرئيسية **كالاستراتيجيا وتحولات سيَاسة الأحلاف، من خطاب الأيديولوجيا الليبرالية الى خطاب الحرب على التطرف والإرهاب، الاقتصاد السِّياسي الدولي والأزمة المالية العالميَّة 2008م**، ويمكن بشكل عام تقسيم تحولات مابعد نهاية الحرب الباردة الى **ثلاث مراحل** في فهم علاقة كل تحول منها بوضع الهيمنة الأمريكية:

- شهدت **فترة التسعينيات** نوعا من **اللا يقين الاستراتيجي** وضبابية لوضع الهيمنة والأحادية القطبيَّة، وقد عرفت صعوبات بشأن إعادة ضبط سياسة الاحلاف، والظواهر الجديدة **كالارهاب** وصعود القوى التعديليَّة كالصين والهند، والمجموعات الاقتصادية الأخرى، كما شهدت بعض النزاعات التي عكست عودة التنافس الاوروبي الامريكي على شكل صراع، و ظهر ذلك جليا من خلال أزمة كوسوفو، وقد عرف حلف شمال الأطلسي عودة طرح النقاش الدَّائر حول مبررات وجوده المستقبليَّة خاصة بعد توحيد ألمانيا و تشكل الاتحاد الأوروبي.
- **ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م**، تنامت لغة ودور الخطاب وانعكس ذلك تنظيريا في صعود دور التفكيكية في التنظير للعلاقات الدوليَّة، وقد كان للابعاد غير المَّادية دور في تبرير مُسوغات للتدخل الأمريكي في الخارج، في مقدمتها أيديولوجيا الحرب على الإرهاب، التي أدت الى احتلال كل من أفغانستان 2001م والعراق 2003م. بدوره عبَّر ذلك عن تصاعد الصراع الأوروبي الأمريكي حول دواعي و مبررات الهيمنة الأمريكية على أوروبا، ومن خلال قضيتي الحرب على الارهاب واحتلال العراق، تجلى التباعد في التوجهات والسِّياسات الغربية، واستمر الى انفجار الازمة المالية العالمية 2008م.
- مرحلة الاقتصاد السِّياسي الدولي لما بعد الأزمة المالية العالمية 2008م، وعلى ضوء ادارة أوباما الاولى والثانية 2008-2016م، تطلبت المرحلة طغيان البعد الاقتصادي في تدارك تداعيات الازمة المالية 2008م من جهة. وإعادة بعث الاعتبارات الاستراتيجية ضمن أبعاد جديدة للقوة والهيمنة وسياسة الأحلاف والتوازنات الدوليَّة. كما وتميزت العهدة الثانية بعملية جيوستراتيجية تمثلت في القضاء على بن لادن كانت بمثابة حجر الزَّاوية في العودة الى أبعاد الاستراتيجيا في التوجه الأمريكي الخارجي.

المبحث الاول: القوة والهيمنة الامريكية ضمن سياقات نهاية الحرب الباردة وتحولات نظام الو اقع الدولي الجديد:

من خلال النقاشات التنظيرية للهيمنة يسعى مضمون المبحث الى فهم تحولات نهاية الحرب الباردة، سواء تلك المتعلقة بالأطر المعرفية او الواقع الدولي، ومنه فهم العلاقة بينهما بشكل أكثر دقَّة، بالإضافة الى فهم مخرجات ذلك على حقل التنظير في العلاقات الدوليَّة، كل ذلك يشكِّل في مُجمله الوقوف على مدى التحول ضمن تفاعلات البيئة الدولية الذي أعقب نهاية الحرب الباردة، وكذا عن الكيفية التي انعكست من خلالها على الاطر المعرفية التنظيرية، الوضعية منها خاصة، وكذا ما بعد الوضعية في فهم ورصد الظاهرة الدولية على ضوء اتجاهات وشكل القوة وتمظهرات الهيمنة، ويتلخص المبحث في المضامين الأتية:

- **النقاشات التنظيرية للهيمنة ما بعد نهاية الحرب الباردة.**
- **بنية و أنماط تفاعل نظام الو اقع الدولي الجديد.**
- **مخرجات الهيمنة والقوة الامريكية ضمن سياقات نهاية الحرب الباردة: من سقوط جدار برلين الى أحداث 11 سبتمبر2001م.**

المطلب الأول: النقاشات التنظيرية للهيمنة ما بعد نهاية الحرب الباردة.

انتاب البعد التنظيري في العلاقات الدولية اثار جوهرية، فعلى خلفية نهاية الحرب الباردة في شكلها السلمي، جرى سجال مهم داخل المنظومة الوضعية الغربية للتنظير في الشؤون الدولية، كان لهذا النِّقاش أثر بارز في تراجع ادعاءات **النظرية الو اقعية** بشأن القوة والهيمنة وفهم الصراع الدولي. وباعتباره التيَّار المهيمن على حقل السياسة الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، تصاعد في مقابل ذلك دور الادعاءات البنيوية وحتى تكيف الليبرالية الجديدة ضمن متطلبات واقع نهاية الحرب الباردة، أمر كان له دور بارز في ازدهار الادعاءات الأخيرة في تقديم فهم للسياسة الدولية، لقد أحرزت الليبرالية تقدما ملحوظا في تفسير القوة والهيمنة مع نهاية الحرب الباردة، على الأقل في الأوساط الاكاديمية الغربية، من داخل المنظومة الوضعية للنقاش التنظيري.

- **حالة النقاشات التنظيرية للهيمنة ما بعد نهاية الحرب الباردة.**

يكتسي موضوع العلاقات الدولية شكلا تراكبيا معقدا **Complex** خاصة مع تراكم الظاهرة الدولية وتشابكها أكثر فأكثر بفعل العولمة، ومع نهاية الحرب الباردة ازداد على أثرها شكل التعقد الدولي بشكل أعقد من كون وصفه أحاديا، على الرغم من اتصافه بالاحادية خلال التسعينيات على الأقل، فقد ازداد العالم تشابكا مع عمليات الاعتماد المتبادل المركب، وبذلك فان جهود وامال الوضعيين في بناء **نظرية عامة** للعلاقات الدولية، تُمكن في كل الأحول من تفسير **كل شيء Theory of All**[1] قد باءت بالفشل المنهجي و الابستمولوجي أيضا.

تجدَّد النقاش حول الأبعاد الابستمولوجية لبنية نظريات العلاقات الدولية، بما في ذلك عودة النقاش في ذات العلاقة التي تربط النظرية في العلاقات الدولية بالفكر السياسي نفسه، كأحد أكثر الأسئلة الأنطلوجية في مابعد نهاية الحرب الباردة، كما أدَّى ذلك الى افقاد البنى التنظيرية الوضعية منها خاصة للانضباط التحليلي والى التشكيك حول التزامات ادعاءاتها، وواجهت انتقادات مسّت بنيتها وأبعادها التأصيلية.

[1] باعتبار الوضعيين للعالم كشيئية ملموسة يمكن قياسها، فان محاولتهم على مدى نصف قرن من الزمان تقريبا قد تركزت في بناء نظرية لتفسير كل شيء. للاثراء و الاستزادة يرجى مراجعة مقال **ثيري دي مونتبريال Thierry de Montbrial** في دورية السِّياسة الخارجية :

Thierry de Montbrial, **Réflexions sur la théorie des Relations Internationales**, *Politique Etrangere*, no3 ,1999. pp 467-490.

- **الاتجاهات الوضعية في فهم وتفسير تحولات الاتجاهات الأيديولوجية للهيمنة تجاه و اقع مابعد نهاية الحرب الباردة (رؤية من خارج البناء التنظيري):**

شهد حقل العلاقات الدولية انقساما ابستيمولوجيا ومنهجيا حول استيعاب شكل اخر للمعرفة، والذي يتضمن الابتعاد عن السَّببية المطلقة والسَّعي لبناء القوانين العَّامة، والاقتراب أكثر فأكثر من **التأملية**، وعُني اتجاه التفسيرية أو الوضعية بالسببية في رصدها لظاهرة ميزان القوى التي سادت خلال الحرب الباردة وفي مقدمتها **النظرية الو اقعية**، والتي بدورها ساهمت في ازدهار المادية الصلبة في تفسير ورؤية القوة والهيمنة والصراع الدولي، وكذا اسهاماتها في محاولة اخضاع الظاهرة الدولية للمعايير والأدوات الصَّارمة في قياسها.

يحاول الاتجاه الثاني بدل التفسير فهم الظاهرة الدولية، من خلال نقد الوضعية العقلانية من جهة، وكذا إعادة النظر في إمكانية بناء أبعاد تأملية تسترجع أهميَّة ومركزيَّة تاريخ الفكر السياسي، واسهاماته في فهم الظاهرة الدولية لعَالم مابعد نهاية الحرب الباردة.

هيمن الاتجاه الوضعي في تفسير العلاقات الدولية، وبارتكازه على وحدوية المعرفة أي الطريقة الوحيدة في الوصول الى المعرفة العلمية، معتمدا في ذلك على منهج **الاستقراء** (من الخاص الى العام)، وهي بذلك أقرب لبنية نسقية من التنظير حول الظواهر تنتهي بتفسير علاقة المسببات بالأسباب، وبذلك فان وظيفة العلم هي التفسير وحده.

على عكس ذلك، تذهب ما بعد الوضعية كتيار بديل للأخذ بأهداف ووظائف العلم المتعددة والتي تتجاوز حدود التفسير الى الفهم، وعليه فإن الظاهرة الدولية كالهيمنة على سبيل المثال، ليست معطيات مسبقة مما يجعلها خاضعة لتفسير المتغيرات السببية بين العناصر المسببة لها، بل أيضا أن الفهم حول أبعاد وخلفيات نشأتها والبحث في محركاتها ومكنوناتها باعتبارها ظاهرة انسانيَّة.

مع نهاية الثمانينيات قدَّم **كينيث والتز Kenneth Waltz** تنبؤا بشأن نهاية الحرب الباردة باعتيارها **صِراعا دائما ومستمرا**، وأن نهاية هذا الصراع القطبي ستؤول الى الحرب، واعتبره صراعا قطبيا حتميا، واذ يبرر هذا المنطق من الصِّراع أين يعتبره **هيكليا Structural** بمعنى متجذِّرا في نمط السياسات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية [1].

[1] Kenneth N. Waltz, **The Origins of War in Neorealist Theory**, *The Journal of Interdisciplinary History*, Vol. 18, no 4, Spring 1988, p 628.

اقترح أنصار النَّظرية الواقعية والوضعيَّة و التقليديون بصفة عامة، أطروحات تعديلية[1] في سياق النقاش التعديلي للتيار الوضعي مع نهاية الحرب الباردة، دفاعا عن ادعاءاتهم التقليدية من جهة، وبهدف تطوير النظرية الواقعية لاستيعاب تلك التحولات التي طرأت على ميزان القوى و شكل و نمط الصراع الدولي، في محاولة لمواءمة الأسس النظرية لاستيعاب الواقع الدولي الجديد.

يشكك البحث في هذا الصدد أن النظرية الواقعية من خلال قصور تنبؤاتها بنهاية الحرب الباردة بذلك الشكل السلمي، لا يرجع الى قصور منهجي في الفكر الواقعي، ولا قُصور في فهم واستيعاب المتغيرات الدولية، بقدر ما يعبر عن التأثر بواقع سياسة القوة وأيديولوجيا الهيمنة الأمريكية نفسها، خاصَّة مع تلك الانحرافات الابستمولوجية و المنهجيَّة التي عرفها الحقل مع نهاية الحرب العالميَّة الثانية و محاولات التأسيس لحقل أمريكي أو أنجلوأمريكي بامتياز.

ويلاحظ تماشي الابعاد التنظيرية خلال الحرب الباردة مع أهداف ومتطلبات واقع سياسة القوة والنفوذ للولايات المتحدة عبر العالم، وترسيخا لهيمنتها في ظل الثنائية القطبية، غير أن هذا لا ينفي جزءا مهما من مسؤولية قصور **التنظير الو اقعي الغربي Occidental Realistic Theory**، والتي لا تعكس قصور **الفكر الو اقعي Realistic Thoughts** بالضرورة، على النقيض من ذلك فإنه بالعودة الى الفكر الواقعي إستطاع التنظير الواقعي تقديم مبررات جديدة تضمن استمراريته ضمن فلسفة ما بعد الحداثة.

من تلك المحاولات التعديليَّة نجد وصف جاك دونللي **Jack Donnelly** [2] للواقعية الوضعية بالتوجه العام، واعتبرها **روبرت جلبين**[3] **Robert Gilpin توجها فلسفيا، وهي بذلك مجموعة من الافتراضات عن العالم** ، بدلا من اعتبارها نظرية علمية بالمعنى الدقيق وتسعى مثل هذه المحاولات لتحرير النظرية الواقعية من **ارثها الأيديولوجي، وإعادة ضبط أبعادها التنظيرية بالفكر الو اقعي ضمن أبعاده المركزية**، أي التحرر من ارث الحرب الباردة وأيديولوجيا تعظيم القوة الأمريكية.

---

[1] من بين تلك الطروحات التعديلية ضمن اتجاهات الوضعية:

Stephen M. Walt, **Timing American Power: The Global Response to U.S. Primacy**, W.W. Norton and Company, New York, 2006.

Robert A. Pape, **Soft Balancing Against the United States**, *International Security*, vol 30, no 1, Summer 2005, pp 7-45.

[2] Jack Donnelly, **Realism and International Relations**, Series Themes in International Relations, Cambridge University Press, 2004, p 6.

[3] Robert Gilpin, **The Richness, of the Tradition of Political Realism**, *International Orgnazation*, vol 38, no 2. Spring 1984, pp 289-290.

ان محاولة اعادة تكييف النظرية الو اقعية من خلال العودة الى أسس الفكرالو اقعي، لم تكن فقط لغرض فهم وتفسيرالو اقع الجديد أي عالم ما بعد نهاية الحرب الباردة، بل بالإضافة الى ذلك، تهدف للتكيف مع المتغيرات الأيديولوجية الجديدة لمتطلبات الهيمنة و أبعاد القوة الامريكية.

تستند النظرية الواقعية على أساس ميزان القوى في فهم نمط تفاعل الوحدات الدولية، **داخليا** بتعظيم الدولة قوتها في محاولة لخلق ميزان من القوى مع الدول أو الدولة المهيمنة في النظام، **وخارجيا** من حيث سعي الدولة الى الاصطفاف ضمن حلف أو تشكيل تكتل في مواجهة أو كبح جموح قوة مهيمنة أو تحالف.

ارتبطت مسألة الأيديولوجيا في علاقتها مع التنظير أساسا بالتوقع من جهة، وأهداف الترويج التي تتماشى وأهداف بناء استراتيجية الهيمنة، لذلك فان إشكالية الوضعية كان بالدرجة الأولى في **التنبؤ** بمستقبل الصراع الدولي، وكيف أن ذلك التنبؤ والذي كان من المفترض أن يكون مبنيا على أسس علمية وفكرية التي لطالما إدعتها الوضعية.

على سبيل الذكر، نجد موقف **كينيث والتز Kenneth Waltz** تجاه الأحادية القطبية و هيمنة الولايات المتحدة باعتبارها الفاعل الوحيد في السياسة الدولية لما بعد نهاية الحرب الباردة، و أن النظام الدولي الوستفالي سيعيد توازنه من جديد، وان أخذ ذلك بعضا من الوقت [1]، هو تنبؤ مستوحا من أبعاد **الفكر الو اقع** على الرغم من فشله في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة، واعتبار الصراع القطبي حتمي ومستمر.

لا يجد هذا التنبؤ مضمونه التنظيري في الواقعية، بقدر ما يعبر عن الفكر الواقعي في وصف **الحكم المبني على الحتمية التاريخية لصعود وسقوط الامبراطوريات**، وبذلك يتوافق مع أطروحة **بول كيندي**، والذي تنبأ بمستقبل دولي تأتلف فيه قوى تعديلية في مواجهة الهيمنة الامريكية، دون إعطاء مؤشرات محددة تاريخيا.

أطلقت العديد من المفاهيم حول الواقعية ضمن محاولاتها التعديلية كالواقعية الناعمة أو التعديلية، وطرح مفهوم **توازن القوى الناعم Soft-Balance**، وقد حظي هذا المصطلح الجديد برواج مهم في أوساط الأكاديميين، وذلك من منطلق اعتبار عدم قدرة أي دولة أو حتى مجموعة من الدول مجتمعة من أن تلعب دورا موازنا للقوة مع الولايات المتحدة الامريكية باعتبارها طرفا أحاديا مهيمنا خاصة من خلال تفوقها العسكري والاستراتيجي الشامل.

[1] Kenneth Waltz, Op. Cit, p 28.

وتظهر هذه المحاولة التنظيرية للتكيف مع متطلبات واقع مابعد نهاية الحرب الباردة، وفي مواجهة البنى التفسيرية مابعد الوضعية، والتي تشتمل على الابعاد غير المادية في فهم وتفسير نمط وشكل القوة والهيمنة والنظام الدولي، كمحاولة أخرى في اقحام أيديولوجيا الهيمنة الأمريكية الجديدة لضمان استمرارية الابعاد التفسيرية للواقعية في ظل الأحادية.

- **ما بعد الوضعية في فهم وتفسير تحولات الاتجاهات الأيديولوجية للهيمنة على ضوء و اقع مابعد نهاية الحرب الباردة.**

تصاعدت موجة رفض الأطر الوضعية، باعتبارها فلسفة للعلوم الاجتماعية ضمن حقل العلاقات الدولية، كاتجاه لم يستطع الإيفاء بادعاءاته تجاه تفسير الواقع الدولي والتنبؤ بمخرجاته، ومع تصاعد أشكال جديدة للظاهرة الدولية في مقدمتها القيمية في السياسة الدولية.

تبلورت أكثر فأكثر اتجاهات ما بعد الوضعية في شكل حداثي جديد **أو ما بعد الحداثة**، باعتباره تيارا نقديا لكل ما هو وضعي، وقد تنامت موجة بينية بين التيار العقلاني الوضعي والتيار التأملي ما بعد الوضعي عُرف ضمن أدبيات حقل العلاقات الدولية بالمقاربة البنائية، ومثلت الجسر التنظيري بين الوضعيين وما بعد الوضعيين، لكن تلك الجهود الأخيرة أفضت الى تكريس البعد الوضعي العقلاني واعطاءه مبررات أكثر باعتباره اتجاها أكثر اتساعا ليشمل الأبعاد القيمية في فهم القوة والهيمنة.

كان **النقاش الوضعي مابعد الوضعي** قد وصل الى أوجه، خاصة مع تلاشى أسباب (السببية) تلك التفسيرات **Explanations** العقلانية الوضعية وتنبؤاتها حول نهاية الحرب الباردة، في مقابل شكل تنظيري أعتبر الى ذلك الحين ضمن أدبيات التنظير في حقل العلاقات الدولية على أنه معاصر، وهو البنية التأملية المنعتقة من الأطر السببية الضيقة في **فهم Understanding** الظاهرة الدولية وتفاعلاتها.

وبالعودة لعقد الثمانينيات، أين قوبل التيار الوضعي بالتيار مابعد الوضعي، لكن هذا التيار الجديد قد حمل في طياته الارث **الأنطولوجي** لفلسفة المعرفة الوضعية الغربية، مع اختلافات جوهرية فيما يخص **الابستمولوجيا** ومنهجية البحث حول الظاهرة الدولية، ويلاحظ جليا أن مابعد الوضعية أو مابعد الحداثة تأخذ شكل نسخة متقدمة من الوضعية في محاولة لاعادة ضبط بنية المعرفة الغربية لتتلاءم مع متطلبات الوضع الدولي الجديد بشكل يمكِّن من التكيف مع مفاهيمه وواقعه.

تعبر الوضعية في العلاقات الدولية كما عبر عنها **ستيف سميث Steve Smith** ضمن النقاشات الكبرى في حقل العلاقات الدولية عن ثنائيات المثالية في مواجهة الواقعية، التقليدية في مقابل السلوكية، العبر

وطنية و مركزية الدولة، وحتى النقاش مابين المنظورات كان خاضعا لتاثير الافتراضات الوضعية، والتي مثلت في مجملها نسخا مختلفة لعالم واحد أكثر من كونها تفسيرات مستقلّة[1].

ازداد العالم تعقيدا مع عمليات الاعتماد المتبادل المركب، وبذلك فان جهود وامال الوضعيين في بناء **نظرية عامة** للعلاقات الدولية تتمكن من تفسير **كل شيء Theory of All** قد باءت بالفشل، وأدَّى ذلك الى افقاد البنى التنظيرية الوضعية منها خاصة للانضباط التحليلي، والى التشكيك حول التزامات ادعاءاتها، وواجهت انتقادات مسّت بنيتها وأبعادها التأصيلية.

اشتغلت الوضعية باعتبار العقلانية التفسيرية حول الواقع، أين تتعامل مع **الأحداث Events**، وتركز في محاولة بناء علاقات سببية للخروج بقوانين عامة، أما ما بعد الوضعية فتتأمل في الأفكار كما الأحداث وتأخذ شكل الفهم لترتكز حول **الحدس Intuition** في رصد الظاهرة الدوليَّة.

بالعودة الى ما بعد الوضعيَّة باعتبارها مراجعة للتيار الوضعي، وبمثابة توسعة منهجية، أصبح على أثرها التيار الوضعي في شكله مابعد الوضعي قادرا على استيعاب أبعاد مابعد الحداثة في وصف وفهم الواقع الدولي الجديد، والتعبير بشكل أكثر ثراءا معرفيا حول القوة والهيمنة، على الرغم من ذلك لايزال التيار الوضعي في شكله مابعد الوضعي يخرج من بوتقة اسهامات الفكر الغربي الأنجلوأمريكي حول المعرفة.

كان التيار مابعد الوضعي بمثابة ثورة داخلية، أو نقد من داخل التيار الوضعي، ضمن المنظومة الغربية للمعرفة أكثر منه اسهامات مستقلة، خالية من التحيز المنهجي، وحاولت الاتجاهات الوضعية وفي مقدمتها النظرية الوضعية في إيجاد مخارج تكييفية في محاولة للحفاظ على القيمة التفسيرية وقيمة الفهم النظري الواقعي المكتسبة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، في محاولة لتعزيز استقرار الهيمنة من خلال التنظير للأحادية، وفي هذا السّياق قدّم ولفورث[2] طرحا عن **عالم مستقر بالأحاديّة القطبية**، كانعكاس لتلك المحاولات مع نهاية القرن العشرين، يروج لفكرة الاستقرار الدولي من خلال الدور الذي تلعبه الأحادية القطبية، وأن الهيمنة رديفة للاحادية ويعتبرها نتيجة لها.

[1] Steve Smith, Ken Booth, Marysia Zalewski, **International theory: positivism and beyond,** Cambridge University Press, UK, 1996, p 11.

[2] William Wohlforth**, The Stability of a Unipolar World, International Security**, Vol 24, no 1 Summer 1999, pp 5-41.

في ذات الاتجاه قدّم مرّة أخرى ويليام ولفورث **William Wohlforth** في مقال مشترك مع ستفن بروكس **Stephen Brooks** [1] بعد حوالي عقد من مقاله الأول، يعتبر أن ديمومة نظام دولي أحادي القطب أمر حتمي، وأن الهيمنة و الأحادية القطبية هي سبب استقرار نظام الدول لما بعد نهاية الحرب الباردة، ويلاحظ جليا من ذلك توجهات مابعد الوضعية أو مابعد الحداثة باعتبارها نسخة متقدمة من الوضعية في محاولة لإعادة ضبط بنية المعرفة الغربية لتتلاءم مع متطلبات الوضع الدولي الجديد بشكل يمكن من التكيف مع مفاهيمه وواقعه.

تصاعد دور الرمزية وبرزت أهمية **الفهم** ليس فقط في إدراك الواقع وانما في إعادة ضبطه، يقول **مارتن هايدغر** بأهمية الفهم في أنطلوجيا الوجود، ويربط **يورغن هابرماس** الفهم بنقد الأيديولوجيا. تعبّر ما بعد الوضعيّة عن الواقع بالفاعل أو الفاعلين الاجتماعيين، ومنه لا يمكن الوصول الى الموضوعية نظرا لاستحالة عزل الظاهرة السياسية والدولية من سياقها الاجتماعي.

وباختصار، فان الهيمنة ضمن فهم ما بعد الوضعية تمظهرت في أنماط غيرتقليدية وضعية للقوة، تتمثل في الأبعاد الرَّمزية من تفكيكية الخطاب وغيرها، باعتبارها أبعادا قد أهملتها النظرية التقليدية ضمن متطلبات أنماط تفاعل الهيمنة والنظام الدولي خلال الحرب الباردة.

[1] William Wohlforth and Stephen G. Brooks, **World Out of Balance: International Relations and The Challenge of American Primacy**, Princeton University Press, 2008.

المطلب الثاني: بنية و أنماط تفاعل نظام الو اقع الدولي الجديد.

ان التساؤل حول طبيعة وشكل تحولات مابعد نهاية الحرب الباردة، لا يمكن ان يفهم الا من خلال طرحِه في سياق **كُلاني Holistic**، ضمن سياقات فلسفية وفكرية تاريخية متراكمة منذ **التأسيس لنشأة نظام الدول الواستفالي**، والتساؤلات المحيطة باشكاليات مفهمة الدولة بحد ذاتها ككل متغير، وكوحدة مركزية وحدوية في نظام واستفاليا 1648م.

كانت هناك العديد من البحوث والدراسات التي تهتم بشأن فهم النظام الدولي ككل مركب، ومن ثم محاولة تفسير أنماط تفاعله، ولمختلف تلك المتغيرات المركزية المكونة له أو التي تدور في فلكه كظواهر جديدة منذ نهاية الحرب الباردة على الأقل، من الظواهر والكيانات غير الدولاتية، الشركات متعددة الجنسيات، المنظمات فوق وغير الدولاتية، وكذا الأفراد.

وتظهر بشكل جلي، أهمية فهم بنية وأنماط تفاعل النظام الدولي بالنسبة لموضوع الهيمنة الأمريكية، خاصة في سياقات مابعد نهاية الحرب الباردة، بدورها أشكالا وظواهر جديدة في مواجهة الشكل التقليدي للنظام الدولي الواستفالي[1].

لا يوجد اختلال مُطلق ضمن نظام الدول الواستفالي تجاه تحولات مابعد نهاية الحرب الباردة، على الرغم من تصاعد موجات كثيفة ومتشابكة للظواهر المؤثرة الجديدة، وتختلف حدة الاختلال النسبي عامة مابين الدول كاختلاف المكانة الدولية ضمن النظام الدولي.

قدم **ريمون أرون Reymond Aron** اصطلاحا للنظام الدولي في ستينيات القرن العشرين، اعتبر من خلاله أن **النظام الدولي Système Internationale** باعتباره **الكل المكون من الوحدات السياسية التي تحافظ على علاقات منتظمة مع بعضها البعض و التي من المحتمل أن تدخل في حرب عامة**[2]، ومما لا شك فيه أن هذا التعريف الأخير يستقي فلسفته من بنى التنظير الواقعي ومتأثرا أيضا بالاتجاه السُّلوكي. بدوره **كينيث والتز Kenneth Waltz** في نظريته للعلاقات الدولية، **الو اقعية الجديدة Neorealist**،

[1] من الجدير بالذكر في هذا المقام، الى ان الطرح يعتبر ان تحولات مابعد نهاية الحرب الباردة الى مدى منظور متوسط على الأقل في المستقبل، تتسم بتحول طارئ في نمط تفاعل النظام الدولي بشكل غير تقليدي، تحافظ فيه الدولة على مركزيتها كوحدة أساسية في التحليل، خاصة فيما يتعلق بالظواهر الكلانية كميزان القوى الكبرى.

[2] Raymond Aron, **Paix et Guerre entre les Nations**, Calmann-Lévy, 1ére Edition, Chapitre4 , Paris, 1962.

يذهب في تعريفه للنظام الدولي الى ما ذهب اليه **ريمون أرون** على أن **الدول هي الوحدات التي تشكل تفاعلات بنية النظام الدولي**[1].

مع نهاية الحرب الباردة، تصاعدت الدعوات حول ظهور **نظام دولي جديد**، على أساس الأحادية القطبية الأمريكية، وباعتبارها تحولا جوهريا مس المنظومة الدولية الوستفالية، **وقد دارت حول ذلك عديد التساؤلات حول ما إذا مست تحولات نهاية الحرب الباردة مركزية الدولة باعتبارها وحدة التفاعل في النظام الدولي الوستفالي؟ أم أن التحولات لم تكن جوهرية الى ذلك الحد؟ وأن دورالدولة تراجع بصفته وحدويا في مقابل أنه يبقي مركزيا، وأن تلك التنظيمات من دون الدولة تعمل في الو اقع في إطارقانون وضعته الدول الوستفالية الكبرى منها على وجه التحديد؟**

تعد تلك الأسئلة من بين الاشكاليات الأساسية والجوهرية التي تواجه الدول باعتبارها وحدة أساسية في النظام الدولي الواستفالي ضمن تحولات مابعد نهاية الحرب الباردة، ويواجه **تماسك مفهمة الدولة الأمة القطرية بالإضافة الى ذلك، تصاعد إشكاليات جيوسياسية الحدود في علاقتها بالانتشاروالتنوع الاثني**، سواء في افريقيا كحدود تاريخية استعمارية على أساس التقسيم الدولي للنفوذ وكذا في الشرق الأوسط، أو في الدول المتقدمة المنشئة للنظام الدولي الوستفالي.

في مقابل ذلك، هنالك اختلاف بين تركيبة الدول القومية، بين الكبرى والتقليدية، وبين الهشة والجديدة والمستقلة حديثا، ومن حيث التقليد المصلحي واعادة النظر في العقد الاجتماعي للدولة، وليس تراجع الدولة بمطلق تصاعد العولمة، فالولايات المتَّحدة على سبيل المثال تعد مركزا للعولمة مع نهاية الحرب الباردة.

كان تحول الواقع الدولي مع نهاية الحرب الباردة بمثابة المأزقا التنظيري من حيث فرض متطلبات تنظيرية جديدة في مقدمتها إعادة تعريف وضبط النظام الدولي، وقد كان من بين الاسهامات المهمة في ذلك، أن طور **هيدلي بول Hedley Bull** مفهومه عن **المجتمع الدولي Société Internationale** الذي يعتمد على الدولة والمؤسساتية الدولية الحكومية في إدارة علاقاتها الى **مجتمع الفرد Société d'individu** [2].

[1] Kenneth Waltz, **Theory of International Politics**, Addison Wesley, Reading, 1997, p 95.

[2] Thierry De Montbrial, **Réflexions sur la théorie des Relations Internationales**, Politique étrangere, n3, 1999, p 471.

- **و اقع تحولات النظام الدولي: سؤال الهيمنة والأحادية القطبية؟**

كان لنهاية الحرب الباردة الأثر البارز في التأثير في مجريات السياسة الدولية، على المستوى العملي، أبرزها التحول من منظومة دولية ذات قطبين الى منظومة دولية للاستقطاب الأحادي، والتي لم يعرف مثلها النظام الدولي من قبل باعتبارها ظاهرة واستفالية فريدة.

تميزت الحرب الباردة بالتكتل الأيديولوجي والمصلحي، ولكنها شكلت في النهاية نظاما دوليا بقطبين دوليين، لكن نهايه الحرب الباردة بشكل سلمي، نقل النظام الدولي الى حالة فريدة تقوم على أساس هيمنة دولة عظمى وحيدة منفردة بقيادة النظام الواستفالي خلال فترة التسعينيّات على الأقل.

حدث تحول جذري في النظام الدولي الذي تأسس على مفاهيم معاهدة واستفاليا 1648م، ذلك النظام الذي استند لقرون على أكثر من فاعل في نظام الدول الأمم، **مرتكزا حول ميزان القوى الدولي باعتباره محور نظام سلم واستفاليا**، أو حتى على أساس الاحلاف التي تميزت على الأقل بالتعددية، وان كان في العديد من الفترات قد عرف تفوقا لفاعل محدد، كبريطانيا مثلا، مع ذلك لم يشهد النظام أحادية قطبية بذلك الشكل والنمط كالذي عرفته نهاية الحرب الباردة.

لعَل **تشارلزكراوثمر Charles Krauthammer** يعد من أوائل المنظرين الذين أعلنوا عن تغير عميق في شكل و بنية النظام الدولي، من خلال مقال نُشر في دورية الشؤون **الخارجية Foreign Affairs** موسوم **لحظة الأحادية القطبية**[1]، متضمنا بأن واقع النظام الدولي قد فقد أحد طرفي المُعادلة في نظام ميزان القوى الوستفالي، وأن الأدوار الدولية لا تُبتكر بشكل مجرد، وبذلك فعلى الولايات المتحدة التَّطلع لدور جديد، وقد انعكس ذلك فعلا على أبعاد السياسة الخارجية الامريكية في فترة مابعد نهاية الحرب الباردة، أين تم تأطيرها من خلال العديد من الافتراضات حول شكل بيئة المستقبل.

اتجهت العديد من الكتابات التنظيرية الوضعية التّعديلية، على ضوء تلك التحولات التي مست نمط و شكل النظام الدولي مع نهاية الحرب الباردة، الى إيجاد مبررات تنظيرية لحالة الأحادية القطبية على مدى أكثر من ثلاثين عامًا 1990-2020م، أين تبرر بعضها الأحادية كحالة مميزة وطارئة في السياسة الدوليَّة.

---

[1] **كراوثمر Krauthammer** هو نقابي وكاتب **عمود صحفي Syndicated columnist**، فضلا ينظر المقال:

Charles Krauthammer, **The Unipolar Moment**, *Foreign Affairs*, vol 70, n 1, 1991, pp 23-33.

في مقابل ذلك، ظهرت مجموعة من الكتابات الأكاديمية، خاصَّة تلك التي قدمها رواد النهج التعديلي الواقعي من أمثال **كريستوفرلين Kristopher Lane** [1] في مقال له يبرز **نهاية الأحادية القطبية**، أين يعتبر أن النظام الدولي اخذ في التحول باتجاه تعددي، يشكل فيه الشكل الصراعي من أجل القوة سمة جوهرية.

حقيقة كانت نهاية الحرب الباردة، بمثابة معضلة تنظيرية كبرى لأصحاب الاتجاه الوضعي، في مقدمتهم تيار الواقعية، ووجهت لها انتقادات بنيوية ووجودية (كما ذكر سابقا)، وفي صميم بنيتها التنظيرية ما إذا كانت قائمة على أسس علمية تمنحها قدرة تفسيرية أم أنها تستند فقط الى افتراضات أيديولوجية في تفسيرها لأنماط التفاعل الدولي.

في ذات الصَّدد دعا كل من **ميرشهايمر** و **ستيفن والت**، الى ان تتخلى الولايات المتحدة عن اتباع سياسة **الهيمنة الليبرالية** و استبدالها **باستراتيجية التوازن خارج المجال**، والتي تهدف الى تجنب هدر الولايات المتحدة لمواردها عبر العالم في سبيل الهيمنة[2]. هذه الدعوة الأخيرة ليست دعوة للتخلي عن أهداف الهيمنة بقدر ما تقترح في مقابل ذلك استبدال الهيمنة التقليدية للتواجد والاعباء المترتبة عليها بالهيمنة من خلال التدخل.

- **الهيمنة الأمريكية على ضوء الأنماط الجديدة للقوة والو اقع الدولي الجديد.**

إن فهم نمط وتحولات شكل الهيمنة والقوة فيما بعد نهاية الحرب الباردة، يقتضي إعادة ضبط علاقة القوة والهيمنة في هذه المرحلة، أمر يستدعي بدوره فهم التركيب التنظيري للتحولات التي عرفتها سواء المعرفية التنظيرية (ما ذكر في المطلب السَّابق) أو ما يقتضي الاقتراب من الواقع (موضوع هذا المطلب).

انتقلت الابعاد التنظيرية من البحث ورصد القوة ومنه الهيمنة في ما بعد نهاية الحرب الباردة لتأخذ ابعادها اللامادية، وقد بدأت الهيمنة تتمظهر أكثر فأكثر لتأخذ شكل القوة اللينة او الناعمة، عند **جوزيف ناي Joseph Nye** على سبيل الذكر، متأثرا في كثير منها بالكتابات **الغرامشية** عن الهيمنة، يُقدّم للمعنى

[1] Cristopher Layne, **This Time it's Real : The End of Unipolarity and the Pax Americana**, *International Studies Quarterly*, Vol 56, n 1, March 2012, pp 202-213.

Kenneth Waltz, **Structural Realism after the Cold War**, *International Security*, vol 25, n 1, Summer 2000, pp 5-41.

[2] John J. Mearcheimer and Stephen M. Walt, **The Case for Offshore Balancing : A Superior U.S. Grand Strategy**, *Foreign Affairs*, vol 95, n 4, July, 2016.

الذي يتضمن **منظومة المبادئ العامة التي تضمن تفوق جماعة معينة وتوفر درجة من الاشباع لاحتياجات الجماعات الاخرى**.

ويظهر الفرق بين المفهومين **القوة الناعمة والهيمنة** عندهما، على أن **الأول**، صراع على مستوى دولي فوق الدولة، وعلى **ان الثاني** صراع طبقي داخلي بين الطبقات الاجتماعية، ذلك لايعني ان غرامشي قد أهمل بالضرورة البعد الدولي في الصراع الطبقي بقدر ما ركز على التمثيل الداخلي للصِّراع، والذي يمكن تطبيقه على مستوى فوق الدولة، باعتبار أن غرامشي لم يشهد تحولات شكل ونمط تفاعل النظام الدولي لمابعد نهاية الحرب الباردة.

طرح **أنطونيو غرامشي Antonio Gramsci** مفهومه للهيمنة على أساس صراع طبقي داخلي كآلية للسَّيطرة الأيديولوجية وأداة للتلاعب بالدرجة الأولى، وعلى أساس أن النظام لا يمكنه الاستمرار على أساس العنف واحتكار وسائل الاكراه لمدة طويلة وعلى المدى البعيد، والنظام هو اجماع طبقي ايديولوجي وتوظيف النخبة لاليات الاعلام، الهوية والدعاية.

وتعرَّف الهيمنة باعتبارها اتجاها ماركسيا **جديدا New Marxism** على **المستوى الدولي**، باعتبارها سعي الدول المهيمنة لتكوين كتلة تاريخية تسيطر على النظام السياسي الدولي عبر بناء مؤسسات تحمي فعليا مصالح هذه الدول، مع السعي لتزييف وعي الدول الأخرى في اطار الترويج لأدوار هذه المؤسسات في حماية المصالح الجمعية للدول[1].

يقدم **بيير بورديو Pierre Bourdieu** مفهوما عن **القوة الرمزية** في علاقته بمفهمة القوة والهيمنة، اذ يعتبر أن القوة الرمزية كأنماط خفية من السَّيطرة تمارسها العادات والتقاليد دون وعي من الفاعلين، جوهرها **الاعتياد Habitus** وهي افتراضات ومسلمات كامنة حول طبيعة الواقع الاجتماعي تتمظهر في **اللغة**، وتعبِّر عن **لغة الجسد** و **طريقة تقديم الذات**..وغيرها. ويعتبر الاعتياد كأساس لتكريس ممارسات و

[1] Geraldo Zahran and Leonardo Ramos, **From Hegemony to Soft Power: Implications of a Conceptual Change**, In, **Soft Power and US Foreign Policy**, pp 12-31.

Giulio M. Gallarotti, **Soft Power: What it is, Why its Important, and the Conditions under Which it can be effectively Used**, *Journal of Political Power*, Vol 4, n 1, 2011, pp 25-47.

هياكل اجتماعية معينة، ومنه الاعتقاد دون وعي بالوضع الطبيعي أو الأصلي، كنظام التعليم الراسمالي و شكل الدولة و النظام الدولي الذي ساد على مدى أربع قرون[1].

مع نهاية الحرب الباردة، أصبح لابد للفاعل المتمتع **بالقوة الرمزية** المرتكزة حول الوعي بالبنى، أو **رأس مال القوة الرمزية Symbolic Capital**، أن يعمل على تكريس أشكال جديدة للاعتياد كهيمنة العولمة الأمريكيَّة الثقافية، واعادة بناء المدركات والادراكات وفقا للوعي بها، لصالح الطرف المهيمن على مدركات القوة الرمزية، من خلال خلق أطر مرجعية لها من مثل المعايير والتصنيفات الدولية، حقوق الانسان، التنظيم الدولي والمؤسسات الدولية، بالإضافة الى العمل على تشكيل **الذاكرة الجمعية.**

يطرح **ميشيل فوكو Michael Foucault** مفهومه للقوة من حيث كونها ذات أبعاد معيارية لا مادية، عبر عنها بمدلولات أقرب الى تحقيلها دلاليا ضمن معاني الرقابة أو الالتزام، التوجيه و الاشراف والتي تعكس في مجملها مفهوم **القوة التنظيمية Disciplinary Power** [2]، في كتابه عن كيفية الحكم الموسوم **الالتزام (النظام) والعقاب Surveiller et Punir**[3] الصَّادر سنة **1975م**، وصف من خلاله ممارسة القوة باعتبارها اليات الرصد، والتي تعكس الاعتقاد بالمراقبة، و الخضوع للمشاهدة و الملاحظة، كنظام السِّجن، الرقابة المؤسساتية التعليمية أو العسكرية، رقابة المنظمات الحقوقية للدول من خلال التقارير على المستوى الدولي وهنا يظهر مفهومه عن الهيمنة، وكلها تجليات للقوة التنظيمية.

ويرتكز مفهوم فوكو عن القوة ومنه الهيمنة على القيم في صُورة **التوجيه Monitoring**، في تشكيل تفضيلات الاخرين وقيمهم وممارساتهم وسلوكهم في إطار علاقة مباشرة لها في شكل **هيراركي Hierarchy** بين الموجه واتباع الهيمنة.

---

[1] يَقصد بنظام التعليم في علاقته مع الدولة منذ الثورة الصناعية، أي نظام التعليم الموجه لخدمة متطلبات الدولة من قوى العمالة الموجَّهة للسوق.

[2] للمزيد من القراءات في **القوة التنظيمية** عند فوكو، فضلا ينظر:

Paul Henman, **Governmentality**, In **Encyclopedia of Power**, edited by Keith Dowding, London, Sage, 2011, pp 288-291.

Antronette Yacey, **Role Models**, In, **International Encyclopedia of the Social Sciences**, edited by William A. Darity Jr, 2nd Edition, Vol 7, Rabin- Sociology, Micro, Macmillan Social Science Library, Detroit, MI, Macmillan, 2008, pp 273-275.

[3] Michael Foucault, **Surveiller et Punir, Naissance de la Prison,** Editions Gallimard, 1975.

وتعقيبا على ما جاء به فوكو، فان تجليات القوة التنظيمية في التأثير الدولي تكون على أساس السُّلوك وشعور الرقابة الذي يأتي بدوره من تداعيات العقاب وهو **الاثر المَّادي لاستعمال القوة التنظيمية**، سواء للافراد أو الدول، خاصة منها الدول، وهنا يتمظهر البعد المَّادي لتداعيات رقابة النظم الدولية والتي لا تكون لذاتها كما في السُّلطة الدينية على الفرد مثلا، بل لأبعاد القوة المادية التي يمتلكها الطرف المهيمن.

ومن ضمن تلك الاسهامات حول مفهمة القوة وللهيمنة مابعد تحولات نهاية الحرب الباردة، ذلك المنظور الذي ينطوي عليه **مفهوم هابرماس** حول **القوة الاتصالية Communicative Power**[1]، وقبل ذلك اسهامات حنه **أرنت Arendt**، والذي يبرز دور القيمية الايجابية للاتصال في التخفيف من حدة النزعة الانانية للدولة، كما وتساعد القوة الاتصالية بدورها في بناء مفاهيم المصلحة المشتركة أو **اعادة صياغة المصالح الذاتية** بشكل أكثر مواءمة مع المصلحة العامة لاكثر من طرف، وتعبر القوة الاتصالية عن ممارسة القوة مع الاخر **Power with** وليس في مواجهتة أو كعلاقة فوقيَّة للقوة **Power Over**.

قدَّم **بيترباشراش و مورتن Peter Bachrach and Morton Baratz** بدورهما طرحا لمفهمة القوة ومنه الهيمنة ضمن مدلولات تعديلية تتماشى وطبيعة الواقع الدَّولي الجديد، وذلك من خلال مفهوم **التحكم في جدول الأعمال Control Agenda Setting** [2]، وتتمثل في القدرة على تصعيد أولوية موضوعات محددة وقضايا صراعية أو تفاوضية معينة على حساب تهميش أخرى أو تعطيلها ومنعها من الصعود كأولوية ضمن المُساومات، أو استبعاد الفواعل المعبرة عن هذه القضايا، من ذلك على سبيل الذكر لا الحصر، تهميش الولايات المتحدة لموضوع البيئة والاتفاقيات الاطارية المتعلقة بها، خاصَّة بعد اجتماع **قمة باريس Cop21**، وقد نتج عن ذلك تداعيات عالميَّة كبيرة، أقلها تراجع ملف المناخ والاحتباس الحراري على أجندة السِّياسة الدولية.

---

[1] للتوسع حول اسهامات **هابرماس** في مفهوم **القوة الاتصالية**، فضلا ينظر:

Patrick O'Mahony, **Habermas and Communicative Power**, *Journal of Power*, Vol 3, n 01, 2010, pp 53-73.

[2] حول هذا الطرح، فضلا ينظر:

Peter Bachrach and Morton S. Baratz, **The Two Faces of Power**, *American Political Science Review* , Vol 56, n 04, December 1962, pp 947-952.

Dietram A. Scheufele, **Agenda-Setting, Priming, and Framaing Revisited: Another Look at Cognitive Effects of Political Communication**, *Mass Communication and Society*, Vol 3, n 02, 2000, pp 297-316.

في إطار تلك الرؤى التعديليَّة في فهم القوة والهيمنة، و على الرغم من الاهميَّة النسبية لبعض منها على حساب أخرى من حيث تعبيراتها النقديَّة ضمن متطلبات عصر ما بعد نهاية الحرب الباردة، لا تعدو كونها انعكاسات أكاديمية في مهمَّة ترسيخ دور الهيمنة سواء في بعديها المادي، أو ما يتعلَّق بأبعادها ما بعد المادِّية، ذلك أن تأثيرات مراكز صنع القرار تجاه البيئة الأكاديمية الغربية تبدو متأصِّلة.

وصل مستوى ذلك التَّداخل الى درجة من التنظير للهيمنة من مثل مخرجات مفهوم **توازن المصالح**، **الذي** قدَّمه **راندال شولر Randal I. Schweller** حول إمكانية إعادة تشكيل التوازنات الدوليَّة على أساس الاحلاف، على اعتبار أن الدول أقل شأنًا في سعيها ضمن سياسة التوازنات تميل مع الطرف المهيمن أكثر من ميلها الى مواجهته ضمن سياسة **أحلاف التوازن**. وبذلك فان مصالح الدول ضمن حلفها مع الطرف المهيمن أكبر من مناهضته، كما وبهذا يعتبر أحادِية القطبية الدولية كما ضمان استمراريتها يحُد من تلك التوجهات المناهضة للأحادية بفضل **توازن المصالح** [1].

في نظام دولي أحادي القطب تدور في فلكه الكثير من القوى الكبرى المنضوية تحت شرعيّة النظام الدولي، لا يمكن إحداث تغيير جذري من داخل النظام الدولي القائم، الا من خلال محاولة لإحداث تغيير جذري يمس بالأساس هيكل وبنية النظام الدولي لإحلال نظام دولي جديد. ومع الأخذ في الاعتبار تاريخ النظام الدولي الوستفالي، فان الحرب سمة رئيسيَّة تميِّز تلك التحولات الجوهريَّة وفي مقدِّمتها الحرب العالميَّة الثانية.

[1] Randal I. Schweller, **Bandwagoning for Profit : Bringing the Revisionist State Back**, *International Security*, Vol 19, n 01, summer,1994.

المطلب الثالث: مخرجات الهيمنة والقوة الامريكية ضمن سياقات نهاية الحرب الباردة: من سقوط جدار برلين الى أحداث 11 سبتمبر 2001.

لا شك أن الولايات المتحدة غداة نهاية نظام يالطا بصفته الضَّامن الأساسي للاستقرار وميزان القوى، لم تُعط هامشا كبيرا للاختيار في ظل الأحادية القطبية، وفي تعبير **هنري كيسينجر** أن الولايات المتحدة وللمرة الأولى في تاريخها أضحت **عاجزة عن الانسحاب من العالم وأضعف من الهيمنة عليه**، من خلال هذه العبارة تطرح فكرة إعادة النظر جديًا في أسطورة الاستثناء والتفرد الأمريكي.

فبالإضافة الى ارث الحرب العالمية الثانية من الالتزامات الاستراتيجية، وهو ما استطاعت من خلاله تكريس نفوذ سياسي واقتصادي واستراتيجي ضمن المنظومة الدولية، أضحت مع نهاية الحرب الباردة تواجه أخطارا نُظمية متنامية وموارد متراجعة، والتزامات أكثر اتساعا من أي وقت مضى في ظل نظام دولي غير مستقر. وقد حدثت في أوروبا تقلبات جيواستراتيجية عميقة، أين أصبحت أوروبا فضاءا جيوسياسيا يختلف تماما عن نظام يالطا، فمع انهيار المنظومة الشيوعية وُضعت الولايات المتحدة أمام مفارقة تراجع التهديد الشرقي في أوروبا.

يستند واقع النظام الدولي الجديد الى عدد من الروافد الهامة يأتي في مقدمتها **الخطاب الأيديولوجي** الذي يتبناه الرَّسميون والأكاديميون على حد سواء، فبالإضافة الى وسائل التعبئة الإعلامية، والذي مهمته نشر طروحاته والترسيخ لها في أذهان الناس بصفتها حقائق مطلقة، كما سُخر لذلك الغرض عدد هائل من **مراكز الفكر الأمريكية** والتي تركزت جهودها في ذلك على العديد من المصطلحات المفتاحية **كدمقرطية الأنظمة، العولمة، وحقوق الانسان.**

أتى مفهوم **الديموقراطية** ضمن هذا الخطاب الأيديولوجي الجديد وكمصطلح بصفته مفهوما مُجردا ومطلقا صالح لكل زمان ومكان، وليس باعتباره مفهوما ناتجا عن تطور فلسفة **العقد الاجتماعي** في احترامها للبني الاجتماعية الداخلية.

شهد العالم تصعيدا أمريكيا في اتجاه الانفراد بالقرار الدولي، وكان من بين اهداف تلك السياسية تشكيل خارطة سياسية جديدة للعالم على أساس خطاب حماية الأمن القومي والمصالح الأمريكية، وكان للمفهوم الأمريكي لحقوق الانسان والتدخل الإنساني، والنموذج الأمريكي للديموقراطية دور جوهري كذريعة للتدخل في شؤون الدول الأخرى.

شكلت فترة **التسعينيات** حلقة فارقة في النظام الدولي، فقد تميزت تفاعلات النظام الدولي وكأن الولايات المتحدة تمتلك تفويضا دُوليا جامعًا وحتّى مانعًا في اعطاءها الحق بالتفرُّد في إدارة الشؤون الأممية وقضايا النزاعات الدولية، وأكد جورج بوش الأب هذا التوجه في رسالته الشهيرة أمام الكونغرس والتي تبعت مباشرة الحرب الأولى على العراق 1991م، مروجا لأيديولوجيا القيادة الأخلاقية والقرن الأمريكي القادم.

هذه القيادة الأخلاقيَّة المزعومة قد مثَّلت في عديد جوانبها مفهمة الهيمنة الأمريكية في إئتلاف النزعة الليبرالية الأممية التي تدعو الى تمديد النفوذ الأمريكي وتدعيمه من خلال توحيد الحكومات الديموقراطية تحت مظلة الدولة العظمى الحارسة لقيم التعددية وحقوق الانسان، وقد تكرَّس ذلك بصعود النَّزعة المحافظية الجديدة المقننة بضرورة اِحكام الولايات المتحدة لقبضتها الأمنية والاستراتيجية على العالم، بما يعود حسب ترويجهم لفكرة الخير العميم على البشرية ولو كان ذلك من دون رِضاها.

ومن بين تلك الطُّروحات التي عبَّرت عن تكريس العقيدة السَّابقة للقوة والهيمنة، ما تقدَّم به **جُوشوا مور افشيك Joshwa Muravchik** كأحد أبرز منظري تيار المحافظيَّة الجديدة في مضمون مؤلَّفه **تصدير الدِّيمُوقراطية**[1]، بأن التفوق الأمريكي مع نهاية الحرب الباردة لا يرجع الى بنيتها الاستراتيجيّة، بل انه يعكس **قوة نموذج الديموقراطية** التي يقوم عليها النظام السياسي الأمريكي، قابله فيما يطلق عليه عُقم الأيديولوجيا الشيوعيَّة وبذلك فإنه تفوق لرسالة القيم الأمريكية.

- **إدارة بيل كلينتن Bill Clinton 1993-2001م للهيمنة: من الثورة في الشؤون العسكريَّة RMA الى طموحات الهيمنة ورسالة القرن الحادي والعشرون.**

أدركت ادارة **كلينتن** أهمية توظيف **أيديولوجيا القيم** الأمريكية في **الخطاب** العام والتوجه الخارجي، باعتبارها النموذج الأول للديموقراطيات الليبرالية، بالتوازي مع تعميق اقتصاد الأسواق الحرة، وأوضح بيل **كلينتن** في كلمة أمام **الجمعية العامة للأمم المتحدة 27 سبتمبر 1993م**، رؤية ادارته للدور الأمريكي في عالم مابعد نهاية الحرب الباردة على ضوء مذهب **الولسونية البراغماتية**، والتي تعتمد على رفع الأمن الاقتصادي الأمريكي من خلال ضمان عائداتها من الأسواق الخارجية، مع الحفاظ على التفوق في القوة **العسكرية لتكييف القوات الأمريكية لتتلاءم والتحديات الأمنية الجديدة**، كما الدَّور الأمريكي الجديد، من خلال دعم غير مشروط أو مسبق لانتشار الديموقراطية وحرية حقوق الانسان، كما الحفاظ على الأسواق الحرَّة و الليبرالية و العمل على توسيع نطاقها.

[1] Joshwua Muravchik, **Exporting Democracy**, Aei, 1992.

أشارت الى ذلك كاتبة الدولة للشؤون الخارجية **مادلين أولبرايت**، خلال فترة ولايتها حقيبة الخارجية الأمريكية للفترة مابين **1995-2000م**، وفي كلمة لها أمام مجلس الشيوخ الأمريكي في 20 مارس 1999، عبَّرت على أن رسالة الولايات المتحدة هو نُشر ثقافة الحُرية عبر العالم، والعمل مع الشُّعوب في ترسيخ مبادئ الديموقراطية والحرية والعدالة وتكريس اقتصاد السُّوق، وهذا شكل جليٌّ من أشكال خطاب الهيمنة في إيجاد مخرجات جديدة لترسيخ القوة الأمريكية عبر العالم باعتبارها امبراطورية، وقد تجلى هذا المسعى حتَّى قبل ذلك، مع تصاعد بوادر نهاية الحرب الباردة وفي خطاب **لجورج بوش الأب** لولايته الثانية، يُبلغ فيها على أن رسالة الولايات المتحدة مستمدَّة من السَّماء، وأن من واجبها نشر قيم الحرية والعدالة.

تلك الرِّسالة المُلهمة من السَّماء قد فتحت الطريق طويلا لحرب جديدة لا تنتهي مع تبلور **عقيدة بوش**، أين لا يفرَّق بين إرهاب الدُّول أو الجماعات، وفرضت منطق الاستباقية من منطلق واجب مواجهة التهديد قبل أن يصبح حقيقة، ونشر قيم الحرية من خلال اثبات مدى كفاءة الحرب في التغيير، وقد كان من بين أولى الموجات تلك التي عرفتها دمقرطة الدُّول المستقلة من الاتحاد السوفييتي ودول أوروبا الشَّرقيَّة بصفة عامة.

مع مجئ انتخابات الرئاسة الأمريكية في شهر أكتوبر 1992م، وفي صفة المرشح للرئاسة عبَّر بيل كلينتن عن انتقاده لسياسة ادارة بوش في **اصلاح الجيش** ودعا في مقابل ذلك الى اجراء تغييرات جدِّية وعميقة، جاعلا منها أحد أولويات أجندته الانتخابية. وعلى العكس من ذلك، فبمجرد فوز بيل كلينتن بالانتخابات، وخلال **عهدته الأولى**، لم يتحقق ما ادعاه من **تغييرات جذرية في طبيعة الجيش الامريكي**، خاصة ما تعلَّق بتخفيض ميزانية النفقات العسكريَّة.

عمل على ذلك رئيس هيئة أركان الجيش الأمريكي الجنرال **كولن باول**، وبدى واضحا جدا في لغة كولن باول في مؤتمر صحفي حول نتائج التغييرات الجذرية على الجيش الامريكي من حيث الدور، ومحافظا على **الوضع الراهن Status Quo** قائلا و مؤكدا على الهوية الامريكية العسكرية: ***لدينا منظومة ثقافية و هوياتية داخل القوات المسلحة الامريكية، وهي خوض حروب الأمة و الفوز بها..هذا ما نقوم به.. نحن محاربون*** [1].

[1] Andrew J. Bacevich, **American Empire; The Realities and Consequences of U.S Diplomacy**, Harvard University Press, 5th Printing, USA, 2003, p 135.

أحبَط كولن باول فعلا ما كان يمكن ان يتغير داخل الجيش الامريكي، وحتى من خلال استحداث لجان لتقديم حافز معتبر للتغيير في مقدِّمتها: **لجنة الادوار و المُهمات 1994م Commission on Roles and Missions**، **مجلة المُراجعة الدفاعية 1997م Quadrennial Defense Review**، **لجنة الدِّفاع القومي 1997م National Defense Panel**، **ولجنة الامن القومي للقرن الحادي و العشرين Commission on 21 Century National Security**.[1]

تركز العمل على التكيف مع البيئة الامنية ضمن عصر معولم في مُحاولة ادماج الجيش الامريكي ضمن مهام جديدة تعتمد على احداث **ثورة في الشُّؤون العسكرية Revolution on Military Affairs**، استعدادا لتغيير مؤسساتي مهم في المؤسسة العسكرية، ان هذه الادوار والمهات الجديدة مرتبطة بتقديم مبرِّرات مقنعة حول ميزانية الدِّفاع والتي لم تكن تبدو ممكنة بشكل كافٍ في عهد كلينتن.

خلال العقد الذي تلا نهاية الحرب الباردة، برزت على السَّطح تلك الهُوة الكبيرة بين واقع وخطاب السِّياسة العسكرية الامريكية **U.S Military Policy**، بين خطاب سياسي يتبنَّي اتجاه استراتيجية التحول للتقليص من حجم وثقل الجيش، وبين إرادة الإبقاء على الوضع الراهن من داخل الجيش، خاصَّة الجزء الصناعي والذي يعتمد على تطوير الوحدات المقاتلة الميدانيَّة.

استمرت الولايات المتحدة بتطوير وصناعة الاسلحة التي تتناسب وأي ظروف محتملة للحرب في إطار الأدوار الجديدة لحلف شمال الأطلسي، وقد أعادت تدابير البنتاغون الى الأذهان الظروف الاستراتيجَّة التي تزامنت والحرب العالمية الثانية، **وخلال عشر سنوات من نهاية الحرب الباردة ومع مطلع القرن الحادي و العشرُون من ناحية هيكلية المؤسسة العسكرية الأمريكية لم يكن بالكاد تفريقها عن ظروف الجيش الأمريكي ابَّان سباق التسلح**.[2]

يطرح **أندرو باشفيتش Andrew J. Bacevich**[3]، من خلال الفصل الخامس لكتابه الموسوم **الامبراطورية الامريكية: حقائق وعو اقب الدبلوماسية الأمريكية**، أنه اذا كان يعني غياب الحرب المباشرة والعدو المباشر الذي ساد اثناء الحرب الباردة أو الحرب العالمية الثانية، في مقابل تصاعد دور التنافس

[1] Andrew J. Bacevich, Op. Cit, p 136.

[2] Andrew J. Bacevich, Op. Cit, pp 136-137.

[3] Andrew J. Bacevich, Op. Cit, p 117.

الأيديولوجي و الدعاية خلال اكثر من خمسين سنة، على انهما المتغيران الاساسيان في زعزعة الاستقرار و الامن والسلم الدوليين هو امر مبالغ فيه.

وقد اتضح حسبه جليا أن فترة مابعد نهاية الحرب الباردة أو ما يُعرف **بعصر العولمة The Age of Globalization**[1]، و أن خروج الولايات المتحدة في شكل المنتصر في الحرب الباردة، لم يدفع كثيرا بقضايا السِّلم الدولي، وعلى النقيض من ذلك فقد شهدت فترة التسعينيات خاصة تصاعد موجات كبيرة لعمليات العنف والحرب[2].

- **القوة والهيمنة ضمن دواعي الانفتاح الاستراتيجي: نحو توسيع مفهوم الأمن القومي الأمريكي وإعادة تعريف التهديدات.**

في طريق ادارة بيل كلينتن لاحداث تحول في شكل ونمط استراتيجية الهيمنة الأمريكية، كان هناك من داخل الادارة عمل حثيث باتجاه الترويج للبعد الامني الجديد الذي يجب ان تبنى عليه استراتيجية الامن القومي في مواجهة تهديدات وتحولات ما بعد نهاية الحرب الباردة.

تم على إثر ذلك الترويج للارهاب بشكل غير مسبوق، على الرغم من أنه لم يكن التهديد الاول لأمن الولايات المتحدة من حيث تصنيف الأخطار المتصاعدة كالصواعق والتسمم الغذائي، والذي خلال عهدتي حكم بيل كلينتن كان قد بلغ عدد الامريكيين الذين لقو حتفهم أقل من 14 شخصا، رقم تسببت به أيضا الصواعق وحالات التسمم الغذائي، لكنه عندما يتعلق الامر بقياس الارهاب يُعبر منسق وزارة الخارجية الأمريكية **لويلكوكس** لشؤون مواجهة الارهاب اذ يقول أنَّه ***لا ينبغي التركيزكثيرا على الاحصائيات.. بدلا عن البيانات***[3].

يروج العديد من الباحثين والكتاب الامريكيين بالدرجة الاولى، على غرار **أندروباشفيتش** الى ان الانفتاح الامريكي والتريج للعولمة الامريكية قد أدى بدوره الى ابتداع نوع جديد من الارهاب العابر للحدود المهدد لأمن الولايات المتحدة، خاصة في عهد الرئيس بيل كلينتن، ويتسم هذا الارهاب الجديد حسب وصفهم عموما بانه يمكن ان يهدد ما يعرف بالمشروع الأمريكي الطموح لاعادة صياغة العالم والنظام العالمي.

---

[1] عصر العولمة **The Age of Globalization**: يعرف أيضا في أدبيات العلاقات الدولية والسياسة الدولية **بالعصر الكوني The Global Age**،

[2] Andrew J. Bacevich, Op. Cit, p 117.

[3] Andrew J. Bacevich, Op. Cit, p 119.

و ذلك من خلال الترويج لامكانية كبيرة لدى **الارهاب الجديد** للوصول الى أسلحة غير تقليدية، للاضرار بالامن القومي الامريكي، **كالأسلحة البيولوجية و أسلحة الدمار الشامل**، والأسلحة الشَّبكية عبر الانترنت، وأن الإرهاب السيبراني يمكن أن يحدث عطبا للحكومة الفدراليَّة[1].

كما أن هناك علاقة عضوية تربط الاقتصاد الامريكي بالامن في اطاره الدولي، على اعتبار ان الاقتصاد العالمي يتحدد ضمن إطار الالتزام بنماذج معيَّنة خلال الحرب الباردة، أين كان الأمن يشتمل على بعد تقليدي لدى صنَّاع السياسة الامريكيين كوصف في شكل من أشكال **الدفاع القومي الأمريكي National Defense.**

ومع نهاية الحرب الباردة لم يعد المصطلح كافيا لوصف وتبرير مجموع الانشطة العسكرية والسياسية الامريكية في الخارج، لذلك كان من الانسب بلورة منظومة مفاهيمية جديدة، في مقدمتها التحول من مفهوم **الدفاع** الى مفهوم أكثر شمولية ومطَّاطية تبريرا لمخرجات سياسة القوة الامريكية للتكيف مع متطلبات ما بعد نهاية الحرب الباردة وهو مفهوم **الامن القومي الأمريكي**، وبتعبير أدق مفهوم للأمن يُعبِّر عن حالة الأحادية و الهيمنة[2].

لم يتسع مفهوم الامن ليشمل ابعادا جديدة كما تم الترويج له في الكثير من الكتابات على الرغم من أهمية ما كتب في الحقل، لكن وبصورة أقرب فقد أصبح تعريف **الامن القومي الامريكي** مفهوما مرنا وأكثر اتساعا وشموليَّة من أي وقت مضى، فقد أصبحت التجارة مسألة امن قومي، كما سعر النفط، وحركة رؤوس الاموال عبر العالم.. وغيرها.

مع نهاية عصر حكم بيل كلينتن أصبح تعريف الأمن القومي الامريكي عمليا دون أي حدود، وفي مقالة له طرح **بيجر ايصاموئيل Samuel E. Berger**، بصفته مستشارا للأمن القومي الامريكي خلال عهدة الرئيس بيل كلينتن الثانية، يذهب فيها الى أبعد من ذلك على أنه **في مواجهة المخاطر لا توجد حدود نوعية ولا مناطقية**، بمعنى أنَّ الأمن القومي الأمريكي ليس له حدُود[3].

---

[1] Andrew J. Bacevich, Op. Cit, p 120.

[2] Andrew J. Bacevich, Op. Cit, p 120.

[3] للمزيد عن أبعاد الأمن الجديدة في عصر العولمة، فضلا ينظر:

Samuel E. Berger, **A foreign Policy for the Global Age**, In; **Passion the Baton: Challenges of Statecraft for the New Administration,** *United States Institute of Peace Conferece*, January 17, 2001. In Andrew J. Bacevich, Op. Cit, p 121.

بدى جليا مع نهاية الحرب الباردة، ذلك التصاعد غير العادي **لدور القوة** في سياسة الولايات المتحدة الدولية، وقد عبَّر عن استمرارية منطق القوة العسكرية، التي وصفها **جوشوا مورافتشيك Joshua Muravchik** في **ضرورة القيادة الامريكية: تحدي لسياسة عزلة جديدة**، ان القوة العسكرية للولايات المتحدة **أساسية Ultima Ratio** بالنسبة لقيادة الولايات المتحدة للعالم، ويقصد هنا أنَّه وعلى الرغم من ان مفهوم القيادة ينطوى على أبعاد أقرب الى **الالهام و الانبهار و التبعية الثقافية بالنموذج الامريكي، الا ان النسق الامريكي يطغى عليه الاتجاه العسكري**[1]. وعلى الرغم من تقديمه في الجزء الرابع من الكتاب، نقدا لاستعمال القوة في السياسة الدولية الامريكية، خاصة في حل الأزمات خلال سنوات التسعينيات من القرن العشرين، كحرب الخليج والبوسنة والصومال ورواندا وهاييتي، الا أنه قدَّم تساؤلات مهمَّة حول مبررات استعمال القوة.

في **الاوقات الاعتيادية Normal Times** دفعت الولايات المتحدة بقواتها النظامية لاخذ مكانتها الطبيعية في مُمارسة وظيفتها كعامل مساعد في مواكبة التطور القومي، وقد جعلت من القوات المسلحة البحرية سلاحا مساندا للمصالح التجارية الأمريكية عبر المحيط الاطلسي[2].

على النقيض من ذلك، لاحظ **جورج كينان George F .Kennan** في كتابه الموسوم **الدبلوماسية الامريكية 1900-1950م**، ان الامريكيين في ذلك الوقت، أي مع نهاية القرن التاسع عشر 1898م قد **أحبُّو رائحة الامبراطورية The smell of Empire**، وقد اتضح ذلك جليا خلال الهجوم على الفلبين و كوبا [3].

عُموما، لقد شاب المواقف الامريكية من التحول الذي عرفته على إثر سياسة القوة ووضعها كقوة عظمى مهيمنة انقساما كبيرا في وجهات الرأي على إثر نهاية الحرب الباردة، عن اي نهج ستنتهجه القوة العظمى الوحيدة في العالم، هذا الانقسام يذكرنا بذلك الانقسام التقليدي سنة 1900م، والتحول من **سياسة العزلة** الي **التدخل**، خلال عهد الرئيس روزفلت، حين انقسم الامريكيون ازاء سياسة القوة، بين متأثر

---

[1] Joshua, Muravchik, **The Imperative of American Leadership, Challenge to Neo-Isolationism**, Part Four ; **Leadership Through Military Strength**, *American Interprise Institute for Public Policy Research*, The AEI Press, Washington D.C, 1996. p 135.

[2] Andrew J. Bacevich, Op .Cit p 123.

[3] George F .Kennan, **The American Diplomacy, 1900-1950**, Chicago, 1951, p 17.

بالعالم القديم **ممن يود السَّير على نهج أوروبا الاستعمارية التدخلية، وبين من هو كلاسيكي حامل لافكار ونهج الأباء المؤسسين**[1].

اتضح جليا في منتصف التسعينيات **استجابة البنتاغون في تكريس الادوار الجديدة للجيش الامريكي**، من خلال الرؤية المتحدة **Joint Vision 2010** كخطة اولية لاعادة هيكلة القوات الامريكية المسلحة لاول مرة سنة 1996م، وبشكل اكثر تفصيلا من خلال **الرؤية المتحدة 2020م، استهدفت الوثيقتان الاستراتيجيتان تكريس توسع التفوق الامريكي العسكري لما بعد نهاية الحرب الباردة، بالتركيز على دور التكنولوجيا في صراعات عصر العولمة و الارهاب، وهو الدور الحاسم Decisive** [2] الامر الذي كان له الاثر الكبير في تبرير توسع ميزانية الدفاع.

أطلق الجنرال وزير الدفاع **ويليام كوهين William Cohen** مصطلح **تناقض القوة العضمى Superpower Paradox**، واصفا الادوار الجديدة المنوطة بالجيش الامريكي خارج الحدود وعبر العالم بالأدوار الموروثة عن الحرب الباردة، **والابتعاد بكل الوسائل عن احالة القوات الامريكية العسكرية الى التقاعد**. هذه الادوار الجديدة للجيش الأمريكي وجب أن تتلاءم و عصر العولمة كما روج له الساسة الامريكان و النخبة.

كما تضمنت الرؤية المتحدة 2010م **مصطلح الهيمنة الشاملة Full Spectrum Dominance**، واتجهت سياسة الامن القومي الامريكي نحو مزيد من التوسع و التفوق، فخلال التسعينيات تبدى جليا جدا ان الجنرال كولن باول **رئيس مجموعة رؤساء هيئة الاركان Chairman of the Joint Chiefs of Staff** يروج لاعداد الجيش الامريكي ضمن استراتيجية خوض حربين بحجم عاصفة الصحراء **Storm-size wars** في ان واحد **و صراعات اقليمية كبرى Major Regional Conflicts** [3].

---

[1] Andrew J. Bacevich, Op. Cit, p 122.

[2] John M. Shalikashvili, **Joint Vision 2010**, Washington D.C, Joint Staff, 1996.
Henry Shelton, **Joint Vision 2020**, U.S Goverment Printing Office, 2000.
http://pentagonus.ru/doc/JV2020.pdf

[3] Andrew J. Bacevich, Op. Cit, pp 131-134.

المبحث الثاني: الابعاد والدلالات الاستراتيجية للقوة والهيمنة في ظل صعود جورج بوش الابن: بين أحداث 11 سبتمبر2001م والازمة المالية العالمية 2008م

مع فشل استراتيجية الاصلاح واعادة البناء، وفوز المدافعين عن استمرارية الوضع الرَّاهن والأمر الواقع، وعلى الرغم من ظهور ثورة المعلومات وانبهار جنود الجيش الأمريكي بها، الا ان قلة فقط منهم كان مؤيدا لما يُسمى **الثورة في الشؤون العسكرية**، على حساب استقلاليتهم، امتيازاتم وثقافتهم، وفي وثائق مثل **الرؤية المتحدة 2010م**، آمنت القوات المسلحة بالثورة في الشؤون العسكرية، لكنها في ان واحد عملت كل ما في وسعها لإفشالها وتحجيمها.

المطلب الأول: القوة والهيمنة الأمريكية ضمن صعود تيار المحافظية الجديدة.

مع **نهاية العهدة الثانية لبيل كلينتن** سادت **شيزوفرينيا Schizophrenia** عسكرية مروجة لعجز مالي للقوات المسلحة مع تزايد متطلبات الامن القومي الامريكي وتراجع دور الهيمنة الأمريكية، الى الحد الذي شبِّهت فيه بحالة الامبراطوريَّة البريطانية في فترة ما بين الحربين العالميتين، حينما كانت متراجعة بينما كانت ألمانيا هتلر تتجه للتسلح[1].

أدى عدم الانسجام داخل الجيش الى زيادة المطالبة بالمزيد من حصص الميزانية، وقد كان هذا موضوعا محدِّدا بالنسبة لمرشح الرئاسة شهر أكتوبر من سنة 2000م جورج دبليو بوش في تشكيل وعوده الانتخابيَّة لتحديث الجيش معتبرا في خطابه أن **الجيش الأمريكي مايزال مهيكلا من أجل تهديدات الحرب الباردة أكبر من كونه مهيكلا من أجل تهديدات القرن الحادي والعشرون**، أين وعد بانشاء جيش القرن القادم، ووعد قبل ذلك خلال حملته بمراجعة المؤسسة العسكرية من الاعلى الى الاسفل **Bottom-to-top Review** [2].

إنطلقت إدارة جورج دبليو بوش 2000-2008م على ضوء الرؤية الاستراتيجية لتحديد دور الفاعل المهيمن في النظام الدولي من مبدأ يشير الى ان الولايات المتحدة الأمريكية **في حالة حرب على الإرهاب**، سواء أكان في شكل دولة أو جماعة أو فردا، وأنَّ أمن الشعب الأمريكي يتطلب البقاء في حالة الهجوم، بما في ذلك التدخل خارج الولايات المتحدة.

[1] Andrew J. Bacevich, Op. Cit, p 139.

[2] Andrew J. Bacevich, Op. Cit, p 140.

سعى تيار **المحافظية الجديدة New Conservatives** الذي هيمن على شؤون الإدارة الأمريكية على العمل لدمج قضايا الشرق الأوسط في إطار الحرب على الإرهاب، من غزو أفغانستان واحتلال العراق. وكان تداول المحافظين الجدد بشكل كبير لدعاية الحرب على العراق، وفي مضمون **تقرير الأمن القومي الأمريكي** الذي أعلنه بوش في 20 سبتمبر 2002م، أين يُصر فيه على ترسيخ مبدأ **الحرب الاستباقية**، والتمسك به لاستخدامه ضد أي تهديد محتمل من أي دولة ترعى الإرهاب، أو تسعى لما سمي بامتلاك أسلحة الدمار الشامل. لقد تبين بعد ذلك، أن نية الحرب على العراق كانت ضمن أجندة أولويات نهج المحافظين الجدد والذين كانوا يدعون إليها.

- **تحول مفهمة القوة والهيمنة ضمن متطلبات القرن الحادي والعشرون**[1].

فرضت الولايات المتحدة على العالم مفهوم الهيمنة تحت ذريعة غياب الأمن والإرهاب، واتَّهمت أي معارضة داخلية أو خارجية على أنها معاداة لحضارة ورسالة التنوير الأمريكية وعلى اعتبارها تشكِّل إرهابًا. **لقد أُستبدل الخوف من الشيوعية بالخوف من الإرهاب**، وخلال عشر (10) سنوات من نهاية عصر التهديد الشيوعي، عمل المحافظون الجدد على تشكيل توافق عالمي للرؤى بشكل طوعي أو قسري تجاه المفهوم الأيديولوجي الأمريكي للإرهاب.

سُطرت خلال فترة التسعينيات تلك الخطط الاستراتيجية للدفاع من قبل المحافظين الجدد مع ارتباطهم بمراكز القرار ومعاهد الفكر، **كمنظمة مشروع القرن الأمريكي الجديد**، وقد كان تكريس الهيمنة هدفا لتلك البرامج والمشاريع الاستراتيجية، أين سوغت هذه الأخيرة لذلك على ضوء الأوراق الاستراتيجية للأمن القومي الأمريكي، خلال عهدي جورج بوش الأب وبيل كلينتن لدواعي القلق والخوف إزاء مآلات وتداعيات الإرهاب الدولي، من جهة أخرى كان ذلك مصدرا استراتيجيا في تبرير الزيادة الهائلة للنفقات العسكرية الأمريكية في أوقات السِّلم.

بالتزامن مع ذلك، حدث تمدد رهيب للنظام الرأسمالي العالمي، ساعد على ذلك موجة من العولمة، وما ارتبط بها من توسع تكنولوجي، وكذلك من انتشار الفلسفة الاقتصادية الليبرالية بقيادة نموذج اقتصاد السوق الأمريكي، وقد أحدث تبنِّي ذلك التحول للكثير من المجتمعات العديد الاختلالات الاقتصادية والمالية البُنيويَّة، كأزمة فقاعة الانترنت سنة 2000م، وقبل ذلك الازمة المالية في ماليزيا. وكانت تلك الاختلالات

[1] John Balis, Steve Smith, and Patricia Owens, **The Globalization of world Politics: An Introduction to International Relations**, Fifth Edition, Oxford, Oxford University Press, 2011, p 41.

بمثابة المحرك للنظام العالمي للتغيير، والدَّعوة االى اصلاحه باعتباره نظاما للاختلالات المالية والاقتصادية الدَّورية على مدى التاريخ.

وبالعودة الى **أيديولوجيا الحرب على الإرهاب والأنظمة المارقة**، أين ألقى جورج بوش خطابه السنوى الشهير أمام الكونغرس الأمريكي في 28 فيفري 2003م، جاء في مضمونه **أن *أعظم خطر يواجه أمريكا والعالم اليوم في الحرب على الإرهاب، هي الأنظمة الخارجة على القانون، والتي تسعى أو تمتلك أسلحة الدمار الشامل.. وأن هذه الأنظمة يمكنها استخدام تلك الأسلحة بغرض التهديد والإرهاب والقتل الجماعي***. كان هذا الخطاب بمثابة الانتقال والتحول الفعلي من خلال توسيع مفهمة الحرب على الإرهاب، من نموذج أفغانستان الى الترويج لإرهاب الأنظمة والدول، وبتبنّي هذا التحول من المحافظين الجدد تم احتلال العراق في سنة 2003م.

في الأشهر الأولى لإدارة بوش الابن من عهدته الأولى، كان هناك اجماع للمحافظين الجدد بشأن مُستقبل جيوسياسية الولايات المتحدة باعتبارها قوة مهيمنة في عالم ما بعد نهاية الحرب الباردة، وكان هنالك سعي في نفس نهج نائب وزير الدفاع الأمريكي **بول وولفويتس Paul Wolfowitz** وغيره داخل وزارة الدفاع الأمريكية منذ التسعينيَّات، ويعتبر هذا الأخير مهندس حرب إحتلال العراق 2003م.

- **تكريس فكر الجيوش الأيديولوجية: أدوار جديدة أم تناقض للأدوار؟**

في طرح لفكرة **الجيوش الايديولوجية Ideological Armies** تطرق **فيكتور ديفيس هنسن Victor Davis Hanson** في كتابه: **روح الملحمة، من العصور القديمة الى الوقت الرَّاهن، كيف هزم ثلاثة محرِّرين عظماء الطغيان**، أن القوة العسكرية الجمهورية والتي تستمد شرعيتها من الشَّعب، وبالأخذ في الاعتبار الطابع الشعبي للجيش على عكس نخبويَّة السُّلطة السِّياسيَّة، وان كانت مستمدَّة من الشعب، يعتبر أن قُوة الجيش في لُحمته مع الشعب كإرث ايديولوجي عقائدي مستمد من الثورة التي تأسس على اثرها النظام السياسي الأمريكي، على عكس الجيوش النظامية الاوروبية التي تسيطر عليها وتحكمها النخبوية بموروثها الأرستقراطي، ويعتبر من الولايات المتَّحدة نموذجا فريدا في تشكل عقيدة الجيش[1].

[1] Victor Davis Hanson, **The Soul of Battle: From Ancient Times to the Present Day, How Three Great Liberators Vanquished Tyranny**, Anchor Books, A Division of Random House, Inc. New York, 1999, parts 2 and part 3.

للتوسع و للاستزادة، ينظر فضلا في كتابات **فيكتور ديفيس هنسن Victor Davis Hanson** وهو صاحب مؤلَّف اخر موسوم: **الأسلوب الغربي للحرب The Western Way of War** .

على أي حال، **لا تعني اتجاهات تأييد شكل الهيمنة والقوة** في الولايات المتحدة امتلاك القوة الاكبر في العالم وحسب، بل امتلاك قدرات لا تقل أهمية واستراتيجية عن مواجهة أي حلف محتمل، وهي بمعنى **صاموئيل بيرجر Samuel Berger** تاخذ مدلول **التفوُّق Supermacy**، لتكون شبيهة من حيث الشكل بالقوة البريطانية في بداية القرن التاسع عشر، والتي اعتمدت على مبدا القوتين، الاحتفاظ على أسطول كبير بما يكفي لالحاق الهزيمة بثاني وثالث أكبر الاساطيل في العالم مجتمعين، وتتبنَّى الولايات المتحدة في ذلك مبدأ **N+1**، حيث أن المجهول **N** يساوي أي مجموع للإمكانيات العسكرية للأمم الأخرى، التي يمكن أن تتَّحد في لحظة حماس ضد الولايات المتحدة، وصرح صاموؤيل بيرجر سنة 1999م بأن النفقات العسكرية الأمريكية الأن أكبر من نفقات كل البلدان مجتمعة أو على الاقل الكبرى منها[1].

ظهرت صراحة في تقرير للبيت الابيض حول الامن القومي الامريكي **استراتيجية الاستمرارية بالالتزام**، التي أطلقها البنتاغون بشكل مباشر ومُعبر على **تكييف أو تشكيل المحيط الدولي Shaping the International Environment** بالشكل الذي يلائم المصالح الامريكية، من خلال امتلاكها لحزمة الادوات لضمان أمن الولايات المتحدة من خلال ضمان الأمن الاقليمي من التهديدات المختلفة، التي يذكرها التقرير وفي مقدمتها **الارهاب**. وذلك من خلال بناء الصداقات والاحلاف على حدٍّ سواء، وتكريس المثل للصراعات الدولية المحتملة والمستقبلية، أين تلتزم الولايات المتحدة باخذ زمام المبادرة على أساس الاستباقيَّة أي الوقاية من التهديدات و الاخطار[2].

تعبِّر استراتيجية الانفتاح الأمريكي عن وجود **شكل دائم من اظهار القوة**، تحافظ فيه على مستوى من الهيمنة، من خلال التواجد الدائم. بالفعل فقد حافظت مع مرور عشر سنوات من نهاية الحرب الباردة على حامية عسكرية في أوروبا لا يقل حجم تعداده عن 100,000 جندي، وبشكل مشابه تقريبا كان التواجد الأمريكي في منطقة الباسيفيكي.

وبالنسبة لأهميَّة ومحوريَّة ذلك، يؤكد حينها **وزير الدفاع كوهين** بأن كل شئ مطروح على الطاولة بشأن تحديث القوات المسلحة الامريكية **باستثناء الحاميتين الأماميتين**، بقوله ***اننا سنحافظ على 100,000***

---

[1] Samuel R Burger, **American Power: Hegemony, Isolationism, or Engagement**, Council on Foreign Relations, New York, Octobre21, 1999.

[2] **A National Strategy for A New Century**, Washington D.C, The White House, October 1998, p 8.

جندي في منطقة المحيط الهادي وذلك خارج الطاولة، وكذا 100,000 جندي اخر في أوروبا وذلك خارج الطاولة ايضا[1].

كل تلك الانشطة التي تبنتها الولايات المتحدة عبر العالم والتزمت بها على الرغم من زوال مبرّرات الحرب الباردة، هي نوع من الانشطة الامبراطورية، وان الغاية و الهدف الأسمى للترتيبات العسكرية للقوة الأمريكية هو الهيمنة، من خلال الالتزام بالحفاظ على **النظام الدولي International Order**، وفتح المجال أمام العولمة تمكينا لها من الترسخ عبر العالم. في قول لوزير الدفاع الامريكي ويليام كوهين في هذا الصَّدد ***في أوقات الاستقراريتقاسم كل من العسكريين والاقتصاديين نفس المصالح***، وذلك من خلال تكثيف عملية تكييف المحيط الدولي[2].

انه وبعد عقد من نهاية الحرب الباردة، بقيت الجهود من أجل تهيئة القوات المسلحة لعصر العولمة قد باءت بالفشل، وانتصار التقليديين من الملتزمين بنموذج المحارب التقليدي، و بفكرة أن دور الجندي يكمن في خوض الحروب، وأن القوة الاستراتيجية أولوية من أجل الأحادية و الهيمنة.

[1] William S Cohen, **U.S Must Remains Active in Post-Cold War**, *Foreign Affairs*, Foreign Policy Association, Avril 2, 1998, In, Andrew J. Bacevich, Op. Cit, p 127.

[2] Andrew J. Bacevich, Op. Cit, pp 127-128.

المطلب الثاني: أيديولوجيا الحرب على الإرهاب وتداعياتها على مفهمتي القوة والهيمنة.

كانت أحداث **الحادي عشر من سبتمبر2001م** نقطة تحول مهمَّة في السياسة الدَّوليَّة للولايات المتَّحدة، وقد مثلت النقطة الفاصلة بين مرحلة الانتقال من **اللايقين الاستراتيجي** والتحول الى **الفعل الاستراتيجي** للهيمنة والقوة، وقد عملت إدارة جورج بوش الابن ضمن تيار المحافظين الجدد على توظيف تلك الأحداث بشكل يضمن قدرًا عاليًا من مصالح واتجاهات منظومة الحكم في الولايات المتحدة.

أتاح ذلك الحدث الاستراتيجي فرصة لإعادة صياغة النظام الدولي للهيمنة وفق مبادئ وأسس جديدة تتميز بشكل أكثر وضوحا في تحديد الأعداء وإعادة صياغة وتنظيم الحلفاء، وكان من أبرز تلك المبادئ والأسس التي ارتكزت حولها منظومة المصالح الامريكية للهيمنة **إعلان الحرب الوقائية** التي ستشنها الولايات المتحدة في أي مكان بالعالم ترى فيه تهديدا لأمنها. لقد اتسع تعريف أمن الولايات المتحدة بشكل غير مسبوق أين أصبح يشمل أي مكان في العالم، وقد عمل صناع القرار على تكريس **مبدأ من ليس معنا فهو ضدَّنا**.

- **في أيديولوجيا الحرب على الإرهاب: تحولات الأفكاروالقيم في خدمة الاستراتيجيا.**

مع اعلان استراتيجية الأمن القومي التي أفصحت صراحة عن اللجوء الى القوة بهدف القضاء على أي تحد للهيمنة الأمريكية، والتي يجب أن تستمر بصفة دائمة، شكل ذلك نقطة تاريخية فارقة أين **تحولت لغة الخطاب الأيديولوجي الأمريكي الى فعل استراتيجي**، وإذا كان **جورج بوش الأب** قد أعلن في خطابه بمناسبة يوم الاتحاد عما يُسمى **بالدبلوماسية الوقائية**، فان **جورج بوش الابن** قد حوَّل مبدأ الدبلوماسيَّة الوقائيَّة الى أداة للحرب في سبيل الهيمنة تحت مُسمى **الحرب الوقائية أو الاستباقية**.

في هذه الحرب لم يكن هنالك داعٍ للإستناد الى أي أدلة دامغة، كما جاء في خطاب وزير الدفاع **دونالد رامسفيلد** في 06 جوان 2002م مخاطبا وزراء دفاع حلف شمال الأطلسي، **وعلى أن الحلف يتحرك دون انتظار أدلة دامغة في حرب ضد المجموعات الإرهابية، أو دول تمتلك أسلحة كيمياوية، أو بيولوجية ونووية**[1]. كما لا تحترم الحرب الوقائية قواعد القانون الدولي.

[1] Naom Chomski, **Hegemony or Survival : America's Quest for Global Dominance**, Metropolitan Books, Henry Holt and Company, LLC, New York, 2003, pp 07-11.

تزامن توقيت الحملة ضد العراق مع بدئ انتخابات الكونغرس النِّصفية شهر سبتمبر 2002م، أين لاقت رواجا مع تغيير مواقف الرأي العام الأمريكي تجاه التدخُّل الخارجي، وفي تكريس اللُّجوء الى القوة دون مبررات أو قيود[1].

فتحت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م الباب على تحولات جيوسياسية كبيرة، ومثلت منعطفا حاسما في تاريخ صعود الهيمنة الأمريكية ضمن المنظومة الدُّولية الوستفالية، وقد كان في مقدمة تلك التحولات تصاعد الخلافات عبر الأطلسيَّة، تلك الخلافات الامريكية الأوروبية حول الكثير من القضايا الإقليمية والدولية كأزمة كوسوفو وغيرها.

طرحت العديد من التساولات القديمة المتجددة حول استقلالية القرار السياسي الأوروبي، وعلى الرغم من توافق الرؤى الأوروبية حول المنظور الأمريكي في مكافحة أو الحرب على الإرهاب، بما في ذلك غزو أفغانستان، كان أن تباعدت الرؤى الأوروبية حول استراتيجية مواجهة الإرهاب من المنظور الأمريكي.

خرجت الكثير من المسيرات التضامنية ضد الفعل الإرهابي المتسبب في أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م في كل العواصم الأوروبيَّة، تحت شعار موحد **كُلُّنَا أمريكيون**، لكن سرعانما وُجهت الكثير من الانتقادات للخطاب السياسي والأيديولوجي الأمريكي، خاصة تجاه المثقفين الذين سوَّغوا **للحرب العادلة** التي تخوضها أمريكا ضد الإرهاب الدولي والدول المارقة.

كتب أرثر شلسينغر كأحد أبرز المؤرخين ومستشار سابق للرئيس بيل كلينتن ***ان موجة التعاطف العالمية التي غمرت الولايات المتحدة من جراء أحداث الحادي عشر من سبتمبر، قد تراجعت لتحل محلها موجة من الكراهية للنزعة العدوانية والعسكرية الأمريكية***.. بما في ذلك بلدان صديقة للولايات المتحدة[2].

ان التحول الاستراتيجي الأمريكي من التنظير لأيديولوجيا القوة والهيمنة الى تطبيقها باعتبارها أمرا واقعا دوليا، قد بدت مؤشراته واضحة قبل حادثة الحادي عشر من سبتمبر 2001م بكثير، ففي الورقة الاستراتيجية الأمريكية، جاءت بما في معناه أن التحول في السياسة الخارجية الأمريكية، وان جلب تغييرات عميقة خلال التسعينيات، فإنه يتطلب وقتا أطول من أن يصبح واقعا دوليا ما لم يحدث حادث مأساوي فضيع من مثل **بيرل هاربر جديد**.

[1] Naom Chomski, Op. Cit, p 9.

[2] Naom Chomski, Op. Cit, p 21.

- **تداعيات الحرب على الإرهاب على مفهمة القوة والهيمنة:**

أفرزت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م وما بعدها، كمفصل تاريخي مهم في تطور العلاقات الدولية والنظام الدولي الوستفالي العديد من التداعيات والمخرجات ضمن الأبعاد التالية:

سياسيا: كرست أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م، الأبعاد السياسية للهيمنة الأمريكية على مجريات السِّياسة الدولية، وتحت أيديولوجيا الحرب على الإرهاب، خاصة بعد صدور **القرار الأممي 1368**، الذي يفوض بموجبه مجلس الأمن الدولي الولايات المتحدة لاتخاذ الإجراءات اللازمة للرد على ما سمي بالمسؤولين عن أحداث **9/11**، وقد رأب ذلك لفترة وجيزة صدع العلاقات عبر الأطلسية بين الولايات المتحدة وأوروبا من خلال إعادة دعم أبعاد ومبررات حلف شمال الأطلسي في شكل من أشكال دعم أوروبا للولايات المتحدة.

ويرى زبيغنيو بريجنسكي أنه في عهد بوش كانت السياسة الخارجية هادئة مع تسلمه السلطة، وقد تحول ذلك الهدوء الى عاصفة مع أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م، وبدافع مركب من **الخوف** و **الديماغوجية**، أعلن جورج بوش عن حالة الحرب التي ستخوضها الولايات المتحدة في المستقبل، انتهت الى غزو أفغانستان و العراق.

منحت تلك الأحداث، هامش مناورة أكبر **للمجمع الصناعي العسكري** لتعزيز دوره السِّياسي من خلال الترويج لنظرية العدو الخارجي، والتهديدات **غير المُنتظمة Asymetric Threats** يعزز من فكرة استهداف الولايات المتحدة، وقد أتاح ذلك أيضا هامشا غير مسبوق من النفوذ لجورج بوش الابن للتصرف بحرية شبه مطلقة فيما يخص الاتفاقيات التجارية والعسكرية دون الرجوع الى الكونغرس، والذي تقلص دوره الى حُدود دنيا تضمنت فقط القبول أو الرفض دون اثراء النقاش حول التفاصيل.

عسكريا: مهدت التحولات الأيديولوجية الجديدة في الحرب على الإرهاب الى إيجاد مبررات متجددة **لاستراتيجية الرَّدع** الأمريكية والتحول في سياسة الاحتواء التي سادت خلال الحرب الباردة الى استراتيجيا الحرب الوقائية والاستباقية. و بعد أسبوعين من صدور القرار الأممي 1368 في 12 سبتمبر 2001م أي بعد يوم واحد من الأحداث، تم اصدار القرار الدولي 1373 والمؤرخ في 28 سبتمبر 2001م، الملزم لكافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بسن قوانين وإجراءات عملية لمكافحة الإرهاب، ما يجيز أي عمل عسكري ضد الإرهاب، وبذلك تمت **عولمة الحرب على الإرهاب** بإجماع كافة الدول، وهذا القرار الأممي الأخير أصبح بمثابة أول اعلان رسمي دولي للحرب على الإرهاب.

تم استصدار القراران الأمميان السابقين، لاسيما القرار الأممي 1373 من دون تحديد توصيف واضح ومحدد للإرهاب الدولي، الأمر الذي فتح أفقا واسعا لتبرير وشرعنة الحرب الاستباقية، وذلك من دون العودة الى مجلس الأمن من أجل الموافقة، هذا الأمر الذي تسبب فيما بعد من شرعنة الحرب على العراق من دون أي تفويض دولي.

أثبت القراران الأمميان السابقان، نفوذ الولايات المتحدة في منظومة المؤسسات الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة، بصفتها السلطة السياسية الأحادية القطب والمهيمنة في النظام الدولي، وكان ذلك الاجماع الأممي بما في ذلك موافقة روسيا على دور أمريكي أمني عالمي، وقد تأكدت تلك الموافقة الروسية فيما بعد من خلال **الحوار المقدس**، وعلى ضوء الإعلان المشترك لبوش وبوتين في 24 ماي 2002م، الذي أقر صراحة بالمصلحة الروسية الأمريكية المشتركة في اسيا الوسطى وجنوب القوقاز لتعزيز الاستقرار الإقليمي ومحاربة الإرهاب.

اقتصاديا: سهلت أحداث 9/11 من التغطية على تداعيات الأزمة الاقتصادية مع نهاية التسعينيات، خاصة الداخلية، أين شهد الداخل الأمريكي مظاهرات عارمة مناهضة للعولمة، وقد بينت انتخابات 2002م النصفية الأغلبية غير المريحة لإدارة بوش والذي شكلت بدورها تحديات كبير، وقد عرفت أزمة شرعية في البداية عن تلك الطريقة التي أنتخب بها بوش الابن، ومن خلال أحداث رد فعل سريع على أحداث 9/11 واعلان بوش عن الحرب على الإرهاب في 13 سبتمبر 2001م، وشرعية استخدام كل الوسائل وتم على اثر ذلك تبرير سياسات ادارته وضمان استمراريتها.

مما سبق، يمكن تلخيص مخرجات الوضع الاستراتيجي الجديد للولايات المتحدة مابعد الحادي عشر من سبتمبر 2001م وتداعياتها على مفهمة القوة والهيمنة على ضوء ما يلي:

مع اعلان الولايات المتحدة عام 2000م كأقوى دولة في التاريخ لم يكن من الخفاء عن نيتها في الحفاظ على الهيمنة سواء من خلال **التهديد أو باستعمال القوة العسكرية المباشرة** بشكل فعلي، وقد جاء ضمن الخطاب الرسمي **لاستراتيجية الأمن القومي National Security Strategy NSS** أن **قوتنا يجب أن تكون قوية بمافيه الكفاية لدحر الخصوم المحتملين، عن مواصة بناء قوة عسكرية لمضاهاة القوة الأمريكية**. وقد وصف الخبير في الشؤون الدولية **جون أيكنبيري** هذا الإعلان بأنه **إستراتيجية كبرى تنطلق من الالتزام الجوهري بالمحافظة على عالم أحادي القطب لا مكان فيه لنديَّة الولايات المتحدة**، هذا

الشَّكل من اعلان القوة العسكرية للهيمنة يجعل من المعايير الدولية الخاصة بالقانون الدولي لاسيما **المادة (51)**[1]عديمة المعنى وغير ذات قيمة فعلية، ومن ذلك جميع مؤسسات التعاون الدولي.

يردف أيكنبيري، بأن الاستراتيجية الامبريالية الكبرى الجديدة للولايات المتحدة بوصفها دولة تصحيحية، تسعى الى استغلال مزاياها الانية لخلق نظام عالمي تتولى بمقتضاه إدارة الأمور، ما يدفع بالأخرين نحو سبل الالتفاف حول القوة والهيمنة الأمريكية أو الانقسام بين احتواءها والرد عليها.

جلبت أحداث الحادي عشر من سبتمبر تغييرا سياسيا دوليا ملحوظا لكل من الصين وروسيا تجاه السياسات الأمريكية الدولية، وبدى واضحا قبول ذلك الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة كمنظم للسياسة الدولية، مقارنة بسياسة التحفظ تجاهها مع نهاية الحرب الباردة.

وعلى الرغم من أنه قد تبين فيما بعد عدم حيازة العراق على أسلحة الدمار الشامل، وعن عدم وجود علاقة للعراق بأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م، لم يقابل ذلك انسحاب أمريكي، ذلك أن الهدف الرئيسي من وراء ذلك الغزو هو السيطرة على موارد العراق، واستعراض مظاهر القوة الأمريكية وترسيخ أسسها الإمبراطورية.

كان نفوذ المجمع الصناعي العسكري رهيبا في التأثير في مجرى الحياة السِّياسية في الولايات المتحدة، وقد تزايد ذلك مع تقديمه للمساعدات المالية لرجال السلطة التشريعية والتنفيذية على حد سواء.

تراجعت الأفكار المتعلقة ببناء **نظام عالمي جديد**، الذي دعى له كل من جورج بوش الأب وعمل كلينتون على الترويج له، كطروحات لما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي بداية من 1991م، لصالح تلك الأفكار والأيديولوجيا المتعلقة بالحرب على الإرهاب، وإعادة بناء منظومة التحالفات وفق مبدأ من ليس معنا فهو ضدنا. كما سمحت أحداث 11 سبتمبر 2001م بزيادة كبيرة في تمويل قوة الفضاء، التي روج لها كل من رامسفيلد و الجنرال أيبرهارت، وقد كسبا بالإضافة الى القيادة العسكرية تأييدا جديدا لنظام الدفاع الصاروخي، والذي أعتبر أكبر مكسب عسكري من أحداث 11 سبتمبر 2001م.

[1] تنص المادة (51) من الفصل السابع على تدخل الأمم المتحدة في حال تعرض دولة عضو لعدوان خارجي مباشر، باتخاذها تدابير حفظ السلم والأمن الدوليين.

عموما، لم يتغير السلوك الأمريكي تجاه تكريس أبعاد الهيمنة سياسيا، وقد اعتبرت أحداث الحادي عشر من سبتمبر مراجعة شاملة تجاه تعزيزها، وشبهت تلك الاحداث بضربة ميناء بيرل هاربر 1941م عندما قررت التدخل الى جانب الحلفاء في الحرب العالمية الثانية.

كما هو الحال **عسكريا**، فعلى الرغم من العقيدة الأمريكية الاستراتيجية والتي تدور حول مبدأ الاحتواء والاحتواء المزدوج، تعززت من خلال الحرب الوقائية في اتجاه البحث عن الأمن المطلق، وكان تطوير نظام الصواريخ الدفاعية على المستوى العسكري أهمها.

في **سياسة الأحلاف**، أبقت الولايات المتحدة على ولاء الأوروبيين من خلال تعزيز أدوار متجددة لحلف شمال الأطلسي، وتبنى بوش اعتقادا يتضمن عدم تقيد الولايات المتحدة في استخدام القوة لصالح تغيير الوضع الراهن، في معارضة صريحة لتأكيدات الرئيس **جون كوينسي رايت John Quincy Wright** على أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تسافر الى الخارج بحثا عن أعداء لتدميرهم[1].

جادل في ذلك بوش الابن بأن الوقت ليس في صالح الولايات المتحدة، وأن عليها مجابهة الاخطار بحرب استباقية قبل التعرض للخطر اذا فشلت في القيام بذلك، وحذر في خطاب محور الشر **Axis of Evil** عن حالة الاتحاد عام 2002م باستعمال عبارات أنه ينتظر الاحداث بينما الأخطار تتجمع، و أن الاخطار تقترب أكثر فأكثر، و أن الولايات المتحدة لن تسمح لأخطر أنظمة العالم بتهديدها بأكثر الأسلحة دمارا، لقد قاد هذا المنطق الى حرب احتلال العراق[2].

بعد الحرب احتلال أفغانستان، انتهج جورج بوش استراتيجية توسعة الرقعة الجيوسياسية للارهاب، والدول المارقة، و في خطاب محور الشر شمل اعلان الدول المارقة العراق و ايران و كوريا الشمالية، و اتهامها بالسعي الى تطوير أسلحة للدمار الشامل[3].

---

[1] **جون كوينسي رايت John Quincy Wright 1767-1829م** سادس رئيس للولايات المتحدة الأمريكية، لعهدة وحيدة 1825-1829م، وزير خارجية في عهد وودرو ولسن، من الداعمين لمبدأ **عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول**.

[2] Ivo H. Daalder and James M. Lindsay, **America Unbound : The Bush Revolution in Foreign Policy**, Monday September 1, 2003 in : https://www.brookings.edu/articles/america-unbound-the-bush-revolution-in-foreign-policy/

[3] James Mann**, Rise of the Vulcans**, New York, Penguin Group, 2004, p 318.

من بين أهم مظاهر تعاضم القوة الامريكية باعتبارها قوة مهيمنة في السياسة الدولية، خاصة في عهدة جورج بوش، ذلك التحول في سياسات الولايات المتحدة بشكل ملحوظ، في مقدمتها العمل بشكل انفرادي وأحادي، بشكل غير مألوف تماما منذ عهد الرئيس **ترومان Truman** و الذي تميز بالعمل المؤسساتي و متعدد الأطراف تجاه القضايا الدولية.

انتقلت استراتيجية الهيمنة الامريكية من القطاعات الى المسائل والمواضيع، فبعد أن ساد الحرب الباردة موضوع مساعي القوة المطلقة والتي تطرح من خلال قضايا التسلح ونزع السلاح، الردع النووي..وغيرها. وبعد البرهة الاستراتيجية وأزمة الجمود الاستراتيجي للقوة المهيمنة، من حيث التأثير العالمي، خلال فترة التسعينيات على الرغم من استثناء التدخل في كوسوفو، واثارة بعض النزاعات الدولية والاممية، عرفت فترة جورج بوش الابن تحولا كبيرا في إعادة التوجهات الاستراتيجية الأمريكية للهيمنة.

المبحث الثالث: تحولات القوة الأمريكية فترة إدارة الرئيس باراك اوباما 2008- 2016م[1].

بالعودة الى نهاية الحرب الباردة من منظور الاقتصاد السّياسي، أين تصاعدت عمليات الاعتماد المتبادل الدولي **Interdependance** في النظام الاقتصادي العالمي أكثر من أي وقت مضى، وشهدت المعاملات النقدية نموا غير اعتياديا، أمر كان له أثر كبير في ادخال الاقتصاد العالمي في عصر من التمويل المعولم ومن نمو الاقتصاد الرمزي، والذي يعتمد على الهندسة المالية للبورصة وأسواق المال والمضاربة في سوق الأسهم والسندات كمحرك للاقتصاد المالي العالمي، متخذا من الولايات المتحدة مركزا له.

المطلب الأول: ديناميكية تحولات أبعاد القوة الاقتصادية والمالية المؤسساتية الأمريكية 2001-2008م.

مع صعود باراك أوباما الى السُّلطة، وعلى الرغم من إعلانه تصحيح سياسات جورج دبليو بوش و في مقدمتها التدخلات الخارجية ذات الابعاد الاستراتيجية المباشرة، الا أن وثيقتي استراتيجية الامن القومي الصادرتين في سنة 2010 و 2015م تؤكد على الدور القيادي المهيمن للولايات المتحدة الأمريكية كما لا تنفي دور القوة أيضا [2].

تميّزت إدارة أوباما بإعادة دور المؤسساتية الدولية من خلال أجندة الاقتصاد السياسي الدّولي، خاصَّة مع تلك التَّداعيات التي عرفها العالم على إثر الأزمة المالية العالمية 2008م، و أُعطيت لهذه المرحلة أولوية حل الازمات الاقتصادية ذات البعد العالمي، وإعادة بلورة دور المساعدات الدولية في سبيل ترسيخ أبعاد الهيمنة المالية.

يحاول مضمون المطلب التفصيل في جزئيَّة البحث عن الكيفيَّة التي يُمكن من خلالها رصد تحولات مفهمة القوة والهيمنة الجديدة على ضوء إدارة باراك أوباما؟ وفيما تتمثل استراتيجيَّة الاستدارة نحو الابعاد الاقتصادية لتأكيد مخرجات العولمة ومنه الهيمنة؟

[1] Gary A. Donaldson, **The Making of Modern America : The Nation from 1945 to the present**, Rowman and Littlefield, Third Edition, 2017.

[2] Barak Obama, **National Security Strategy of the United States of America**, The White House, **2010**. And, Barak Obama, **National Security Strategy of the United States of America**, The White House, **2015**.

- **تحولات القوة ضمن إعادة ترتيب أولويات استراتيجية الهيمنة:**

على الرغم من أن أوباما، وفي تصريحات متعددة، أكد على ضرورة عدم اللجوء الى الحرب والقوة المباشرة، وأن ذلك مقرُون بامكانيَّة استنفاذ الوسائل الأخرى المتاحة ويؤكد على شرعيّة استخدام القوة التي يجب أن تعكس قيم الولايات المتحدة [1].

يبدو أن وثيقة الأمن القومي الأمريكي لأوباما قد وضعت حدًّا للحرب الاستباقية، لكن في مقابل ذلك أعلنت عن عمليَّات ضد الإرهاب والتطرف، الى جانب تصاعد قضايا أخرى كالاحتباس الحراري والذي اتضح فيما بعد أنه غير ذي أولويَّة قصوى لدى صناع القرار في الولايات المتحدة، بالمقارنة مع الزَّخم العالمي حول المناخ، وحتى اعتبارها تهديدا لنمو الاقتصاد الصِّناعي في الولايات المتحدة كما الصين في عهد ترامب.

- **جذورتحول ابعاد القوة الاقتصادية والمالية المؤسساتية الأمريكية 2001-2008م.**

في خضم نقاش امريكي حول أبعاد القوة والهيمنة، بين بعدها الاستراتيجي وأبعادها القيمية كالخطاب، والدين والقيم الامريكية، والديموقراطية في عصر المحافظين الجدد، ومع نهاية ولاية جورج دبليو بوش الثانية، تصاعد في الافق أزمة مالية واقتصادية حادة على إثر الكثير من التراكمات والممارسات المالية المخالفة للأطر وقوانين الشفافية والنزاهة المالية، منذ تحرير رهونات السُّوق العقارية سنة 2001م.

في جذوروطبيعة الأزمة وعلاقتها بأولويات المرحلة و انعكاساتها على تحول مفهومي القوة والهيمنة:

هزت الولايات المتحدة في سبتمبر 2008م أحد أشد الأزمات المالية حدة منذ أزمة الكساد الكبير عام 1929م، وامتدت تداعياتها لتغرق بذلك الاقتصاد العالمي، وقد كشفت عن الكثير من المغالطات وكذا الحقائق التي تحرك النظام الاقتصادي الليبيرالي الرأسمالي المتؤسس على خلفيَّة منظومة بريتن وودز 1944م، وتزوِّدنا مخرجات الأزمة الماليّة برؤية أكثر دقة ووضوحا بشأن علاقة تداعياتها تجاه العولمة والهيمنة.

[1] Barak Obama, **National Security Strategy of the United States of America**, The White House, 2010. p 22.

على إثر تراخي قيود الرهن العقاري والقواعد التنظيميَّة لبورصة **وول ستريت Wall street**، على خلفيَّة إقرار القاعدة **التنظيمية Q Regulation** إبتداءا من النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين أثر بارز في تراكم أولى مُسبِّبات الأزمة الماليَّة. و مع مطلع القرن الحادي والعشرون، ساهمت إجراءات جديدة من البنك الفدرالي المركزي الأمريكي بتوسع كبير في تحرير الأنظمة البنكية باتباع سياسة النمو والتوسع، وكان في مقدِّمة تلك الإجراءات خفض معدلات سعر الفائدة.

ساعد على ذلك عمليات مفرطة من توفير السيولة البنكية، أدّى بدوره الى تصاعد المنافسة في استقطاب المقترضين. عرف على إثرها سوق الائتمان العقاري في الولايات المتحدة للفترة ما بين 2001م و2007م ارتفاعا تريجيا، أعقبه ارتفاع غير مبرر في أسعار العقارات بسبب المضاربة المفرطة في غضون ثلاث سنوات تقريبا.

نشأة الأزمة من مشكلة الائتمان في مجال الرهن العقاري، كأحد الأجزاء الأكثر أهمية في القطاع التمويلي من خلال أدوات مالية متطورة يصعب تحديد مستوى المخاطرة فيها، كما تميزت الأزمة في الولايات المتحدة بالانتشار الكبير والسريع بفعل عولمة القطاع المالي العالمي الى الدول الأخرى، في مقدمتها الدول الأوروبية.

ظهرت الأزمة المالية كحدث في بورصة **وول ستريت Wall Street** وقد تمثَّلت رسميًّا للعلن في 15 من سبتمبر 2008م، لكنها لم تكن وليدة تلك اللحظة بقدر ما عبرت عن تراكمات تاريخيّة ومسبقة لمجموعة من المتغيرات، بما في ذلك تحول الاقتصاد العالمي من اقتصاد الإنتاج الكلي الى اقتصاد الريع المالي أو الاقتصاد الصُّوري.

في جذور الأزمة الماليَّة:

يمكن تتبع جذور الأمة المالية في الولايات المتحدة بالعودة الى تحليل المؤشرات التي تتعلق أساسا باختلالات أسواق المال، والتي يمكن تلخيصها على ضوء المؤشرات الاتية:

- **وفرة الكُتلة النقدية الدَّاخلية والخارجيَّة:**

عرفت فترة ما قبل انفجار الأزمة المالية 2008م، وفرة في الكتلة النَّقدية والمالية الخارجيَّة، خاصَّة تلك الموجودات العالميَّة، وقد كان للدولار كعملة مرجعيَّة عالمية دور محوري في ذلك، مما انعكس ايجابًا في خلق جو من الثِّقة الدَّاخليَّة لبيئة الاقتراض، ويلاحظ جليًا من خلال **الشَّكل (3)** التصاعد المبالغ لتلك النِّسب من الكتلة النقدية العالميَّة من الدولار متجاوزة حد 4000 مليار دولار سنة 1985م، باعتبارها سنة تحرير أسواق الرَّهن العقاري وأسواق المال على ضوء **القاعدة التنظيمية Q Regulation**، تضاعفت النسبة السَّابقة بحوالي أربع مئة في المئة مع حلول سنة 2008م وهو ما يعادل حوالي 16000 مليار دولار (16 ترليون دولار)، وهي نسبة كبيرة على الرَّغم من معادلتها في بعض الأحيان للناتج المحلِّي الإجمالي **PIB** في الولايات المتَّحدة[1].

الشكل (3) : يوضح تطوروفرة الكتلة النقدية بالنسبة الى الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة خاصة مع فترة تحرير البورصة مابين 1985-2007م[2].

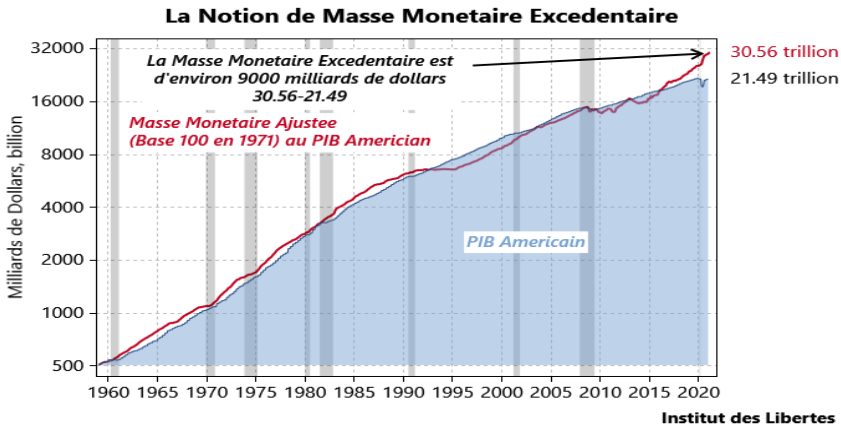

[1] يلاحظ بعد انفجارالأزمة المالية للفترة **2008-2020م**، وعلى الرَّغم من تداعياتها الا أن الاقتصاد المالي الصُّوري، قد أخذ بالتطور بشكل هندسي مبالغ مقارنة بتطور اقتصاد الانتاج المحلي الحقيقي الأمريكي ابتداءا من سنة 2016م، وقد بلغ حجم الفرق بينهما ما قيمته 9000 مليار دولار أي 9 ترليون دولار في تقدم للأول على حساب الثاني، وذلك بحلول سنة 2020م، فضلا ينظر في ذلك:

[2] https://institutdeslibertes.org/la-notion-de-masse-monetaire-excedentaire/

إن توفر احتياطات الصرف العالمية بالدُّولار خاصَّة للفترة ما بين 2002م ومنتصف سنة 2004م، والتي قفزت من حوالي 100 مليار دولار الى حوالي 800 مليار دولار للفترة نفسها، وتوافدها الى داخل الولايات المتَّحدة، قد ساعد على وفرة السُّيولة (الشكل 4) في سوق البنوك، والتي عرفت توافدا كبيرا خاصَّة من خزانة احتياطات الصرف الصينية في شكل قروض أو استثمارات، قد ساهم في رواج بيئة آمنة للاستثمار على مدى سنوات سابقة لإنفجار الازمة المالية في 2008م.

الشكل (4): تراكم احتياطات الصرف والسيولة العالمية [1].

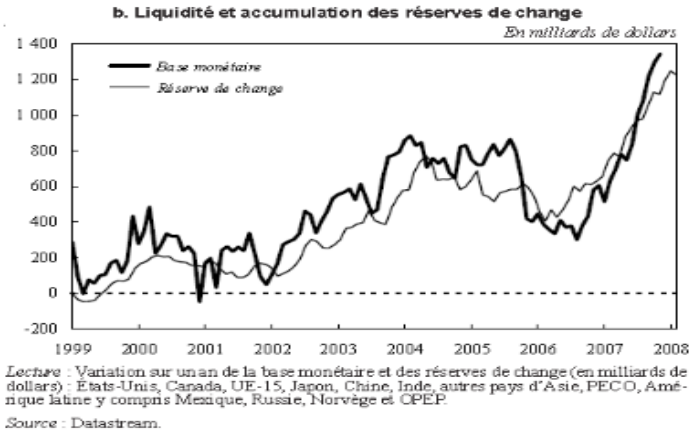

Lecture : Variation sur un an de la base monétaire et des réserves de change (en milliards de dollars) : États-Unis, Canada, UE-15, Japon, Chine, Inde, autres pays d'Asie, PECO, Amérique latine y compris Mexique, Russie, Norvège et OPEP.

Source : Datastream.

كان تأثير وفرة السيولة المتأتية من مصادر خارجيَّة[2] باعتبار قوة موثوقيَّة الدولار كعملة مرجعيَّة في العالم، أثر بارز على المشهد المالي ومحيط السيولة[3]، تبع ذلك حالة من السيولة العالمية كما يتضح من تصاعد معدلات نمو المعروض النقدي الذي سجَّل قفزة نوعية كبيرة من حيث الكتلة النقديَّة والتي كانت قد وصلت في المجمل الى أكثر من عشرة 10 أضعاف سنة 2008م مقارنة بسنة 2002م.

مع توافد السُّيولة الخارجيَّة، كان قد تزامن ذلك مع سياسة ماليَّة داخلية تدعم بدورها مصادر السيُولة، من خلال تطوير عمليات **الهندسة المالية** عن طريق توريق أصول مالية منافسة للأوراق المالية الحكومية وذلك بهدف تقليل فرص تعرض المستثمرين لمخاطر التوقف، وهكذا ساهمت الهندسة المالية في

---

[1] المصدر، قاعدة البيانات الاقتصاديَّة والماليَّة: **Datastream base**

[2] وكرد فعل الحكومات والمؤسسات الخارجيَّة خاصَّة منها الصِّينيَّة والأسيويَّة مع تبعات أزمة فقاعة قطاع التكنولوجيا والمعلومات سنة 2000م.

[3] باعتبار أن **السيولة هي قدرة المؤسسة المالية على تمويل الزيادات في الأصول والوفاء بالتزاماتها عندما تصل الى تاريخ استحقاق سدادها.** أين يتعين على البنوك إدارة السيولة بشكل فعال، وقد وصفت الأزمة الأخير بانها أزمة سيولة على هذا الأساس (أساس عدم السداد والتعثر على الإيفاء بالوعود المالية).

استحداث المزيد من الأوراق المالية التي تستهدف تنشيط مجال **الاستثمار العقاري**، وذلك من خلال تسهيل سيولة سُوق القروض المستخدمة في تمويل ذلك الاستثمار.

- **مؤشرات تقلّب أسعار الفائدة:**

مع انخفاض **علاوات المخاطر Primes de Risques** والتي شكّلت بدورها حافزا للمستثمرين للاستثمار في أصول عالية المخاطر باعتبارها ذات عوائد مرتفعة، قام **الاحتياطي الفدرالي الأمريكي Fed** بتخفيض أسعار فائدة الإقراض مابين البنوك، وذلك على خلفيَّة توقعات بشأن تراجع الاستثمار في الولايات المتحدة إثر أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م، وقد تم خفض سعر الفائدة **من حوالي 6 بالمئة مابين 1999-2000م أقل من 2 بالمئة سنة 2001م**، ويلاحظ من خلال **الشَّكل (5)** أنَّه من بين أدنى المستويات في تاريخ سعر الفائدة خلال 50 سنة، أي منذ العام 1960م.

الشكل (5) : تطور أسعار الفائدة للاحتياطي الفدرالي للاقراض ما بين البنوك 1954-2020م[1].

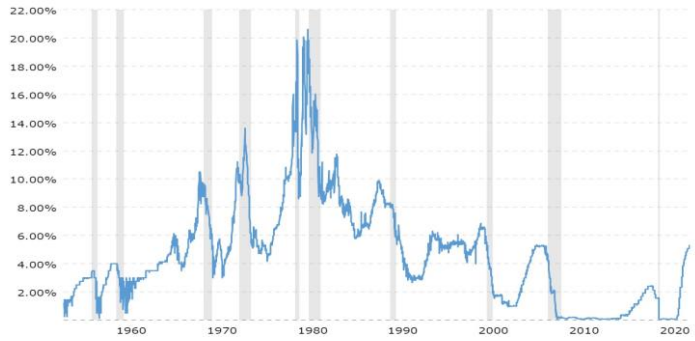

شجعت عملية خفض أسعار الفائدة ابتداءا من سنة 2001م على زيادة الطلب على الرهونات العقارية، قابل ذلك زيادة طبيعيَّة لأسعار العقار كاستجابة لقانون السُّوق. وخلال أربع سنوات من الزيادة الهائلة التي عرفها الطَّلب العام على تلك الرهونات والقروض العقارية ما بين 2001-2005م، قرَّر البنك الفدرالي مراجعة سياسته بشأن أسعار الفائدة، أين عرفت هذه الأخيرة تغييرات ملحوظة مع حلول سنة 2006م لتقارب نسبة **6 بالمئة (ينظر الشكل 5)**، وقد أدَّت هذه السياسة الأخيرة بالإضافة الى عديد عوامل الهندسة الماليَّة، الى عدم قدرة في سداد خدمات الدَّين علاوة على الدين ذاته، وقد خلق ذلك حالة من الاضطراب داخل أسواق المال و لدى المواطنين من ضعيفي وحتى من متوسطي الملاءة الائتمانيَّة.

[1] https://www.macrotrends.net/2015/fed-funds-rate-historical-chart

- **مبررات العجز في ميزان المدفوعات التجاري الأمريكي:**

بدأت اشكاليَّة العجز في الميزان التجاري الأمريكي خلال الثمانينيَّات، ولكنَّه كان قد تراوح في أقصى حدود له حيث لم يتجاوز عتبة 200 مليار دولار، ومنذ سنة 2001م عرف الميزان التجاري الأمريكي زيادة في العجز بشكل غير مسبوق، أين قفز الى الضِّعف خلال خمس سنوات من 2001 الى 2006م، أي من أقل من 400 مليار دولار الى حوالي 800 مليار دولار. **(ينظر الشكل 6)** وهذا الرَّقم الأخير يتجاوز 6 بالمئة من الناتج الإجمالي المحلي.

الشكل (6): عجز ميزان المدفوعات التجاري الأمريكي 1960-2020م[1].

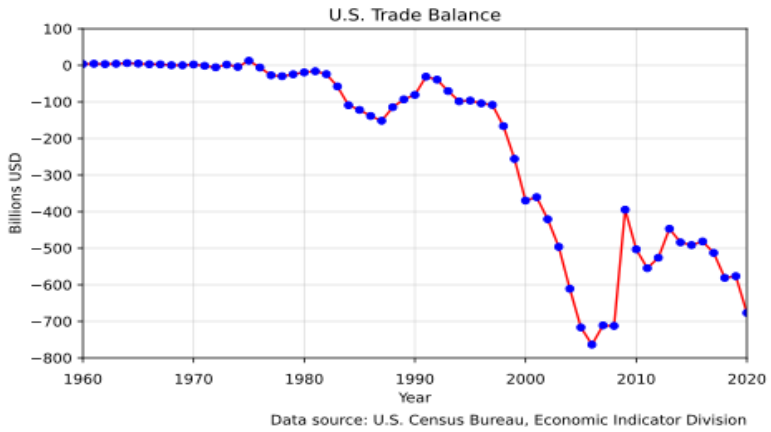

هذا العجز الأخير في ميزان المدفوعات، تبرره الحكومة الفدراليَّة بالحجم الكبير للنفقات العمومية الامريكية بسبب تكلفة احتلال العراق 2003م والحرب على الارهاب، ولتغطية ذلك العجز الكبير قامت سياسة الحكومة الماليَّة على دعم الاستهلاك، غير أن ذلك لم يكن كافيا تماما مقارنة بالإنتاج، وقد تدعَّمت السياسة الأخيرة بالترويج للاستثمارات العقارية على حساب الادخار القومي.

في طبيعة الأزمة الماليَّة:

إن فهم تحولات القوة والهيمنة الأمريكيَّة ومتطلبات ما بعد نهاية الحرب الباردة منوط بتقصي طبيعة الأزمة المالية، والوقوف على حقيقة تلك الأبعاد التي كان لها أثر بارز ضمن تداعيات و أبعاد العولمة الماليَّة في الفترة التَّالية لانفجار الفقاعة المالية رسميًّا في سبتمبر 2008م، والتي تتجلى بدورها على ضوء أربع

[1] المصدر من المؤشر الاقتصادي لمكتب الاحصاء الأمريكي U.S Census Bureau, Economic Indicator Division.

مؤشرات أساسيَّة: **تراخي قيود الإقراض، الممارسات المالية عالية المخاطرواضطراب الأسواق المالية، نقص الرقابة والاشراف، ودوروكالات التصنيف الائتماني.**

- **سياسة الإقراض الفدرالي والنظام البنكي الأمريكي.**

اتسمت سياسة الإقراض الفدرالي الأمريكي بالإلغاء التدريجي للقيود على أسعار الفائدة، على إثر تطبيق **القاعدة التنظيميَّة Q Regulation** منذ سنة 1985م، وتميَّزت السياسة النقدية الجديدة خاصَّة من سنة 2001م بنوع من تحرير أسواق المال ومنه أسواق التمويل العقاري، ومع توفر السَّيولة والطلب الكبير الذي عرفه القطاع الجديد للاستثمار ما بين 2001-2005م، تصاعدت عمليات جديدة من التمويل أنتجت سوقا ثانويًا للرهن العقاري مما زاد من سُهولة الاقتراض وقد ساعد ذلك الكثير من البنوك والمؤسسات الماليَّة للاستثمار في السَّوق الجديد.

كل تلك التراكمات الماليَّة عالية المخاطر، خاصة مع عمليَّات المضاربة التي عرفتها السوق الثانويَّة، تصاعدت بوادر أزمة مالية و باتت في الأفق بتاريخ 15 أوت 2007م، أي سنة قبل انفجار الفقاعة المالية عبر ما سمي **بأزمة القروض السيئة للرهونات العقارية**، وهي قروض تتميز كونها ذات فائدة قابلة للتغير، وقد توسعت المؤسسات المالية الامريكية في منحها بشكل مفرط، اين ارتفع معدل التملك السكني الى أكثر من 69 بالمئة سنة 2004م.

ومع توسع البنوك والمؤسسات المالية في تقديم التمويلات العقارية دون ضمانات كافية، وخلال أشهر قصيرة كانت قد اتسعت رقعة البنوك التي تعاني من عجز في السُّيولة النقدية، في مقدمتها بنك **ليمان براذرز** الذي أعلن افلاسه رسميا في 15 سبتمبر 2008م، والذي كان بمثابة اعلان انفجار ازمة الفقاعة المالية.

- **الممارسات المالية عالية المخاطرواضطراب الأسواق المالية**

كنتيجة لتراخي قيود الإقراض والافراط الكبير للمقرضين في تحمل المخاطر، حصل تضخم على مستوى السياسة النقدية في الولايات المتحدة اثر بدوره على دورة أسعار العقارات، ومع ارتفاع حالات التعثر عن السداد للرهون السَّيئة، تجلت العديد من الممارسات المالية عالية المخاطر ناتجة عن اضطراب السوق المالية، أبرزها **قروض الرهن الثانوية Subprime**، ذات مؤشر **سعر الفائدة المتغير ARM** وهو قرض ثابت لسعر الفائدة خلال السنتين او ثلاث سنوات الأولى أي ابتداءا من 2001-2004م، وقابلا للتغير بعد ذلك كل سنة أو ستة أشهر خلال السنوات المتبقيَّة و المحددة حسب فترة السَّداد.

كان هنالك تسويق ضخم للقروض البنكيَّة عالية المخاطر في السُّوق الثانويَّة، والتي كان لها دور محوري ضمن تراكمات الأزمة الماليَّة قبل انفجارها بإعلان إفلاس العديد من المؤسسات الماليَّة الهامَّة في الولايات المتحدة من البنوك وشركات التأمين، وقد كان تسويق القروض السيئة وإعادة تداولها في السوق الثانويَّة ابتكارا ماليا ساعد على نقل مخاطر عدم السداد للمستثمرين بدلا من بقاءها في ميزانية البنوك، مما زاد من تعقيد وتعميق الأزمة.

الشكل (7) : تطور حجم القروض عالية المخاطر خلال الفترة 1994-2006 [1]

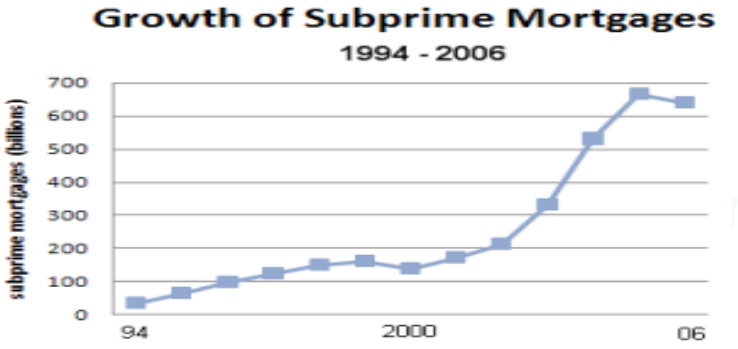

يلاحظ من خلال **الشَّكل (7)** ذلك الفرق المثير للتساؤل بين تطور حجم القروض السيئة للفترة ما بين 1994 الى 2000م، والتي لم تتجاوز في أقصى حد لها حدود 200 مليار دولار، مقارنة بتطورها ما بين سنة 2000 و2006م والتي كانت قد اقتربت في أقصى حد لها من 700 مليار دولار، أي أكثر من ثلاثة كأضعاف على الأقل، وهو رقم على قد كبير من المخاطرة اذ يتعلق بقروض ضعيفة الملاءة الائتمانيَّة.

- **دوروكالات التصنيف الائتماني للمؤسسات الماليَّة في الأزمة الماليَّة.**

أشرف على العمليَّة السَّابقة مؤسسات ماليَّة عملاقة برعاية من الحكومة الامريكية من مثل **فيني ماي Fannie Mae**، وكالة **فردي ماك Freddie Mac**، **وجيني ماك Ginnie Mac** والتي منحت خلال عامين 2004-2006م من خلال عمليَّة توريق قروض عقارية سيئة **Subprime** لعملاء من المواطنين ضعيفي الملاءة الائتمانية، مما ساهم في تفاقم الأزمة الأزمة.

ومما زاد من تعقيد الأزمة المتراكمة كان تقصير مؤسسات التصنيف الائتماني الدولية، من خلال منح تصنيفات جيِّدة لبنوك وشركات أمريكية اعتمادا على سمعتها ودون الحاجة للعودة الى مضمون أرقامها

[1] المصدر:
https://www.mortgagecalculator.org/helpful-advice/real-estate-bubble.php

الحقيقيَّة. وقد تم تصنيف السندات العقارية تصنيفا مرتفعا باعتبارها صادرة عن بنوك قوية. وعلى الرغم من القواعد التنظيمية التي اقرتها اتفاقية الاطار **بازل الأولى 1989م**، بشأن تحسين الرقابة المصرفية، وكذا **اتفاقية بازل الثانية** 2004م، الصادرة في جوان 2006م، و الذي نشرته اللجنة الجديدة لاشتراطات راس المال للمؤسسات الائتمانية.

لم يمنع ذلك البنوك الامريكية النَّافذة من تجاوز القوانين المعمول بها، على خلفيَّة خلق أسواق الرهن الثانوية وأسواق المشتقات الماليَّة التي تبيع فيها البنوك مخاطر الائتمان، و التي لم تكن في الحسبان عند إعداد إتفاق بازل، وقد أثر ذلك بشكل كبير على تراجع الرَّقابة المصرفيَّة وعدم نجاعة أطر الشفافيَّة، ومما زاد الأمر تعقيدا وتشابكا تعدد الجهات الرقابية تحت وصاية النِّظام الفدرالي بين اتحادية و محلية.

حددت أهم وكالات التصنيف الائتماني من مثل **ستاندرد اند بورز وفيتش موديز Standards and Poors, Fitsh Moodays** تصنيفات ديون وسندات ذات مخاطر عالية من التصنيف **AAA**، شهد على إثرها سوق التصنيف الائتماني إضطرابا كبيرا من جراء تلك المؤشرات البعيدة عن الواقع، خاصَّة وأن نظام التصنيف يقوم على الحوافز المالية في تقديم تلك التصنيفات، أي أنَّه مقابل ان تحصل هيئة مالية او حتى الدول على تصنيفات عالية تقوم بتقديم حوافز مالية معتبرة لهذه الهيئات كشكل اخر من اشكال الفساد في النظام المالي الأمريكي.

- **نقص الرقابة المصرفية والاشراف المالي الفدرالي المركزي.**

كان لنقص الرقابة والاشراف المالي الدور الكبير في تراكم ابعاد الازمة المالية، وأكثر دقة الرقابة على المؤسسات المالية في منح القروض عالية المخاطر، ذلك أن شركات الاستثمار لا تخضع لهته الرقابة التي تخضع لها المصارف التجارية من رقابة البنوك المركزية من حيث ضبط التزامها بشروط المحافظة على ملاءة راس المال كما اشارت اتفاقية بازل.

ان غياب السلطات الرقابية للبنك الاحتياط الفدرالي ووزارة المالية الامريكية تطرح العديد من الأسئلة والشكوك حول مصداقيتها وفعاليتها، ومنه الكثير من التساؤلات حول طبيعية الازمة المالية باعتبارها ظاهرة اقتصادية طبيعية ودورية في النِّظام المالي الرأسمالي، خاصة فيما يتعلّق بتلك التخفيضات المتوالية التي عرفها سعر الفائدة التي اعتمدها **الان غرينسبان** بصفته رئيسا للخزانة الفدرالية الامريكية 1996-2006م عشية احداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م.

على خلفية قضايا الرقابة وغياب الشفافيَّة في إدارة سياسة الرهن العقاري، فقد مثل امام القضاء الأمريكي، 17 مسؤولا بمن فيهم رئيس مجلس إدارة بنك **براذرزليمان** والذي اعترف بانه حقق أرباحا بقيمة 350 مليون دولار مابين 2000 و2007م، وتشير أيضا الأرقام والتحقيقات الى ان المستثمر الأمريكي **بيرنارد مادوف** بعد مثوله امام القضاء في ديسمبر 2008م، صرح باستغلاله صندوق الاستثمار من خلال ادارته لكافة الخدمات الاستشارية التي تقدمها شركته في تدبير عمليات التدليس.

المطلب الثاني: الأزمة المالية في مواجهة ديناميكية الاستمرارية والتغير في الادارة الامريكية وتداعيات إدارة أوباما (2008-2016) تجاه الأبعاد التقليديَّة للهيمنة:

دخلت الولايات المتحدة في مهمة للبحث عن خط موجه جديد يضمن استمرار نسق الهيمنة والقوة في السِّياسة الدولية، وبشكل يحقق لها التكيف مع مقتضيات الوضع الدولي لمابعد نهاية الحرب الباردة، ومع تصاعد ابعاد القوة الاقتصادية في مقابل تراجع مبررات خطاب الأمننة والاستراتيجيا مع نهاية فترة حكم بوش الابن، ومع بداية فترة الحملة الانتخابيَّة شهر أكتوبر 2008م تصاعد نقاش حاد حول ابعاد شكَّلت فيها تداعيات الأزمة الماليَّة على مستوى وظروف المعيشة في الولايات المتَّحدة الموضوع الأبرز والمحدِّد لمخرجاتها.

كان تأثير ملف معالجة الازمة المالية جليًّا في مسار الحملة الانتخابية، ومع حلول المرحلة النهائية من المرحلة الانتخابية كان تركيز حملة أوباما المرشح الديموقراطي قد تبلورت حول **فكرة التغيير** والحاجة لاصلاح ما يمكن إصلاحه من السِّياسات الاجتماعية والأوضاع المالية.

دأبت تقاليد الحزب الديموقراطي في إعطاء أولوية للقضايا الاقتصادية والإصلاح الاجتماعي على مدى سنوات ماضية. في مقابل ذلك كان نسق الحزب الجمهوري متراجعا، وإذ يلاحظ جليًا بوادر ذلك الفشل السِّياسي على خلفية تبعات سياسات المحافظين الجُدد من غزو أفغانستان، واحتلال العراق، وفاتورة الحرب على الإرهاب على حساب الدَّاخل الأمريكي[1].

كانت قناعات الناخب الأمريكي تبدو وكأنَّها تعبِّر عن رد فعل انتخابي أكثر منه فعلا واختيارا انتخابيا مُستقلا، وكنتيجة حتمية لذلك السَّخط المتراكم إزاء سياسات الجمهوريين على مدى عهدتين سابقتين 2000-2008م، وانعكاسات فرط القوة و الالتزامات الأمريكية في ما وراء البحار، بالإضافة الى تداعيات الازمة المالية من جهة ثانية، والتي أثَّرت على **طريقة العيش الأمريكيَّة American Way of Life** في تناقص المدخرات المالية للافراد والعائلات بشكل غير مسبوق، أين وصلت نسب البطالة الى حدود 6.5 بالمئة مع حلول شهر أكتوبر 2008م، ووصل تقلص أنشطة المصانع الى ادنى مستوياتها منذ أكثر من عشرين 20 عامًا.

[1] Michael Hames, **The financial crisis, the economy, the election and the new president**, *International Journal*, winter 2008-2009, p 109.

عكس ملف التأمين الصِّحي اثارا هامة بعد الأزمة الماليَّة ومن بين مخرجاتها، أين شهد مؤشر التامين الصحي تدهورا كبيرا انتقل من 6 الى أكثر من 45 مليون شخص خارج نظام التامين الصحي سنة 2008م، وقد اشتمل طرح أوباما خطَّة لإنقاذ الاقتصاد الأمريكي مجموعة من الإعفاءات الضَّريبية التي تصل الى قيمة 3000 دولار لكل وظيفة جديدة يتم خلقها ضمن القطاع الخاص على وجه التَّحديد، كما وعد بالتخفيف من إجراءات الرَّهن على العقارات لمدة 90 يوما ما يخلق جوا من الأمان، علاوة على إزالة عقوبات تتعلق بسحب مدخرات التقاعد[1].

هذه الوعود والرِّهانات الأخيرة لحملة أوباما الانتخابية ومشروعه السِّياسي أخذت بمسار الانتخابات الى معدَّلات من المشاركة غير مسبوقة، على الرَّغم من بعض المخاوف على إثر تداعيات الأزمة الماليَّة بالعزوف الشَّعبي، وقد تجاوزت معدلات المشاركة نسبة **64 بالمئة** كاعلى معدل لم يسجل منذ قرن مضى، أين كان للشريحة العمَّالية الدور الأكثر أهميَّة في التَّصويت لصالح الدِّيمُوقراطيين، وقد لوحظ من خلال استطلاعات للرأي تلك التَّوجهات العابرة للمرجعية الحزبية لصالح مشروع الإصلاح المالي والنظام الصِّحي ضمن رسالة التغيير التي أتى بها باراك أوباما[2].

خلال عهدتين كاملتين من ادارة أوباما 2008-2016م عرف مضمون القوة تحولات تبدو مهمَّة للمواقف التي تبنَّتها إدارته، ولقد بدا واضحا سعيُ أوباما لايصال رسالة الاختلاف الكلِّي عن جورج دبليو بوش، وأن أمريكا أوباما خلاف لامريكا بوش الابن، وحملت خطاباته دلالات القطيعة والتَّجديد، لكن وعلى الرغم من ابتعاده عن خطاب الحرب الاستباقية ليحل محلَّها خطاب التهديدات المُناخية. إلاَّ أنَّه لم يتخلى عن خطاب انتشار الأسلحة النووية والإرهاب وان كان بالاستعانة بأسلوب آخر من الخطاب تحت عبارات **لم نعد نخوض الحرب على الإرهاب.. و انما نقوم باجراء عمليات طارئة في الخارج.**

يعطي هذا الأسلوب الأخير من خطاب أوباما دلالة واضحة على أنَّ البُعد الاستراتيجي له مكانة غير قابلة للتراجع عنها ضمن اِلتزامات الهيمنة والقوة الأمريكية عبر العالم، ويُفنِّد ذلك بدوره ادعاءات الكثير من المراقبين الذي يميلون الى اعتبار تراجع أوباما عن تكريس الهيمنة الأمريكية عبر سياسة القوة والانتشار في

[1] Michael Hames, Op. Cit, p 109.

[2] Michael Hames, Op. Cit, p 110.

العالم، على الرَّغم من تعديل بعض سياسات القوة الاستراتيجيَّة الأمريكيَّة باعتبارها من متطلبات المرحلة، وليس من حيث كونها تعكس مذهب أوباما أو مبدءا من مبادئ وتقاليد الدِّيموقراطيين.

في الواقع قلص أوباما الارتباطات العسكرية الخارج، وقد غلب على سياسة أوباما تجاه السِّياسة الدَّولية للقوة ومتطلَّباتها نوع من الانكفاء وتفادي استعراض القوة الامريكية خاصة الاستراتيجية منها. على الرَّغم من أنَّه لم يُخفض من ميزانية الدفاع، إلا أنه في مقابل ذلك أيضًا لم يطلق سباقا للتسلح كما فعل **رونالد ريغن**، ولم يعمل على تكريس الهيمنة باستخدام الحرب الاستباقية، واستخدم بدلا عن ذلك أسلوب **القوة النَّاعمة** كدبلوماسية العقوبات الاقتصادية من جهة، **والقوة الذكية** التي ميَّزت عهدته الثانية 2012-2016م كتوجه جديد للديموقراطيين.

- **الأزمة الماليَّة في فهم جيو اقتصاديَّة ميزان القوى عبر الأطلسِي.**

عرفت تجاذبات القُوَّة بين ضفَّتي الأطلسي تحولات جوهرية في مابعد نهاية الحرب الباردة، ومع تصاعد دور البعد الاقتصادي في العلاقات عبر الأطلسية، خاصَّة مع تلاشي مبررات الخطر الشُّيوعي في أوروبا. قد تجلت معالمها خلال ادارة أوباما 2008-2016م كرد فعل حول العديد من المحاولات الأوروبيَّة للخروج من تحت مظلّة الهيمنة الأمريكيَّة، من بين أهم تلك المواضيع اِنشاء الاتحاد الأوروبي بموجب اتفاقية **ماستريخت Maastricht 1992م**. تبِعه تبنِّي العملة الموحدة **اليورو Euro**، بالإضافة الى المواقف الأوروبيَّة من احتلال العراق 2003م.

ومع انفجار أزمة الرهن العقاري في سبتمبر 2008م في بورصة وول ستريت، كان الأثر بارزا خارجيًّا خاصَّة مع تلك العلاقة المركَّبة من الاعتماد المتبادل المعقد بين الولايات المتَّحدة وأوروبا، وكذا التراكمات ذات البعد التاريخي التي تربط الاقتصادين منذ نهاية الحرب العالميَّة الثانية وترتيبات إعادة اعمار أوروبا،
تعكس الكثير من المؤشرات الاقتصادية مدى عمق تلك العلاقة التاريخية التي يرتبط من خلالها الاقتصاد الأوروبي باقتصاد الولايات المتحدة، وقد عبرت **أزمة الكساد الكبير 1929م** عن بداية علاقة عضوية بين ضفتي الأطلسي.

مع نهاية الحرب العالمية الثانية كانت قد تكرست بالفعل مع معاهدة بريتن وودز 1944م وما تلاها من ترتيبات في شكل مشاريع لاعادة الاعمار، في مقدمتها مشروع **مارشال Marshall** 1948م، والذي تقرر بموجب قانون العون الأمريكي **Marshall Plans** تنفيذه على مدى أربع سنوات 1948-1951م إذ يهدف علنا الى اعادة اعمار أوروبا مابعد الحرب العالمية الثانية ومساعدتها في التغلب على مشكلاتها الاقتصادية.

مثَّل المشروع حلقة وصل عضويَّة للاقتصادين على حساب تبعيَّة الاقتصاد الأوروبي، بدأت الخطة بانشاء **منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي** وتم على إثر ذلك فتح السُّوق الاوروبية أمام المنتجات الأمريكية، أين تميزت الواردات الامريكية بميزة نسبية بالاعفاء من القيود الكمية (90 بالمئة منها) أو مايعرف **بنظام الحصص** كترتيبات أولية في الميزان التجاري عبر الأطلسي.

كردِّ فعل أوروبي على مشروع مارشال تم انشاء **السُّوق الأوروبية المشتركة**، وقد ظهرت مجموعة من المشاكل البنيوية في علاقة الاعتماد المتبادل بين الأطراف الأوروبية أين تبين حجم الاعتماد على الاقتصاد الأمريكي، قابله قصور أوروبي في اقامة نظام سعر صرف للجماعة الأوروبية 1972م من خلال **خطة وارنر**[1] **Pierre Werner (1971م)** لتوحيد السياسة النقدية لدول أوروبا المعنية في محاولة للخروج من التبعية للنظام النقدي العالمي المتمركز في الولايات المتحدة، وعلى اثر تطبيق خطَّة **وارنر Werner** ظهرت تلك الاختلالات الجوهرية و التباينات الكبيرة في السِّياسات الاقتصادية للدول الأوروبية مما أدَّى الى انكماش كبير في نُظمها النقدية خاصة في أعقاب أزمة النفط الأولى.

مع فشل خطة **وارنر Werner** في رأب صدع الاختلالات النقديَّة الأوروبيَّة تقرر مشروع نقدي أوروبي جديد اقرته هيئة **مجلس وزراء الشَّراكة الاقتصادية الأوروبي CEE** والذي عرف بمشروع **الثعبان النقدي Snake in the Tunnel**، وعلى الرغم من كون هذا الأخير نظامًا بديلاً للمحاولة السَّابقة، الا أنه باء بالفشل نتيجة مرجعية الدُّولار بالنسبة لتقلبات سعر صرف العملات الأوروبية، على أساس مرجعية الدولار في النظام النقدي الدولي والمنصوص عليها في **اتفاقية سميث صونيان Smithsonian Agreement** المُراجعة للنظام النقدي الدَّولي لبريتن وودز في واشنطن شهر ديسمبر 1971م بالتَّزامن مع الدَّعوات الدوليَّة لانشاء نظام دولي نقدي جديد.

بنهاية الحرب الباردة، وبموجب انشاء معاهدة **الاتحاد الأوروبي**، كان لحجم المبادلات التجاريّة الأمريكية الأوروبية شكل أعمق من العلاقات عبر الأطلسية أكثر من أي وقت مضى، ومما كرَّس من تبعيَّة الثَّاني للأول العمليات المعقدة التي تربط الاقتصاد الأوروبي بالمنظومة الاقتصادية والمؤسساتية المالية الأمريكية.

[1] **بيير وارنر Pièrre Werner** وزير المالية ورئيس وزراء لوكسمبورغ.

لم تتوقف المحاولات الأوروبيَّة للخروج من الهيمنة الاقتصاديَّة والماليَّة للولايات المتحدة، فبادرت الى انشاء الاتحاد الأوروبي، رافقه تراجع عملة الدولار بشكل ملحوظ في المبادلات التجارية الدولية مقابل نشاط أكبر لعملة اليورو النَّاشئة مع مطلع القرن الحادي والعشرون، كأحد أبرز تحولات مابعد نهاية الحرب الباردة.

والى غاية انفجار فقاعة الأزمة المالية العالمية 2008م، تميَّزت المرحلة الأخيرة بمنافسة تجارية أوروبية أمريكية عالية على حِصص السَّوق من التجارة العالمية، كما انعكست على شكل انفصال في المواقف الجيوسياسية، أبرزها احتلال العراق سنة 2003م، فيما عدا الموقف البريطاني الذي يعتبر اتجاهًا تعديليًا تجاه الموقف الأمريكي داخل منظومة الاتحاد.

ويُظهر تقرير اللجنة الأوروبيَّة الى الولايات المتَّحدة الموسُوم، **الاتحاد الأوروبّي و الولايات المتَّحدة: شراكة عالميَّة، مسؤوليات كونيَّة**، أن حجم العلاقات الثنائية قد بلغ نسبة 40% من المبادلات التجارية الدولية، بما يعادل **1.7 مليار يورو يوميا** من التجارة عبر الأطلسي من السِّلع والخدمات، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر شريك أوروبي تجاري وإستثماري ما يعكس درجة عالية من الإعتماد المتبادل **Interdependance**، حيث تمثل أسهم الإستثمار المتبادل بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة أكثر من **1.5 ترليون يورو** والتي تخلق فرص عمل لنحو 14 مليون مستخدم[1].

مع التداعيات الكونيّة التي عرفتها الأزمة المالية 2008م، بانتقال الأزمة الى أوروبا عبر قنوات العدوى المالية الأمريكية وفي مقدمتها البُورصات الماليّة، تضرر على أثرها القطاع البنكي الأوروبي مما تسبب في تضارب السِّياسات النقدية الأوروبية المشتركة ونظمها البنكية الموحَّدة، على خلفيَّة التهاوي الذِّي سجلته أسواق المال الأوروبية في وقت قياسي بالمحاكاة مع بورصة **وول ستريت Wall Street**.

تفاقمت تداعيات الأزمة في أوروبا لتتحول الى **أزمة ديون سيادية في العام 2010م**، لتضرب مصداقيَّة بنية النقد الأوروبي الموحَّد والمنظومة المالية لمنطقة اليورو المستقلَّة عن الهيمنة الأمريكيَّة، وقد عرفت السِّياسات الأوروبيَّة تضاربًا غير مسبوق في اتخاذ قرارات الاصلاح والاقراض الخارجي. وبالرغم من الخطوات الجريئة التي قامت بها حكومات منطقة اليورو، في إطار محاولاتها التوصل إلى حلول منظمة خاصة لمشكلة ديون اليونان، قوبلت تلك السياسات بإستمرار حالة الإضطراب في سوق المال والسندات، وتزايد المخاوف بشأن العجز عن الوفاء بإلتزامات الدين لدى بعض الإقتصاديات الأكبر داخل منطقة اليورو، في مقدِّمتها إيطاليا.

[1] European commission, **The European Union and the United states: global partners, global responsibilities,** Deligation of the European commission to the United states report, Washington DC 20037, 2006, p 8.

عكس فشل وعجز المنظومة الماليَّة والنَّقدية المشتركة بوادر انشقاقات سياسيَّة عميقة، مما ساهم في تعزيز الدور وكذا الموقف الأمريكي في الشُّؤون الأوروبيَّة من خلال **خُطة صندوق النقد الدولي، وخُطة الانقاذ الأمريكية**، هذا الفشل الأوروبّي الأخير خلق اشكاليات واختلالات هيكلية متجدِّدة في العلاقات الأوروبية الأوروبية، أفضت فيما بعد كتداعيات متوسِّطة المدى الى أزمة خروج بريطانيا من الاتحاد **Brexit** عام 2016م، والتي انتهت باستفتاء الخروج الفعلي عام **2020م**.

ان انتقال الأزمة المالية الى الاتحاد، كان بمثابة أداة من أدوات الضغط والمناورة الأمريكية في شكل قوتها الاقتصادية والماليَّة على الرَّغم من تداعيات الأزمة في الدَّاخل الأمريكي، فقد كانت بمثابة رد فعل أمريكي لضمان استمراريَّة لعب دور مركز العالم الغربي لميزان القوى الجيواقتصادي.

افترضت **المدرسة الإقتصادية النمساوية**[1] في ذات السِّياق أنَّه و على الرغم من تسجيل تراجع حقيقي في الإقتصاد الأمريكي جراء الأزمة المالية، إلا أن ارث ادارة الاقتصاد السِّياسي الدولي في ظل رأسماليَّة الأزمات، تستخلص أن الولايات المتحدة لن تتوارى في التضحية بجزء من إقتصادها بشكل مؤقت، يصاحب ذلك التخلي عن صغار الإقتصاديين والمستثمرين لتنفيذ ما يعرف بالمشروع الإمبراطوري. وتساعد إدارة مثل هذه الأزمات في تكريس تبعية الإتحاد الأوروبي للولايات المتحدة والهيمنة على نمط تفاعل النظام الدولي.

ساعد الأزمة المالية من خلال آليات العولمة الإقتصادية وقنوات إنتقال العدوى الماليَّة إلى أوروبا، على إجبار دول الإتحاد الأوروبي تحت التداعيات السلبية للأزمة للرضوخ لسياسة الأمر الواقع التي تكرَّست بتدخل الولايات المتحدة من خلال خطَّة الإنقاذ الأمريكيَّة وبالشكل الذي يضمن ديمومة مصالحها داخل الإتحاد.

أشار التقرير الصادر عن الكونغرس الأمريكي في 03 فيفري 2015م بعنوان **الولايات المتحدة وأوروبا: القضايا الراهنة**[2] أن الأزمة المالية في منطقة اليورو كانت القضية المهيمنة على شؤون السِّياسات الأوروبيَّة مابين 2010 و 2012م، والتساؤل عن مدى استيعاب منطقة اليورو لاقتصاديات دولها باعتبار تباين سياساتها و ثقلها الاقتصادي و الجيوسياسي. وقد ذهب الكثير من الاقتصاديين على اعتبار التطورات الأخيرة لتداعيات الأزمة الماليَّة الى اعتبار كونه أقرب الى **إتحاد نقدي دون إتحاد مالي** يعكس توحُّد

[1] للتوسع حول مضامين افتراضات المدرسة الاقتصادية النمساوية حول الرأسمالية والليبراليَّة، فضلا ينظر:

Eamonn Butler, **Austrian Economics, A Primer**, Adam Smith Institute, 2010.

[2] Danek E.Mix, **The United States and Europe, Current issues**, *Congressional Research Service Report*, February 3, 2015, p 15.

السياسات المالية الأوروبيَّة، أمر عكس الى وقت قريب المشاكل البنيوية التي يعيشها الاتحاد، في مقدمتها اشكالية مفاوضات خروج بريطانيا **Brexit** من الاتحاد الأوروبي 2016-2020م، والمسائل المرتبطة بها، وفي مقدِّمتها التخوف وعدم الاستقرار الأوروبي جرَّاء احتماليَّة انتقال عدوى الانفصال داخل دول الاتحاد.

ظهر جليًّا النسق التَّدخلي الأمريكي داخل الاتحاد الأوروبيّ من خلال سياسات صندوق النقد الدولي و خطة إنقاذ اقتصاد اليونان، و بتعجيل تطبيق خطة الإنقاذ الأمريكية ويظهر نفوذ أمريكي كبير داخل الإتحاد الأوروبي حتَّى قبل الأزمة المالية 2008م، وذلك بالعودة الى الظُّروف التي دفعت اليونان للدخول في الإتحاد الأوروبي سنة 2004م الرغم من عدم إيفائها بشروط ميثاق الاستقرار و النمو.

تبين فيما بعد أن اليونان تعمدت خفض قيمة عجز الموازنة عن النسب الحقيقية بتواطئ مؤسسات ووكالات أمريكية، حيث خُفضت تلك النسب إلى نسبة الحد الأقصى المسموح به للدخول في الإتحاد والبالغ 3%، وأكتشف في عام 2010م أن الحكومة اليونانية قد دفعت إلى بنك غولدمان ساكس **Goldman Sachs** و العديد من وكالات التصنيف الائتماني وفي مقدِّمتها **ستاندرد أند بورز Standard and Poors**، مقابل الاستفادة من تقارير ايجابيَّة بإستعمال أدوات الهندسة الماليَّة ومشتقاتها لإخفاء أرقامها الحقيقية، وكذا تقديم تصنيف ممتاز من فئة **+AAA**.

عموما، ضمن إدارة أوباما، يبدو أنه قد جمع بين أكثر من مذهب، وعلَّق على ذلك العديد من المهتمِّين واصفين نهجه بـ**اللاَّمذهب** كونه حسبهم لم يعكس نظرة متماسكة عن سياسته الخارجيَّة والتِّي اتَّسمت بقدر عال من الغُموض على الرغم من توجهاتها الاقتصادية والماليّة وذلك على عكس إدارة جورج بوش الابن، ولعلَّ ذلك يرجع بقدر معيَّن الى المقتضيات التي فرضتها فترة إدارة أوباما بالنسبة لابعاد الهيمنة وتوجهات الولايات المتَّحدة الخارجيَّة، ويعتبر باراك أوباما، كما قال هنري كيسينجر واقعي على المستوى الاحترازي أي أن حذره مستوحى من الواقعية، ورؤيته أيديولوجية أكثر منها استراتيجية[1].

[1] Henry Kissinger, **A Conservation with Henry Kissinger**, The National Interest 139, September 2015, p 17.

المطلب الثالث: تداعيات أبعاد القوة المالية واستراتيجيَّة الاستدارة الأمريكية Pivot Strategy تجاه صعود الصين وجيوسياسية جنوب شرق اسيا:

رافق زوال الحرب الباردة والتحولات العالميَّة تشكُّل نظام أمنى إقليمي أسيوي يتركَّز أساسا حول الاتفاقيات الأمريكيَّة في المنطقة، أُعتبرت هذه المرحلة فعلا انتقاليَّة لدول جنوب شرق اسيا بما في ذلك الصيِّن، خاصَّة بالتزامن مع تصاعد موجة الرأسماليَّة الليبراليَّة والعولمة مما ساعد الولايات المتحدة على استرجاع جزء من نفوذها الاستراتيجي والذي تراجع بدوره لسنوات على خلفيَّة حرب الفيتنام.

كان من شأن ذلك أن يمنح هامشا معتبرا من المناورة للهند والصِّين في تحصيل قدر هام من النُّمو الاقتصادي بفضل الاستقرار النسبي لابتعاد التواجد الاستراتيجي الأمريكي، و تصاعد دور الاقتصاد السِّياسي في المنطقة، والذي ميَّزه النُّمو الاقتصادي الصيني محققًا أرقاما غير مسبوقة.

عرفت إعادة صياغة علاقات الجوار الإقليمي الصيِّني خاصَّة مع عمليَّة ربط العديد من شراكات الإنتاج لدول الجوار بمصانع صينيَّة في عمليَّة صناعيَّة تكامليَّة. وكان لهذه الضرورة الصِّناعية المشتركة دور على قدر من الأهميَّة في إعادة تشكيل الانسجام السياسي لدول جنوب شرق اسيا في علاقتها تجاه الصِّين في الأساس[1].

ومع ذلك الدعم الذي عرفته البنى التَّحتية للجوار الصيني، كانت الصين الى تلك المرحلة قد قطعت شوطا تنمويًا استاتيجيا كبيرًا، تدعَّم مع إطلاق **مبادرة الحزام والطريق Belt and Road Initiative** الصينيَّة بداية من عام 2013م، كتجديد لاستراتيجيَّة **طريق الحرير منذ القرن التَّاسع عشر**، هذه المبادرة الأخير تعتبر أكبر مبادرة لتواصل الصين مع العالم ومع دول الجوار بشكل خاص، كما ويحتضن المشروع الاستراتيجي مشاريع عملاقة للبنية التحتيَّة حتَّى عام 2049م بالتزامن مع مئويَّة تأسيس جمهوريَّة الصين الشَّعبية. وتأتي المبادرة عموما ضمن ثلاث أبعاد محوريَّة: المحور التجاري، والمحور النَّقدي، بالإضافة الى المحور الجيوسياسي.

كما وقد استفادت دول الجوار الصِّيني من عديد المبادرات الأخرى المدعومة ماليا من مؤسسات ماليَّة جهويَّة ناشئة من مثل **بنك اسيا للاستثمار في البنية التحتية Asian Infrastructure Investment Bank** والذي يحظى بدعم مالي صيني كبير باعتبارها بلد المنشأ للبنك الدولي الجهوي، ومقره في بيكين، حيث

[1] Evelyn Goh, **Contesting Hegemonic Order : China in East Asia**, *Security Studies*, Routledge Taylor and Francis group, Vol 28, no 3, p 616.

يضم 35 دولة بما في ذلك روسيا، وباستثناء الولايات المتَّحدة، ما يعكس إرادة اسيوية بالإضافة الى روسيا في خلق توازن دولي تجاه سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدوليين.

وعلى الرَّغم من كل تلك المبادرات الاستراتيجيَّة للصِّين منذ نهاية الحرب الباردة، لم تربط نموَّها بنمط من الصّدام الاقتصادي أو التجاري، ناهيك عن التنافس الاستراتيجي تجاه الولايات المتحدة، وعملت على انتهاج سياسة ناعمة بالتركيز على ضمان بيئة خارجيَّة مستقرة[1].

أثارت مُظاهرات ساحة **تيانانمين Tiananmen Square** 1989م عدم استقرار سياسي، وقد تراجع الاقتصاد الصِّيني من جرَّاء تجاذبات الشَّارع والطَّبقة السِّياسيَّة، مما يعكس تداعيات عدم الاستقرار السياسي في الصين و حقيقة الاقتصاد الذي يبنى على أوضاع السِّلم و الذي يفتقر الى تجربة الحرب[2]، على عكس الاقتصاد الأمريكي الذي يمتلك في رصيده تاريخا من الأزمات و الحروب و التوترات الاقتصاديَّة، أهمها الأزمة الماليَّة 1929م و الحرب العالميَّة، أمر يعكس طبيعة الاقتصاد الأمريكي لمابعد الحرب العالميَّة الثانية و الذي تأسس على أعقاب أزمات وتداعيات حروب، وهو أقرب الى وصفه باقتصاد الحرب و الأزمات منه الى اقتصاد السلم، مع الأخذ في الاعتبار أن ذلك لا ينفي فترات ازدهار الاقتصاد الأمريكي في ظل استراتيجية العزلة و الانكفاء.

كان لنهج دينغ **شياو بينغ Deng Xiaoping** الفضل الكبير في بلورة قوة الصِّين النَّاعمة خلال فترة قيادته للصين ما بين 1978-1992م، أين سعت الصين الى الدُّخول في المنظومة الغربيَّة لاقتصاد السُّوق، توِّجت بعضويَّة منظمة التجارة العالمية في 2001م، و عكست استراتيجيَّة دانغ براغماتيَّة عميقة في بروز الصِّين كقوة فاعلة في السِّياسة الدوليَّة بتعبير دانغ: **راقب التطورات برجاحة العقل، وبالإلتزام تجاه المواقف، الهدوء في مواجهة التحديات، مع اخفاء القدرات والتحرر من الطموح، كما عدم المطالبة بالقيادة** [3].

تعكس استراتيجيَّة دانغ النَّاعمة الوعي العميق بعدم نجاعة المواجهة الأيديولوجية أو الاستراتيجيَّة مع القوى الكبرى وفي مقدِّمتها الولايات المتحدة، والتركيز بدلا من ذلك على فرص من التبادل التجاري مع الولايات المتحدة وأوروبا كأكبر سوقين دوليين لتبادل السِّلع والخدمات، وعلى أهميَّة سُوق الولايات المتحدة

[1] Martin Jacques, **When China Rules the World: the rise of the middle kingdom and the end of the western world**, Allen Lane, Penguin Books, New York, 2009, p 347.

[2] Martin Jacques, Op. Cit, p 347.

[3] Martin Jacques, Op. Cit, p 348.

على وجه الخصوص باعتباره أكبر سوق للاستهلاك العالمي، وقد منحت العولمة فرصة غير مسبوقة للصين للدخول والمنافسة في السوق الأمريكيَّة.

وحتَّى نهاية التسعينيَّات، لم يكن للصين اهتمام أمريكي بشكل حريص ومبالغ فيه، كالذي حدث منذ تولّي جورج دبيلو بوش **George W. Bush** الحكم مطلع الألفيَّة 2000م، أين اعتبرها بوش على غرار العديد من التقارير الصَّادرة من جهات حكوميَّة **المنافس الاستراتيجي** المستقبلي خلال القرن الحادي والعشرون.

وعلى الرَّغم من اعتدال خطاب الإدارة الأمريكيَّة تجاه الصِّين فيما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، بالتزامن مع بحث الولايات المتحدة عن أوسع تأييد دولي بشأن تدخلاتها الخارجَّية وحربها ضدَّ الإرهاب الدولي والتي كانت تحظى بأولويَّة قُصوى ضمن اهتمامات المرحلة، تم الاحتفاظ بعلاقات أمريكيّ صينيّة على أساس الوضع الدولي الراهن**Status Quo** في ظل المصالح التجاريَّة المتبادلة.

بالعودة الى فترة نهاية الحرب الباردة لم تخلو العلاقات التجاريّة الأمريكيّة الصينيّة من النقاش والتعبير عن القلق المتصاعد تجاه فتح الأسواق الأمريكية للمنتوجات الصينيَّة، وقد واجهت النقابات العماليّة موجة الواردات من الصّين[1]، ولصرف النَّظر عن الأسباب الحقيقيَّة التجاريَّة بالدرجة الأولى، فقد تم تسييس مجموعة من القضايا السِّياسية من قبل الكونغرس الأمريكي في محاولة لكبح مدِّ التوسع التجاري الصِّيني في السُّوق الأمريكيَّة، وكان في مقدِّمة تلك القضايا السِّياسيَّة قضايا انتهاك حقوق الإنسان في اقليم التبت و تايوان.

كانت مؤشرات الميزان التجاري في اتجاه إيجابي للصَّادرات من الصِّين على حساب الواردات من الولايات المتَّحدة، ومع تصاعد موجة الانتقادات الأمريكيَّة تجاه الأوضاع السِّياسيَّة في الصين على غرار عدم التكافئ في الميزان التجاري، فضَّلت القيادة الصِّينيَّة الاستثمار في **سندات الخزانة الأمريكية U.S Treasury Bonds** تجنبا لأي توترات أو تصعيد يتنافى و استراتيجيَّة القوة الناعمة الصِّينيَّة [2].

[1] Martin Jacques, Op. Cit, p 349.

[2] Alastair Lain Johnston and Robert S, Ross, Eds, **Emerging China: The Management of an Emerging Power**, London, Routledge, 1999, 179. In, Martin Jacques, Op. Cit, pp 349-350.

- **الازمة المالية باعتبارها نقطة تحول في فهم جيو اقتصاديَّة التَّوازنات الامريكية الصينية:**

سعت الولايات المتحدة من أن تكون الرابح الأول من مخرجات العولمة كمرتكز للهيمنة ما بعد نهاية الحرب الباردة، في مقابل ذلك كان لصعود الصين بشكل مميَّز نسبيا من حيث النتائج المتوقعة، جعل منها مصدرًا مقلقا في منافسة هيمنة الولايات المتحدة وعائداتها من العولمة باعتبارها نموذجا أمريكيا فريدا.

مع تصاعد معدَّلات النُّمو الصيني، وبفضل عمليَّات الاعتماد المتبادل والاستثمارات الصينيَّة ضمن جوارها الإقليمي، شهدت المنطقة تسوية لمجموعة من المشاكل الجيوسياسيَّة كتقارب الفلبين وسنغافورة، والتبادل التجاري الصيني مع كوريا، هذه الثُّنائيات الاقليميَّة من التقارب قلَّصت من تواجد الدَّور الأمريكي خاصَّة مع نهاية القرن العشرين وبداية الألفيَّة الحَادي والعشرُون، ويُعزى ذلك الى تشتت أنظار استراتيجية الولايات المتحدة الى أولويّة قضايا الشرق الاوسط.

في سنة 2000م، كان الاقتصاد الصيني بالكاد يساوي عُشر الناتج المحلي الاجمالي للولايات المتحدة، ومع انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية في عام 2001م، ارتفع نموها خلال العقد الاول من القرن الحادي و العشرون، أين زادت حصتها من الاقتصاد الامريكي بثلاثة اضعاف أي من 12 بالمئة عام 2000م الى أكثر من 40 بالمئة في 2010م[1]،

ومع انفجار الازمة المالية 2008م كان الواقع المالي الأمريكي غير مستقر، وقد لوحظ بشكل غير مألوف دور الائتمان الصيني في استقرار السوق المالي في الولايات المتَّحدة، كمؤشر مهم على امكانيَّة تصاعد بوادر تحول مركز **الجاذبية الاقتصادية Economic Gravity** نحو الصِّين. لقد صاحب علاج الأزمة الماليَّة على ضوء مكانة الصين الماليَّة في استقرار البورصة الكثير من الاتهامات **بالمُنافسة غير العادلة Unfair Competition** نظرا لميزة الصين النسبيَّة مقارنة بتذبذب اقتصاد الولايات المتحدة الدَّاخلي في فترة ما قبل الأزمة[2].

[1] Dan Steinbock, Op. Cit, p 518.

[2] James Kynge, **China Shakes The World, A Titan's Rise and Troubled Future, and the Challenges for America**, Houghton Mifflin Harcourt, 2006, pp 220-221.

وعلى الرَّغم من دور الائتمان الصيني داخل المنظومة الماليَّة الأمريكية، فقد كان للاقتصاد السياسي للهيمنة في ادارة الأزمة المالية العالمية 2008م في علاقتها التجاريَّة مع الصِّين من تداعيات الأثر الكبير في كبح النمو الصيني الهائل، والذي بلغ أدنى مستوياته على إثر تداعيات الأزمة المالية بتراجع قدّر بنسبة 40 بالمئة في أسواق المال، من جرّاء تراجع الطلب الامريكي بالاضافة الى مجموعة متداخلة من الأسباب أخرى.

ظهرت تقلبات داخل الاقتصاد الصيني تأثرا بالأزمة المالية نظرًا لعلاقة **الاعتماد المتبادل المعقد** تجاه هيكلية الراسمالية الأمريكية، الى درجة ان اي ازمة محتملة قد تضرب الاقتصاد في الولايات المتحدة تعصف بدورها بالاقتصاد الصيني، وذلك على الرغم من تحول الصين للاستثمار في مجالات الاقتصاد غير الحقيقي منذ الازمة المالية العالمية 2008م، يجعل ذلك الولايات المتَّحدة في موقف نسبي تجاه كبح النمو الصيني المضطرد ومنعه من التوسع ضمن مجالات الاقتصاد **النُّظمي Systemic** للمالية والخدمات الدولية، الصيرفة وكذا العملة.

مع حيازة الصين لسندات الدَّين الأمريكي فان الكثير من الشكوك حول كون ذلك يمنح نفوذا فعليًّا للتأثير في منظومة صنع القرار في الولايات المتَّحدة، وفي حقيقة الأمر فانها قد تتمتع بهامش من المناورة التَّعديلي للتأثير في السياسات الأمريكية التجارية الدولية، هذه الحيازة الأخيرة بالدولار الامريكي معرضة للتضخم حيال محاولة التهديد بطرحها للبيع. وقد ثبت ذلك على خلفيَّة عقوبات ترامب تجاه الواردات الصِّينيَّة ولم يكن للصِّين موقف ثوري إزاء ذلك.

كما ان استمرار الصين في شراء سندات دين الخزانة الامريكية بشكل قد يكون غير مبرر اقتصاديّا، ومع الخلافات الحادة بين الجانبين يعطي انطباعا حول مدى الشكل السياسي للعلاقات الاقتصادية وتوازن القوى الذي يبدو أنه ما يزال يميل نسبيًا لصالح الولايات المتَّحدة، خاصَّة مع طرح الولايات المتحدة المستمر لبعض الملفات السياسيَّة ذات الحساسيَّة الجيوسياسيَّة الكبيرة لدى الصين، وفي مقدمتها الازمة السياسية في التبت.

ان اعتبار الصِّين أكبر دائن للولايات المتحدة كأكبر مُستهلك للسلع والخدمات المتأتيَّة من الصين، يشير الى خصوصيَّة ومكانة السُّوق الأمريكي بالنِّسبة لقطاع الإنتاج في الصين، وأن أي تراجع أو ركود في الاقتصاد الأمريكي، يؤدي الى تراجع الطلب العام على السلع والخدمات الصينية، ما يؤدي بدوره الى كساد في الصين يقابله تعثر عن اَجال سداد الديون من الطَّرف الأمريكي أو الافلاس.

كان لركود السُّوق الأمريكية في فترة وباء كورونا شهر أكتوبر 2019م الى غاية جانفي 2022م الدَّليل الواضح حول تداعيات ذلك في تراجع الاقتصاد الصيني بالدَّرجة الأولى والذي تشكِّل الصادرات مرتكزا حيويا لعائدات الاستثمار و الإنتاج على حد سواء، على عكس الاقتصاد الأمريكي الذي يمتلك منظومة انتاجيَّة و استهلاكيَّة داخليَّة على قدر من التَّوازن تساعده في أوقات الأزمات، خاصَّة تلك المتزامنة مع سياسات حمائيَّة بعينها، كما حدث بالتوازي مع أزمة وباء كورونا و كذا السِّياسات الحمائية لترامب تجاه الواردات من الصيِّن.

ان هنالك مساع صينية تجاه كبح المصالح الحيوية الامريكية من خلال تواجدها في منطقة جنوب شرق اسيا منذ نهاية الحرب العالميَّة الثانية، من خلال العمل على اضعاف نظام التحالف الأمريكي ومحاولة تقويض ثقة الدول الاسيوية في مصداقيته، وتستخدم الصِّين في تلك المساعي القوة الاقتصادية لتقريب الدول الاسيوية تجاه تفضيلاتها الجيوسياسية، والعمل على التشكيك في النموذج الاقتصادي الأمريكي باعتباره نظاما امبرياليا ولا يتماشى مع خصائص المنطقة، كما تتجنب الصين في ذلك المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة في المدى المنظور على الأقل[1].

أشار الرئيس الصيني **تشي XI** الى اهداف الصين لتقويض التواجد والتدخل الخارجي في المنطقة في مؤتمر التفاعل وترتيبات بناء الثقة **The Conference on Interaction and Confedence Building Measures in Asia** والمنعقد في 21 من شهر ماي 2014م، إذ يجادل بأن ***مشاكل اسيا في نهاية المطاف، يجب حلها من قبل الاسيويين، وأن أمن اسيا في نهاية المطاف يتوجَّب أن يحميه الاسيويون***. وقد مثَّل هذا الخطاب تحديا صريحا و واضحا للتواجد الامريكي في المنطقة و تهديدا لامتداد مصالحها الحيوية[2].

بالعودة الى النظام البنكي والمصرفي الصيني الذِّي يواجه بدوره الكثير من الانتقادات، فعلى الرغم من أن الحكومة تتبنى نظام السُّوق، أو شكلا من نظام تحرير الأسواق ضمن مركزيَّة تدخل الدَّولة، على عكس مفهوم السُّوق الحرة بمفهومها الليبرالي والرأسمالي البَحت من حيث الانتاج، الا أن النظام البنكي الصيني

[1] Robert D. Blackwill, Ashley J. Tellis, **Revising U.S. Grand Strategy Toward China**, *Council on Foreign Relations, International Institutions and global governance program*, Council Special Report, March 2015, p 19.

[2] Xi Jinping, **New Asian Security Concept for New Progress in Security Coopération**, Remarks at the fourth summit of the conference on interaction and confidence building measures in Asia, Shanghai, May 21, 2014. In, Robert D. Blackwill, Ashley J. Tellis, Op. Cit, p 20.

لا يتماشى والقواعد الليبرالية، ما يمثل تحديا للولايات المتحدة كنظام يخضع لرقابة مركزية. بالاضافة الى الانتقائية وعدم الشفافية التي تطغى على عملية توزيع القروض لصالح الشركات.

طغى موضوع النزاعات التجارية على ضوء قضايا نزاعات الملكيَّة الفكريَّة المعروضة على منظمة التجارة العالمية، الى حدِّ التهديد بفرض عقوبات اقتصادية و تجارية من الولايات المتَّحدة تجاه الصين خاصَّة منذ سنة 2015م، مالم تراجع الصين سياستها التي تضر بالمصالح الامريكية، وتضم العديد من الملفات ذات الأهميَّة و الحيويَّة الكبيرين، من مثل السَّرقة الالكترونية وقضايا الأسرار التجارية، وتوطين براءات الاختراع، بالإضافة الى ملف تدخل الحكومة الصينيَّة المركزيَّة بشأن تدابير توفير الدعم المالي لتحفيز الأداء التَّصديري للشركات الصناعية.

كان لتقلبات الدولار خلال الازمة المالية أثر على القيمة الحقيقية لاحتياطات الصين من الدولار الأمريكي، في مقدمتها التأثير على القدرة التنافسية في السُّوق الامريكية الناجم عن ضعف اليوان، بالاضافة الى فرض حزمة من العقوبات التجارية وكذا الحواجز الجمركية، كما و تتمظهر أهم **مشاكل الصين مع تقلبات الدولار** في انخفاض الفائدة على السَّندات السيادية الأمريكية ما يقلل بدوره من العائد الرأسمالي للاحتياطات الصينية بشكل كبير مقارنة بعوائد الاحتياطات من العملات الأخرى.

كل ذلك يعكس تعقد وتراكب شكل العلاقات المالية والاقتصادية بين الولايات المتَّحدة والصين وان كان يمكن ملاحظة نوع من الميزة النسبيَّة للاقتصاد المالي الأمريكي، وجزء كبير من مقومات الاقتصاد الحقيقي الصِّناعي الى غاية يومنا هذا، مع امكانيَّة التنبؤ باستمراريَّة نسق التفوق الأمريكي على المدى المنظور القريب والمتوسط بدعم من منظومة العولمة الماليَّة.

- **ما بعد القوة الناعمة: بين استراتيجيَّة الاستدارة Pivot Strategy و أبعاد القوة الذكية:**

كانت اعادة النظر في التوازنات الامريكية في منطقة جنوب شرق اسيا، على خلفيّة التغيرات التي يعرفها العالم **Changing World** وفي السَّعي لبناء شراكات و تحالفات جديدة، خاصَّة التجاريَّة والاقتصاديَّة والتوجهات التعديليَّة للمنظومة الليبراليَّة تجاه كل من الصين والهند، وحتى ضمن ابعادها الاستراتيجية، كما عبر عنها كاتب الدولة للدفاع **ليون بانيتا Lean Panetta** في سنة 2012م، على أن **مركز الثقل العالمي Global Center of Gravity** يتجه لاسيا الباسيفيكي ويتعلق بمستقبل الولايات المتحدة للهيمنة [1].

[1] Lean Panetta, **America's Pacific Rebalance**, December 31, 2012,

عرفت مساعي أوباما خلال عهدتين من ادارته 2008-2016م اعادة تعزيز الموقف الامريكي تجاه المنطقة بشكل واضح، خاصة وأنها تعتبر تايوان محورا للبعد الاستراتيجي الأمريكي، و عرفت هذه الالتفاتة الاستراتيجيَّة الأخيرة **بإستراتيجيَّة الاستدارة الامريكية U.S Pivot Strategy** تجاه جنوب شرق اسيا والباسيفيكي.

كان للاستراتيجيَّة الأخيرة دور بارز في مواجهة صعود الصين، وذلك على ضوء الترتيبات والتطورات التي عرفتها فترة ما بعد الازمة المالية العالمية، وتأكدت من خلال ذلك مبادرة اعادة النظر في شكل العلاقات و الشراكات في المنطقة، ومنذ سنة 2011م، كتبت كاتبة الدولة **هيلاري كلينتن** مقال موسوم **القرن الباسيفيكي الأمريكي America's Pacific Century** [1] و أطلقت عليها وسمَ فترة ما بعد حروب الشرق الاوسط كتعبير عن **نقطة الاستدارة Pivot Point** كأحد أهم قضايا الولايات المتحدة في العشرية القادمة وفي إعادة ما يسمَّى **بالتوازن Rebalance**.

أعطت مبادرة اقتراح ماليزيا واليابان لإنشاء **صندوق نقد اسيوي** لمواجهة الازمات الاقتصادية والمالية في المنطقة رفض من الصين، ما يعكس عمق الصُّورة الرَّاسخة عن علاقة الشك والريب التي تطبع علاقات دول الجوار الجيوسياسي، وان كانت تنطوي حول مصلحة مشتركة في مواجهة تحديات العولمة وسياسة القوة والهيمنة الامريكية.

في مقابل ذلك، من المحتمل أن تلعب **صناديق الثروة السيادية الصينية Sovereign Wealth Fund** دورا اقليميا ازاء احتمال حدوث أزمة مالية مستقبلية، وتنافس **صناديق الثروة السِّيادية الصينية** سياسة التمويل للبنك الدولي في افريقيا في حجم العروض الماليَّة وفي شروطها وكيفيات سدادها.

عبرت العديد من القراءات من أن استمرار السياسة التجارية بين الولايات المتحدة والصين لمابعد الأزمة المالية العالمية 2008م، على نحو المنافسة سيؤدي حتما الى المزيد من السياسات الحمائية الأمريكية، الأمر الذي يقوض أبعاد العولمة الامريكية ومنه الهيمنة والقوة الامريكية.

---

https://www.project-syndicate.org/onpoint?url=renewing-the-us-commitment-to-the-asia-pacific-region-by-leon-e--panetta&language=english

[1] Hilary Clinton, **America's Pacific Century**, Foreign Policy, Novembre 2011, p 189.

تطرح العديد من الأسئلة بشأن قدرة الصين كبديل لنموذج العولمة في منطقة جنوب شرق اسيا، وهل خلقت استراتيجية فرط القوة الصلبة الامريكية ابتداءا من 2003م، فراغا لصالح القوة الناعمة الصينية في تحديد المكانة الدولية مع انتهاجها سياسة تجارية دولية تجاه الدول النامية وكذا من خلال السعي للمطالبة باصلاح المؤسسات الدولية.

ان ظاهرة الاحادية القطبية ظاهرة عسكرية بالدرجة الاولى في القرن الحادي والعشرون بالنسبة للتفوق الامريكي، وعلى الرغم من تباعد المقارنة بين الصين والولايات المتحدة، الا ان الصين أضحت تنتهج سياسة عسكرية تطورية، تتجاوز متطلبات الامن الاقليمي، شيء من شأنه دعم موقف الولايات المتحدة تجاه مخاوف قوى الجوار. وان الهدف المزدوج للنمو الاقتصادي هو دعم القدرات العسكرية.

تكمن أزمة الصين المالية تجاه الدولار، أنها الى غاية اليوم لا تستطيع حتى التوقف عن شراء سندات الخزانة الامريكية المتعثرة، وأن طرحها للبيع تسبب انخفاض في قيمة الدولار ومنه قيمة عائدات أصولها، ويعني هذا التشابك المعقد أن الصين عاجزة عن الاستقلال على المنظومة المالية الأمريكية[1]، يقابل ذلك قلق أمريكي من تنامي القوة الاقتصادية الصينية وانعكاس ذلك على تحولها لقوة عسكرية، ويلاحظ أن التنافس الامريكي الصيني في هذا المسعى يتجه في المستقبل ليتحول لشكل من أشكال حروب النفوذ وإدارة للأزمات في منطقة جنوب شرق اسيا، وكذا حول العديد من المناطق عبر العالم، من مثل ملف الطاقة في انغولا وفنزويلا.

تعبر بنيوية النظام الاقليمي لجنوب شرق اسيا، في عصر التفوق الامريكي عن اهمية التقارب لكل الاطراف مع الولايات المتحدة كمركزية نظمية لما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، كذلك الأمر بالنسبة للصين، فعلى الرغم من التقارب الصيني الروسي الا أن الموقف الصيني من الولايات المتحدة يعد اقرب منه تجاه روسيا، نظرا للبعد للجيوسياسي العميق الذي يمنع أي تقارب دائم، قد يكون من شأنه ان يسهم في سياسة تعديلية تجاه السياسة الدولية و ليس في منافسة التفوق الأمريكي.

[1] Martin Jacques, Op. Cit, p 360.

ان الحكم الشيوعي في الصين قد يسهل عملية التشهير الشعبي في الولايات المتحدة، واحياء ذكريات الحرب الباردة في ايحاء لاحتمالية سباق تسلح جديد، في مقابل ذلك لا يمكن اليوم استبعاد الصين كطرف مندمج في الانظمة الانتاجية العالمية، مع الأخذ في الاعتبار أن غالبية الصادرات الصينية تمر عبر قنوات الشركات متعددة الجنسيات.

في مقال نشرته دورية الشؤون الخارجية الأمريكية **فورين أفيرز Foreign Affairs** في عدد نوفمبر 2010م، موسوم **القيادة من خلال القوة المدنية**، قدمت **هيلاري كلينتون** رؤية جديدة لكيفية تعاون الدبلوماسية الأمريكية مع التحديات العالمية المتصاعدة، وذلك بعد مراجعة شاملة لإمكانيات وأسلوب عمل وزارة الخارجية والتي ستقوم على المزج بين العمل **الدبلوماسي والعمل التنموي**.

من أبرز سمات وملامح التوجه الجديد الاتصال المباشر مع الشعوب، من خلال التأثير في اتجاهات الرأي ووسائط التواصل الجديدة، متجاوزين في ذلك الفاعلين الرسميين، ومن خلال تجنيد قنوات الفاعلين من المنظمات غير الحكومية، وقد قامت هيلاري كلينتون في هذا المسعى بعدة لقاءات جماهيرية عبر العالم ومع مجموعات متنوعة من المواطنين.

عموما، اعتبرت سياسة أوباما ذات أوجه متعددة ضمن التفضيلات الاقتصاديّة، ورؤية الحرب على الإرهاب من خلال مبدأ جديد وهو **التعاون الدولي المتعدد الأطراف**، الذي يقلل من تكلفة الحروب السابقة، لا ينفي ذلك تأييد أوباما التدخل **أحادي الطرف** في حالات من الضرورة كما يصفها، كما لا ينفي احتماليته المستقبلية إذا كان ذا أبعاد أخلاقية.

هذا الأسلوب من القوة الناعمة، خلقت مناخا مواتيا من الحراك السياسي، على الرغم من اسهامات أوباما في توسيع **مجموعة الثمانية G8** الى **مجموعة العشرين G20** بهدف ادخال الاقتصادات الصاعدة للتخفيف من حدة تداعيات الأزمة المالية، واحتواء القوى الصاعدة من منافسة منظومة الهيمنة الامريكية.

تحول مفهوم الهيمنة الأمريكية الذي ارتبط باستراتيجيات الأمن القومي والاستراتيجي الأمريكية، ومواجهة التهديدات المحتملة في عهد أوباما الى **تهديدات عالمية**، وتوسع مفهوم المسؤولية من أحادي الى متعدد الأطراف، أين يكون دور القيادة لصالح القوة المهيمنة، هذه المحاولة في توسيع دائرة التعاون الدولي هدفت الى تجنب ثورة محتملة في الأفق مناهضة للهيمنة الأمريكية.

دخلت الولايات المتحدة فترة من تصاعد الاستقطاب الدولي في محاولة لمنع والتصدي لأي قوة من منافسة الهيمنة الأمريكية، كنوع جديد من تصاعد مد **حرب استباقية ضد صعود القوى الدولية الجديدة** بما فيها القوى التعديلية، من خلال **استراتيجية الإمبراطورية The Empire Strategy** و التي تقوم على عدم السماح لأي من القوى المحتملة من الصعود، ويتم تبني استراتيجية الامن القومي الأمريكي على أساس ذلك. ويعد نموذج روما الأبرز في ذلك تاريخيا من حيث كونها نموذجا لاستخدام جميع أنواع القوة من أجل الهيمنة في عالم من الفوضى.

الفصل الرابع: مستقبل الهيمنة الأمريكية ضمن تحولات ما بعد نهاية الحرب الباردة ورهاناتها.

الفصل الرابع: مستقبل الهيمنة الأمريكية ضمن تحولات ما بعد نهاية الحرب الباردة ورهاناتها:

مع بداية فترة إدارة **دونالد ترامب** 2016-2020م، ساد الكثير من الغموض وحتى الارتباك في فهم أبعادها الاستراتيجية وتفسير اتجاهاتها الدوليَّة، فعلى مستوى الخطاب لم يُبرز ترامب توجهاته العدائية تجاه كل من روسيا والصِّين، وعلى النقيض من ذلك فقد أبدى خطابا تقاربيا، وأظهر ذلك نوعا من التناقض الخطابي في الأداء الاستراتيجي الأمريكي، على مستوى الشكل الخطابي وبنيته، وبدى الخطاب الرسمي الأمريكي في أدنى مستوى من الصرامة والالتزام الشَّكلي، على الأقل ذلك الذي يميز تقاليد الجمهوريين.

المبحث الأول: رهانات استراتيجية الهيمنة الأمريكية في مواجهة تحولات ميزان القوى الدَّوليَّة الكبرى في ظل إِدارة ترامب 2016-2020م.

يحاول مضمون المبحث الاقتراب من فهم توجهات إدارة ترامب 2016-2020م تجاه القوى والأقطاب الدوليَّة الكبرى، ويساعد ذلك الاقتراب من رصد استراتيجية ترامب في محاولة لتفسير نمط القوة وما تزودنا به في فهم الهيمنة، على ضوء بعدين :

- **تحولات البيئة الاستراتيجية الدولية في ظل ادارة ترامب 2016-2020م: الهيمنة في مواجهة جيوسياسية التوازنات الأوروبية.**
- **رهانات إدارة ترامب 2016-2020م تجاه الصعود الاقتصاد للصين.**

المطلب الأول: تحولات البيئة الاستراتيجية الدولية في ظل ادارة ترامب 2016-2020م: الهيمنة في مواجهة جيوسياسية التوازنات الأوروبية.

مع نهاية عام 2017م كانت قد نُشرت استراتيجية الامن القومي وذلك في وقت قياسي من بداية إدارة ترامب لتحل محل استراتيجية 2015م، ويصف مضمون الوثيقة عالما متصاعدا لكثافة المنافسة بشكل مفرط مما كان عليه في العقود السابقة، ويعتمد ترامب حسب الوثيقة على أربع مجموعات للمصلحة [1]: حماية أراضي الأمريكيين وأسلوب حياتهم، دعم ازدهار الولايات المتَّحدة والحفاظ على السِّلم بالقوة، بالإضافة الى تعزيز نفوذ الولايات المتحدة في العالم.

تواجه إدارة ترامب ثلاث مجموعات للتهديدات ضمن المنافسة الجيوسياسية، عسكرية، سياسية واقتصادية، بالإضافة الى اعتبار كلا من الصين وروسيا على انهما قوتان تعديليتان تتحديان نفوذ الولايات المتحدة الامريكية. كما الأنظمة المارقة من مثل كوريا الشمالية وإيران، والتي تسعى حسب الوثيقة الى الحصول على أنظمة الدمار الشامل وتقوم بزعزعة الاستقرار، في دلالات مهمَّة على أن الولايات المتحدة قد دخلت مرحلة وحقبة جديدة من المنافسة الجيوسياسية.

- **طروحات مستقبل جيوسياسية ميزان القوى عبر الأطلسي.**

تنطلق الطروحات المستقبليَّة حول ميزان القوى عبر الأطلسي من اتجاهين أساسين، للإجابة على مضمون ذلك السؤال الجوهري عن **مدى امكانيَّة لعب أوروبا الاتحاد لدور الفاعل في السياسة الدوليَّة خارج منظومة الهيمنة الأمريكيَّة منذ نهاية الحرب العالميَّة الثانية**، وخاصّة منذ نهاية الحرب الباردة، في طرحين هما:

طرح دور الفاعل البديل Substitute: ينطلق هذا الطَّرح من اعتبار الاتحاد الأوروبي كبديل للدور الأمريكي نظرا لدوره المتزايد خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، من منطلق أن الدور الأمريكي المستند إلى منطق القوة لم يعد يتناسب ومتطلبات القرن الواحد والعشرون، ومن هذا المنظور يُنظر إلى الإتحاد بأنه المؤهل الأفضل لإعادة ترتيب نسق النظام الدولي الأوروبي الوستفالي بالأساس، سواء كان ذلك وفق منظور تعاوني أو وفق منظور توازن القوى، و مؤيدو هذا الطرح من القادة الأوروبيين والمفوضية الأوروبية، يرون أن الولايات المتحدة قد أخفقت في حل المشكلات والأزمات الدولية، بما في ذلك ملف الأزمة المالية العالميّة.

[1] Donald Trump, **National Security Strategy of the United States of America**, The White House, December 2017.

وبالعودة الى تحليل مؤشرات الوزن النسبي للمبادلات التجارية بين دول الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة للفترة 1999-2017م، يتبين على ضوء التقرير الاقتصادي للكونغرس الأمريكي[1]، ان دول الاتحاد الأوروبي باعتباره **اكبر شريك في المبادلات التجارية في الاتجاهين Tow Ways Trading Partner** ما يعكس علاقة من الاعتماد المتبادل المعقد للسلع و الخدمات.

على النقيض من ذلك، فقد خلق التقارب الأوروبي مع روسيا باعتبارها الشريك التجاري الثالث الاكثر أهمية للاتحاد الأوروبي بعد الولايات المتحدة والصين، رهانات جيوسياسية كبرى وردود افعال عكسية في العلاقات عبر الأطلسية، يعمق من الازمات الأوروبيَّة وفي مقدمتها الحرب في أوكرانيا منذ شهر فيفري 2022، وأعطت هذه الأزمة الأخيرة هامشا أكبر من المناورة والنفوذ الأمريكي داخل منظومة الاتحاد، بالإضافة الى تعزيز مبررات حلف شمال الأطلسي **NATO** باتجاه تهديدات الشرق.

ويساعد لعب دور البديل من تقليل الفجوة تجاه القوة الأمريكية ومنه الخروج من مظلة الهيمنة، وتعتمد القوى الأوروبيَّة في حل أزماتها على الحلول السلميَّة، بعيدا عن التدخلات الأمريكيَّة. وقد ساد هذا الطرح باعتباره طرحا مثاليا من أهداف انشاء الاتحاد الأوروبي. في الواقع ومنذ بداية الأزمة في أوكرانيا في عام 2013م، تدرك أوروبا الاتحاد أن لعب دور الفاعل البديل في مقابل جيوسياسية الولايات المتحدة في أوروبا مايزال غير واقعي، كما أثبتت الأزمات المتوالية اخرها الحرب في أوكرانيا منذ شهر فيفري 2022م أن جيوسياسية منطق القوة الاستراتيجية ما تزال المنطق المُحدد للتغيير الدولي منذ نهاية الحرب الباردة.

طرح دور التابع أو الدور الثانوي Subaltern: تعبر هذه النظرة أكثر عن النسق الأمريكي تجاه الإتحاد الأوروبي، والذي ينظر إليه كمنفذ للسِّياسات التي تعتمدها الولايات المتحدة خدمة لأهداف الهيمنة، ويتضح ذلك جليا من خلال سياسات توسيع حلف الناتو NATO، الشئ الذي يعطي هامش مناورة أكبر للولايات المتحدة في اتجاه التوسع الاستراتيجي شرق أوروبا، وفي هذا السياق ترى بعض الدول الأوروبية أن الإتحاد نفسه ما هو إلا وسيلة لنقل الرغبة الأمريكية وتحقيقا لأهدافها خاصة في المجالات الإقتصادية والعسكرية. ويعتبر هذا الطرح الأقرب استنادا الى مخرجات الاليات التي تحكم علاقة الاتحاد الاوروبي بالولايات المتحدة.

تبرز وثيقة ترامب للأمن القومي 2017م تراجع اعترافها بالتعاون الدولي **متعددة الأطراف Multilateral** وبالاتفاقيات الدولية، بما فيها اتفاقيات المناخ على اعتبار أنها لا تحقق أهداف ومصالح الولايات المتحدة،

[1] Andres B. Schwarzenberg, **U.S Trade with Major Trading Partners, Congressional Service**, R45434, 18 Décembre 2018, pp 21-22.

وتفضل إعطاء دور أكبر للعلاقات **الثنائية Bilateral**، وتتجه بشكل عام الوثيقة الى تبني منطلقات واقعية وبراغماتيَّة غير مسبوقة منذ نهاية الحرب الباردة.

توقعت وثيقة ترامب للأمن القومي من أوروبا زيادة الانفاق العسكري بنسبة 02 في المئة من اجمالى الناتج المحلي بحلول العام 2024م، مع تخصيص 20 في المئة لزيادة القدرات العسكرية[1]، يضفي ذلك ميزة التحول باتجاه أولويات التوجه الجيوسياسي و تفضيلات استراتيجية.

مع التداعيات التي عرفتها الأزمة الماليَّة عبر قنوات انتقالها الى اوروبا، من هشاشة النظام الأوروبي الموحد للسياسات الماليَّة والانظمة البنكية، وكذا هشاشة التحكم في الانظمة الوطنية الفرعية في علاقتها مع نظم مصرفية ومالية خارجية، في مقدمتها علاقة قطاع العقار في ايرلندا ونظامها البنكي بالنظام المالي الامريكي وتقلبات بورصة وول ستريت.

إن انتقال الازمة المالية لم يضر بشكل موجه بالنظام المصرفي الألماني على سبيل المثال، لكنه ضرب الانظمة المصرفية لدُول في منطقة اليورو والتي تخلق أعباءا والتزاما تجاه النظام النَّقدي ونظام صندوق المساعدات الأوروبيّ المشترك، كاليونان وايرلندا وإيطاليا. قد أثبت هشاشة التجربة المصرفية في علاقتها بالنظام المالي العالمي المتمركز في الولايات المتحدة.

وضعت الولايات المتحدة الاتحاد الأوروبي امام خيارين، تجلّى الخيار الأول ضمن بوادر تفكك الاتحاد بترك اليونان ينهار ماليا ويعلن إفلاسه، لأن قدرات الإتحاد الأوروبي المالية لا تكاد تتجاوز القدرة على إنقاذ دولة واحدة، بإعتبار وجود دول أخرى مهددة بالسقوط المالي في مقدمتها إيطاليا، إسبانيا، إيرلندا. بالاضافة الى تبعات أزمة خروج بريطانيا **Brexit** فعليا في 2020م. وأمام خيار ثاني يتضمن الرضوخ للهيمنة الأمريكية، والتي تقضي بالتبعية للسياسات التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تبني سياسات صندوق النقد الدولي وخطة الإنقاذ الأمريكية.

كان مسار فرض نماذج الهيمنة الأمريكية داخل دول الإتحاد الأوروبي، من خلال تمرير خطة الإنقاذ الأمريكية للإقتصاديات الأوروبية من خلال سياسات صندوق النقد الدولي، قد أعطى هامش مناورة أكبر للولايات المتحدة الأمريكية داخل الإتحاد الأوروبي، الا انه عكس إنطباعا أوروبيا سيئا عن الولايات المتحدة الأمريكية ما يعطي مؤشرا قويا على توتر العلاقة عبر الطلسيَّة.

[1] Donald Trump, Op. Cit, p 48.

ومما زاد من حدَّة التوتر، فقد انتقل التوتر من المجال الاقتصادي والمساعدات الماليَّة الى شكل من أشكال ردود الفعل الأوروبية حول العديد من المشاريع الاستراتيجية الأمريكية في أوروبا، في مقدمتها مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي والذي تم تفسيره كاجراء يستهدف بالاساس الامن الأوروبي.

مع تداعيات العدوى المالية على نسق الهيمنة الأمريكية تجاه الإتحاد الأوروبي شهدت اتجاهات استراتيجية متعددة، خاصة العسكرية والسياسية، من جهة كان هنالك تحفظ أمريكي على المشاريع الأوروبية الوحدوية في المجال السياسي والعسكري، من مثل مشروع **هيليوس Helios** الذي يستهدف معرفة وضعية القوات العسكرية الأجنبية المستقرة داخل حوض البحر الأبيض المتوسط، وهو في نظر الولايات المتحدة يهدف إلى مراقبة تحركات الأسطول السادس الأمريكي، مهددا الهيمنة الأمريكية ووجودها في المنطقة.

من جهة أخرى، حاولت الولايات المتحدة الحد من الإتفاقيات العسكرية الثنائية بين الدول الأوروبية الثلاث: إيطاليا وفرنسا من جهة، وفرنسا وإسبانيا من جهة أخرى، والتي استهدفت إجراء مناورات عسكرية مشتركة، ما يعتبر محاولة للخروج عن الرعاية العسكرية الأمريكية، واجهاض الطموحات الفرنسية التي تدور حول بناء مشروع مشترك للأمن الأوروبي مستقل عن التواجد الأمريكي في أوروبا.

في الواقع تواجه العلاقات عبر الأطلسيَّة رهانات متشابكة ومعقدة يتوقف حولها ميزان القوى، ويجد مستقبل أوروبا الإتحاد ضمن واستفالية ميزان القوى الأوروبي رهاناته الأوليَّة متوقفة على مدى درجة التنافس والتكامل بين وحداته، لكن تصاعد العديد من الأزمات من بداية أزمة أوكرانيا عام 2013م الى أزمة خروج بريطانيا 2016-2020م وتداعياتها على شكل التكتل ونمط التفاعل الجديد. يزيد من تعقيدات تصاعد موجة القومية والشعبوية وتراجع قوة النظم المشتركة الوحدوية، في مقابل تشجيع المبادرات الوطنية على حساب التعاون المتعدد، وقد كان فشل السياسات الأوروبية تجاه انتشار **فيروس كورونا Covid 19** واضحًا، بل عكس تنافرًا أوروبيا من خلال تكريس سياسات منفردة للحمائية و القومية الضيِّقة.

من المرجح أن تكون هناك سياسيات أوروبية مشتركة، أقل هيكية من حيث شكلها التفاعلي، تشهد تراجع لبنى الاتحاد المؤسساتية من حيث فاعليتها مقارنة بالفترة السابقة، بالإضافة الى تراجع التنسيق الثنائي والمتعدد داخل الاتحاد، حتى ذلك الذي كانت تطبعه السياسة الألمانية الفرنسية باعتبارها قاطرة السياسات الاوروبية المؤثرة.

ان المتتبع لسياسات ترامب يلاحظ بأنها مشوبة بالكثير من التشابك و التعقيد، نظرا لطغيان شخصية ترامب في صناعة السياسة الأمريكية بشكل عام، الشئ الذي جعل من ادارته تدخل ضمن صراعات مع إدارات أخرى كدور وزارة الخارجية الأمريكية والذي تراجع بشكل ملحوظ ضمن فترة حكمه.

كان جليا عدم تمييز ترامب بين الدول الحليفة والمنافسة اذا ما تعلق الامر بمصلحة الولايات المتحدة. واتبع سياسة أحادية، الشئ الذي حفز من السياسة الشعبوية الداخليّة، بالتركيز على مخاوف الجماهير من الابعاد الدولية للتعاون على مصالح الفرد الأمريكي.

عموما، هناك اتجاهان رئيسيان في رصد سياسة إدارة ترامب، وان طبيعة سياسة إدارة ترامب تتميز كونها ذات وجهين، الأول ينهي فيه عهد السلام العالمي في ظل الهيمنة الامريكية منذ نهاية الحرب الباردة، وقد رسخ شعار أمريكا أولا **America First** [1] البعد الجيوسياسي في توجهات السياسة الخارجية الامريكية، حيث أن هذا الشعار يحمل معنى أولوية مصالح الولايات المتحدة الامريكية فوق كل اعتبارات دولية، من مؤسسات و اتفاقيات و معاهدات و غيرها من النظم الدولية التعاونية[2]. أما الثاني، يتميز باتجاهاته في ترسيخ نظام دولي للقوة ذو أبعاد أكثر فاكثر جيواستراتيجية و جيوسياسية.

[1] صرح ترامب لأول مرة تبني سياسة **أمريكا** أولا **خلال** خطاب حملته الانتخابية في 27 أفريل 2016م، فضلا ينظر:
https://nationalinterest.org/feature/trump-foreign-policy-15960

[2] James Sperling and Mark Webber, **Trump 's Foreign Policu and Nato : Exit and Voice**, *Review of International Studies*, Vol. 45, n 3, 2019, p 512.

المطلب الثاني: رهانات إدارة ترامب 2016-2020م تجاه صعود الصِّين[1]:

بالعودة الى صعود الصين في النظام الدولي والذي كان بفضل عملية **ادماج Integration** مدفوعة عن طريق الولايات المتحدة فيما عرف بالنظام الدولي الليبيرالي، والذي تم في بداية الأمر في ظل استراتيجيَّة أمريكية للإحتواء المد السوفييتي في اسيا خلال الحرب الباردة، ومع تلافي المبررات الاستراتيجية تحولت الصين الى سياسة تثمين الاصلاحات الاقتصادية،بفضل تشجيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة والصناعة المحلية عرف نمط الانتاج الصناعي المرتكز على الاقتصاد الحقيقي ازدهارا غير مسبوق في تحقيق فوائض في الميزان التجاري من عائدات التصدير، وقد عرفت الصِّين معدلات نمو هائلة خلال التسعينيات ومنذ بداية القرن الحادي والعشرون.

مع التحول في الادارة الأمريكية من الديموقراطيين لصالح الجمهوريين، ووصول ترامب مع مطلع العام 2017م عرف الخطاب السيَّاسي تجاه الصِّين نمطًا متصاعدا من حيث اللهجة واهتماما متزايدا، وفي الكثير من الاحيان أحداثا متضاربة ومتسارعة في العلاقات الأمريكية الصينية. **ويثيرذلك التساؤل الجوهري حول ما إذا كان يمكن أن تشكل الصين تهديدا مستقبليّا للهيمنة الأمريكية؟**

للأخذ على وجه المقارنة فان الصِّين في عالم اليوم تواجه تحديات ورهانات أكثر تعقيدا من تلك التي واجهها صعود الولايات المتَّحدة، والتي أشار اليها مضمون البحث في الفصل الثاني، لا من حيث السِّياق الزماني والاستراتيجي الدولي، وان من حيث التموضع الجيوسياسي للصين في مقابل مثيلتها بالنسبة للولايات المتحدة. ويختلف صعود الصين في نظام واستفليا عمّا مر به صعود الولايات المتحدة في مقابل مركزية النظام الواستفالي الأوروبي، بمعنى أن البيئة المستضيفة للصعود الصيني تختلف تماما عما ساد قبلها، وان الصين وافد من خارج منظومة الاستقطاب الغربيَّة **Occidental Polarization**.

كذلك من بين التحديات التي تواجهها الصين، فقد كان نقل مصادر ميزان القوى الدولي داخل المنظومة الغربيَّة وما عرفه من سُلميَّة بين بريطانيا والولايات المتحدة ما بين الحربين العالميتين، وعلى الرغم من ذلك كان للحرب المباشرة دور حاسم لصالح التحولات الجديدة التي شكلت نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية، وقد حدث أن تنازلت بريطانيا عما عرف بالهيمنة على النصف الغربي من العالم لصالح الولايات المتحدة،

[1] Edward S. Steinfeld, **Playing Our Game: Why China's Economic Rise Doesn't Threaten the West**, Oxford, Oxford University Press, 2010.

كشكل من أشكال تمرير العصى ضمن تحول حضاري من الأنجلوسكسونية الى الانجلوامريكية، ساهم في تسهيل تراجع الامبراطورية البريطانية بالإضافة الى وجود مصلحة في ظهور أعداء مشتركين[1].

- **التهديد الصيني باعتباره مضمونا لخطاب الاستمرارية والتغير في الإدارة الامريكية**

من الملاحظ أن هناك اتجاهات سائدة في الاهتمام بالصين في الولايات المتحدة من قبل صناع القرار، بالإضافة الى كونها قوة كبرى لكنها في ان واحد تعتبر مادة استهلاكية للانتخابات الأمريكيّة، ويأخذ موضوع مناهضة الصين زخما دعائيا كبيرا، يقابله تأثر السياسة الخارجية تجاه الصين باعتبارها وعدا انتخابيا خلال العهدة الانتخابية كنمط من انماط الإيفاء بالوعود الانتخابية، وهذا الفعل يفسر الكثير من توجهات السياسة الخارجية الامريكية تجاه الصين، خاصة في عهد الرئيس ترامب 2016-2020م.

خلال سنة 2020م شهدت الولايات المتحدة تصاعد الموجة الاعلامية بشأن الصين في الداخل، أمر له ما يفسره ضمن أسُس الدعاية في الداخل الأمريكي، في هذا السياق، من المهم ملاحظة أن موضوع الصين باعتبارها تهديدا وقوة عظمى في مواجهة الولايات المتحدة ضمن عمليَّة صناعة القرار الامريكي تجاه الصين، كمسألة من مسائل مؤسسة الرئاسة ولا يحظى ملف الصين بنقاش بنفس مستوى الاهتمام على مستوى الكونغرس مثلا، كما يلاحظ ان حدة التعامل مع الصين تعرف تصاعدا خلال سنة الانتخابات والسنة الاولى التي تليها.

- **الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الامريكية.**

تعتبر العلاقات التجاريَّة بين الولايات المتَّحدة والصين الأكثر أهميَّة في الاقتصاد العالمي، ويمكن عموما الاقتراب من فهم شكل التوتر في العلاقات الصينية الامريكية من خلال بعدين[2]، يتعلّق الأول بصعود الاقتصاد الصيني نسبة الى الناتج الاجمالي للولايات المتحدة، ويتجه البعد الثاني في اتجاه تلك التحولات المصاحبة للعولمة التي تواكبها الصين.

[1] Charles A. Kupchan, **No One's World, The West, The Rising Rest, and The Coming Global Turn,** A council on Foreign Relations Book, Oxford University Press, 2012, p 184.

[2] Dan Steinbock, **World Trade Organization at Risk, China-U. S focus**, Novembre 16, 2018, p 518.

تشكل مؤشرات نمو الاقتصاد الصيني كما يظهر **الشكل (8)**، تحديا لأبعاد القوة و الهيمنة الامريكية في المدى المنظور، على الاقل في جانبه الاقتصادي، ولا يتعلق الامر بالتفوق على الاقتصاد الامريكي وحسب بل في انعكاسات واثار التفوق الصيني على درجة النفوذ الممكنة التي تنمح هامش مناورة اكبر للصين في النظام الدولي على حساب الارادة الامريكية، على الاقل في مجال شؤون الاقتصادالسياسي الدولي.

الشكل (8): يوضح توسع حجم الاقتصاديات الأكبر في العالم في مقابل الاقتصاد الامريكي وتوقعات بتفوق الصين بحلول عام 2035، و الهند بحلول عام 2075 [1].

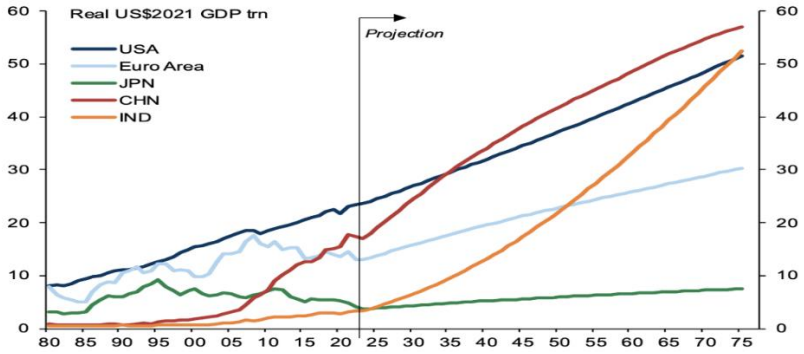

ان مرحلة قادمة من السياسات الحمائية و الإجراءات التجارية بشكل أكثر هجوميَّة تجاه السلع و الخدمات الصينية، خاصَّة مع تجاوز الانتاج الصيني في منافسة حجم الإنتاج الأمريكي ضمن توقعات ما بعد 2035م. وقد صفت الصين صراحة في وثيقة استراتيجية الامن القومي الامريكي 2017م، على اساس انها منافس استراتيجي **Strategic Rivalry** للولايات المتحدة، **وعدو Adversary** [2] في محاولتها قلب نظام مابعد الحرب العالمية الثانية.

ومن خلال اعلان ترامب **الحرب التعريفية Tariff War** ضد الصين في شهر مارس 2018م، وكتدابير سارية المفعول رسميا بداية من شهر جويلية 2018م، بدات **بمراجعات الامن القومي National Security Review** شملت سياسة الصلب والالمنيوم، حقوق الملكية الفكرية والتكنولوجيا. هذه الاجراءات الحمائية في الصراع مع الصين تؤثر على كل السياسة التجارية الخارجية للولايات المتحدة و العالم[3].

---

[1] Kevin Daly, Tadas Gedminas, **The Path to 2075: Slower Global Growth, but convergence remains intact**, 4 Jan 2023, in: https://cepr.org/voxeu/columns/path-2075-slower-global-growth-convergence-remains-intact

[2] White House, **National Security Strategy of the United States**, December 2017, downloaded from : https://www.whitehouse.gov/articles/new-national-security-strategy-new-era/.

[3] Dan Steinbock, Op. Cit, p 518.

رغم تلك السياسة الحمائية التي تتبعها ادارة ترامب منذ منتصف 2018م، على شكل عقوبات للحد من تنامي تاثير الاقتصاد الصيني، الا ان افاق هذه الحرب التجارية ما تزال في بدايتها، على اعتبار انه ومع السياسات الحمائية للاقتصاد الامريكي، مايزال الاقتصاد الصيني على الرغم من تراجعه يمثل 30 بالمئة من النمو العالمي مقابل 50 بالمئة قبل فرض العقوبات، على اعتبار ايضا ان النمو العالمي تراجع بصفة عامة، والذي كانت من بين اسبابه الحرب التجارية الامريكية تجاه الصين، كما أزمة وباء كورونا منذ 2020م[1].

- **أبعاد القوة وحرب الملكية الفكرية:**

طلب الرئيس ترامب من هيئة **ممثليّة الولايات المتحدة للتجارة United Sates Trade Represetatives** فتح تحقيق تجاه تلك الممارسات غير القانونيّة **للملكية الفكرية Intellectual Property** في الصين وذلك لتبرير حماية الابتكار و التجارة الحرّة للنموذج الأمريكي الليبرالي من الاختراقات و السّرقات الصينية [2]، وقد حازت تلك الخطوة على دعم كل من الديموقراطيين والجمهوريين في الكونغرس.

تشوب اشكاليّة الملكية الفكرية بين الولايات المتحدة والصّين الكثير من الغموض خاصّة حول ما يتعلّق بنتائج الأدلّة مع اعتمادها على حرب البيانات السرية، كما أن القرارات بشأن ذلك تصدر عن **لجنة الملكية الفكرية الامريكية United States Intellectual Property Commission** والتي تقدر بدورها حجم الانتحال التجاري من السلع المقلدة بما في ذلك من البرامج والاسرار التجارية ما تصل قيمته الى 600 مليار دولار سنويا[3].

زادت التكنولوجيا من عوامل تعمق أزمة الملكية الفكرية، أين تنتقل الى مجال براءة الاختراع خاصة في مجال الذكاء الاصطناعي، فمع حلول عام 2016 تجاوزت ايداعات براءات الاختراع المتعلقة بالذكاء الاصطناعي الصينيّة نظيرتها في الولايات المتحدة كما يظهر **الشكل (9)**، ويرجع ذلك الى زيادة التمويل للشركات الصينيّة الناشئة في هذا المجال والتي تلقت ما يقارب 50 بالمئة من اجمالي التمويل العالمي للشركات الناشئة في عام 2017م.

---

[1] Dan Steinbock, Op. Cit, p 520.

[2] Office of the U.S. Trade representative, **USTR Announcees initiation of Section 301 investigation of china**, August 18, 2017 https://ustr.gov/about-us/policy-offices/press-office/press-releases/2017/august/ustr-announces-initiation-section

[3] Dan Steinbock, Op. Cit, p 529.

الشكل (9): يظهر عدد طلبات براءات الاختراع المتعلقة بالذكاء الصطناعي المودعة حسب السنة والاختصاص القضائي[1].

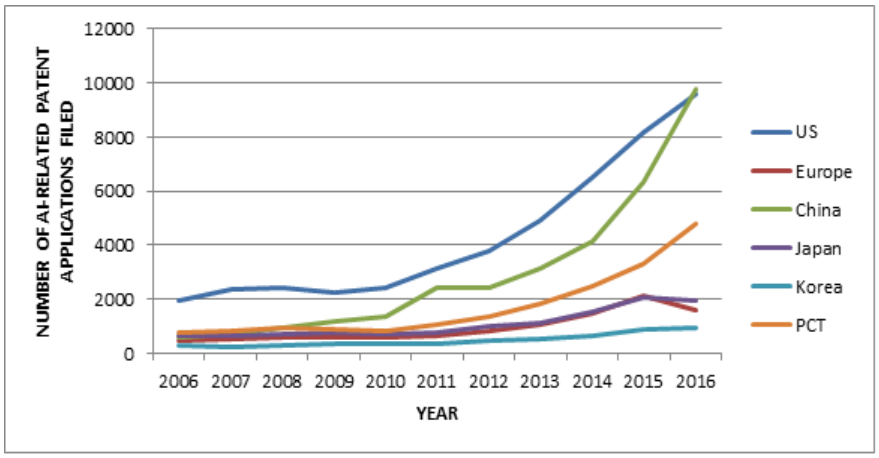

- **البعد السيبراني ضمن جيوستراتيجيا ميزان القوى الامريكي الصيني:**

لم تمنع اتفاقية التجارة الحرة **للشراكة عبر المحيط الهادي TPP** من تصاعد دور الصين للقيام بتحركات اكثر نشاطا في تشكيل القواعد التي تنظم الفضاء السيبراني لتعزيز مفهومها للسيادة الالكترونية **Cyber-Sovereinty**[2]، وعلى الرغم من وصول الحزب الديموقراطي للرئاسة في تايوان وهيمنته على البرلمان في ماي 2016، يرفض الاعتراف بتوافق 1992م، الذي يعتبر تايوان جزءا من الصين الواحدة One China، ما من شأنه تعميق علاقة انعدام الثقة، حذرت الصين بالتحرك الاستراتيجي تجاه أي محاولة للإستقلال[3].

نتج عن ذلك ترتيبات استراتيجية صينية في بحر الصين الجنوبي في مقابل التواجد الامريكي لموازنة التهديد الاقليمي الصيني. وارتفعت النفقات العسكرية الصينية بشكل مضطرد خلال عشر سنوات تقريبا من 143.9 مليار دولار (2010) الى 261 مليار دولار (2019)[4]. يطرح ذلك بدوره أسئلة حول احتمالية وقوع الولايات المتحدة و الصين في **فخ ثيوسيديدس Thucydides Trap** والذي يعكس مواجهة عسكرية للقوة المهيمنة ضد قوة صاعدة.

[1] Google Advanced Patent Search.

[2] Severine Arsene, **Internet Domain Names in China: Articulating Local Control with Global connectivity**, China Perspectives, 2015, pp 25-34.

[3] Anthony H. F.Li, **China Facing the Trump Presidency: Opportunity for Global Power projection?**, China perspectives, Centre d'étude francaise sur la chine contemporaine, no 02, 2017, p70.

[4] SIPRI Military Expenditure Database, web site: https://www.sipri.org/databases/milex

- **رهانات اعادة صياغة قواعد المنظومة الاقتصادية الدولية للهيمنة[1]:**

تبدو الصين أنها تواجه تحديات مستقبلية كبيرة، سيعرضها للركود والانكماش على اساس انها قوة تصديرية تعتمد على التجارة الخارجية بالدرجة الاولى في خلق الفوائض التجارية، لعل اهم هذه التحديات والذي من شانه ان يسهم في كبح معدلات نمو الصين، تحدي النظام الاقتصادي الدولي والدعاوى الامريكية بشأن **اعادة تكييف قواعد منظمة التجارة العالمية** لتتماشى والتطورات التكنولوجية بغرض التعامل مع التحديات الانتاجية والاقتصادية التي تفرضها الصين.

ان انتهاج سياسة **امريكا اولا**، بدافع من الحمائية من شانه تكريس التناقضات الامريكية تجاه البنية المؤسساتية الاقتصادية للهيمنة، كما يحتمل أن تدخل الولايات المتحدة في سلسلة من الازمات الدولية والبنيوية التي تنعكس على الداخل الامريكي خاصّة السياسات العامة الاقتصادية.

تلوح في الأفق احتمالات خروج الولايات المتحدة من منظمة التجارة العالمية، وتجلت تلك البوادر مع إدارة ترامب من خلال منع التعيينات الجديدة في **هيئة الاستئناف AB Appellate Body** التابعة لمنظمة التجارة العالمية، واضافة المزيد من الشروط القضائية بعد ديسمبر 2019[2]. وتسعى الولايات المتحدة في مقابل ذلك لخلق تقارب ثلاثي، يضم الى جانب الولايات المتحدة كل من الاتحاد الاوروبي واليابان، باعتبارهم اهم الشركاء التجاريين للصين، كما يشتركون في نفس المخاوف تجاهها، وامكانيَّة قيام تحالف للمصالح يفرض على الصين التكيف مع القواعد النظمية الجديدة للعولمة الأمريكية.

- **الاتجاهات المستقبلية في فهم تجاذبات القوة الأمريكية الصينية.**

جادل **جون إكنبيري G. John Ikenberry** من خلال مقال له في مجلة **الشؤون الخارجية Foreign Affairs** نشر عام 2008م، حول **صُعود الصين ومستقبل الغرب، والتساؤل عمّا باستطاعة النِّظام اللِّيبرالي البَقاء؟**[3] على أن مركزية النِّظام الدولي الغربي كنظام مفتوح ومبني على **القواعد Ruled-Based**

---

[1] للتفصيل والتوسع، فضلا ينظر:

Hillman, J. Testimony, **Before the U.S.-China Economic and review security commission, the best way to address china's unfair policies and practices is through a big, bold multilatéral case at thé WTO, Hearing on U.S. tools to address chinese market distortions**, Dirksen senate office building, Room 562, washington. DC, June 8, 2018.

[2] Dan Steinbock, **World Trade Organization at Risk, China-U. S focus**, Novembre 16, 2018.

[3] G. John Ikenberry, **The rise of China and the Future of the west: can the liberal system survive?,** *Foreign Affairs*, Vol 87, no 1, Jan 2008, pp 23-37.

له أسُس واسعة، عميقة و متشعبة، ويتميَّز كونه من الصَّعب تغييره ويسهل الانضمام اليه[1]، وهو اكثر مرونة و قدرة على التكيف من الانظمة السَّابقة و أكثر تعقدا.

ويضيف، أن توجهاته المستقبلية تتجه نحو امكانية اِصلاحه من الداخل، من خلال الانفتاح على القوى الصاعدة الفاعلة كالصِّين لتمكينها من دور أكثر فعالية، وقد كان من بين مؤشرات الهَّامة على تمكين الصين في النظام الدولي أن أصبح **جستين لين ييفو Justin Lin Yifu** في جوان 2008م أول كبير الاقتصاديين الصينيين في البنك الدولي، المنصب الذي كان حكرا على الاوروبيين والأمريكيين.

ان تزايد القوة الاقتصادية الصينية سينعكس على تزايد نفوذها ومنه امكانيتها في خلق نظام بديل للنظام الدولي الغربي، هذه التطورات حسب الواقعيين هي التي من شأنها أن تؤدي الى تضارب المصالح مع الطرف المهيمن وعدم الثقة ومنه الصراع، وقد تكون بمثابة السِّمات النموذجية لانتقال السلطة.

يستشرف أيكنبيري نظام عالمي متمركز حول اسيا **Asian Centered World Order**، وان صعود الصين لا يواجه تراجع القوة الأمريكية فقط بقدر ما يواجه منظومة متمركزة حول الغرب، هذا النظام سيستمر إذا ما تمت ادارته بشكل جيد، من خلال تعزيز الولايات المتحدة للهيمنة المؤسساتية وعملها وتكييفها ضمن البيئة المستقبلية.

اِن أي صراع بين الصين والولايات المتحدة فيه أفضلية صينية، تواجه فيه الصين مركزية النظام الغربي، ذلك انّ انتقال القوة هي مشكلة متكررة في **العلاقات الدولية Power Transition**، بل هي في حد ذاتها اشكاليَّة السيَّاسة الدوليَّة والتي تدور حولها، وتؤكد القراءة الجيوسياسية لتاريخانية انتقال القوة، أن انتقال القوة محفوف بمخاطر الصراع والحرب وهذا ما يمرُّ به المشهد السياسي العالمي في الوقت الراهن، والذي سيزداد تأزما في المدى المنظور.

[1] G. John Ikenberry, Op. Cit, p 24.

المبحث الثَّاني: في رؤية و اقع و افاق القوة والهيمنة الأمريكيَّة.

يتناول هذا المبحث رؤية واقع وآفاق القوة والهيمنة الامريكية على ضوء ثلاث مطالب أساسية: أين يناقش المطلب الأول **البنية التنظيرية للطروحات الفكرية المفسرة لمستقبل استراتيجية الهيمنة الأمريكية لما بعد نهاية الحرب الباردة.** وينظر المطلب الثاني **مستقبل الهيمنة الامريكية من داخل الادارة الامريكية ومن خارجها** وذلك على ضوء مجموعة تجارب من داخل السلطة وصناعة القرار وتجارب من خارج السلطة، كما يحاول المطلب الثالث والأخير قراءة **مستقبليات القوة الامريكية على ضوء جدلية الهيمنة والنظام الدولي.**

المطلب الأول: البنية التنظيرية للطروحات الفكرية المفسرة لمستقبل استراتيجية الهيمنة الأمريكية لما بعد نهاية الحرب الباردة

تُساعد الأطر الفكرية المناقشة لمستقبل القوة والهيمنة الأمريكية في تقديم رؤية متنوعة وحتَّى متناقضة في الكثير من الأحيان لمجموعة من المفكرين، خاصة الأمريكيين منهم والمهتمين بشأن ذلك السؤال الجوهري حول **ما إذا كان مستقبل الولايات المتحدة يتجه نحو مزيد من القيادة الدوليَّة أم يتَّجه الى التراجع والأفول؟**

ونجد في مقدمة تلك الطروحات طرح **بول كيندي** في رؤيته لمستقبل الهيمنة الأمريكية ما بعد نهاية الحرب الباردة، والذي يتجه الى اعتبار تراجع القوة الأمريكية ومنه حتمية انهيار الإمبراطورية، على النقيض من ذلك ذهب **فرانسيس فوكوياما** من خلال تبني أُطروحة نهاية التاريخ ومن خلال عرض ميكانيزمات العولمة والديموقراطية الليبرالية الى حتمية القول بديمومة التفرد الأمريكي.

يتخذ **صامويل هانتنغتن** موقفا بينيا بين الاثنين، أين يعتبر أن الولايات المتحدة كقوة لم تنهار بعد، في مقابل ذلك أنها قوة لن تسود أيضا، وفي تعبيره هذا اقتراب واضح الى مفهوم الهيمنة النِّسبية عكس الهيمنة المطلقة التي راجت حولها الكثير من أطروحات مابعد نهاية الحرب الباردة مع التأسيس للأحادية القطبية.

- **أطروحة بول كيندي حول صعود و أفول القوى العظمى:**

قدّم **بُول كيندي Paul Kennedy** مقاربة تاريخية في الاقتراب من رصد **صعود و أفول القوى العظمى**، ضمن علاقة متشعبة من تداخل الابعاد في تفسير علاقة القوة بالثروة، وحسب بول كينيدي فان القوة العظمى في النظام الدولي ليست مطلقة بل نسبيَّة بما في ذلك القوى العظمى القائدة للنظام، وتجدر الإشارة

الى أن بول كينيدي من أوائل القائلين بالقوة النسبيَّة للقوى العظمى في ظل موجة من تصاعد التنظير للقوة المطلقة، مع تصاعد القوة الأمريكية خلال السبعينيَّات والثمانينيَّات من القرن العشرين، وذلك على الرغم من اعطاءه لعامل التكنولوجيا ميزة متقدمة في التفوق.

يعتبر كينيدي أن وظيفة الدولة الأساسيَّة هي توفير الأمن وضمان الثروة التي تضمن المكانة الدوليَّة، ومع تعاظم قوة الدولة بشكل لا يسمح لها من تلبية وظيفتي الأمن و الثروة تتراجع وتؤول الى الأفول، الذي يعتبره سنَّة تاريخيَّة ضمن تطور الامبراطوريات.

لقد عاصر بول كينيدي Paul Kennedy سباق التسلح بين القطبين، وفي شرحه لتراجع وسقوط الاتحاد السُّوفييتي بسبب تعقد عوامل عدم التوازن، يقدم صورة على أن الانفاق العسكري المفرط قصير الأجل للاتحاد السوفييتي والذي كان على حساب الأمن الاقتصادي طويل الأمد الذي يعتمد على الثروة، التي تعكس بدورها تطور تقنيات الإنتاج[1].

في مقابل ذلك، يعتبر أن الالتزامات العسكرية المفرطة في الخارج كمتطلبات للهيمنة والتي تجد الدولة صعوبة في التخلص منها، تعد مشكلة معقدة بالنسبة للقوة الأحاديَّة، أين تتصاعد كُلفة التسلح على حساب الثروة، وعلى حساب النفقات الاجتماعية الداخليَّة، ما ينعكس بالضرورة على تراجع القوة الخارجيَّة.

بالنسبة لرؤية بول كينيدي لمستقبل القوة الأمركية والتي على الرغم من استفادتها من الأحداث التاريخية غير العادية لظروف نهاية الحرب العالمية الثانية 1945م، الا أن تراجعها وانهيارها حتمي، خاصة مع تراجع مؤشراتها الاقتصادية منذ منتصف الثمانينيات، وتحولها من أكبر دولة دائنة الى أكبر دولة مدينة.

تعقيبا على رؤية بول كينيدي، يهمل هذا الأخير تحولات مفهمة القوة ابتداءا من منتصف الثمانينيات بالتزامن مع تحرير أسواق المال العالمية والدخول في منظومة من العولمة المالية، أين أصبحت مقاييس القوة و الهيمنة تتجه أكثر فأكثر نحو معايير أقرب الى الصُّوريَّة منها الى الحقيقيَّة، مع أن ذلك لا ينفي من جهة أخرى دخول أقطاب جديدة من خارج القطبين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، اذ نجد الصِّين، اليابان، وأوروبا الاتحاد[2].

[1] Paul Kennedy, Op. Cit, p 670.

[2] Paul Kennedy, Op. Cit, p 620.

يعد التوازن بين الالتزامات الداخليَّة ومواجهة أنماط الإنتاج العالمية دائمة التغيير أصعب تحدٍّ يواجه الهيمنة، شأنها في ذلك شأن الإمبراطورية الاسبانية مع مطلع القرن السَّابع عشر 1600م، أو وضع بريطانيا مع مطلع القرن العشرين أي حوالي العام 1900م، والتي وقعت بدورها في فخ فرط الامتداد الامبراطوري الكبير والكثير من الالتزامات الاستراتيجية فيما وراء المحيطات.

يرى تبعا لذلك أن المعضلة الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة، متعلقة بارتباطاتها والتزاماتها العسكرية الموروثة عن ظروف نهاية الحرب العالمية الثانية، وتتنبأ **نظرية فرط الامتداد الامبراطوري** بسقوط وانهيار الهيمنة الأمريكيَّة باعتبار تراجع قوتها من شبه المطلقة الى قوة أكثر نسبية للتأثير في السياسة الدوليَّة، خاصَّة مع ما تواجهه من معدلات النمو لتلك الاقتصاديات الصاعدة والتي ليست لها أي أعباء عسكرية في أوقات السلم وفي مقدمتها الصين.

اِن الثروة في مفهوم كينيدي سلاح لدعم القوة العسكرية، في مقابل أن القوة كذلك ثروة مكتنزة تتيح الوصول الى الثروة واحتكارها. كما أن التوسع الاستراتيجي المفرط هو بمثابة الخطر الكبير على مستقبل الهيمنة والقوة، وأن الولوج في حروب جيوسياسية فيما وراء البحار أمر باهظ التكاليف.

تراجع الهيمنة يبدأ من نقطة الانهيار الاقتصادي النسبي، وذلك على ضوء التجارب التاريخية السابقة منذ القرن السادس عشر، اسبانيا، فرنسا، هولندا، المملكة البريطانية، وانتهاءا بالولايات المتحدة[1]. ومن خلال تقديم كينيدي لرؤيته حول سؤال استمرار الهيمنة بنفس ذلك النمط **الامبراطوري** أو **الأحادي**، يجيب بالنفي، وأن فترة البقاء هي محدودة ويقول بنتيجة السيرورة التاريخية لتعاقب الامبراطوريات والقوى.

- **أطروحة نهاية التاريخ لفرانسيس فوكوياما:**

مع نهاية الحرب الباردة ظهر جليًّا تراجع الأيديولوجيات الفكريَّة التقليدية، وقد تصاعدت في مقابل ذلك العديد من الطروحات المتجدِّدة والأسئلة حول فكرة نهاية التَّاريخ وسيادة النموذج الليبرالي، وعلى الرَّغم من اقتراب الفكرة السَّابقة من الواقع الاَ أنها كانت فلسفية وعقائديَّة بالدَّرجة الأولى، لقد ساهم الوضع الدولي الجديد في رواج الجدل حولها، خاصَّة ضمن سياق ما عرف بمفهُوم النظام العالمي الجديد الذي جاء به بوش الأب، وتبلور ميكانيزمات العولمة بشكل أكثر كثافة من أي وقت مضى، مكرسة لفكر التَّجانس الذي أصبح أكثر واقعية.

[1] Paul Kennedy, Op. Cit, pp 10-14.

على عكس بول كينيدي يذهب فوكوياما في مطلع كتابه الموسوم **نهاية التَّاريخ و الانسان الأخير** بالقول بالتوافق الذي طرأ مع نهاية الحرب الباردة بشكل غير مسبوق حول نموذج الديموقراطية الليبرالية كنظام للحُكم، والتي تُشكل **منتهى التطور الأيديولوجي للإنسانية واخر نمط يمكن للإنسان الوصول اليه، وبذلك فان هذا الفكر هو منتهى الأفكار و نهاية التَّاريخ**، كما وأن التناقضات التي أدت حسبه الى سقوط أنظمة الحكم التي سبقت امبراطوريَّة الولايات المتَّحدة قد تجاوزتها اليوم الديموقراطية الليبرالية، بما في ذلك الديموقراطيات الليبرالية الغربية الأوروبيَّة[1].

على الرغم من افتراضه للسَّيرورة الدورية للتاريخ والتي تعكس حتمية تعاقب الحضارات، وكما تأثير العلوم الطبيعية الحديثة والفيزياء لكن اتجاه التاريخ ونتائجه تتجه لنقطة اللاعودة. وقد كان سقوط جدار برلين نقطة فاصلة في الدَّلالة على نهاية التاريخ، توجت بانتصار الفكر الليبرالي على الفكر الشيوعي، كما انتصار الديموقراطية على الفاشيَّة والدكتاتورية، في دول أمريكا اللاتينية من خلال تبنيها لليبرالية الديموقراطية، كما تَبني الصين لاقتصاد السوق.

ان **مبادئ الحرية والمساواة** ليست وليدة الصُّدفة بل هي طبيعة وسنة كونية للإنسان، وأن انتصار المبدئين السابقين بمثابة **الإعلان عن نهاية التاريخ**، وأن تصبح كل الشعوب متطابقة بحكم **نظرية التحديث** والتي ستشهد ميلاد **الانسان الجديد**، في سعيه الجديد لتلبية احتياجاته الأساسية بدلا من الانخراط في حروب الديموقراطية والحريَّة. وقد ساهم الترويج لمثل هذه الفككرة من ترسيخ فكرة نشر الحريَّة والديموقراطيَّة كرسالة عالميَّة تمهيدا لتبرير سياسية القوة و الهيمنة الأمريكية للتدخل في العالم ضمن أبعادها الاستراتيجيَّة لما بعد نهاية الحرب الباردة، وفي مقدِّمتها خطاب الإرهاب الدولي، واحتلال كل من أفغانستان و العراق.

ان تكريس منظومة الديموقراطية الليبرالية بدفع من قوى النمو الاقتصادي، تعطي نتائج هامة في مقدِّمتها اِبطال لعلاقة **السَّيد بالعبد في البنية الاجتماعية بين الأمم ونهاية للامبريالية**، هذه الأخيرة باعتبارها هيمنة مجتمع بالقوة على مجتمع اخر، تولد رغبة **السيد الارستقراطي** في أن يُعترف به كمتفوق أي **مِيغالُوتيميته**، وأن ضرورة السعي الى الاعتراف العالمي، تؤدي الى الحرب وصراع البقاء، أي أن يسيطر على العالم أو أن يموت دون ذلك، وسبب الحرب حسبه لا يرتبط ببنية نظام الدُّول بقدر ما تعكس **رغبة الاسياد في الاعتراف**، وهنا يلتقي المفهوم الثلاثي للحرب والإمبريالية و الطَّبقة الارستقراطية.

[1] Francis Fukuyama, **The End of History and The Last Man**, Free Press, 1992, p 23.

يقسم فوكوياما العالم الى **بُلدان تاريخية و بلدان مابعد تاريخية** ، وصراعات النِّظام العالمي تعبِّر عن مَيل بعض البلدان التاريخية الى العُنف و الصراع، أما سلوك الدول الليبراليَّة أي مابعد التاريخية، سيكون من مصلحتها نشر الديموقراطية الليبرالية في محيطها الجيوسياسي مع ظروف انهيار الاتحاد السوفييتي، وهو نهج دول أوروبَّا الشَّرقيَّة[1].

تعد رؤية فوكوياما عن نهاية التاريخ، أهم ما تم طرحه كبناء فلسفي لفكرة ديمومة الهيمنة الأمريكية، من خلال عولمة الليبرالية التي أنتجت في البلدان الغربيَّة الليبراليَّة **مابعد التَّاريخية** بقيادة أمريكية، واعتبارها أفضل بديل تاريخي سواء نظريا أو عَمليا [2].

وعلى الرَّغم من تقديمه المحمل بالأيديولوجيا الليبراليَّة الامريكيَّة، يظهر توجه فوكوياما الوضعي بشكل طاغٍ في ترويجه للفلسفة الليبرالية، على الرَّغم من أنَّ مخرجات المؤلَّف لم تكن بذلك الشَّكل من الصَّرامة الأيديولوجيَّة المطلقة، خاصَّة إذا ما قورن مع مضمون المقال الذي جاء تمهيدا لعمله الأخير.

بدى جليًّا تلك المخرجات الأقل حماسا لما يبدو عليه المقال الذي يشبه والى حدِّ كبير الإعلان عن مولد أيديولوجيا جديدة لما بعد نهاية الحرب الباردة أكثر منها بحثا علميا، على الرَّغم من الاعتراف بالفجوة التي تنتاب **كمَال الليبرالية الأمريكية**، كما أنَّ الانسان الأخير المزعوم ما لا يزال مفهوما خطابيا أيديولوجيًّا.

يبدو أن فوكوياما تعمَّد الخلط بين الليبرالية الاقتصادية والليبرالية السياسية من خلال ضرورة التأكيد على علاقة الأولى بالثانية في شكل من أشكال الارتباط العُضوي، أي أنه لا يمكن إيجاد الديموقراطية كعمليَّة سياسيَّة دون نظام ليبرالي اقتصادي، وتعكس الأفكار المكرسة لفكر النظام الدَّولي الجديد وليد أيديولوجيا نهاية الحرب الباردة في الولايات المتحدة.

- **أطروحة صراع الحضارات لصاموئيل هنتنغتن:**

صدرت أطروحة **صراع الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي** لصاموئيل هنتنغتن سنة 1996م، كأحد أهم الدِّراسات تأثيرا في مجال استشراف ورؤية واقع الهيمنة الأمريكيَّة لما بعد نهاية الحرب الباردة، وقد كان على ضوء مخرجات لمقال نُشر في **مجلة الشؤون الخارجية Foreign Affairs** سنة 1993م، موسوم **صِراع الحضارات The Clash Civilizations** أين يدعو للدفاع عن مصالح الحضارة الغربية بشكل عام من

[1] Francis Fukuyama, Op. Cit, p 263.

[2] Francis Fukuyama, Op. Cit, p 309.

خلال الصِّدام، وفي مقدمتها تأمين مصادر النفط وضمان أسواق خارجية، خُصوصا في مواجهة مدِّ الحضارة الإسلامية و الصينية باعتبارهما تهديدا للغرب.

تدور فكرته الأساسيَّة حول كيف أنَّ **الهوية الثقافية** هي في أوسع معانيها تعكس الهوية الحضَارية وهي محدد التماسك أو الصراع في عالم ما بعد نهاية الحرب الباردة. يعترف من خلال الجزء الثاني الى اعتبار أنَّ توازن القوى بين الحضارات اخذ في التغيير، أين يشهد الغرب تراجعًا في نفوذه النسبي، مقابل توسع للقوى الآسيويَّة اقتصاديا، سياسيا، وحتى عسكريا. كما أنَّ العالم الإسلامي ينفجر سكانيا، معلنا عن عدم استقرار واضح.

ان النظام العالمي كما يقدمه في الفصل الثالث من الكتاب مبني على أساس التنوع الحضاري، الا أن هنالك مجتمعات تتقاسم روابط ثقافية تجعلها تتعاون وتتقارب، في مقابل ذلك فان الدعاوى الغربية نحو العالمية أو الإنسانية تجعل من الصِّراع متزايدًا تجاه الحضارات الأخرى، وبشكل موجَّه أكثر تجاه الإسلام والكونفشيوسية، كما أن حروب ما يسمِّيها هنتنغتن **خطوط الصَّدع Fault line Wars** والتي تقع بشكل رئيس بين المسلمين وغير المسلمين تولد حشودا تؤيدها دولة تتقاطع وحضارتها. وأخيرا فان استمرار الغرب حسبه يعتمد على الولايات المتحدة، وان تجنب حرب عالمية يعتمد على قادة العالم ومدى قبولهم الطابع المتعدد الحضارات للسِّياسة العالمية[1].

تقدم خريطة هنتنغتن حول **النظرية الحضاراتية Civilizational Paradigm** تبسيطا نسبيا غير مفرط لفهم ما يدور في العالم مع انتهاء القرن العشرين، ومع ذلك فليس هنالك اطار نظري صالح الى الأبد[2] وأن الصراع ما يزال بين الهيمنة الغربيَّة الامبريالية و الشعوب المتطلعة الى التحرر.

[1] Samuel P Huntington, **The Clash of Civilizations and the Remarking of World Order**, Simon and Schuster, p 72.

[2] Samuel P Huntington, Op. Cit, p 93.

- **طرح فريد زكريا Farid Zakaria بشأن مستقبل القوة والهيمنة الامريكية.**

يطرح **فريد زكريا Farid Zakaria** ضمن رؤيته لمستقبل الهيمنة الأمريكيَّة أن القوى الجديدة تؤكد بقوة مصالحها وتعبر حقيقة عمَّا يسميه **عالم مابعد أمريكا Post American World** [1]، وقد كان لمبادرة قيادة فرنسا وبريطانيا للتدخل في ليبيا عام 2011م، خارج القيادة الأمريكية وان كان امتدادا للمصالح الأمريكية تؤكد مساعي هذه القوى في تكريس مصالحها.

حقيقة أن عالم مابعد أمريكا وعلى الرغم من عدم نفي التراجع الأمريكي، يعكس أيضا تراجع المنافسين كما غياب البديل في هذه المعادلة كالاتحاد الاوروبي، روسيا والصين، كما تعكس ارتباطاتها مع الولايات المتحدة أوجه قصور عميقة لدى تلك القوى، أي أن سؤال البديل في السِّياسة الدوليَّة لا يجب التعاطي معه بتلك البساطة المتعلِّقة بمجرَّد تراجع التفوق الامريكي.

كما أنَّه في ظل ذلك، تنشأ عنه مرحلة دوليَّة من **الفوضى** يشهدها النظام الدولي في المستقبل متعلقة بتبعات التفوق الأمريكي للحد من صعود أي قوى محتملة في مواجهة الهيمنة الأمريكية، سواء كانت أحلافًا أو قوى مثل الصين على الرغم من أنها لا تشكل في الوقت الحالي قوة منافسة بمفردها للتفوق الأمريكي مما قد تشكله مستقبلا.

في المدى المنظور سيطبع العالم نوع من زيادة في الأزمات الدولية خلال العشرية القادمة، ناتجة أساسا من مواجهة الولايات المتَّحدة لمجموعة الظواهر الجديدة في الساحة الدولية، يخلق ذلك نوعا من الفوضى والتعقد الدولي يميِّزه محاولة كبح صعود القوى الاخرى في ظل تراجع مبررات المواجهة المباشرة.

ان احتمال المواجهة المباشرة يبقى في مرتبة ثانية في الظَّرف الدولي الحالي، مقابل تصاعد **منطق الازمات الدولية** في كل الاتجاهات أي **عشرية من الأزمات الدولية The Decade of International Crisis**، أين يكون هناك جنوح أكبر نحو بنية أكثر فوضوية لضمان استمرارية التفوق الأمريكي، ويسعى هذا الاتجاه المستقبلي للمزيد من ربح الوقت الدولي وإطالة أمد الأزمات الدوليَّة، خاصة في النصف الشرقي للكرة الأرضيَّة.

[1] Zakaria, Fareed, **The Post-American World**, New York, Norton, 2012.

وفي السؤال حول تدهور التفوق الأمريكي؟ يجيب فريد زكريا أن مضمون الاجابة ليس حول تراجع أمريكا، بل حول **صعود البقية The rise of the rest** [1]، وهو طرح مهم بشأن إعادة النظر حول افتراض زيادة قوة دولة في النظام الدولي يعني بالضرورة تراجع قوة أخرى، على الرغم من أن **فريد زكريا** يبدو وكأنه يشتت الانتباه نحو القوى الصَّاعدة في إطار خارج التركيز حول القوة الأمريكية، كما أن هذا لا يعني أن القوى الصاعدة لا تتخذ اتجاها ثالثا في التعامل مع السياسة الدولية في ظل التعددية.

في الواقع، هنالك تهديد لمنطق القوة والهيمنة والتفوق الأمريكي، لكن لا يعني ذلك بالضرورة تراجع القوة الأمريكية بشكل خطي، بقدر ما يمكن التعبير عنه في صيغة الهيمنة بالتفوق في مواجهة بنية تعددية من النظام الدولي، كما لا يمكن التركيز حول تراجع القوة المهيمنة دون لفت الانتباه الى قوة وتموقع القوى الصاعدة في احتلال مكان الريادة.

لم يعرف العالم بنية تعددية كالتي يعرفها اليوم، وعلى الرغم من التحولات السَّريعة التي يعرفها العالم نتيجة التطور الهائل للتكنولوجيا ووسائل الاتصال، من الصعب رصد تغير أو تحول قريب كالذي شهده العالم بنهاية الحرب الباردة. والذي ما يزال مستمرًا، في مقابل تعقد سياسة الأحالاف الصَّلبة و التوازنات الدوليّة التقليدية، وأصبحت التحالفات المرنة أكثر هشاشة من اي وقت سابق، مع تزايد علاقات الشك و الريب في كل الاتجاهات الدولية، و في اتجاه صعود أي قوة من خارج المنظومة الغربيَّة وفي مقدمتها كبح الصعود الصيني، ما من شأنه أن يعطي الولايات المتحدة هامشا اكبر من المناورة الدولية وربح الوقت **International Time Management** على الرغم من تراجع مبررات النموذج الامريكي خارجيا و داخليا.

[1] Zakaria, Fareed, **The Post-American World**, Chapter 1, New York, Norton, 2012.

المطلب الثاني: طروحات مستقبل الهيمنة الامريكية من داخل تجربة صناعة القرارفي الولايات المتحدة ومن خارجها.

- **طرح مشروع القرن الأمريكي الجديد لتيارالمحافظين الجدد:**

نشأ تيار المحافظين الجدد على أساس تبني أفكار **ليوشتراوس Leostraus 1899-1973م**، وكأستاذ للعلوم السياسية بجامعة شيكاغو الأمريكية، أين بدأت أفكاره تتبلور فيما عرف بالليبرالية الشتراوسية **Straussian Liberalism** وقد كان وصف المحافظ الجديد كوصف أيديولوجي، دخل الى المعجم الأمريكي الحديث خلال السبعينيَّات، وكان أول من استخدم المصطلح محرر مجلة **ديسنت Dissent**.

ان حركة **المحافظون الجدد New Conservatives** باعتبارها تجسيدا لتيار فكري سياسي يعتنقه مجموعة متنوعة من الكتاب والسياسيين من صنَّاع القرار والأكاديميين داخل الولايات المتحدة، وبرغم صغر حجم تلك المجموعة الا أنَّ لها نفوذا واسعا في عملية صنع السياسة الأمريكية، تحاول الولايات المتحدة منذ نهاية سبعينيات القرن العشرين وفق هذا المنظور ترسيخ مفاهيم جديدة للدول الخاضعة لهيمنتها أو للدول التي ستخضع تحت هيمنتها وتجلت تلك النظرة بشكل أكبر مع انهيار الاتحاد السوفييتي.

وتحقيقا لفكرة الهيمنة يتصف عموما فكر المحَافظية الجديدة في وجوب أن تعكس السياسة الخارجية عمق الليبرالية الديموقراطية، وأن طبيعة نظام الحكم مهمَّة للسلوك الخارجي الذي تبرره القيم والأيديولوجيا، وان كل الدول تسعى من أجل القوة مهما اختلفت طبيعة الصراع، وأن استخدام القوة لأغراض أخلاقية كضرورة لبقاء انغماس الولايات المتحدة في الشؤون الدولية، بما في ذلك القوة المادية كضرورة ضمن الأغراض الأخلاقية، وعلى الولايات المتحدة بوصفها القوة المهيمنة مسؤوليات خاصة في مجال الأمن العالمي، ما يبرر التدخل في الحرب العالميَّة الثانية، وفي البلقان خلال التسعينيَّات، والحرب على العراق وغيرها، كما أن انعدام الثقة في مشاريع الهندسة الاجتماعية الطموحة، والنتائج المشؤومة لجهود التخطيط الاجتماعي هي موضوع ثابت في الفكر المحافظي، وانتهاءا بالارتياب بشأن مشروعية القانون الدولي، خاصة فاعليته ومشروعيَّة مؤسساته [1].

[1] Francis Fukuyama, **America at the Crossroads: Democracy, Power and the Neo-conservatives Legacy**, Yale University Press, 2006, pp 70-76.

يُشكل مفهوم **مشروع القرن الأمريكي الجديد** واحدا من المفاهيم المركزية في المنظومة الفكرية للمحافظين الجدد، و أول من صاغه هو المفكر **هنري لويس**، من خلال عنوان مقال له نشر في عدد أفريل 1941م في مجلته **لايف Life**، وإذ يقول إن الخبرة الأمريكية هي مفتاح المستقبل. و أصدر خلال الخمسينيات كتابه **دراسة التاريخ** أين يعتبر القرن العشرين هو القرن الأمريكي، وقد ارتبط الفكر الأمريكي لما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بتلك الفكرة، وتكريسها بكل الطُّرق خلال القرن الحادي والعشرون.

يقول **أدم ولفسن** كأحد أبرز المحافظين الجدد أن **النزعة الأحادية في السياسة الخارجية الأمريكية قيمة دائمة لسياستها الخارجية**. و في مقالة نشرت عام 1997م، بعنوان جريء ***في مدح الامبريالية الثقافية*** يعلن فيه **ديفيد روثكوب David Rothkop**، كمسؤول سابق بإدارة بيل كلينتن أن **الإمبراطورية الأمريكية** ركيزة أساسية لا يمكن الاستغناء عنها في إدارة الشؤون الدوليَّة، ولا يمكن ذلك الا من خلال الفوز بمعركة تدفق المعلومات عبر العالم[1].

عموما، يعتمد فكر الهيمنة و القوة للمحافظين الجدد بالتأكيد على القوة العسكرية وبالتَّبشير المزعوم على حدٍّ سواء، من خلال تعميم القيم الدينية الامريكية واعتماد **النموذج القيادي** للولايات المتحدة على **المتطلبات المادية وغير المادية المعنوية**. لقد انتقلت رؤية المحافظين الجدد رسميا الى أروقة الإدارة في البيت الأبيض، وقد تشكلت في أعلى صورها ضمن **مذهب بوش في الحرب الوقائية** و استراتيجيات الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية.

- **القوة والهيمنة ضمن فكروتجربة هينري كيسنجر:**

مع صعود هينري كيسنجر كوزير خارجية الولايات المتحدة ما بين 1973-1976م، والذي يعتبر مهندس **سياسة الانفراج** مع الاتحاد السوفييتي كما سياسة الانفتاح على الصين الشعبية من خلال الدبلوماسية المكوكية. يرى أنه لا يجب أن يسمح لأحد من عرقلة مسار حركة الولايات المتحدة، وعبَّر بذلك صراحة عن القوة، وأن ما وصلت اليه الولايات المتحدة من تقدم يعزز الإحساس بالمسؤولية تجاه ضرورة ممارستها للزعامة الدولية.

يرى كيسينجر بأن نهاية الحرب الباردة تمخضت عما يطلق عليه عالم أحادي القطب أو عالم القوة العظمى الوحيدة، في الواقع أن الولايات المتحدة لم تكن بتلك الوضعيَّة التي تؤهلها لاملاء جدول الأعمال الكوني لوحدها، على الرغم من أنها أكثر تفوقا من أي وقت مضى[2].

---

[1] David Rothkop, **In Praise of Culture Imperalism?** *foreign policy* , june 1997, p 01.

[2] Henry Kissinger, **Diplomacy**, p 535.

لقد تجسد ذلك خلال **الحرب على الإرهاب** والحرب في أفغانستان وغزو العراق، فعلى الرغم من عدم إيجاد سبيل لحشد دولي، الا أن الولايات المتحدة كانت والى تلك اللحظة قادرة على شن الحرب لوحدها، فالحشد الكوني لا يكان يكون إلاَّ بمثابة إضفاء للشرعية على أفعال القوة المهيمنة، وتشبه الهيمنة الأمريكية في هذا المستوى الى حد كبير مفهوم الهيمنة الأثينيَّة كما طرح في مفهمة الهيمنة في الفصل الأول باعتبارها اضفاءا لشرعية الطرف الأقوى في ميزان القوى.

كما يتشارك مع **بول كينيدي** بشأن أن التطلع الى السيطرة العالمية ينعكس على أوضاع البلاد داخليا مما يؤدي الى اضعافها، وبذلك فان القوة العظمى يجب أن تصيغ التوازن بين ما يتعين عليها وبين الواقع وما يجب فعله، وأخيرا بين ما هو خارج عن ارادتها، وهو بمثابة المعادلة الصعبة التي يتعين ادراكها أيضا. كما أن الإصرار الواضح على التفوق يعمل بالتدريج على توحيد دول العالم ضد الولايات المتحدة، الأمر الذي يجعلها معزولة ومستنزفة. وعلى الرغم من أن هنري كيسينجر من **دعاة استخدام القوة** في العلاقات الدولية، يعتقد أيضا بالمصلحة كمحرك للنظام الدولي، وهي بذلك تؤكد مبدأ **المنافسة على المشاركة**، في هذا النظام **أمست الولايات المتحدة عاجزة عن الانسحاب من العالم وأضعف من الهيمنة عليه**[1].

يقول كيسينجر أيضا بشأن مستقبل الولايات المتحدة، أين يعتبر تدهورها لصالح بروز قوى أخرى في أوروبا الغربية و اليابان و الصين، خاصة في شقها الاقتصادي أمرا طبيعيا باعتبارها أمة و ليست قوة عظمى فوق كل تلك الأمم في العالم، وقد كان هدفا أمريكيا تنمية تلك المجتمعات منذ عهد خطة مارشال[2].

يروج كيسنجر من خلال هذا الطرح الى العديد من النقاط، أولها أن هدف **خطة مشروع مارشال** هو تنموي بالدرجة الأولى وكان لصالح تلك القوى في العالم اليوم ما يساعدها في نهضتها، غير أن الواقع قد أثبت عكس ذلك، وأنه تبين أن هدف مشروع مارشال التنموي في الظاهر، سواء في أوروبا الغربية أو عبر العالم، كان هدفه تعزيز الهيمنة الأمريكية وتشكيل علاقة عضوية من خلال ربط اقتصاديات تلك الدول وأسواقها بالدرجة الأولى بالاقتصاد الأمريكي، وكان لاتفاقية النقد في **بريتن وودز** الأثر البارز في ذلك، ونجد في فترة الحرب الباردة، والى اليوم ازدياد الترابط العضوي بين البورصات الأوروبية و الاسيوية وبورصة نيويورك في الولايات المتحدة، وقد أثبت ذلك انتقال الأزمة المالية 2008م وتداعياتها العالمية، من خلال قنوات العدوى الماليَّة الى كل تلك الاقتصاديات.

[1] Henry Kissinger, Op. Cit, p 14.

[2] Henry Kissinger, Op. Cit, p 534.

ان الدرس الذي يجدر بنا تعلمه، كما يقول كيسينجر، هو ألا تتوقع الولايات المتحدة أن تأتي نهاية الحرب الباردة بنظام دولي جديد جذريا، ويعتقد في مقابل ذلك بنشوء عالم متعدد الأقطاب مع التراجع النسبي للقوة الأمريكية، في هذه الحالة ينصح بتطبيق مفهوم توازن القوى في أوروبا، ويتطلب هذا الأمر حتمية استمرار التواجد الأمريكي في وسط أوروبا، وتوسيع حلف شمال الأطلسي شرقا، وتوازن الصين في مقابل اليابان بشكل يساعدهما على التعايش في ظل استراتيجية أمريكيَّة من الاحتواء المزدوج.

تحليلات كيسينجر حول النظام الدولي في نهاية القرن العشرين لها أهمية كبيرة، وعلى الرغم من انتقاده الشائع للسياسة الخارجية الأمريكية، الا أن ذلك يعتبر في الأوساط الاكاديمية و السياسية الامريكية مجرد حكمة شائعة خاصة بين الواقعيين.

- **في مساءلة الأطر الوضعية حول فهم وتفسير مستقبل الهيمنة الامريكية والنظام الدولي.**

في مساءلة الأطر الوضعيَّة من داخل وخارج تجربة السُّلطة و الدَّاعمة لنسق استمرار الهيمنة يطرح **كريستوفر لين** ان هيمنة دولة واحدة على النظام الدولي، ظاهرة عابرة و لا يمكن أن تدوم، منتقدا أنصار نظرية استقرار الهيمنة **باعتبارها أيديولوجيا** للترويج لاستمرار هيمنة الولايات المتحدة خلال القرن الحادي و العشرون[1]، وعبَّر في اطروحته عن **وهم الأحادية القطبية** باعتبار أنها لا تكاد تعد سوى لحظة وسيعود تعدد الأقطاب الجيوسياسية.

والملاحظ أن التبريرات التنظيرية بشأن ذلك كانت قاصرة فقط حول سببين رئيسيين، **الأول**، بأن القوة النسبية للولايات المتحدة تشكل مصدر قلق للدول الأخرى، الشئ الذي يخلق ظروفا محفزة في محاولة إعادة التوازن ومنه صعود دول مناهضة لهيمنة دولة وحيدة. **والثاني** تحدي دول عظمى صاعدة قوة الدولة المهيمنة، وإعادة شكل النظام على أساس ميزان القوى على الأقل في شكل من اشكاله التقليدية.

لم يتطرق لين الى ذلك السؤال المهم حول ما إذا كانت الهيمنة أحادية القطب لا تخلق أزمة ومشكلة للطرف المهيمن ذاته، وما إذا كانت هنالك ضرورة لوجود أقطاب منافسة للاحادية القطبية وليس للهيمنة، وهنا يجدر التفريق بين الأحادية والهيمنة، فالاحادية تعني بالضرورة وجود طرف وحيد مهيمن على النظام الدولي، مع التحفظ حول الإشكاليات الدولية التي تواجهها، لكن تعدد الأطراف الدولية لا ينفي بالضرورة

[1] Cristopher Layne, **The Unipolar Illusion : Why New Great Powers Will Rise**, *International Security*, Vol 17, no 4. Spring 1993, pp 5-51.

زوال الهيمنة، و بالأحرى يمكن القول أن الحرب الباردة شهدت هيمنة الولايات المتحدة في تسيير الشؤون الدولية على الرغم من الثنائية القطبية.

ان الاعتقاد باستمرارية اطلاق مفهوم **القوة الكبرى Superpower** [1] على مكانة الولايات المتحدة في فترة مابعد نهاية الحرب الباردة (1990-2020م)، يواجه طرحين أساسين، يؤكد الأول الاستمرارية الأمريكية وتعزيز وضع القوة الامريكية، العسكرية و الاقتصادية و التكنولوجية و الايديولوجية، ويؤكد الثاني على التغير الدولي الذي طرأ على بنية وشكل السياسة الدولية، في مواجهة التفوق الأمريكي.

هناك اختلاف كبير حول ما تعنيه قوة كبرى، في فترة مابعد نهاية الحرب الباردة أكثر من أي وقت مضى، وتتعلق بمفهمة القوة و الهيمنة في حد ذاتها[2]، و في عالم من الاعتماد المتبادل المعقَّد لا يمكن قياس تصاعد قوة في احتلال مكانة الولايات المتحدة في شكل كمِّي أو حجمي، بالإضافة الى التوازنات الدوليَّة للعب دور البديل، والذي سيواجه مقاومة متعددة الاتجاهات.

و دون الاخذ في الاعتبار التراجع الأمريكي. فان تصاعد أي قوة يواجه بنية كابحة ومعادية في الكثير من الاحيان أكثر من اي وقت مضى بسبب انفتاح العالم، وهو ما يختلف تماما عن الصعود الامريكي كتجربة فريدة ضمن سياق تاريخي مميز، خاصَّة مع ظروف الحربين العالميتين، وأن التغيير الدولي في نهاية المطاف يكون جيوسياسيا واستراتيجيًّا.

من خلال قراءة الديناميكيات البنيوية التي يتفاعل ضمنها النظام الدولي الحالي يبدو من خلال مؤشراته ومعطياته أنه أقرب الى الحفاظ على وضع من تصاعد سياسة الازمات الدولية، في مقابل الابتعاد عن التغير الجذري على الاقل على المدى المنظور والمتوسط.

---

[1] **القوى الكبرى Super Powers** اوجد المصطلح لاول مرة عام 1944م عند **فوكس T.R Fox** لوصف الولايات المتحدة، بريطانيا، الاتحاد السوفييتي، و يعكس مكانة التأثير الدولي في مناطق مختلفة وفي ان معا، تنطوي على امتلاك أيديولوجيا ذات بعد عابر للحدود، فضلا ينظر:

Paul Dukes, **The Superpowers a Short History**, London, Routledge, 2001, p 115.

[2] Karen Trundle, **The American Question: The End of a Superpower?** Ellipsis, USA, University of New Orleans, Volume 41, Article 12, 2014, p 01.

تشهد الهيمنة الأمريكيَّة تراجع مفهوم **القوة المطلقة Absolute Power** في السياسة الدولية، لصالح التحول الى **الادارة بالقوة** في إطار القوة وليس عن طريقها أو من خلالها وحسب، وقد شهد نمط تفاعل النظام الدولي مابعد نهاية الحرب الباردة مرحلتين أساسيتين، يمكن ملاحظتها **مرحلة أولى** من التفوق الامريكي في قيادة السياسة الدولية بشكل محوري كتفضيلات أمريكية للمصالح، عرفت عشرية من **ممارسة الاحادية The exercise of Unipolarity** أعقبها الانتقال من غزو العراق الى الازمة المالية العالمية 2008م. و**مرحلة ثانية** مابعد تداعيات الازمة المالية العالمية 2008، تنامت خلالها التفضيلات الأمريكية في ادارة الازمات الدولية كسمة اساسية في بنية نمط تفاعل السياسة الدولية.

المطلب الثالث: جدلية القرن الأمريكي ومستقبل النظام الوستفالي.

مع تلك التحولات التي شهدتها مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة، عرفت تصاعدا للجدل الفكري والتنظيري خاصَّة حول العلاقة بين الهيمنة الامريكية والنظام الدولي الوستفالي، وحول مستقبل كل منهما، قدَّم العديد من الباحثين طروحات بشأن ذلك، من أهمها ما قدّمه جون ايكنبيري[1] والذي يعتبر طرحا جديدا نسبيا بالمقارنة مع طرح بول كينيدي كطرح تاريخي.

ويقول في مجمل ما يطرحه باعتبار أن الولايات المتحدة عملت على ترسيخ نظام دولي ليبرالي على أساس قواعد المؤسساتية الدولية بشكل يضمن ترتيبات مابعد نهاية الحرب العالمية الثانية، هذا الشكل يعطيها أسبقية عسكرية و قيمية في قيادة هذا النظام، والذي سيستمر الى فترة تتجاوز حكم ترامب 2016-2020م وقد تمتد لفترة طويلة نسبيا.

على الرغم من أن النظام الدولي الليبرالي يمر بأزمة غير مسبوقة منذ ثلاثينيات القرن العشرين، ولأول مرة، منذ ذلك الحين، كان انتخاب ترامب كرئيس يبدو معاديا للمنظومة الليبرالية الدولية[2] كسابقة في تاريخ الولايات المتحدة. في الواقع فان ترامب حاول إعادة مراجعة النظام الدولي الليبرالي و سياسة العولمة لتواكب مصالح الولايات المتحدة و أبعاد الهيمنة من جهة، في مقابل تضييق الخناق تجاه صعود الصين بفعل تأقلمها مع مخرجات وترتيبات العولمة لما بعد نهاية الحرب الباردة.

في ذات السياق، وفي مناهضة سياسة ترامب والتي عبر عنها بالعدائية تجاه الليبراليَّة وترتيباتها، وقع المئات من أساتذة و دارسي العلوم السياسية و العلاقات الدولية[3] في الولايات المتحدة وحتَّى من خارجها ضمن العالم الأنجلوأمريكي على عريضة لمجابهة تهجم دوالد ترامب على بنية النظام الدولي الليبرالي، وقد نشرت العريضة في النيويورك تايمز بتاريخ 27جويلية 2018م، والذي يقوض حسبهم نظاما ليبراليا لطالما كان في خدمة المصالح الغربية و مصالح الولايات المتحدة عبر العالم، وخاصة استراتيجية الهيمنة على

---

[1] John Ikenberry, **The End of Liberal International Order ?,** *International Affairs*, vol 94, n 1, January 2018, pp 7-8.

[2] John Ikenberry, **The Plot against American Foreign Policy : Can the Liberal Order Survive ?** *Foreign Affairs,* vol 96, n 3, June 2017, pp 3-5.

[3] من بين أهم الموقعين على مضمون العريضة، روبرت كيوهن **Robert Keohane**، ميشال بارنيت **Michael Barnett**، و سوزان بارجر **Suzanne Berger**، ميشال دويل **Michael Doyle**، دانكن سنيدال **Duncan Snidal**. العريضة موسومة : **Preserving Alliances Petition** ، حول مضمون العريضة، فضلا يُنظر:
https://docs.google.com/forms/d/e/1FAIpQLSesHdZWxpp13plS4nkLOSMHv4Dg1jaksBrCC6kWv6OfVAmO5g/viewform

الرغم من الانتقادات التي يواجهها التفوق الأمريكي، الا أنها أسهمت بشكل فعال في إرساء نظام المؤسسات الدولية لمابعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

بعد فشل المفاوضات أعلن ترامب عن فرض سياسة حمائية، في إطار حرب تجارية مع الصين، مع انقضاء سنة 2018م، ما يزال العجز في الميزان التجاري في تزايد مستمر لصالح الصين على حساب الولايات المتحدة، والذي انتقل من 347 مليار دولار سنة 2016 الى 420 مليار دولار سنة 2018م بعد تطبيق الإجراءات[1]. لقد أعاد ترامب بذلك منطق المصلحة الامريكية المطلقة كما مبدأ تعظيم القوة.

مع مجيء إدارة **جُو بايدن Joe Biden**، وعلى أمل خطاب مغاير لترامب وسياسته، والذي يبدو من أنه يركز باستخدام الوسائل الدبلوماسية كتقاليد يتميز بها الديموقراطيون، الا أنه يبقى داعما لأبعاد القوة العسكرية، ويخاطب الأمريكيين أن الولايات المتحدة مستعدة للقيادة المنظومة الدولية من جديد، ليس فقط من خلال نموذج قوتها العسكرية، بل من خلال قوة نموذج الديموقراطية و القيم [2].

يبدو في المجمل أن إدارة بايدن تتبع سياسة تعديلية في مواجهة الكثير من التحديات، بما في ذلك ارث سياسة ترامب الشعبوية وفرض الحمائية الصلبة، وبما أن إدارة الديمقراطيين تميل لكونها ذات ابعاد اقتصادية خاصة ما تعلق بالملف الداخلي عليه الكثير من أسلافه للإصلاحات، الا أنها في هذه المرة تواجه تراكمات كبيرة للهوة المجتمعية، خاصة خاصة من تهديد تلاشي الطبقة الوسطى، وهو الأمر ذاته الذي يؤكد عليه جوزيف ناي و الكثير من المهتمين بالشأن الأمريكي الداخلي[3].

على المستوى الدولي، وفي الواقع لا يمكن باي حال العودة الى تلك الأوضاع التي سادت العالم مع نهاية الحرب الباردة، أين توجت فيها الولايات المتحدة بمكانه التفوق والهيمنة في المجالات العسكرية والثقافية. وتواجه بايدن على المستوى الخارجي تحديات استرجاع مكانة الهيمنة الامريكية، كما عبر عنها **ريتشارد هاس Richard Hass** أنه لا عودة الى ماكانت عليه في عالم يشهد تغييرا متسارعا[4].

---

[1] Sanja, Arezina, **U.S-China Relations Under the Trump Administration : Changes and Challenges**, *China Quarterly of International Strategic Studies*, vol 5, n 3, 2019, p 295.

[2] Joseph R. Biden, **Why America Must Lead Again Rescuing U.S Foreign Policy after Trump**, Foreign Affairs, April 2020 : https://www.foreignaffairs.com/articles/united-states/2020-01-23/why-america-must-lead-again

[3] Joseph Nye, **The Rise and Fall of American Hegemony from Wilson to Trump**, *International Affairs*, vol 94, n 1, 2019, p 70.

[4] Richard Hass, Present at the Disruption : How Trump Unmade U.S Foreign Policy, Foreign Affairs, Vol. 99, October 2020, pp 32-33.

اعتمد ترامب على سياسة الاحتواء المزدوج للقوى الصاعد في النظام الدولي الليبرالي وفي مقدمتها الصين، وذلك بالاستثمار في سباقات التسلح الإقليمية، ينتهج بايدن في مقابل ذلك سياسة تعديلية على الصعيد الدولي، تشمل ترميم العلاقات مع الدول الحليفة، و العمل على استرجاع العمل الدولي متعدد الأطراف.

وبالعودة الى سياسة الاحتواء المزدوج ذات الابعاد الجيواستراتيجية لترامب في مواجهة الأطراف و القوى الإقليمية لبعضها، أو بهدف كبح صعود الصين مثلا شيء له من التكلفة الشئ الكثير[1]. على الرغم من أن المنظومة الدولية الليبرالية تفتقد الى تلك القوى التعديلية الفاعلة لقيادة المنظومة الدولية. ولا تمتلك أي طروحات أيديولوجية أو ترتيبات مؤسسية بديلة.

غلب طابع المزاجية والتقلب في سياسة ترامب، خاصة توجهاتها الخارجية، هذا التقلب في التوجهات الامريكية الخارجية لا يعني أنها قد فقدت الرغبة أو الاهتمام أو ايمانها بالفكرة والهدف الذي ساهم في هيمنتها لعقود ثلاثة خلت. وانما يرجع ذلك الى تصاعد أولويات أستراتيجية لتكريس الهيمنة والقوة الامريكية في عالم شديد التغير، في ظل تصاعد قوى تعديلية، في مقدمتها الصين، لذلك من المبرر أن تنتهج الولايات المتحدة نهجا جيوسياسيا في إدارة الازمات الدولية. والحروب الإقليمية، كالحرب في أوكرانيا.

قدم **ويليام مك نيل William McNeill**، من خلال مؤلف **صعود الغرب** أن نموذج الحداثة في الغرب سيتم تكراره على أساس عالمي، بغض النظر عن الكيفية التي سيأتي بها، الا أن عولمة المستقبل تحمل بكل تأكيد بصمة غربية. وان أي عملية للحداثة ستعبر بالتاكيد عن النموذج الغربي للصِّناعة و العلوم، وحتى السمات الديموقراطية، والغرب بذلك وصف مختصر لموجز تاريخ العالم[2]. ويعيد هذا الطرح الى الأذهان طرح فوكوياما عن نهاية تاريخ جديدة.

---

[1] في العلاقة بين تعاظم قوة الدولة والتكلفة النسبية لتغيير النظام الدولي، فضلا ينظر:

George Fujii , **A Third-Image Explanation for Why Trump Now : A Response to Robert Jervis's « President Trump and IR Theory »,** February 8, 2017, H. Diplo/ISSF Policy Series : America and the World - 2017 and Beyond, January 2, 2017.

[2] McNeill, **The Rise of the West**, pp 806-807, in; Charles A. Kupchan, **No One's World, The West, The Rising Rest, and The Coming Global Turn**, Op. Cit, 2012, p 86.

في رد على تلك الادعاءات، فان النخب في الغرب كما يلاحظ **روبرت كاغان Robert Kagan** قد عملت على ترسيخ قناعات أيديولوجية باعتبار الديموقراطية الليبرالية هي الشكل الشرعي الوحيد للحوكمة وأن الاشكال الأخرى ليست شرعية بقدر ماهي عابرة[1]. وفي الواقع فان العالم يتجه نحو نسخ **متعددة** من **الحداثة Multiple Versions of Modernity**، تتبع فيها الدول الصاعدة مسارات حداثية غير غربية أو ليست غربية بالضرورة [2]

[1] Robert Kagan, **End of Dreams, Return of History**, *Policy Review*, n 144, September, pp 18-19.

[2] Charles A. Kupchan, **No One's World, The West, The Rising Rest, and The Coming Global Turn**, A Council on Foreign Relations Book, Oxford University Press, Op. Cit, 2012, pp 87-88.

خاتمة

ان الإجابة عن الطرح الاشكالي حول الكيفيَّة التي يمكن من خلالها **رصد أبعاد وديناميكيات استراتيجية الهيمنة الأمريكية تجاه تحولات مابعد نهاية الحرب الباردة 1990-2020م. وكذا حول مآلاتها المستقبليَّة**، قد استظهرت العديد من المخرجات حول الموضوع سواء من الناحية النظرية أم من الناحية الاسقاطية.

شهدت **نهاية الحرب الباردة** تصاعدا غير مسبوق للابعاد غير المادية للقوة والهيمنة، لكن هذا التصاعد تزامن مع انعدام وجود مبررات جيوسياسية واستراتيجية للولايات المتحدة، بما في ذلك محاولات التنظير مابين الوضعية ومابعد الوضعية، وعكست مابعد الوضعية ليس كاستجابة لتطور الواقع الدولي، بقدر ما كونت استجابة للمبررات الجديدة للهيمنة الامريكية وتكريسا لها.

وجدت القوة والهيمنة تفسيراتها الجديدة مابعد الحداثية على إثر سقوط المنظومة الاشتراكية، كبنية اقتصادية وكذا ثقافية، في مقابل الترويج لمدخلات القيم الليبرالية والاعتماد الاقتصادي المتبادل، والمؤسساتية الدولية أمر مكن من تكامل **التفسيرات مابعد الوضعية** كاستمرارية **للوضعية**.

وعلى الرغم من اهمية البنى والافكار في بناء تصور القوة والهيمنة في مابعد نهاية الحرب الباردة، الا ان شكل الافكار والهويات الذي طبع فهم عالم القوة والهيمنة، تميز هو الاخر بمركزية غربية ونواة أنجلوأمريكية في تشكيل العالم هوياتيا وموضوعاتيا، خاصة من خلال العولمة وديموقراطية وسائل التواصل والاتصال.

انَّ قصور الحداثة ليس من حيث التوظيف التنظيري، بل تلك الحاجة الى بنية تنظيرية تجاه مبرارات رصد مصادر وابعاد القوة ضمن تحولات مابعد نهاية الحرب الباردة، وجاءت ما بعد الوضعية ضمن تطورات حقل العلاقات الدولية، كشكل من أشكال رد الفعل تجاه التحولات التي عرفها واقع العلاقات الدولية مع بوادر نهاية الحرب الباردة، أكثر منه فكرا ناضجا للتأسيس لمتطلبات الفهم والتفسير المستقبلي لمتغيرات السياسة الدولية.

مع ذلك تبقى التصورات ما بعد الوضعية، وان كانت قد استطاعت إعادة صياغة مفهمة الهيمنة باعتبار أبعادها اللامادية، الا أنها تظل قاصرة في تزويدنا برؤية شاملة عن أبعاد الهيمنة الأمريكية ضمن سياقات مابعد نهاية الحرب الباردة.

في محاولة لِإعادة تكييف النظرية الواقعية من خلال العودة الى أسس الفكر الواقعي، لم تكن فقط تلك المحاولة لغرض فهم أو تفسير الواقع الجديد أي عالم ما بعد نهاية الحرب الباردة، بل بالإضافة الى ذلك، تهدف لمحاولة التكيف مع المتغيرات الأيديولوجية الجديدة لمتطلبات الهيمنة وأبعاد القوة الامريكية.

ان هناك علاقة معقدة ومركبة تجمع فهم التنظير الو اقعي والليبرالي بالو اقع والقوة الامريكية و ايديولوجية الهيمنة خلال الحرب الباردة ومابعد نهاية الحرب الباردة، وهي أبعد من علاقة التنظير بالو اقع و أقرب الى علاقة الو اقع بالتنظير.

لأول مرة في تاريخه يشهد التيار الواقعي كاتجاه تنظيري، رؤية تعديلية تشتمل على أبعاد غير صلبة بتبنِّي مفهمات جديدة من مثل مفهوم توازن **القوى الناعم Soft-Balance** في فهم ديناميكية القوة والهيمنة، في اطار التكيف مع واقع و متطلبات عصر الأحادية القطبية ما بعد نهاية الحرب الباردة.

على الرغم من أن التوازن الناعم يمكن أن يتحول الى **توازن صلب**، وهو الهدف من وراء ذلك حسب الواقعيين. نلاحظ بصفة اجمالية من خلال الاثار التعديلية داخل أطر التنظير الواقعي في خلق أبعاد جديدة في الفهم والتفسير على ضوء صمود فكرة **التوازن Balance** في حدّ ذاتها والتي تعتبر فكرة متجذرة في الفكر الواقعي متجاوزة في ذلك حدود الواقعية باعتبارها اطارا تنظيريا.

في الحقيقة، لم يشهد الاتجاه الوضعي إعادة نظر أنطلوجية، بل كانت بمثابة مراجعة للتيار الوضعي وبمثابة توسعة منهجية، أضحى على اثرها التيار الوضعي في شكله مابعد الوضعي قادرا على استيعاب أبعاد مابعد الحداثة في وصف و فهم الواقع الدولي الجديد، و التعبير بشكل أكثر ثراءا معرفيا ودقّة منهجيَّة حول القوة و الهيمنة.

برزت أهمية **الفهم** ليس فقط في إدراك الواقع وانما في إعادة ضبطه، **مارتن هايدغر Martin Heidegger** يقول **بأهمية الفهم في أنطلوجيا الوجود**، كما يربط **يورغن هابرماس Jurgen Habermas الفهم** بنقد **الأيديولوجيا**، ويتضح ذلك من خلال نقد البحث لأيديولوجيا القوة والهيمنة خلال الحرب الباردة، ويعبر مابعد الوضعيين عن الواقع بالفاعل أو الفاعلين الاجتماعيين. ومنه لا يمكن تحقيق ما يعتبره الوضعيون **موضُوعية** نظرا لاستحالة عزل الظاهرة السياسية والدولية عن سياقها الاجتماعي والإنساني.

باختصار، فان الهيمنة تتمظهر ضمن فهم ما بعد الوضعية في أنماط غير تقليدية وضعية للقوة، تتمثل في الابعاد الرَّمزية من تفكيكية الخطاب وغيرها، باعتبارها أبعادا قد أهملتها النظرية التقليدية ضمن متطلبات أنماط تفاعل الهيمنة والنظام الدولي خلال الحرب الباردة.

مع نهاية الحرب الباردة، تصاعدت الدعوات حول ظهور نظام دولي جديد، على أساس الأحادية القطبية الأمريكية باعتبارها تحولا جوهريا مس المنظومة الدولية الوستفالية، وقد دارت حول ذلك عديد التساؤلات حول ما إذا مست تحولات نهاية الحرب الباردة مركزية الدولة باعتبارها وحدة التفاعل في النظام الدولي الوستفالي؟ أم أن التحولات لم تكن جوهرية الى تلك الدرجة؟ وأن دور الدولة تراجع بصفته وحدويا، ولكنه يبقي مركزيا، وأن تلك التنظيمات من دون الدولة تعمل في الو اقع في إطار قانون وضعته الدول ذات الطبيعة الوستفالية؟

كان تحول الو اقع الدولي مع نهاية الحرب الباردة بمثابة المأزق التنظيري من حيث فرض متطلبات تنظيرية جديدة في مقدمتها إعادة تعريف وضبط المقصود بالنظام الدولي، وقد كان من بين الاسهامات المهمة في ذلك، أن طور **هيدلي بول Hedley Bull** مفهوم المجتمع الدولي الذي يعتمد على الدولة والمؤسساتية الدولية الحكومية في إدارة علاقاتها الى محوريَّة الفرد ومنه مجتمع الفرد.

تميزت الحرب الباردة **بالتكتل الأيديولوجي والمصلحي**، ولكنها شكلت في النهاية نظاما دوليا بقطبين دوليين، لكن نهايه الحرب الباردة بشكل سلمي **نقل النظام الدولي الى حالة فريدة**، تقوم على أساس هيمنة دولة عظمى وحيدة منفردة بقيادة النظام الواستفالي.

يستند النظام الدولي الجديد الى عدد من الروافد الهامة يأتي في مقدمتها **الخطاب الأيديولوجي** الذي يتبناه الرَّسميون والأكاديميون على حد سواء، فبالإضافة الى وسائل التعبئة الإعلامية التي تروج لطروحاته وترسخ لها في أذهان الناس بصفتها حقائق مطلقة، كما سُخر لذلك الغرض عدد هائل من مراكز الفكر الأمريكية والتي تركزت جهودها حول العديد من المصطلحات المفتاحية **كدمقراطية الأنظمة، العولمة، وحقوق الانسان.**

خاتمة

أكدت ما بعد نهاية الحرب الباردة أن **الأيديولوجيا** ما تزال أسبابها قائمة ضمن نظام الأحادية والهيمنة على ضوء الخطاب الأمريكي، وقد كرست له **الإدارة المحافظة الو اقعية** منذ عهد **جورج بوش الأب** جهودا كبيرة، ووصف **بالتكيف الأيديولوجي** في الحفاظ على المصالح الحيوية الأمريكية عبر العالم، وفق **نهج براغماتي** في توظيف الوسائل المختلفة حسب أولويات السيَّاقات الدوليَّة، ويعبِّر ذلك عن **هوية التفكير الاستر اتيجي الأمريكي لما بعد نهاية الحرب الباردة**.

يتأتى تصور الهيمنة والقوَّة الجديد والذي يجمع بين مقاربتين مختلفتين، **الأولى مثالية** تقدمها كنموذج، **والثانية براغماتيَّة انتقامية** تنطلق من ضرورة ممارسة القوة وفرض العنف، وعلى أن تتماشى الأولى ضمن أجندة تبرير الثانية، كما يروج العديد من الباحثين والكتاب الامريكيين بالدرجة الاولى، على غرار **أندرو باسيفيتش** الى ان الانفتاح الامريكي والتريج للعولمة الامريكية قد أدى بدوره الى ابتداع نوع جديد من الارهاب العابر للحدود المهدد لأمنها خاصة في عهد الرئيس بيل كلينتن، ويتسم هذا الارهاب الجديد حسب وصفهم عموما بانه يمكن ان يهدد ما يعرف بالمشروع الأمريكي الطموح لاعادة صياغة العالم والنظام العالمي.

اتسع مفهوم الامن ليشمل ابعادا جديدة كما تم الترويج له في الكثير من الكتابات على الرغم من أهمية ما كتب في الحقل، لكن وبصورة أقرب فقد أصبح تعريف **الامن القومي الامريكي** مفهوما مرنا و أكثر استيعابا وشموليَّة من أي وقت مضى، فقد أصبحت التجارة مسألة امن قومي كما سعر النفط، و حركة رؤوس الاموال عبر العالم..وغيرها.

مع نهاية عصر حكم بيل كلينتن أصبح تعريف الأمن القومي الامريكي عمليا دون أي حدود، وفي مقالة له طرح **بيجر ايصاموئيل Samuel E. Berger** بصفته مستشارا للأمن القومي الامريكي خلال عهدة الرئيس بيل كلينتن الثانية، يذهب فيها الى أبعد من ذلك على أنه **في مواجهة المخاطر لا توجد حدود نوعية ولا مناطقية**، بمعنى أنَّ الأمن القومي الأمريكي ليس له حدُود.

شاب الموقف الامريكي من التحول الذي عرفته على إثر سياسة القوة ووضعها كقوة عظمى، انقساما كبيرا في وجهات الرأي على اثر نهاية الحرب الباردة من اي نهج ستنتهجه القوة العظمى الوحيدة في العالم، هذا الانقسام يذكرنا بذلك الانقسام التقليدي سنة 1900م و التحول من سياسة العزلة الى التدخل، خلال عهد الرئيس **روزفلت** حين انقسم الامريكيون ازاء سياسة القوة، بين متأثر بالعالم القديم ممن يود السَّير على نهج أوروبا الاستعمارية التدخلية، وبين من هو كلاسيكي حامل لافكار ونهج الأباء المؤسسين.

خاتمة

تضمنت الرؤية المتحدة **2010 مصطلح الهيمنة الشاملة Full Spectrum Dominance**، واتجهت سياسة الامن القومي الامريكي نحو مزيد من **التوسع و التفوق**، فخلال التسعينيات تبدى جليا ترويج الجنرال كولن باول **رئيس مجموعة رؤساء هيئة الاركان Chairman of the Joint Chiefs of Staff** لاعداد الجيش الامريكي ضمن استراتيجية خوض حربين بحجم عاصفة الصحراء في ان واحد، أو ما **يعرف بصراعات اقليمية كبرى MRCs or Major Regional Conflicts**،

انه **وبعد عقد من نهاية الحرب الباردة**، بقيت الجهود من اجل تهيئة القوات المسلحة من اجل عصر العولمة قد باءت بالفشل، وانتصار التقليديين بتكريس فكرة ان دور الجندي يكمن في خوض حروب الامة و الفوز بها، وأن القوة الاستراتيجية أولوية من أجل الأحادية و الهيمنة.

فرضت الولايات المتحدة على العالم مفهوم الهيمنة تحت ذريعة غياب الأمن والإرهاب، واتَّهمت أي معارضة داخلية أو خارجية على أنها معاداة لحضارة ورسالة التنوير الأمريكية واعتبارها تشكِّل إرهابًا، لقد أُستبدل الخوف من الشيوعية بالخوف من الإرهاب، وخلال عشر (10) سنوات من نهاية عصر التهديد الشيوعي، عمل المحافظون الجدد على تشكيل توافق عالمي للرؤى بشكل طوعي أو قسري تجاه المفهوم الأيديولوجي الأمريكي للإرهاب.

كانت **إدارة كلينتون** أكثر ميلا للاعتماد على قوى السُّوق التي تشكلت بفعل تصاعد الليبرالية الجديدة، على الرغم من استعدادهم لشن الحروب من أجل بسط الهيمنة الأمريكية عبر العالم، وقد تركزت مهام إدارة كلينتون في ضمان أبعاد مهام جديدة للحلف الأطلسي.

تم تفصيل النَّهج السَّابق في دراسة عن تقرير **إعادة بناء دفاعات الولايات المتحدة الأمريكية** الصادرة في خريف سنة 2000م، عن مشروع القرن الأمريكي الجديد **Project for the New American Century PNAC** كمركز خبرة تأسس في واشنطن عام 1997م تابع للمحافظين الجدد، وجاء في مضمونها ما يبرر حتمية حدوث **بيرل هاربر جديد**، ومنه مبررات أمنية تضمن عائدات أكبر من تحصيل الضرائب، وكذا من تفويض الشعب الأمريكي لترسيخ الهيمنة الأمريكية العالمية.

خلقت **أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م**، فرصة غير مسبوقة لادارة المحافظين الجدد باتجاه تعزيز جيواستراتيجية القوة والهيمنة الأمريكية، من خلال تبني حرب عالمية ضد الإرهاب بمفهومه الأمريكي، وتحت مبررات شعار **الأمن القومي** الأمريكي تكونت **مجموعة الهيمنة العالمية**.

خاتمة

على الرغم من أن القوة العسكرية محورية في ترسيخ الهيمنة، الا انه حتى في أعلى مستويات قوة الولايات المتحدة عسكريا، يُدرج وزير الدفاع نوعا من الخطاب الموازي، حول ان **الهيمنة العسكرية لا تحتاج دائما الى اللجوء للاكراه لصياغة اراء النَّاس بشكل إيجابي حولها**.. بل هو، **عندما ير انا الناس، يرون قوتنا، يرون مهنيتنا، وعندها سيقولون هذا هو البلد الذي نود أن نكون معه.**

مع اعلان الولايات المتحدة عام 2000م كأقوى دولة في التاريخ لم يكن من الخفاء عن نيتها في الحفاظ على الهيمنة سواء من خلال **التهديد بالقوة أو باستعمال القوة العسكرية المباشرة** بشكل فعلي، وقد جاء ضمن الخطاب الرسمي **لاستراتيجية الأمن القومي National Security Strategy NSS** أن **قوتنا يجب أن تكون قوية بمافيه الكفاية لدحر الخصوم المحتملين، عن مواصة بناء قوة عسكرية لمضاهاة القوة الأمريكية**، وقد وصف **جون أيكنبيري** هذا الإعلان بأنه **إستراتيجية كبرى تنطلق من الالتزام الجوهري بالمحافظة على عالم أحادي القطب لا مكان فيه لنديَّة الولايات المتحدة**.

وعلى الرغم من أنه قد تبين فيما بعد عدم حيازة العراق على أسلحة الدمار الشامل، وعن عدم وجود علاقة للعراق بأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م، لم يقابل ذلك انسحاب أمريكي، ذلك أن الهدف الرئيسي من وراء ذلك الغزو هو السيطرة على موارد العراق، واستعراض مظاهر القوة الأمريكية وترسيخ أسسها الإمبراطورية.

تراجعت الأفكار المتعلقة ببناء **نظام عالمي جديد** الذي دعى له كل من جورج بوش الأب وكلينتون، كطروحات لما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي بداية من 1991م، لصالح تلك الأفكار والأيديولوجيا المتعلقة بالحرب على الإرهاب، وإعادة بناء منظومة التحالفات وفق مبدأ من ليس معنا فهو ضدنا.

تحولت استراتيجية الهيمنة الامريكية في اتجاه مزيد من التوسع لتشمل مواضيع جديدة فرضتها أبعاد الحتمية الاستراتيجية، سمحت باعطاء هامش مناورة أكبر لتصاعد مواضيع الاقتصاد و اقتصاد السوق، أين تصاعدت نقاشات النموذج الليبيرالي وجرت العديد من الاطروحات من مثل طروحات هنتنغتن و فوكوياما كنتيجة منطقية أيديولوجيا لهيمنة الولايات المتحدة و تجذرها في النظام الاقتصادي الدولي و المؤسسات الدولية.

خاتمة

في كتاب بعنوان **مذهب الصدمة، صعود راسمالية الكوارث**، الصادر سنة 2008م حاججت الباحثة الكندية نعومي كلاين على ان سياسة إدارة الرئيس السابق جورج بوش الابن وتراكماتها و مالات السياسة الاقتصادية المتبعة قد قادت حتما الى ازمة مالية والتي عمت تبعاتها كل العالم، وان هذه السياسة انطلقت باقدام **ألان غرينسبان Alain Greenspan** رئيس البنك الفدرالي الأمريكي **Fed** المعين مباشرة من الرئيس الأمريكي والذي تعمد تحفيز المواطنين على اقتناء البيوت من خلال ارخاء قيود الإقراض، وتوجيه المواطنيين للبنوك بدل العمل على تحسين رواتبهم.

بحلول عام 2006م قرر البنك المركزي رفع نسب الفائدة لتصل الى أكثر من **5 بالمئة** نتج عنه عجز المواطنين عن سداد ديونهم وخدمة ديونهم، بمثل هذه السياسة الاقتصادية المفاجئة تمت عملية افلاس هذا القطاع، كما تجاهلت الحكومة الامريكية خلال سنة 2007م لجميع تحذيرات ما قبل الأزمة المالية، سواء تلك التحذيرات الداخلية او الخارجية منها و التي كانت تشير الى اقتراب انفجار البورصات المالية، وكان انعدام الرقابة القانونية السبب الرئيس وراء ذلك، ومنح حرية التصرف بشكل رهيب لكسب أرباح طائلة.

وعلى الرغم من وجود نظام **للإنذار المبكر**، والذي من المفترض ان يكون أداة للكشف المسبق لحدوث الازمات المالية، والذي يضم أحدث نماذج الاقتصاد القياسي، وفي قدرتها التحديد وبدقة عالية المخاطر الاجمالية مع اقتراب ازمة مالية نظمية، ويستطيع بذلك توفير المعلومات الكافية لمتخذي القرار في الولايات المتحدة قبل حدوث انفجار الازمة.

ان الملاحظ لتطور نسق الازمة المالية يمكن ان يقدر تجاهل كل المؤشرات المسبقة للإنذار بشان التطورات الخطيرة للازمة المالية النظمية، كما نظام الإنذار المبكر في صندوق النقد الدولي والذي تم تجاهله بفعل النفوذ الأمريكي داخل أروقة المؤسسة الدولية.

قد يبدو أن السِّياسة التي انتهجها أوباما تفارق كليا سياسة جورج بوش، وأنها تتميز باستعمال **الوسائل الدبلوماسية**، وتصاعد دور **القوة الناعمة Soft Power**، فان ذلك لا يعني تماما أن الخيارات العسكرية قد أضحت ملجأ أخيرا، ولكن دور القوة العسكرية قد تراجع ضمن تراتبية أولويات المرحلة، وعلى الرغم من أن سياسات الولايات المتحدة ضمن توجهات ما بعد الحرب الباردة، وان كان قد شابها الكثير من اللايقين الاستراتيجي و من حالة الفراغ و الارتباك في ظل غياب عدو **تماثلي Asymetric**.

خاتمة

جمع أوباما بين أكثر من مذهب، علَّق على ذلك العديد من المهتمِّين واصفين نهجه بـ**اللاَّمذهب** كونه حسبهم لم يعكس نظرة متماسكة عن سياسته الخارجيَّة والتِّي اتَّسمت بقدر عال من الغُموض على عكس إدارة جورج بوش الابن، ولعلَّ ذلك يرجع بقدر معيَّن الى المقتضيات التي فرضتها فترة إدارة أوباما بالنسبة لابعاد الهيمنة وتوجهاتها.

ان إعادة أوباما للعلاقات مع خصوم تقليديين من كوبا وفنزويلا الى ايران، كشكل من أشكال بعث القوة الناعمة الأمريكية **Soft Power**، وكمعبر للانتقال الى بلورة **القوة الذكية Smart Power** التي تجمع كل مصادر القوة في سياقات متعددة. هذا الأسلوب من القوة الناعمة خلق مناخا مواتيا من الحراك السياسي، على الرغم من اسهامات أوباما في توسيع مجموعة الثماني G8 الى مجموعة العشرين G20. بهدف ادخال الاقتصادات الصاعدة من أجل التخفيف من حدة تداعيات الأزمة المالية، واحتواء القوى الصاعدة من منافسة الهيمنة الامريكية.

تحول مفهوم الهيمنة الأمريكية الذي ارتبط باستراتيجيات الأمن القومي والاستراتيجي الأمريكية ومواجهة التهديدات المحتملة، في عهد أوباما الى **تهديدات عالمية**، وتوسع مفهوم المسؤولية من أحادي الى متعددة الأطراف، أين يكون دور القيادة لصالح القوة المهيمنة، هذه المحاولة في توسيع دائرة التعاون الدولي، قد جنبت في تلك المرحلة ثورة محتملة ضد الهيمنة الأمريكية وعودة الاستقطاب الدولي.

مع مجئ **إدارة ترامب 2016-2020م**، يلاحظ بأن سياسته مشوبة بالكثير من التشابك والتعقيد، نظرا لطغيان شخصية ترامب في صناعة السياسة الأمريكية بشكل عام، الشئ الذي جعل من ادارته تدخل ضمن اتجاهات تبدو غير متوافقة مع إدارات سابقة، من مثل طغيان إدارة ترامب على دور وزارة الخارجية الأمريكية بشكل غير مسبوق.

لقد دخلت الولايات المتحدة فترة من تصاعد الاستقطاب الدولي في محاولة لمنع والتصدي لأي قوة من منافسة الهيمنة الأمريكية، كنوع جديد من تصاعد مد **حرب استباقية ضد صعود القوى الدولية الجديدة**، بما فيها القُوى التعديلية.

وفي رصد توجهات إدارة ترامب لأبعاد القوة الأمريكية هناك اتجاهان رئيسيان، الاتجاه الأول يعبر عن نهاية عهد السلام العالمي في ظل الهيمنة الامريكية منذ نهاية الحرب الباردة. والثاني يعبر أكثر عن العودة لترسيخ نظام دولي مرتكزا حول القوة والجيوستراتيجيا.

خاتمة

رسخ شعار **أمريكا أولا** البعد الجيوسياسي في توجهات السياسة الخارجية الامريكية، حيث أن هذا الشعار يحمل معنى أولوية مصالح الولايات المتحدة الامريكية فوق كل اعتبارات دولية، من مؤسسات و اتفاقيات و معاهدات و غيرها من النظم الدولية التعاونية.

تجلى عدم تمييز ترامب بين الدول الحليفة والدول المنافسة اذا تعلق الامر بمصلحة الولايات المتحدة، واتبع سياسة أحادية على عكس سياسة أوباما التي بدت بشكل أكبر تعددية، وقد حفز ترامب على ذلك من خلال اللعب على مخاوف الجماهير الأمريكية تجاه المالات الدولية للتعاون على حساب مصالح الولايات المتحدة والفرد الأمريكي.

ضمن **افاق البحث** في رصد **مستقبل الهيمنة الأمريكية**، يعرف النظام العالمي استقطابا **دوليا متعدد الأطراف، يميزه إدارة الأزمات الدولية وكذا تصاعد قوى وتكتلات تعديلية في مقدمتها الصين**، بالاضافة الى مجموعة من المتغيرات :

ان **مستقبل الدولار كعملة عملة الاحتياطي العالمي ANKR**، ما يزال الدولار يتمتع بسمة عملة الاحتياطي العالمي، الناتج ثلاث عوامل: **السيولة والأمان والعمق**، مما أعطى هامش من المناورة أكبر لصالح الهيمنة الأمريكية، خاصة مع ربطه **بنظام المدفوعات مابين البنوك في المعاملات التجارية عبر العالم سويفت Swift**، من خلال عرقلة المبادلات التجارية تجاه روسيا كعقوبات من جراء الحرب في أوكرانيا مثلا.

يسيطر الدولار على أسواق المال الأمريكية باعتبارها الاكبر في العالم، خاصة في موثوقية قدرته على التحويل من شكل ديون **وأذونات خزانة سيادية Sovereint Treasury Bills** الى سيولة، كما يعطي أكبر درجة من الامان عند الطرح للبيع مع أقل درجة من الخسارة الممكنة، نظرا لحجم الاستثمار العالمي في البورصات الأمريكية، في مقدمتها بورصة وول ستريت، مؤشر **نازداك**، ومؤسسات **بريتن وودز** ، وماتزال تحرص كل دول العالم بما في ذلك الصين على الاستثمار في عملة الاحتياطي.

تصنف العملة بما في ذلك الدولار على حسب درجة **السيولة**، ودرجة المخاطرة في الخسارة عند تسييلها عبر العالم، وترجع قوة الدولار في هذه النقطة الى نشاط سوق المال الامريكي و الذي يمتاز **بالعمق** أي كثافة التداول في اسواق المال.

يتمتع بالامان **Safety** أي أقل عرضة للانهيار المفاجئ، وباعتباره العملة الاقل عرضة للتضخم تاريخيا، عكس الاقتصاد الصيني المركزي والذي تجد الدول صعوبة للاستثمار في عملتها، ولا تزال على درجة أقل من الامان كمعيار دولي.

بعيدا عن الدولار تظهر **اشكالية العملة البديلة** أي المنظومة التي تضمن مواصفات وامكانات هذا الدور في المدى القصير، بما في ذلك العملات الرقمية **Crypto and Digital Currency** والتي قد تعزز من مركزية الدولار، خاصة ان اعتمدت من بنوك مركزية والتي تخضع للعوامل السابقة.

لاينفي ما سبق تراجع تركز الدولار كعملة مرجعية على مدى متوسط و بعيد الأجل أو ما يعرف **بالهبوط الهادئ Soft Landing**، فخلال 20 سنة الماضية مثلا تراجع بنسبة 10 في المئة من الاحتياطات العالمية، على الرغم من أن ذلك أيضا كان لصالح **عملة صندوق النقد الدولي SDR أو حقوق السحب الخاصة في معضمها**، و كذا لصالح **الذهب** و الذي يعاني كونه عملة للاحتياطي من مشاكل بنيوية كبرى في مقدمتها اشكالية **التخزين** المادي، كما أن تحويله الى سيولة مالية يأخذ وقتا و اجراءات أعقد بالمقارنة مع **أذونات الخزانة الأمريكية و العائدات عليها.**

الأبعاد التجارية لمستقبل القوة والهيمنة الأمريكية في مواجهة تصاعد الصين الاقتصادي، يبدو أن علاقة الاقتصاد الصيني بالاقتصاد الأمريكي والاقتصاد العالمي يشوبها التعقيد والتشابك الكبيرين، خاصة بنية الاعتماد المتبادل مع الولايات المتحدة، يميزه ذلك التحول من النظام الصناعي الحقيقي الى نظام أسواق المال والاقتصاد الصُّوري.

على الرغم من تراجع الهيمنة والقوة الامريكية في شكل التفوق الاستراتيجي والاقتصادي الذي عرفته مع نهاية الحرب الباردة، الا أن عديد المتغيرات تثبت أن هنالك الكثير من التعقيدات التي تشوب بنية وشكل النظام الدولي الوستفالي لمابعد نهاية الحرب العالمية الثانية وتحولات ما بعد نهاية الحرب الباردة.

في الواقع يلاحظ التراجع الأمريكي نسبيا، باعتبار التحول الذي عرفته مضامين القوة والهيمنة، في بعدها الاقتصادي على الأقل من مؤشرات القوة الصناعية الحقيقية تجاه تقدم صيني ملحوظ. يقابله قوة سوق الإنتاج والاستهلاك في الولايات المتحدة، ويعرف اليوم الاقتصاد الأمريكي ازدهارا غير مسبوق، وعلى الرغم من الازمات المتكررة التي عرفها، الا أن أنماط وميكانيزماته المعقدة في تجاوز الركود أو الكساد تلعب دورا محوريا في خلق ديناميكيات متجددة داخل الاقتصاد الأمريكي وتجاذبات السُّوق.

خاتمة

وفي مقارنة الاقتصادين الحقيقيين، فقد عرف معدل النمو الحقيقي للسلع و الخدمات في الصين تراجعا كبيرا مقارنة بالسنوات السابقة من 6 و9 بالمئة مابين 2003 و 2013م الى 3 بالمئة سنة 2022م، والذي يعتبر ثاني أبطأ معدل نمو على **مدار50 سنة الماضية، بعد معدل 2.2 بالمئة سنة 2020م خلال أزمة كورونا**، والذي يعتبر كسادا كاقتصاد ناشئ، على الرغم من حجم 18 ترليون دولار مع نهاية 2023م. يمثل قطاع العقار 25 بالمئة منه، والذي يعاني بدوره بشكل كبير من تراجع الطلب الناتج عن تراجع الانتاج. وتتجه الى افلاس أكبر شركة عقار في الصين **China State Construction Engineering CSCEC Corporation.** وذلك مقارنة بمعدل نمو الاقتصاد الامريكي كاقتصاد مكتمل النمو ، النسبة للناتج الاجمالي GDP و الذي فاق 27 ترليون دولار سنة 2023م بمعدل زيادة 6 بالمئة.

مع تصاعد **طرح الصين كبديل عن الهيمنة الأمريكية** ضمن **تراتبية النظام الدولي Hierarchy**، تواجه الصين كبديل عن الهيمنة الأمريكية تعقيدات نظمية كبرى. و إِن أي صراع محتمل فيه أفضلية صينية يواجه مركزية **الاستقطاب الغربي Occidental Polarization** كنظام مفتوح ومبني على **القواعد Ruled-Based**، وهنا العودة الى طرح إشكالية **انتقال القوة Power Transition** كمشكلة متكررة في العلاقات الدولية خاصة خارج اطار الحرب.

بالاضافة الى ذلك، لم تشهد العلاقات الأمريكية الصينية عبر ما يزيد على ثلاثة عقود من نهاية الحرب الباردة 1990-2023م، تغيرات جذرية وأزمات استراتيجيَّة تكاد تصل الى درجة من التهديد المباشر، كأزمة كوبا، أو كوريا الشَّماليَّة. على الرَّغم من التخوف الدَّائم حول تحول القوة الاقتصادية الصينية الى جيوسياسية اقليمية أو جيواستراتيجية عالمية.

بالعودة الى مساءلة الأطر الوضعيَّة من داخل وخارج تجربة السُّلطة و الدَّاعمة لنسق استمرار الهيمنة يطرح **كريستوفرلين** ان هيمنة دولة واحدة على النظام الدولي، ظاهرة عابرة ولا يمكن أن تدوم، منتقدا أنصار نظرية استقرار الهيمنة **باعتبارها أيديولوجيا** للترويج لاستمرار هيمنة الولايات المتحدة خلال القرن الحادي و العشرون، وعبَّر في اطروحته عن **وهم الأحادية القطبية** باعتبار أنها لا تكاد تعد سوى **لحظة** وسيعود تعدد الأقطاب الجيوسياسية.

والملاحظ أن التبريرات التنظيرية بشأن ذلك كانت قاصرة فقط حول سببين رئيسيين، **الأول**، بأن القوة النسبية للولايات المتحدة تشكل مصدر قلق للدول الأخرى، الشئ الذي يخلق ظروفا محفزة في محاولة إعادة التوازن ومنه صعود دول مناهضة لهيمنة دولة وحيدة. **والثاني** تحدي دول عظمى صاعدة قوة الدولة المهيمنة، ومنه إعادة شكل النظام على أساس ميزان القوى على الأقل في شكل من اشكاله التقليدية.

في عالم من الاعتماد المتبادل المعقَّد لا يمكن قياس تصاعد قوة في احتلال مكانة الولايات المتحدة في شكل كمِّي أو حجمي، بالإضافة الى التوازنات الدوليَّة للعب دور البديل، والذي سيواجه مقاومة متعددة الاتجاهات، حتى دون الاخذ في الاعتبار التراجع الأمريكي. وأن تصاعد أي قوة يواجه بنية كابحة ومعادية في الكثير من الاحيان أكثر من اي وقت مضى بسبب الانفتاح العالم، وهو ما يختلف تماما عن الصعود الامريكي كتجربة فريدة ضمن سياق تاريخي مميز، خاصَّة مع ظروف الحربين العالميتين، وأن التغيير الدولي في نهاية المطاف يكون جيوسياسيا واستراتيجيًّا.

في الأخير، تشهد الهيمنة الأمريكيَّة تراجعا ملحوظا لمفهوم **القوة المطلقة Absotute Power** الذي ساد مع نهاية الحرب الباردة، على مدى عشرية من **ممارسة الاحادية The exercise of Unipolarity**. وتبدو مبررات التراجع الأمريكية داخلية مقارنة باسباب التراجع الخارجي، ومن خلال قراءة الديناميكيات البنيوية التي يتفاعل ضمنها النظام الدولي الحالي، يبدو أنه أقرب الى الحفاظ على وضع المزيد من ادارة الازمات الدولية، في مقابل الابتعاد عن **التغير الجذري** على المدى المنظور والمتوسط.

- **قائمة المصادروالمراجع:**

1. الكتب:

2. Acharya Amitav and Buzan Bary, **Non-Western International Relations Theory: Perspectives on and beyond Asia**, New York, Routledge, 2009.
3. Arendt Hannah, **Communicative Power**, Chapter 4, Edited by Steven Lukes, Readings in Social and Political Theory, Oxford, Basil Blackwell, 1986.
4. Aron Raymond, **Paix et Guerre entre les Nations**, Calmann-Lévy, 1ére Edition, Chapitre4 , Paris, 1962.
5. Bacevich Andrew**, American Empire: The Realities and Consequences of U.S Diplomacy**, Harvard University Press, 5th Printing, USA, 2003.
6. Balis John, Smith Steve, and Owens Patricia, **The Globalization of world Politics: An Introduction to International Relations**, Fifth Edition, Oxford, Oxford University Press, 2011.
7. Benedetto Fontana, **Hegemony and Power in Gramsci**. In; Richard Howson and Kylie Smith, **Hegemony: Studies in Consensus and Coercion**, Routledge, Taylor and Francis Group, New York, First Ed, 2008.
8. Boesche Roger, **The First Great Political Realist, Kautilya and his Arthashastra**, Lexington Books, Lanham, Maryland, USA, 2002.
9. Burger Samuel, **American Power: Hegemony, Isolationism, or Engagement**, Council on Foreign Relations, New York, Octobre21, 1999.
10. Carr, E, H, 2016, **Twenty Years Crisis 1919-1939**, New York, Palgrave, Macmillan.
11. Chomski Naom, **Hegemony or Survival: America's Quest for Global Dominance**, Metropolitan Books, Henry Holt and Company, LLC, New York, 2003.
12. Clark. I, **Hegemony in International Society**, New York, Oxford University Press, 2011.

13. Clinton Hilary, **America's Pacific Century**, Foreign Policy, Novembre 2011.
14. Cox Robert and Sinclair Timothy, **Approaches to World Order**, Cambridge University Press, 1996.
15. Crane Gregory, **Thucydides and the Ancient Simplicity: The Limits of Political Realism**, Berkeley, University of California Press, 1998.
16. Donaldson Gary, **The Making of Modern America: The Nation from 1945 to the present**, Rowman and Littlefield, Third Edition, 2017.
17. Donnelly Jack, **Realism and International Relations**, Series Themes in International Relations, Cambridge University Press, 2004.
18. Dukes Paul, **The Superpowers a Short History**, London, Routledge, 2001.
19. Ehrenburg. V, **From Solon to Socrates: Greek History and Civilization during the 6th and 5th Centuries BC**, London, Meuthen Books, 1973.
20. Fareed Zakaria, **The Post-American World**, New York, Norton, 2012.
21. Fukuyama Francis, **America at the Crossroads: Democracy, Power and the Neo-conservatives Legacy**, Yale University Press, 2006.
22. Fukuyama Francis, **The End of History and The Last Man**, Free Press, 1992.
23. Geraldo Zahran and Leonardo Ramos, **From Hegemony to Soft Power: Implications of a Conceptual Change**, In; **Soft Power and US Foreign Policy**.
24. Gill Stephen**, American Hegemony and the Trilateral Commission**, Cambridge University Press, 1990.
25. Gilpin Robert, **War and Change in International Politics**, Cambridge, UK, Cambridge University Press. 1981.
26. Griffiths Martin, O'Callaghan Terry and Steven C. Roach, **International Relations; The Key Concepts**, Routledge, Tailor and Francis Group, Third edition, 2013.
27. Grigsby Ellen**, History of the Discipline**, In, John. T. Ishiyama and Marijke Breuning, **Twenty First Century Political Science: A Reference Handbook**, California, Sage Publications, 2011.
28. Hames Michael, **The Financial Crisis, the Economy, the Election and the New President**, *International Journal*, winter 2008-2009.

29. Hanson Victor Davis**, The Soul of Battle: From Ancient Times to the Present Day, How Three Great Liberators Vanquished Tyranny**, Anchor Books, A Division of Random House, New York, parts 2 and part 3, 1999.
30. Henman Paul, **Governmentality**, In; **Encyclopedia of Power**, edited by Dowding Keith, London, Sage, 2011.
31. Hill Kenneth, **Articles of Confederation: The National Government**, In; Hill Kenneth L, **An Essential Guide to American Politics and the American Political System**, Author House, 2012.
32. Hobbes Thomas, **Leviathan**, edited by Michael Oakeshott, Oxford, Blackwell.
33. Horowitz Maryanne Cline (Editor in chief), **New Dictionary of the History of Ideas**, Volume 3, Thomson Gale, Detroit, USA, 2005.
34. Howard Jones, **Crucible of power: A history of U.S Foreign Relations Since 1897**,SR Books, Oxford, UK, 2001.
35. Huntington Samuel, **The Clash of Civilizations and the Remarking of World Order**, Simon and Schuster, Rockefeller Center, 1996.
36. Ikenberry John, **After Victory: Institutions, Strategic Restraint, and the Rebuilding of Order after Major Wars**, Princeton University Press, 2001.
37. Ikenberry John, **Power and Liberal Order**, *International Relations of the Asia-Pacific*, Volume 5, Princeton University, Princeton, USA, 2005.
38. Inderjeet Parmar, **Foundations of the American Century: The Ford, Carnegie, and Rockefeller Foundations in the Rise of American Power**, New York, Columbia University Press, 2015.
39. Jacques Martin, **When China Rules The World: the rise of the middle kingdom and the end of the western world**, Allen Lane, Penguin Books, New York, 2009.
40. Kautilya, **The Arthashastra**, edited, Rearranged, translated and introduced by L. N. Rangarajan, Penguin Books Group, New Delhi, India, 1992.
41. Kennan George, **The American Diplomacy, 1900-1950**, Chicago, 1951.
42. Kennedy Paul, **The Rise and Fall of the Great Powers, Economic Change and Military Conflict from 1500 to 2000**, Random House, New York, 1988.
43. Kennedy Paul, **The Rise and Fall of the Great Powers**, New York, Random House, 1987.

44. Keohane Robert**, After Hegemony**, Princeton, Princeton University Press. 1984.
45. Kindleberger. C, **The World in Depression, 1929-1939**, Berkeley, University of California Press.
46. Koenigsberger H. G, **The Age of Louis XIV and The balance of Power 1600-1750**. In, **Early Modern Europe 1500-1789** Chapter 4, Routledge, 2014.
47. Kupchan Charles, **No One's World, The West, The Rising Rest, and The Coming Global Turn**, A council on foreign Relations Book, Oxford University Press, 2012.
48. Kurki Milja, Wight Colin**, International Relations and Social Sciences**, In; Tim Dunne, Milja Kurki, Steve Smith, **International Relations Theories; Discipline and Diversity**, Third Edition, Oxford University Press, 2013.
49. Kurkulka Jozef, **Les Lois Régissant le Dévloppement des Relations Internationales**, *AFRI*, Volume 2, 2001.
50. Kynge James, **China Shakes The World, A Titan's Rise and Troubled Future, and the Challenges for America**, Houghton Mifflin Harcourt, 2006.
51. Lafeber Walter, **The New Empire: An Interpretation of American Expansion 1860-1898**, Cornell University Press, Cornell University ,Ithica and London,1963.
52. Lane Cristopher, **The Peace of Illusions: American Grand Strategy from 1940 to the Present**, Cornell University Press, 2007.
53. Le Bohec Yann, **The Imperial Roman Army,** First published in English, B T. Batsford Ltd. London, Uk, 1994.
54. Lind Michael, **Preventing a North American Balance of Power: National Unity**. **The American Way of Strategy**, Oxford University Press, U.S.A, 2006.
55. Luard Evan, **Conflict and Peace in the modern International System: a study of the principles of International Order**, Palgrave Macmillan UK, 1988.
56. Luard Evan, **The Balance of Power**, **The System of International Relations 1648-1815**, Palgrave Macmillan, London, Chapter 1, The Idea of Balance, 1992.
57. Luttwak Edward, **The Grand Strategy of the Roman Empire: From the first Century CE to the Third**, Revised and Updated edition, Johns Hopkins University Press. Baltimore, Maryland, 2016.

58. Machiavelli, Selected Political Writings**, The Prince**, Selections from The Discourses Letter to Vettori, Chapter 7, Edited and Translated by Wootton David, Hackett Publishing Company, USA, 1994,
59. Machiavelli, **The Prince**, translated by Goodwin Refus, Illustrated by Benjamin Martinez, Danti University Press, Boston, 2003.
60. Mann James**, Rise of the Vulcans**, New York, Penguin Group, 2004.
61. Mastanduno. M, **Incomplete Hegemony: The United States and Security order in Asia**, Stanford University Press, California, 2003.
62. Mattern Janice, **The Concept of Power and the (Un)discipline of International Relations**, Chapter 40, In; Reus-Smit Christian and Snidal Duncan, **The Oxford Handbook of Political Science**, Oxford, Oxford University Press, 2008.
63. Mearchimer John, **The Tragedy of Great Power Politics**, New York, W. W. Norton, 2001.
64. Merle Marcel, **Sociologie des Relations Internationales**, 3eme édition, Dalloz, Paris, 1982.
65. Morgenthau Hans, **Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace**, 5th Edition, Knopf, New York, USA, 1978.
66. Morgenthau Hans, **Politics among Nations: The Stuggle for Power and Peace**, Alfred A. Knopf, New York 1949.
67. Morgenthau Hans**, Power and Ideology in International Politics**, In; James N. Rosenau, **International Politics and Foreign Policy: A reader in Research and Theory**, New York, Free Press of Glencoe, 1961.
68. Morgenthau. H, and Thompson. K, **Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace**, 6th Edition, New York, McGraw-Hill, 1985.
69. Muravchik Joshua, **The Imperative of American Leadership, Challenge to Neo-Isolationism**, Part Four ; **Leadership Through Military Strength**, *American Interprise Institute for Public Policy Research*, The AEI Press, Washington D.C, 1996.
70. Nathan James, **Westphalia and the Rise of Modern Diplomacy,** In**; Soldiers, Statecraft, and History, Coercive Diplomacy and International Order**, Chapter One, Praeger, Westport, Connecticut, USA. 2002.
71. Panetta Leon, **America's Pacific Rebalance**, December 31, 2012.

72. Pape Robert, **Soft Balancing Against the United States**, *International Security*, vol 30, no 1, Summer 2005.
73. Parkinson. F, **The Philosophy of International Relations: a Study in the History of Thought**, London, Sage Publications, 1977.
74. Petersen Kira, **The Concept of Power in International Relations**, Ph.D Dessertation, Graduate School of Arts and Sciences, Department of Government, Harvard University Cambridge, Massachussetts, August 2011.
75. Reich Simon and Ned Lebow Richard, **Good-Bye Hegemony! Power and Influence in the Global System**, Princeton, NJ, Princeton University Press, 2014.
76. Sarkar Sahotra, Pfeifer Jessica, **The Philosophy of Science An Encyclopedia**, Routledge, NewYork, 2006.
77. Schenoni Luis, **Hegemony**, Oxford Research Encyclopedia of International Studies.
78. Sheehan Michael, **Balance of Power: History and Theory**, **Limited Warfare in the Eighteenth Century**, Routledge, Taylor and Francis e-library, 2005.
79. Shelton Henry, **Joint Vision 2020**, U.S Goverment Printing Office, 2000.
80. Simon. R, **Gramci's Political Thought : An Introduction**, London Uk, Lawrence and Wishart, 1982.
81. Smith Steve, Booth Ken, Zalewski Marysia, **International theory: positivism and beyond,** Cambridge University Press, UK, 1996.
82. Sprout Harold, Sprout Margaret**, The Rise of American Naval Power 1776-1918**, 5th Printing, London-Oxford University Press, USA, 1966.
83. Steinbock Dan, **World Trade Organization at Risk, China-U. S focus**, Novembre 16, 2018.
84. Steinfeld Edward, **Playing Our Game: Why China's Economic Rise Doesn't Threaten the West**, Oxford, Oxford University Press, 2010.
85. Thucydides**, History of the Peloponnesian War**, translation, Rex Warner, Penguin Publishing Group, London, 1972.
86. Tin-Bor Hui Victoria**, War and State Formation in Ancient China and Early Modern Europe**, Cambridge University Press, 2005.

87. Vyas Utpal, **Soft Power in Japan-China Relations: State, Sub-State and Non-State Relations**, Routledge Contemporary Asia Series, Routledge, London, UK, 2011.
88. Walt Stephen M, **Timing American Power: The Global Response to U.S. Primacy**, W.W. Norton and Company, New York, 2006.
89. Waltz Kenneth, **Theory of International Politics**, Addison Wesley, Reading, 1997.
90. Waltz Kenneth, **Theory of International Politics**, Reading, M. A, Addison Wesley, 1979.
91. Weber Max, **Economy and Society**, Berkeley, University of California Press, 1978.
92. Webster Graham**, The Roman Imperial Army of the First and Second Centuries AD**, London, Black, 1969.
93. Wohlforth William and Brooks Stephen, **World Out of Balance: International Relations and The Challenge of American Primacy**, Princeton University Press, 2008.
94. Wright Erik Olin**. Envisioning real utopias**, Verso, London, UK, 2010.
95. Yacey Antronette, **Role Models**, In, **International Encyclopedia of the Social Sciences**, edited by William A. Darity Jr, 2nd Edition, Vol 7, Rabin- Sociology, Micro, Macmillan Social Science Library, Detroit, MI, Macmillan, 2008.

2. المجلات والدوريات:

1. Arezina Sanja, **U.S-China Relations Under the Trump Administration: Changes and Challenges**, *China Quarterly of International Strategic Studies*, vol 05, no 03, 2019.
2. Arsene Severine, **Internet Domain Names in China: Articulating Local Control with Global connectivity**, China Perspectives, 2015.
3. Bader Jeffrey, **A Framework for U.S. Policy toward China**, Foreign Policy at Brookings, Asia Working Group Paper 3, March 2016.
4. Barnett and Duvall, **Power in International Politics**, In, James Bernard Murphy, **Perspectives on Power**, *Journal of Political Power*, vol 04, no 01, March 2011.

5. Barnett Michael and Duvall Raymond, **Power in International Politics**, *International Organization*, vol 59, no 01, winter 2005.
6. Bean Richard, **War and the birth of the nation state**, *Journal of Economic History*, vol 23, no 01, march 1973.
7. Biden Joseph, **Why America Must Lead Again Rescuing U.S Foreign Policy after Trump**, *Foreign Affairs*, April 2020 : https://www.foreignaffairs.com/articles/united-states/2020-01-23/why-america-must-lead-again
8. Cox Robert, **Gramsci, Hegemony and International Relations : An essay in Method**, Millennium, vol 12, no 02,1983 .
9. Daalder Ivo H. and Lindsay James M, **America Unbound : The Bush Revolution in Foreign Policy**, Monday September 1, 2003 in : https://www.brookings.edu/articles/america-unbound-the-bush-revolution-in-foreign-policy/
10. Danoff Brian, **Political Thought in the Early Republic**, In; Harris Richard and Tichenor Daniel, **A History of the U.S Political System, Ideas, Interest, and Institutions**, vol 01, ABC-CLIO, LLC, 2010.
11. De Montbrial Thierry, **Réflexions sur la Théorie des Relations Internationales**, *Politique Etrangere*, no 03 ,1999.
12. Dowding Keith, **Why should we care about the definition of power?**, *Journal of Political Power*, Routledge, Vol 5, no 01, Mars 2012.
13. Drezner Daniel, **Counter-Hegemonic Strategies in the Global Economy**, *Security Studie*s, vol 28, no 03, 2019.
14. Dunne Tim, Lene Hansen and Colin Wight**, The End of International Theory?** *European Journal of International Relations*, Vol 19, no 03, 2013.
15. Elias. N, **What is Sociology? The collected works of Norbert Elias**, vol 05, University College Dublin Press, Dublin, Ireland, 2012.
16. Gallarotti Giulio, **Soft Power: What it is? Why its Important? and the Conditions under Which it can be effectively Used?**, *Journal of Political Power*, vol 04, no 01, 2011.
17. Gilpin Robert, **The Richness, of the Tradition of Political Realism**, *International Orgnazation*, vol 38, no 02, Spring 1984.

18. Goh Evelyn, **Contesting Hegemonic Order: China in East Asia**, *Security Studies*, Routledge Taylor and Francis group, Vol 28, no3.
19. Gross Leo, **The Peace of Westphalia 1648-1948**, *The American Journal of International Law*, vol 42, no 01, 1948: https://www.jstor.org/stable/2193560?origin=crossref&seq=1
20. Hass Richard, **Present at the Disruption : How Trump Unmade U.S Foreign Policy**, *Foreign Affairs,* vol 99, October 2020.
21. Hopf. T, **Common Sense constructivism and Hegemony in World Politics**, *International Organization*, vol 67, no 02, 2013.
22. Ikenberry and Kupchan, **Socialization of Hegemonic power**. *International Organization*, vol 44, no 03, 1990.
23. Ikenberry John, **Rethinking the Origins of American Hegemon**, *Political Science Quarterly*, vol 104, no 03, Autumn 1989.
24. Ikenberry John, **The End of Liberal International Order?,** *International Affairs*, vol 94, no 01, January 2018.
25. Ikenberry John, **The Plot against American Foreign Policy: Can the Liberal Order Survive ?** *Foreign Affairs*, vol 96, n 03, June 2017.
26. Ikenberry John, **The rise of China and the Future of the west: can the liberal system survive?,** *Foreign Affairs*, vol 87, no 1, Jan 2008.
27. Jorgensen Knud Erik, **Towards A Six-Continents Social Science: International Relations**, Journal of International Relations and Development, December 2003.
28. Kagan Robert, **End of Dreams, Return of History**, *Policy Review*, no 144, August 2007.
29. Karen Trundle, **The American Question: The End of a Superpower?** Ellipsis, USA, University of New Orleans, vol 41, Article 12, 2014.
30. Kissinger Henry, **A Conservation with Henry Kissinger**, The National Interest 139, September/October 2015.
31. Kissinger Henry, **Milwaukee Journal**, 13-09-2001.
32. Krauthammer Charles, **The Unipolar Moment**, *Foreign Affairs*, vol 70, no 01, 1991.
33. Lake David, **Escape from the State of Nature: Authority and Hierarchy in World Politics**, *International Security*, vol 32, no 01, Summer 2007.

34. Layne Cristopher, **This Time it's Real: The End of Unipolarity and the Pax Americana**, *International Studies Quarterly*, vol 56, no 01, March 2012.
35. Lobell Steven E, **The Challenge of Hegemony, Grand Strategy, Trade, and Domestic Politics**,The University of Michigan Press, Ann Arbor, 2003.In : https://www.fulcrum.org/concern/monographs/br86b437q
36. Mastanduno. M, **Hegemonic Order, September 11, and the Consequences of the Bush Revolution**, *International Relations of the Asia Pacific*, vol 05, 2005.
37. Mearcheimer John and Walt Stephen, **The Case for Offshore Balancing : A Superior U.S. Grand Strategy**, *Foreign Affairs*, vol 95, no 04, July 2016.
38. **Moderate Machiavelli? Contrasting The Prince with Kausalya's Arthashastra**, *Critical Horizons*, vol 2, no 03, September 2002.
39. Moita Luis, **A Critical Review on the consensus around the "Westphalian System"**, *E-Journal of International Relations*, vol 03, no 02, Fall 2012 : https://www.redalyc.org/pdf/4135/413536170002.pdf
40. Ned Lebow Richard, Kelly Robert, **Thucydides and Hegemony: Athens and the United States**, *Review of International Studies*, vol 27, no 04, October 2001.
41. Nye Joseph, **The Rise and Fall of American Hegemony from Wilson to Trump**, *International Affairs*, vol 94, no 01, 2019.
42. O'Mahony Patrick, **Habermas and Communicative Power**, *Journal of Power*, vol 03, no 01, 2010.
43. Randall Lesaffer, **Paix et Guerre dans les grands traités du dix-huitième siècle**, *Journal of the History of International Law*, vol 07, no 01, 2005.
44. Rothkop David, **in praise of culture imperalism?,** *foreign policy* , 22 june 1997.
45. Scheufele Dietram, **Agenda-Setting, Priming, and Framaing Revisited: Another Look at Cognitive Effects of Political Communication**, *Mass Communication and Society*, vol 03, no 02, 2000.
46. Schmidt Brian C and Williams Michael C, **The Bush Doctrine and the Iraq War: Neoconservatives Versus Realists**, *Security Studies*, vol17, no 2, 2008.
47. Schweller Randal, **Bandwagoning for Profit: Bringing the Revisionist State Back**, *International Security*, vol 19, no 01, summer, 1994.

48. Set Shounak, **Ancient Wisdom for the Modern World; Revisiting Kautilya and His Arthashastra in the Third Millennium**, *Strategic Analysis*, vol 39, no 06, 2015.
49. Snidal. D, **The Limits of Hegemonic Stability Theory**, *International Organization*, vol 39, no 04, 1985.
50. Sperling James and Webber Mark, **Trump's Foreign Policu and Nato: Exit and Voice**, *Review of International Studies*, vol 45, no 03, 2019.
51. Strange Susane**, The Persistent Myth of Lost Hegemony**, *International Organization*, vol 41, no 04, 1987.
52. Strange Susane, **The Retreat of the State: The Diffusion of Power in the World Economy**, *Cambridge Studies in International Relations 49*, Cambridge, Cambridge University Press.
53. Trundle Karen**, The American Question: the end of a superpower?**, Ellipsis, USA, University of New Orleans, vol 41, Article 12, 2014.
54. U.S History 1890-1945: https://www.khanacademy.org/humanities/us-history/rise-to-world-power
55. Waltz Kenneth, **Structural Realism after the Cold War**, *International Security*, vol 25, no 01, Summer 2000.
56. Waltz Kenneth, **The Origins of War in Neorealist Theory**, *The Journal of Interdisciplinary History*, Vol 18, no 4, Spring 1988.
57. Wohlforth William, **The Stability of a Unipolar World**, International Security, vol 24, no 01, Summer 1999.
58. Yeun Derek, **Deciphering Sun Tzu**, *Comparative Strategy* 27, no 02, 2008.

3. وثائق رسمية:

1. European Commission, **The European Union and the United states: global partners, global responsibilities,** Deligation of the European Commission to the United States report, Washington DC 20037, 2006.
2. Obama Barak, **National Security Strategy of the United States of America**, The White House, 2010.

3. Obama Barak, **National Security Strategy of the United States of America**, The White House, 2015.
4. Office of the U.S. Trade representative, **USTR Announcees Initiation of Section 301 investigation of china**, August 18, 2017 https://ustr.gov/about-us/policy-offices/press-office/press-releases/2017/august/ustr-announces-initiation-section
5. The White House**, A National Strategy for A New Century**, Washington D.C, October 1998.
6. Trump Donald, **National Security Strategy of the United States of America**, The White House, December 2017 : https://www.whitehouse.gov/articles/new-national-security-strategy-new-era/

4. تقاريروأوراق مؤتمرات:

1. Antoniades Andreas, **From "Theory of Hegemony" to"Hegomony Analysis" in International Relations**, Paper presented at the 49th ISA Annual Convention, Panel : Hegemony, Security, and Defense in IR, 28 Mars 2008, San Francisco, USA.
2. Blackwill Robert D., Tellis Ashley, **Revising U.S. Grand Strategy toward China**, *Council on Foreign Relations, International Institutions and global governance program*, Council Special Report, March 2015.
3. Fujii George, **A Third-Image Explanation for Why Trump Now: A Response to Robert Jervis's « President Trump and IR Theory »**, February 8, 2017, *H. Diplo/ISSF Policy Series: **America and the World - 2017 and Beyond***, January 2, 2017.
4. Mix Danek, **The United States and Europe, Current Issues**, *Congressional Research Service Report*, February 3, 2015.
5. Schwarzenberg Andres, **U.S Trade with Major Trading Partners, Congressional Service**, R45434, 18 Décembre 2018.
6. Shalikashvili John, **Joint Vision 2010**, Washington D.C, Joint Staff, 1996.
7. Testimony Hillman, **Before the U.S.-China Economic and review security commission, the best way to address china's unfair policies and practices is through a big, bold multilatéral case at thé WTO, Hearing on U.S. tools to address chinese market distortions**, Dirksen senate office building, Room 562, washington. DC, June 8, 2018.

- **الفَهرس:**

الصفحة	العنوان
5	**مقدمة**
12	**الفصل الأول: مفهمة الهيمنة في الاتجاهات الفكرية الكبرى في حقل العلاقات الدولية**
14	**المبحث الأول: في ايتيمولوجيا القوة والهيمنة.**
15	**المطلب الأول: "القوة" بحث في الماهية المفهومية والأصول الفكرية**
25	**المطلب الثاني: ايتيمولوجيا الهيمنة باعتبارها فكرا سياسيا**
32	**المطلب الثالث: القوة والهيمنة: إشكاليات ودَلاَلاَت العلاقة بينهما**
41	**المبحث الثاني: بنية السياقات المعرفية للتنظير في حقل العلاقات الدولية**
42	**المطلب الاول: السياق الفكري والفلسفي لفلسفة العلوم الاجتماعية وتموضعها المعرفي**
46	**المطلب الثاني: مأسَسة العلاقات الدولية باعتبارها حقلا تنظيريا**
52	**المطلب الثالث: اشكاليات التنظير في حقل العلاقات الدولية**
59	**المبحث الثالث: الابعاد التنظيرية الكبرى للقوة وللهيمنة في حقل العلاقات الدولية**
60	**المطلب الأول: إرهاصات التَّنظير للقوة ومأسَسة الهيمنة في حقل العلاقات الدولية**
66	**المطلب الثاني: الأطر المعرفية للهيمنة باعتبارها بنية تنظيرية وضعية: جدلية المادية واللاَّمادية**
74	**المطلب الثالث: الهيمنة بين طروحات ما بعد الوضعية (الاتجاهات النقديَّة) والطُّروحات اللاَّوضعية**
81	**الفصل الثاني: تاريخانية صعود القوة والهيمنة الأمريكية باعتبارها ظاهرة واستفالية**
82	**المبحث الأول: جذور تبلور القوة الامريكية (1648-1900م).**
83	**المطلب الأول: النظام الدولي الواستفالي: جينيالوجيا النشأة و ظروف التطور (1648-1776)**
94	**المطلب الثاني: جيوسياسية تعاضم القوة الأمريكية (1776-1900)**
104	**المطلب الثالث: بزوغ الولايات المتحدة الامريكية كقوة عظمى في النظام الدولي الواستفالي (الأُوروبي): من مؤتمر برلين 1884م الى اندلاع الحرب العالمية الاولى 1914م**
110	**المبحث الثاني: التحولات الجيوسياسية الكبرى للحربين العالميتين في فهم تصاعد القوة الامريكية 1914-1945م**
111	**المطلب الأول: جيوسياسية نشأة الحرب العالمية الاولى: في فهم سياقات تعاظم القوة الأمريكية (1914-1919م)**
117	**المطلب الثاني: بروز جيواستراتيجيا القوة الامريكية ودورها في تشكل وبلورة النظام الدولي للهيمنة وتحول ميزان القوى الدولي فترة ما بين الحربين والحرب العالمية الثانية 1919-1945م**
128	**المطلب الثالث: القوة والهيمنة ضمن ترتيبات وتداعيات نهاية الحرب العالمية الثانية 1945م**
136	**المبحث الثالث: الهيمنة الامريكية خلال الحرب الباردة 1945 -1990.**
137	**المطلب الأول: القوة الأمريكية ضمن صراع القطبية الدولية: في حُدود الصراع بين الأيديولوجيا والاستراتيجيا؟**

المطلب الثاني: الاقتصاد السياسي للمؤسساتية الدولية الجديدة للهيمنة في مواجهة جيوسياسية و اقع (ترتيبات) نهاية الحرب الباردة 1960-1975م	144
الفصل الثالث: ديناميكية علاقة الهيمنة الأمريكية بنظام الو اقع الدولي الجديد	**152**
المبحث الاول: القوة والهيمنة الامريكية ضمن سياقات نهاية الحرب الباردة و تحولات نظام الو اقع الدولي الجديد	154
المطلب الأول: القوة والهيمنة في العلاقات الدولية: من الوضعية التفسيرية الى الوضعية بالفهم أو التأويلية التكوينية (مابعد الوضعية)	155
المطلب الثاني: بنية و أنماط تفاعل نظام الوضع الدولي الجديد	162
المطلب الثالث: مخرجات الهيمنة والقوة الامريكية ضمن سياقات نهاية الحرب الباردة:من سقوط جدار برلين الى أحداث 11 سبتمبر 2001.	170
المبحث الثاني: الابعاد والدلالات الاستراتيجية للقوة والهيمنة في ظل صعود جورج بوش الابن: بين أحداث 11 سبتمبر 2001م والازمة المالية العالمية 2008م	178
المطلب الأول: القوة والهيمنة الأمريكية ضمن صعود تيار المحافظية الجديدة	178
المطلب الثاني: أيديولوجيا الحرب على الإرهاب وتداعياتها على مفهمتي القوة والهيمنة	183
المبحث الثالث: تحولات القوة الأمريكية فترة ادارة الرئيس باراك اوباما 2008-2016م	190
المطلب الأول: ديناميكية وتحولات أبعاد القوة الاقتصادية والمالية (المؤسساتية) الأمريكية 2001-2008م	190
المطلب الثاني: الأزمة المالية في مواجهة ديناميكية الاستمرارية والتغير في الادارة الامريكية وتداعياتها إدارة أوباما 2008-2016م تجاه الأبعاد التقليديَّة للهيمنة	201
المطلب الثالث: تداعيات أبعاد القوة المالية واستراتيجيَّة الاستدارة الأمريكية تجاه صعود الصين، وجيوسياسية جنوب شرق اسيا	208
الفصل الرابع: مستقبل الهيمنة الأمريكية ضمن تحولات مابعد نهاية الحرب الباردة ورهاناتها	**219**
المبحث الأول: رهانات استراتيجية الهيمنة الأمريكية في مواجهة تحولات ميزان القوى الدَّوليَّة الكبرى في ظل اِدارة ترامب 2016-2020م	220
المطلب الأول: تحولات البيئة الاستراتيجية الدولية في ظل ادارة ترامب 2016-2020م: الهيمنة في مواجهة جيوسياسية التوازنات الأوروبية	221
المطلب الثاني: رهانات إدارة ترامب 2016-2020م تجاه صعود الصِّين	226
المبحث الثَّاني: في رؤية و اقع و افاق القوة والهيمنة الأمريكيَّة	233
المطلب الأول: البنية التنظيرية للطروحات الفكرية المفسرة لمستقبل استراتيجية الهيمنة الأمريكية لما بعد نهاية الحرب الباردة	233
المطلب الثاني: طروحات مستقبل الهيمنة الامريكية من داخل تجربة صناعة القرار ومن خارجها	241
المطلب الثالث: جدلية القرن الأمريكي ومستقبل النظام الوستفالي	247
خاتمة	**251**
قائمة المصادر والمراجع	**264**

- **فَهرسُ الجَداول والأَشكَال:**

الصفحة	مضمون الشكل
78	الشَكل (1): أبعاد الهيمنة على ضوء تصنيف أبرز مفكري الوضعية وما بعد الوضعية وتجاذباتهم تجاه تفسير وفهم الهيمنة، في الابعاد الوضعية الثلاث
119	الشكل (2): جدول يبين المؤشرات العالمية للانتاج الصِّناعي للسنوات مابين 1913-1925م
193	الشكل (3): يوضح تطور وفرة الكتلة النقدية بالنسبة الى الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة خاصة مع فترة تحرير البورصة مابين 1985-2007م
194	الشكل (4): تراكم احتياطات الصرف والسيولة العالمية
195	الشكل (5) : تطور أسعار الفائدة للاحتياطي الفدرالي للاقراض ما بين البنوك 1954-2020م
196	الشكل (6): عجز ميزان المدفوعات التجاري الأمريكي 1960-2020م
198	الشكل (7) : تطور حجم القروض عالية المخاطر خلال الفترة 1994-2006
228	الشكل (8): يوضح توسع حجم الاقتصاديات الأكبر في العالم في مقابل الاقتصاد الامريكي وتوقعات بتفوق الصين بحلول عام 2035، و الهند بحلول عام 2075.
230	الشكل (9): يظهر عدد طلبات براءات الاختراع المتعلقة بالذكاء الصطناعي المودعة حسب السنة والاختصاص القضائي

- **ملخص البحث باللغتين العربية والانجليزيَّة:**

تشهد تفاعلات نظام الدول منذ نهاية الحرب الباردة تحولات جوهريَّة، ميَّزها تفرد الولايات المتحدة كأحد أنماط التفاعل غير المسبوقة في نظام واستفاليا. وكظاهرة جديرة بمحاولة للفهم والتفسير واجهت الهيمنة باعتبارها ظاهرة فريدة في شكلها الأحادي تحديات ورهانات مماثلة. أهمها تراجع المبررات الاستراتيجية في ظل تصاعد مد العولمة والابعاد الاقتصادية، كما قضايا أيديولوجيَّة جديدة كالارهاب والتطرف، الأزمة الماليَّة العالميَّة، قضايا الهجرة والبيئة وغيرها.

تصاعدت نقاشات ومراجعات تنظيرية عميقة في محاولة فهم أو تفسير الهيمنة كما التنبؤ بمالاتها. وفي ظل ذلك الاستقطاب الأمريكي في محاولة ترسيخ الهيمنة، قابله استقطاب دولي تميَّز بصعود قوى وتكتلات تعديلية أبرزها الصين والاتحاد الأوروبي، قد عرفت استراتيجية الهيمنة الأمريكية أنماطا مختلفة من التكيف الاستراتيجي في مواجهة تحولات نظام الواقع الدولي لمابعد نهاية الحرب الباردة.

الكلمات المفتاحيَّة: **الهيمنة، ميزان القوى، النظام الدولي، الاستراتيجيَّة الأمريكية، مابعد نهاية الحرب الباردة.**

- **Summary in English Language :**

Since the end of the Cold War, the interactions of the international system have witnessed fundamental transformations, distinguished by the uniqueness of the United States as one of the unprecedented patterns of interaction in the Westphalian system. And as a phenomenon worthy of an attempt to understand and explain. Hegemony as a unique phenomenon in its unilateral form faced similar challenges and stakes. The most important of which is the decline in strategic justifications in light of the rising of the globalization and economic dimensions, as well as new ideological issues such as terrorism and extremism, the global financial crisis, immigration and environmental issues, and others.

In-depth theoretical discussions and reviews have escalated in an attempt to understand or explain hegemony as well as predict its consequences. In light of this American polarization in an attempt to consolidate hegemony, this was matched by an international polarization characterized by the rise of revisionist powers and blocs, most notably China and the European Union. Thus, the American hegemony strategy was defined by different patterns of strategic adaptation in the face of transformations in the international reality system after the end of the Cold War.

Keywords: **Hegemony**, **Balance of Power**, **International System**, **American Strategy**, **Post Cold War Era.**